



قسم المحاسبة



كلية التجارة

المشاكل المحاسبية المعاصرة

الأساس النظري والتطبيق العملي

دكتور

عبد المحسن حسين محمد

قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة سوهاج

الفصل الدراسي الأول

العام الجامعي ٢٠٢١/٢٠٢٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ
فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

صدق الله العظيم
القرآن الكريم، سورة النساء،
من الآية رقم (١١٣)

رؤية الكلية:

الكلية مؤسسة تعليمية وبحثية تساهم في خدمة المجتمع بتقديم المعارف والمفاهيم والمهارات في مجال العلوم التجارية من خلال منهج علمي في التفكير وحل المشكلات البيئية المحيطة.

رسالة الكلية:

تتطلع الكلية إلى تطوير التعليم والبحث العلمي و خدمة المجتمع وتحقيق هذه الرسالة من خلال تزويد المجتمع بخريجين علي مستوى رفيع في الحاسبة والادارة والاقتصاد والدراسات الكمية.

مقدمة:

إن التطور المستمر في البيئة الاقتصادية والاجتماعية وما يسفر عنه من تغيرات تنعكس علي أداء الوحدات الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب تطوير دائم في القواعد والإجراءات المحاسبية لمسايرة التغيرات المتلاحقة.

ونظراً لأن المحاسبة علماً اجتماعياً يؤثر ويتأثر بالتغيرات الحادثة في المجتمع، والمتتبع للتطور المحاسبي يلحظ ذلك الكم الهائل من المشاكل التي واجهت وتواجه الأكاديميين والمهنيين علي مر الزمن.

وانطلاقاً من كون المحاسبة نظاماً للمعلومات يهدف الي توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات من ناحية، وتأثير المشكلات المحاسبية علي مدي تحقيق هذا الهدف من خلال تأثيرها المباشر علي القوائم المالية من ناحية أخرى، فهناك جهوداً بذلت ومازالت تبذل لوضع الحلول المناسبة لها بهدف الحفاظ علي المحاسبة كمصدر رئيسي للمعلومات عن الوحدة الاقتصادية.

ولما كانت المشاكل المحاسبية من الكثرة بحيث لا يتسع لها مؤلف واحد، لذلك فإننا نركز علي بعض من هذه المشاكل التي نري أنها ذات أهمية كبيرة في الوقت الحالي، لذلك تم تقسيم هذا الكتاب الي ثلاثة فصول علي النحو التالي:

الفصل الأول: المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة.

الفصل الثاني: المحاسبة عن التغير في مستويات الأسعار.

الفصل الثالث: المحاسبة عن الأصول طويلة الأجل.

الفصل الرابع: المحاسبة عن اندماج الشركات.

نسأل الله التوفيق

دكتور/ عبد المحسن حسين محمد

سبتمبر ٢٠٢١

الفصل الأول
المحاسبة عن الأدوات
المالية المشتقة

مقدمة:

تعتبر الأدوات المالية المشتقة من أهم سمات التطورات الحديثة في أسواق المال الدولية، وقد بدأ التعامل فيها منذ أوائل السبعينات، وتزايد حجم هذا التعامل بصورة ملحوظة خلال الثمانينيات من القرن العشرين.

ولقد كان للتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما يتبعه من شفافية للمعلومات وتطبيق برنامج التحرر المالي والحد من القيود المفروضة على حركات رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية أثر واضح على نمو التعامل في المشتقات المالية خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين وما بعدها.

ونظراً لأن سوق المال في مصر لا يعمل بمعزل عن الأسواق المالية العالمية، فإن انتشار استخدام المشتقات المالية في الأسواق العالمية يؤثر بالتأكيد على الأسواق المصرية، ومن هنا جاءت أهمية دراسة هذا الموضوع في محاولة للتعرف على طبيعة هذه الأدوات المالية وكيفية المعالجة المحاسبية لها.

ولتحقيق ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

١/١: الإطار النظري للأدوات المالية المشتقة.

٢/١: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المشتقة.

١/١: الإطار النظري للأدوات المالية المشتقة:

يعتبر ظهور المشتقات المالية من أهم التطورات في مجال أسواق المال العالمية في مجال الاستثمارات المالية، حيث كانت البداية لهذه الوسائل بشكلها الحالي منذ أكثر من ثلاثين عاماً علي أنها تصورات أولية وسرعان ما تطورت لتصبح أدوات حقيقية يتم التعامل بها في الأسواق والمؤسسات المالية الدولية وتخللت كل أرجاء النظام المالي الدولي.

وفي محاولة لتغطية الجوانب النظرية لهذا الموضوع نتناول بالشرح النقاط الآتية:

١/١/١: ماهية الأدوات المالية المشتقة.

٢/١/١: أهمية الأدوات المالية المشتقة.

٣/١/١: أنواع الأدوات المالية المشتقة.

٤/١/١: خصائص عقود المشتقات.

٥/١/١: المخاطر الناشئة عن التعامل في الأدوات المالية المشتقة.

٦/١/١: استخدام المشتقات المالية في البيئة المصرية.

١/١/١: ماهية الأدوات المالية المشتقة:

تعرف المشتقات بأنها عقود مالية تشتق قيمتها من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينية محل التعاقد (مثل السندات والأسهم والنقد الأجنبي والذهب وغيرها من السلع)، ومن ثم فهي أدوات استثمارية تختلف عن الأدوات التقليدية وسميت بالمشتقات لأنها مشتقة من الأدوات التقليدية للاستثمار (الأسهم والسندات وغيرها) ولأنها تعتمد علي أسعار هذه الأدوات في تحديد قيمتها.

وتستخدم الأدوات المالية المشتقة بهدف التحوط ضد مخاطر التغير المتوقع في أسعار تلك الأصول، أو للتحوط ضد مخاطر التغير في معدلات العائد، وأسعار الأسهم، وأسعار الصرف وكذلك أسعار السلع، بالإضافة إلي استخدامها في أغراض المضاربة.

٢/١/١: أهمية الأدوات المالية المشتقة:

استخدمت المشتقات المالية نتيجة التقلبات في أسواق المال العالمية باعتبارها أداة هامة لتغطية المقترضين والمقرضين من مخاطر تقلبات الأسعار والعائد وأسعار الصرف والأزمات المالية في عالم يسوده قدر كبير من عدم اليقين، وبذلك فإن هذه الأدوات المالية تكتسب أهميتها مما يلي:

أ- إذا ما أحسن استخدامها والرقابة عليها، فإنها تساعد المنشآت في إدارة مخاطرها المالية بشكل يسهم بفاعلية في خفض مخاطر أي تغيرات مستقبلية في قيمة الأصول المرتبطة بها عن طريق نقل عبء

هذه المخاطر من طرف يتعرض لها ولكنه لا يرغب في تحملها (مشتري العقد) إلى طرف آخر لا يتعرض لها ولكنه يرغب في تحملها (بائع العقد) وذلك مقابل تكلفة معينة تمثل قيمة العقد ذاته.

ب- إن للمشتقات المالية القدرة على تجزئة المكونات المختلفة للمخاطرة وفرزها وتوزيعها على الراغبين والمستعدين لتحمل كل عنصر من عناصرها وبأدنى تكلفة ممكنة، وهذا يؤدي إلى تقليل إجمالي تكلفة المخاطرة وتحسين الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية، ومن ثم فإن المشتقات لا تغير حجم المخاطرة في الاقتصاد القومي ككل، وإنما تعيد توزيعها عبر الزمن على الجهات المختلفة.

ج- لا يقف الأمر عند استخدام المشتقات لأغراض التحوط ضد المخاطر المالية المختلفة، وإنما يقودها إلى تحقيق غرض المضاربة، وذلك من منطلق الاعتقاد السائد بأن الدخول في عمليات ذات مخاطر محتملة عالية إنما يعني إمكان الحصول على عوائد محتملة عالية، وذلك باستغلال التقلبات السوقية المتوقعة حيث يعتقد المضارب أن الأسعار السوقية للأداة المالية أو السلعة أو المؤشر المرتبط سوف تتغير وبالتالي فإن الأداة المشتقة يمكنها أن تتيح صافي تدفق نقدي داخل أو سيتم بيعها مستقبلاً بأرباح.

د- إن المشتقات المالية تساهم بشكل كبير في زيادة جانب الإيرادات من الأعمال غير المصرفية للبنوك عن طريق الصفقات مع العملاء المتعاملين في أسواق المشتقات، مع الاحتفاظ بمراكز متوازنة للمحافظ المالية للاستفادة من الرسوم الناتجة عن تكوين المراكز المالية.

هـ- توافر مجموعة من الظروف البيئية المستجدة التي أسهمت في توفير مناخ ملائم لظهور وانتشار تلك الأدوات بهذا الشكل منها:

- التطور الكبير في تكنولوجيا التعامل مع المتغيرات المالية، والذي أوجد آفاقاً جديدة للتعامل في مختلف الأدوات المالية المشتقة التي تتميز بالتعقيد والصعوبة الكبيرة في تسعيرها وطرق حسابها.
- الكم الهائل من التشريعات والقواعد المالية المنظمة للتعاملات في أسواق المال مما أعطي الفرصة للخبراء الماليين لابتكار أدوات مالية جديدة مستغلين الخلافات والثغرات التي ظهرت في هذه التشريعات والقواعد.
- التوقف عن العمل بنظام أسعار الصرف الثابتة والاتجاه نحو أسعار الصرف المعوّمة والمتغيرة مما خلق الحاجة لوسيلة لمواجهة المخاطر الناتجة عن التقلبات المستمرة في أسعار الصرف (مثل العقود الآجلة لبيع العملات وفقاً لأسعار محددة مقدماً).

٣/١/١: أنواع الأدوات المالية المشتقة:

هناك عدة أنواع من الأدوات المالية المشتقة، لعل من أهمها وأكثرها انتشاراً عقود المستقبلات FUTURES، والعقود الآجلة FORWARD، وعقود المقايضة SWAP، وعقود الخيارات OPTIONS، وغيرها من العقود المالية ذات الخصائص المماثلة.

ويمكن تصنيف المشتقات عموماً إلى الأنواع التالية:

١/٣/١/١: من حيث أسواقها.

٢/٣/١/١: من حيث تداولها.

٣/٣/١/١: من حيث درجة تعقيدها.

٤/٣/١/١: من حيث الأصول المرتبطة بها.

٥/٣/١/١: من حيث استخدامها.

وفيما يلي شرح موجز للأنواع السابقة:

١/٣/١/١: من حيث أسواقها:

علي الرغم من وجود عدة أنواع من الأدوات المالية المشتقة إلا أنه يمكن حصرها في نوعين هما:

أ- المشتقات الآجلة: (عقود المستقبلات والمقايضة)، وهي عبارة عن عقود يلتزم بمقتضاها طرفان أحدهما بائع والآخر مشتري لبيع أو شراء آداة مالية أو عمله أجنبي أو سلعه في تاريخ محدد مستقبلاً بسعر متفق عليه، فهي إذن عقود ذات طرفين يحتمل حصول أي منها علي مكاسب أو خسائر نتيجة التغيرات في قيمه المركز المرتبط بالعقود.

ب- مشتقات الخيارات: وهي عقود ذات طرف واحد فقط (حائز الخيار) يدفع لها ثمن محدد مقابل حق وليس التزام بشراء أو بيع أوراق ماليه أو عملة أجنبيه أو سلعه بسعر متفق عليه في أو قبل تاريخ محدد سلفاً، أما بائع عقد الخيار فإنه يلتزم ببيع (أو شراء) المركز المرتبط إذا ما قام حائز الخيار بالتنفيذ، ولذلك يمكن القول أن مشتقات الخيارات تكون بمثابة عقود من جانب واحد، لأنه في حاله تنفيذ الحق فإن حائز الخيار فقط هو الذي يستطيع الحصول علي ناتج مرغوب فيه بينما يتحمل البائع ناتج غير مرغوب فيه، أما كانت الظروف السوقية معاكسه فإن الحائز لن يقوم بالتنفيذ بطبيعة الحال.

٢/٣/١/١: من حيث تداولها :

وتنقسم إلي نوعين خارج أو داخل البورصة كما يتضح فيما يلي:

أ- مشتقات متداولة داخل البورصة: وفي هذه الحالة تكون العقود نمطيه ولها سوق ثانوي يتم من خلال التعامل طبقاً لقواعد موحده، ومن هنا ينطوي هذا النوع من العقود علي مخاطر سوقيه فقط دون مخاطر الائتمان كما تتمتع بدرجة سيوله عالية نسبياً.

ب- مشتقات متداولة له خارج البورصة: وهي أدوات تعد وتتداول خصيصاً لمقابله احتياجات خاصة لحائزها، ولا يتم تداولها عن طريق البورصة، وبالرغم من مرونة هذا النوع إلا أنه ينطوي على معدلات مرتفعة من مخاطر الائتمان والسيولة.

٣/٣/١/١: من حيث درجه تعقيدها :

وتنقسم المشتقات وفقاً لهذا التصنيف إلى نوعين وهما مشتقات أولية وأخرى مركبة وهذا يتضح من الشرح التالي:

أ- المشتقات الأولية: وهي تلك الممثلة في أداة مالية مشتقة واحدة قد تنتمي إلى مجموعته المشتقات الآجلة أو مجموعته مشتقات الخيارات، ويعد هذا النوع أبسط في التعامل مع من النوع الثاني.

ب- المشتقات المركبة: وهي تلك المكونة من اثنين أو أكثر من المشتقات الأولية، ومن ثم فهي تكتسب خصائص جديدة للمخاطرة والعوائد بما يتناسب وتوليفة أدوات المشتقات الداخلة فيها، كما أن هذا النوع يعتبر أكثر تعقيداً من النوع الأول سواء من حيث التسعير أو كيفية التعامل فيه.

٤/٣/١/١: من حيث الأصول المرتبطة بها:

تتعدد الأدوات المالية المشتقة بتعدد الأصول المرتبطة بها والتي بدورها قد تكون في صورة أصول مالية كأسعار الفائدة، وأسعار تبادل الصرف الأجنبي، الأسهم، أو تكون في صورة أصول غير مالية كالسلع والمجوهرات والمعادن النفيسة.

وفيما يلي شرح لطبيعة كل نوع منها:

أ- المشتقات المرتبطة بأسعار الفائدة: وهي عقود تعتمد في الأساس على عمليات تبادل أو مقايضة لأسعار الفائدة، وهو تعامل ينطوي على تعقيد شديد مما يستلزم معه توافر أساليب متطورة للتحليل بجانب توافر مقومات التقدم التقني والفني للعمل داخل البورصات، وقد يترتب على ذلك أن يقتصر التعامل في هذه العقود على المؤسسات المالية الضخمة ذات القدرات المالية العالمية، والتي تتوافر لها القدرة على إدارة تلك الأدوات شديدة التعقيد.

ب- المشتقات المرتبطة بأسعار الصرف: وتتنوع تشكيلة تلك العقود لتشمل عقود مقايضة العملة الأجنبية، العقود الآجلة طويلة الأجل، وعقود خيارات العملة الأجنبية. وغالباً ما يتم استخدام هذا النوع من العقود بالمشاركة مع مشتقات أسعار الفائدة بهدف ضمان الحصول على أعلى عوائد بالنسبة للمستثمرين وأقل تكلفة بالنسبة للمقترضين وذلك وفقاً للإستراتيجية المتبعة من قبل كل منهم في إدارة محافظهم المالية، ونظراً لاعتبارات التعقيد والمخاطر المحيطة بهذه النوعية من المشتقات لذا يجب مراعاة الآتي عند الدخول فيها:

- وجود إدارة للمخاطر ذات قدرات فنية عالية تسمح لها باستخدام نظاماً معقداً في إدارة المخاطر.
- توافر مقدره مالية عالية، ودرجة كافية من السيولة لمقابلة المخاطر والأزمات المتوقعة.
- أن تعمل المؤسسة المالية في سوق مالي يتسم بالقوة والمقدرة التنظيمية الكافية.

ج- المشتقات المرتبطة بالسلع: وهي أدوات مالية تشتق قيمتها من قيمة سلعة تتداول في السوق العالمي كالبتروول أو القطن أو البن، وتستخدم بهدف تأمين المستثمرين ضد مخاطر التقلب في أسعار أو كميات تلك السلع في السوق العالمي، ومن أبرز أمثلتها عقود خيار متوسط سعر السلعة التي تؤمن الإمدادات من سلعة إستراتيجية معينة بمتوسط سعر محدد خلال فترة تتراوح بين ثلاثة شهور وعام.

د- المشتقات المرتبطة بالأسهم: وهي أدوات مالية تشتق قيمتها من قيمة الأسهم أو مؤشراتهما، ومن أبرزها شيوفاً عقود خيار الأسهم المفردة، وعقود خيار مؤشرات الأسهم، وقد أتاحت تلك الأدوات للمستثمرين القدرة علي إدارة مخاطر المضاربة في الأسهم بصورة أفضل بكثير من الأساليب التقليدية غير المباشرة.

٥/٣/١/١: من حيث استخدامها :

تستخدم الأدوات المالية المشتقة في مجالين أساسيين هما المضاربة والتحوط، وفيما يلي شرح موجز لكل من هذين المجالين:

أ- المضاربة Speculation: وذلك عن طريق استغلال التقلبات السوقية المتوقعة في الأسعار ومعدلات الصرف والفائدة والتأثير المرتبط بذلك علي بعض الأصول أو الالتزامات بما يسمح بتحقيق مكاسب نتيجة حدوث زيادات سعرية في قيمة عقود المشتقات المرتبطة بتلك الأصول أو الالتزامات.

إن الاندفاع المحموم نحو المضاربة باستخدام المشتقات أصبح الشغل الشاغل لقطاع عريض من مديري الشركات في عالمنا المعاصر بشكل تراجعت معه القيم الأخلاقية والأهداف الاجتماعية إلي مرتبة تالية لمرتبة جني المكاسب ، والدليل علي ذلك هو ما لمسناه من دور تلك المضاربات في الانهيار المالي لدول جنوب شرق آسيا في نهاية القرن العشرين.

ب- التحوط hedging: وفيه تستخدم المشتقات لحماية الاستثمارات من مخاطر التغيرات في الأسعار أو معدلات أسعار الصرف أو الفائدة، وهي بذلك تساعد المنشآت في إدارة مخاطرها المالية بشكل يساهم بفعالية في خفض مخاطر أي تغيرات مستقبلية في قيمة الأصول المرتبطة بها عن طريق نقل عبء هذه المخاطر من طرف يتعرض لها ولكن لا يرغب في تحملها (مشتري العقد) إلي طرف آخر لا يتعرض لها ولكن يرغب في تحملها (بائع العقد) وذلك في مقابل تكلفة معينة تمثل تكلفة العقد ذاته.

وتتكون معاملة التحوط من مكونين أساسيين هما :

ب/١: المركز المتحوط له: وهو عبارة عن أصل أو التزام يتم حمايته باستخدام أداة التحوط مثل:

- أصول مملوكة كال بضاعة أو الأوراق المالية.
- التزامات قائمة كالقروض بعملات أجنبية.
- تعاقدات تجارية للشراء أو البيع.
- عمليات الشراء أو البيع المستقبلية.

ب/٢: أداة التحوط: وهي الوسيلة المستخدمة في عملية التحوط، وغالباً ما تكون ورقة مالية (أو محفظة

تعمل كأنها ورقة واحدة) بهدف توفير الحماية للمركز المتحوط له ضد المخاطر التي تنقسم إلي:

- مخاطر السعر: وهي إمكانية حدوث خسارة نتيجة التغيرات في أسعار أصول والتزامات الشركة (النقص في أسعار الأصول، أو الزيادة في أسعار الالتزامات) .
- مخاطر أسعار الصرف: وهي إمكانية حدوث خسارة نتيجة التغيرات في معدلات أسعار الصرف (تحصيل مبالغ أقل من المقبوضات بالعملة الأجنبية، أو سداد مبالغ أكبر لمدفوعات بالعملة الأجنبية).

- مخاطر معدلات الفائدة: وهي إمكانية حدوث خسارة نتيجة التغيرات في معدلات الفائدة السائدة في السوق (تحصيل مبلغ أقل من مقبوضات الفائدة أو سداد مبلغ أكبر من مدفوعات الفائدة).

٤/١/٤: خصائص عقود المشتقات :

تتسم عقود المشتقات المالية بالعديد من الخصائص التي يميزها عن عداها من الأدوات المالية الأخرى، من أهمها ما يلي:

أ- عدم وضوح القواعد المحاسبية:

حيث لا يزال هناك نوع ما من الغموض المحيط بالمعالجة المحاسبية للآثار المترتبة علي الدخول في عمليات المشتقات، ويرجع ذلك أساساً إلي التقدم السريع والنمو المتلاحق في مجال ابتكار واستخدام الأدوات المالية المشتقة والذي لا يواكبه استجابة محاسبية مماثلة وسريعة من أجل المحاسبة عن تأثير تلك الأنشطة بحيث يمكن - وللوهلة الأولى- ملاحظة وجود فجوة واسعة بين الواقع الاقتصادي الذي تمارس فيه الأنشطة وبين الاستجابة المحاسبية تجاه التعبير عن الآثار المحاسبية الناتجة عنه.

ب- طبيعة العمليات خارج الميزانية:

جري التطبيق العملي علي إثبات قيم الأدوات المالية التقليدية - كالأسهم و السندات - داخل الميزانية كأصول أو خصوم ومن ثم يكون من السهل التعرف علي أرصدها المثبتة وتتبع أي تغيرات فيها

بعكس الحال بالنسبة للأدوات المالية المشتقة التي تقتضي طبيعة التعامل فيها تداولها بقيم نقدية ضئيلة - إن لم تكن معدومة تماماً - بصورة لا تعكس ما تتضمنه من قيم نقدية كامنة، وهو ما يتماشى وطبيعة الأصول والخصوم خارج الميزانية، ولا شك أنه نتيجة لعدم إثبات الأرصدة الفعلية والتغيرات فيها فإن المجال يكون مفتوحاً للتعرض لمخاطر عدم الإفصاح عن تلك القيم بالإضافة لمخاطر ضعف الرقابة عليها.

ج- التعقيد:

نظراً لأنه غالباً ما يتم تصميم عقود المشتقات للوفاء بأغراض خاصة لمستخدمها النهائي، لذا ففي معظم الأحيان يكون هناك غموض حول كيفية استخدام أداة بعينها، وكيفية تقييمها، وكيفية المحاسبة عنها، وهل يمكنها تحقيق الأهداف الاقتصادية من جراء حياتها أم لا، من ناحية أخرى، فقد تتعرض المنشأة لمخاطر إساءة فهم شروط وأثار عقد مشتقات خاص مما يعرضها لنتائج سيئة.

د- السيولة:

بعض عقود المشتقات تتسم بدرجة سيولة عالية حيث يسهل تسويقها إما عن طريق البيع أو الشراء في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو عن طريق إبرام صفقة عكسية بواسطة بيوت التسوية أو المقاصة، إلا أنه في الوقت نفسه قد يصعب أحياناً تسوية بعض أنواع عقود المشتقات في أسواق المشتقات مما ينتج عنه مشاكل في عمليات تقييمها والمراكز المرتبطة بها.

٥/١/١ : المخاطر الناشئة عن التعامل في الأدوات المالية المشتقة:

رغم أن التعامل في أدوات المشتقات المالية يستهدف الحد من مخاطر التقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار السلع، إلا أنه بحكم طبيعة تلك الأدوات - إذ هي ترتبط بالتوقعات - فهي كذلك تتضمن احتمالات الربح والخسارة.

ورغم أن التجربة حتى الآن تشير إلى نجاحها في معظم الأحوال في الحد من مخاطر التوظيف في الأصول المتعامل عليها، وتشير أيضاً إلى زيادة قدره المؤسسات المالية علي تنويع خدماتها وتوفير الأساليب التي تحد من المخاطر، إلا أن التجربة تؤكد أيضاً علي خطورة التمادي في استخدام تلك الأدوات بشكل موسع حيث أنها في حد ذاتها تتضمن مخاطر تفضي بعض الأحيان إلى خسائر هائلة غير محتملة. ومن أهم المخاطر التي يمكن أن تواجهها الأدوات المالية المشتقة ما يلي:

١/٥/١/١ : مخاطر السوق.

٥/١/١ : المخاطر المنتظمة.

٣/٥/١/١ : المخاطر القانونية.

٤/٥/١/١ : المخاطر التشغيلية.

٥/٥/١/١ : المخاطر الائتمانية.

٦/٥/١/١ : مخاطر التسويات.

ونتناول هذه الأنواع بالشرح والتوضيح فيما يلي:

١/٥/١/١: مخاطر السوق:

تتعلق هذه المخاطر أساساً بالتقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود المشتقات، والتي ترجع في معظم الأحيان إلى تقلبات أسعار الأصول محل العقد، كما قد تنجم تلك المخاطر من نقص السيولة الذي يؤدي بدوره إلى تدهور أسعار بعض الأصول وعدم إمكانية إبرام عقود مشتقات للتحوط ضد احتمال استمرار هذا التدهور. بل إنه يتعذر علي حائزي عقود المشتقات تعديل مراكز هذه العقود بحيث يمكنهم المحافظة علي توفير التغطية الكافية للمخاطر التي يسفر عنها استمرار انخفاض أسعار الأصول.

ويزيد احتمال التعرض لمخاطر السوق كلما كان هناك احتكارية من صانعي السوق حيث يقومون بعمليات الشراء والبيع علي نطاق واسع وبذلك يمكنهم التأثير بدرجة أكبر علي أسعار الأوراق المالية وعلي توقعات المتعاملين بشأن الاتجاهات المستقبلية لهذه الأسعار، الأمر الذي قد يفضي إلي تقلب أسعار بعض تلك الأوراق بشكل حاد، بالإضافة إلي المخاطر الناتجة عن عدوي الأسواق الخارجية نتيجة صعوبة فصل الأسواق المالية عن بعضها.

وتتمثل أهم متطلبات الحد من مخاطر السوق في اعتمادها أساساً في تقديرها علي التقييم الموضوعي الشامل لظروف السوق وعدم الاستناد إلي النماذج الإحصائية وحدها في التنبؤ إذ أنها تقوم علي فروض معينة لا تأخذ في اعتبارها بعض الظروف التي قد تكون علي درجة كبيرة من الأهمية وتعرض السوق لاضطرابات حادة، ويقتضي ذلك توفير القدر الكافي من البيانات والإحصاءات اللازمة لإتاحة درجة ملائمة من الشفافية.

وبالإضافة إلي التقييم الموضوعي الشامل لظروف السوق يتطلب الحد من مخاطر السوق أيضاً أن تحافظ بيوت التسوية علي حد أدنى مناسب من السيولة لديها، وكذا علي كفاءة أدائها كوسيط بين البائع والمشتري في السوق، بحيث تكون قادرة علي الوفاء بالتزاماتها بصفة مستمرة.

٢/٥/١/١: المخاطر المنتظمة:

تنتج المخاطر المنتظمة بسبب حدوث خلل أو اهتزاز في المركز المالي لمؤسسة مصرفية أو مالية تتعامل في سوق المشتقات، الأمر الذي قد يسبب خللاً أو اهتزازاً مالياً في مؤسسات أخرى من أسواق مالية مرتبطة بسوق المشتقات.

ويمكن علاج مثل هذه المخاطر من خلال دراسة الموقف المالي للمنشأة وقدرتها علي الاستمرار وقياس مخاطر التعاقد مستقبلاً، ويتم ذلك بالاعتماد علي نظام معلومات جيد يضمن إنتاج معلومات تمكن من معرفة حالة المنشأة قبل التعاقد لتجنب حالات الخلل المالي المحتمل وبالإضافة إلي ذلك يجب وضع برنامج لعلاج أسباب الخلل من جذورها وفي العادة تكون أسباب الخلل أسباب أخرى وقد تكون العمليات الناتجة عن استخدام المشتقات المالية أحد هذه الأسباب.

٣/٥/١/١ : المخاطر القانونية:

وهي المخاطر الناتجة عن عدم القدرة علي تنفيذ العقد الذي ينظم العلاقة بين طرفي المشتقات المالية، وتشمل المخاطر الناشئة عن سوء التوثيق في العقود وعدم تأهيل أحد الأطراف لصلاحية التعاقد والصياغة غير المحددة للعقد وعدم القدرة علي التنفيذ القضائي في حالة العسر أو الإفلاس، وذلك بالإضافة إلي المخاطر الناتجة عن تغيير البيئة القانونية لأطراف العقد، كأن يكون أحد أطراف العقد مصري والآخر أمريكي أو فرنسي، وتعتبر المخاطر القانونية هي أكثر الأنواع المسؤولة عن معظم الخسائر الناتجة عن التعامل في المشتقات.

ويقتضي الحد من تلك المخاطر التركيز علي العناصر الآتية:

- أ- توافر صياغات محددة مقدماً لكل نوع من أنواع عقود المشتقات وأن تراجع هذه الصياغات من قبل المتخصصين في هذا المجال.
- ب- ضرورة توافر مجموعة من الشروط الجزائية التي تتضمن تنفيذ العقد بالشكل الكامل لكل بنود العقد.
- ج- ضرورة وجود اتفاقيات دولية توحد طريقة المعاملة القانونية لهذه العقود لضمان حرية تنقل الاستثمار بين الدول المختلفة دون المخاطر الائتمانية.

٤/٥/١/١ : المخاطر التشغيلية :

ويقصد بها المخاطر الناتجة عن ضعف نظم الإشراف والرقابة الداخلية علي العاملين في البنوك وغيرها من المؤسسات المتعاملة في سوق المشتقات، وكذا المخاطر الناتجة عن عدم سلامة السياسات الخاصة بالإدارة ومن أمثلة ضعف الرقابة الداخلية ونظم العمل السماح لمسئول واحد بالبنك بممارسة دور السمسار والقيام بتسوية المعاملات في نفس الوقت. إذ أنه من الضروري ألا يجمع شخص واحد بين الدورين معاً للحيلولة دون التلاعب وإخفاء الخسائر التي يمكن التعرض لها وللمحد من أو تجنب تلك المخاطر يجب القيام بما يلي:

- أ- التدريب المستمر للقائمين علي تنفيذ العمليات التي تتم باستخدام المشتقات المالية، وتنقسم هذه المجموعة إلي ثلاث مجموعات:
- مجموعة منتجي المعلومات التي تساعد علي استخدام المشتقات المالية في مجال الاستثمار أو في مجال الحد من المخاطر.
- مجموعة القائمين علي صياغة عقود المشتقات المالية.
- مجموعة متخذي القرارات الخاصة بالاستثمار باستخدام المشتقات المالية في الاستثمار أو في الحد من المخاطر الائتمانية.

ب- إتباع نظم رقابية وضبط داخلي لكافة مراحل العمليات الخاصة بتنفيذ عمليات الاستثمار باستخدام المشتقات المالية.

ج- توافر نظم مراجعة داخلية لكافة المعلومات المحاسبية بما فيها المعلومات المستخدمة في مجال الاستثمار باستخدام المشتقات المالية.

د- استخدام نظم حديثة في تكنولوجيا إنتاج المعلومات بما يضمن سرعة إنتاج المعلومات والتوثيق للبيانات والمعلومات المستخدمة في تنفيذ المشتقات.

هـ- وجود إدارة لقياس حجم المخاطر التي تتعرض لها المنشأة بصفة عامة وخاصة المخاطر التي تنتج عن استخدام المشتقات المالية وتقسيم هذه المخاطر علي مسبباتها.

٥/٥/١/١: المخاطر الائتمانية:

وهي المخاطر الناتجة عن عدم الوفاء بقيمة عقود المشتقات وفقاً للشروط المنصوص عليها في العقد. ويعتبر هذا النوع من المخاطر أكثر انتشاراً في البورصات غير المنظمة بالمقارنة بالبورصات المنظمة. الأمر الذي يقضي اهتمام المتعاملين في البورصات غير المنظمة بتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها.

ويطالب عدد كبير من البنوك المركزية في المرحلة الراهنة البنوك الخاصة لها بتقديم تقارير تتعلق بأنشطتها المالية في أسواق المشتقات باعتبار أن ذلك يمثل امتداداً طبيعياً لدورها الرأقي. كما تقوم بعض البنوك بتكوين مخصصات لمواجهة الخسائر الناتجة عن عدم سداد بعض العملاء للقروض الممنوحة لهم لتمويل التعامل في المشتقات.

ويمكن تجنب أو علاج مثل هذه المخاطر من خلال آلية تعتمد علي المعلومات الكمية قبل وبعد التعاقد، لضمان صحة العقود وللتحري عن الطرف الآخر من أطراف العقد علي أن تتضمن هذه الآلية الإجراءات التالية:

أ- وجود إدارة ائتمانية في البنك أو أي منشأة تتعامل مع هذا النوع من الأدوات المالية.

ب- الاعتماد علي أساليب كمية متقدمة في إنتاج المعلومات اللازمة قبل التعاقد وبعض التعاقد.

ج- دراسة العقود جيداً قبل التعاقد وذلك بالاعتماد علي متخصصين في الشؤون القانونية أو الاعتماد علي عقود معتمدة وموثقة عالمياً.

د- ضرورة مراجعة العقود وأثارها المالية دورياً عن طريق نظام المراقبة الداخلية أو المراجع الخارجي.

هـ- الاعتماد علي نظام التأمين ضد المخاطر بعد الدراسات اللازمة لذلك.

٦/٥/١/١: مخاطر التسويات:

يشمل هذا النوع من المخاطر جميع المخاطر التي تنتج عن عملية التسويات بين أطراف العقد حيث أن هناك معاملات مالية تتم تسويتها في نفس اليوم أو آلياً وتزداد هذه المخاطر في حالة التسوية بين العملات المختلفة، فقد يتعرض أحد الأطراف للخسارة إذا كان السعر الذي باع به مرتفعاً مع رفض الطرف الآخر السداد في التاريخ المحدد للتسوية.

ولتجنب مثل هذا النوع من المخاطر يجب دراسة العمليات جيداً قبل التعاقد وقبل التنفيذ .

٦/١/١: استخدام المشتقات المالية في البيئة المصرية:

في ظل الاتجاه نحو التحرير الكامل لتجارة الخدمات المالية طبقاً لاتفاقيات تحرير التجارة العالمية المعروفة باسم الجات والتي وافقت بمقتضاها مصر علي الدخول في التنظيم الدولي لتجارة الخدمات والالتزام بإجراءات التحرير في أربعة قطاعات خدمية من بينها قطاع الخدمات المالية الذي يشمل البنوك وشركات التأمين وسوق المال ، بات لزاماً علي المحاسبين والمراجعين وغيرهم من أطراف ذات صلة ضرورة البدء في التخطيط والإعداد الجيد لبيئة الدخول في أنشطة المشتقات .

وفي هذا الصدد نقدم بعض أسباب تأخر استخدام المشتقات المالية في البيئة المصرية والعوامل الايجابية التي تساعد علي تطبيق هذه الأدوات في مصر:

١/٦/١/١: أسباب تأخر استخدام المشتقات المالية في البيئة المصرية:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلي تأخر استخدام المشتقات المالية في مصر يتمثل أهمها فيما يلي:

أ- تعقد العمليات المترتبة علي استخدام المشتقات المالية:

إن التعامل بهذه الأدوات يحتاج إلي معلومات منتجة بطريقة سليمة وبصورة كمية، ونظراً لصعوبة توفر الأفراد المدربين علي استخدام هذه الأدوات وإنتاج مثل هذه المعلومات تأتي صعوبة استخدام هذه الأدوات حيث أن استخدام هذه الأدوات يحتاج إلي معلومات قبل التنفيذ وبعد التنفيذ.

ب- حادثة تطبيق هذه الأدوات في مجال الأسواق المالية:

تعتبر هذه أدوات حديثة نسبياً إذا ما قورنت بالأدوات المالية التقليدية وترتب علي ذلك تأخر استخدامها في سوق المال المصرية.

ج- حادثة النشاط في أسواق المال المصرية وقلة حجم التداول نسبياً:

تعتبر سوق المال المصرية من الأسواق التي تبدأ أول خطواتها بعد طول توقف وبذلك تتصف ببعض الخصائص التي من أهمها قلة حجم التداول في الأوراق المالية.

د- الغموض في صياغة المعيار المحاسبي الخاص بالمشتقات المالية:

هناك عدد من نقاط الضعف في المعيار المحاسبي الذي ينظم الأدوات المالية وعدم تعرضه بصورة مباشرة للمشتقات المالية الأمر الذي يحيط المشكلة بالغموض وعدم الشفافية والوضوح في الصياغة مما يؤدي إلى تأخر عملية الإقدام علي استخدام هذه الأدوات في مجال المضاربة أو التحوط أو توزيع المخاطر.

ورغم هذه الصعوبات فإن الأمر يقضي بضرورة استخدام هذه الأدوات في سوق المال المصرية أو في مؤسسات المال المصرية، نظراً لتعاظم الآمال المعقودة علي هذا القطاع في دفع آليات وتنشيط الاقتصاد المصري، ولضرورة البحث عن وسائل تطوير العمل في هذا السوق وخاصة الأدوات التي تعمل علي تقليل مخاطر هذا السوق علي الاقتصاد القومي إلي أقل حد ممكن وخاصة في ظل المخاطر التي تسود أسواق المال العالمية في هذه الفترة وذلك للحفاظ علي الاقتصاد القومي من الهزات التي تصيبه وللحفاظ علي المصالح الذاتية للمستثمرين سواء كانوا مؤسسات مالية أو أفراد.

٢/٦/١/١: العوامل الايجابية التي تساعد علي تطبيق هذه الأدوات المصرية:

يوجد العديد من العوامل والمتغيرات الايجابية التي تساعد وتشجع تطبيق المشتقات المالية في الأسواق المالية ويمكن تحديد هذه العوامل والمتغيرات فيما يلي:

- أ- زيادة الاهتمام والعناية بسوق المال في مصر سواء علي مستوي الدولة أو من قبل القائمين عليه.
- ب- العمل المستمر سواء من الدولة أو المستثمرين علي تفادي مخاطر أسواق المال المصرية للهزات التي تحدث في أسواق المال العالمية.
- ج- زيادة حجم التعامل في سوق المال المصرية زيادة مضطردة وسريعة وتنوع الأوراق والأدوات المالية المستخدمة.
- د- توافر الموارد البشرية المصرية التي تستطيع أن تستوعب وتطبق هذا الأسلوب وخاصة في القطاع المصرفي المصري.
- هـ - الاهتمام من قبل المؤسسات المالية بالاعتماد علي الأساليب الكمية في قياس درجات المخاطر للعمل علي تخفيضها إلي حدها الأدنى.
- و- العمل علي ضرورة الربط بين أسواق المال المحلية والعالمية.
- ز- تزايد أعداد المستثمرين والأموال المتاحة للاستثمار في القطاع المصرفي.
- ح- التقدم التكنولوجي في مجال صناعة المعلومات والاتصالات.

ك- السعي لدراسة تجارب الآخرين للاستفادة منها في مجال سوق الأوراق المالية وخاصة التجارب الخاصة بالتقلبات في مجال معدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية وأسعار البترول وذلك علي المستوى العالمي والمحلي.

ش- إمكانية إنتاج المعلومات اللازمة لترشيد استخدام هذا النوع من الأدوات المالية.

وفي ضوء هذه المتغيرات والعوامل الايجابية يجب وضع خطة واضحة تبرز أهمية المشتقات المالية ودورها في الاستثمار والحد من المخاطر المالية يشمل العمل علي ثلاثة محاور علي النحو التالي:

- قيام وزارة الاقتصاد وهيئة سوق المال بالتعاون مع البنك المركزي ومكاتب المحاسبة والمراجعة بوضع معايير وقواعد تنظيمية تحكم عمل نظام المشتقات المالية وتحديد المواصفات الفنية لعقود المشتقات المالية ومنهجية التعامل بواسطة هذه الأدوات ومرور المعايير بالمنهجية الضرورية المطلوبة لصياغة هذه المعايير.

- نقل الخبرات العالمية من الممارسين الدوليين في أسواق المال العالمية وذلك بالتنسيق بين البنوك والبنك المركزي وإعداد دورات تدريبية لتدريب العاملين في البنوك و المؤسسات المالية وسماسرة الأوراق المالية حتى يمكن استيعاب هذه الأدوات بواسطة العاملين في مجال الاستثمار في الأوراق المالية وتوظيف الأموال.

- ضرورة تدريس هذه الأساليب المتطورة في الجامعات للتعرف علي هذه الأدوات و أنواعها ومتى يستخدم كل نوع منها ودرجة مخاطرها وقواعدها القانونية المنظمة لها و آلية تنفيذ هذه الأدوات.

٢/١: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المشتقة:

ذكرنا فيما سبق أن الأدوات المالية المشتقة يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع، إلا أن أكثرها انتشاراً هي عقود الخيارات وعقود المقايضة وعقود المستقبلات والعقود الآجلة.

ونظراً لحدثة استخدام هذا النوع من الأدوات المالية، لذا فهي تتطوي على نوع من المعالجات المحاسبية غير التقليدية والجديدة على الفكر المحاسبي، لذلك فإن تناول المعالجات المحاسبية لهذه الأدوات يحتاج إلى مؤلف خاص بها، ومن ثم فإننا في هذا الجزء - بسبب ضيق المساحة المخصصة لهذا الفصل - سنقتصر على شرح مبسط لبعض الأدوات المالية المشتقة.

ويهتم هذا المبحث بدراسة المعالجة المحاسبية للأنواع التالية:

١/٢/١: عقود الخيارات.

٢/٢/١: عقود المستقبلات.

٣/٢/١: العقود الآجلة.

١/٢/١: عقود الخيارات:

عرفنا فيما سبق الخيار بأنه عقد بين طرفين - مشتري وبائع - بموجبه يعطي الحق للمشتري مالك الخيار - وليس الالتزام - بشراء أو بيع عدد محدد من الأوراق المالية بسعر محدد خلال فترة زمنية تنتهي بانتهاء تاريخ محدد.

وجدير بالذكر أن عقد الخيار نفسه ينظر إليه باعتباره أداة أو ورقة يتم تداولها في السوق، ومن ثم يتعرض سعرها للتغير صعوداً وهبوطاً وفقاً لتقلب القيمة السوقية للأصل أو الالتزام المشتقة منه، ومن هنا يتم استخدامه بكثافة في عمليات التحوط أو المضاربة.

وتنقسم الخيارات عموماً إلى نوعين هما:

- خيارات الشراء (الاستدعاء):

وهي عقود تعطي لمالكها الحق في شراء - وليس الالتزام - عدد محدد من الأوراق المالية بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة، وبطبيعة الحال يصبح الشيء محل العقد جزءاً من الالتزامات المالية لبائع عقد الخيار.

ولتوضيح هذا النوع من العقود، سنورد فيما يلي الأطراف المتعاملة في هذا النوع ودور كل طرف منهم.

الطرف الأول (مشتري حق الشراء)	الطرف الثاني (بائع حق الشراء)
<ul style="list-style-type: none"> • له الحق في شراء الأوراق المالية بسعر محدد بالعقد. • يدفع مقابل حق شراء العقد المتمثل في شراء الأوراق المالية. • يحق له تنفيذ العقد من عدمه. 	<ul style="list-style-type: none"> • يلتزم ببيع الأوراق المالية للطرف الأول إذا أبدي الطرف الأول الرغبة في إتمام ذلك. • يحصل علي مبلغ مقابل تعهده بالتنفيذ. • ليس له الحق في الرجوع عن تنفيذ العقد ما دام الطرف الأول يرغب في تنفيذه.

- خيارات البيع:

وهي عقود تعطي لمالكها الحق - وليس الالتزام - في بيع عدد محدد من الأوراق المالية بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة ، ولتوضيح هذا النوع من العقود، سنورد فيما يلي الأطراف المتعاملة فيه ودور كل طرف منهم.

الطرف الأول (مشتري حق الشراء)	الطرف الثاني (بائع حق الشراء)
<ul style="list-style-type: none"> • له الحق في بيع الأوراق المالية بسعر محدد بالعقد. • يدفع مقابل حق شراء العقد المتمثل في بيع الأوراق المالية. • يحق له تنفيذ العقد من عدمه. 	<ul style="list-style-type: none"> • يلتزم بشراء الأوراق المالية من الطرف الأول إذا أبدي الطرف الأول الرغبة في إتمام ذلك. • يحصل علي مبالغ مقابل تعهده بالتنفيذ. • ليس له الحق في الرجوع عن تنفيذ العقد ما دام الطرف الأول يرغب في تنفيذه.

ونظراً لوجود بعض الاختلافات فيما بين أنواع عقود الخيار، لذلك فالأمر يستلزم التعرض للمعالجات المحاسبية الخاصة بكل نوع منهم علي حده في كل من دفاتر مشتري العقد ودفاتر بائع العقد، وهو ما يتم توضيحه فيما يلي:

١/١/٢/١: المعالجة المحاسبية لعقود خيارات الشراء:

نعرض فيما يلي المعالجة المحاسبية في دفاتر كل من مشتري العقد وبائعة ، ثم نورد أمثلة توضيحية لهذه المعالجات حتى يتسنى تثبيت الفكرة لدى القارئ .

أ- المعالجة المحاسبية في دفاتر مشتري عقد الخيار:

١- عند الاتفاق على العقد: يقوم مشتري العقد بدفع مبلغ مبدئي مقابل حق الشراء، ويسجل هذا المبلغ بالقيد التالي:

× ×		من د / استثمارات مالية في عقود خيارات.	
× ×		إلى د / النقدية.	

٢- عند تنفيذ العقد: إذا كان تنفيذ العقد في صالح هذا الطرف فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية ، مع ملاحظة إمكانية بيعه لعقد الخيار ذاته دون شراء الأوراق وهذا يتطلب معالجة محاسبية مختلفة سنتناولها في الأمثلة المطروحة فيما بعد، ففي حالة تنفيذ العقد يتم إجراء القيد التالي:

× ×		من د / من د / استثمارات في أوراق مالية.	
× ×		إلى د / النقدية.	

وفي حالة إعادة بيعه للأوراق المالية سيحقق له مكاسب - من المنطقي أن اختيار تنفيذ العقد لغرض الاستفادة من هذه الاستثمارات - ويتم إجراء القيد التالي:

× ×		من د / النقدية.	
		إلى مذكورين	
× ×		د / استثمارات في أوراق مالية.	
× ×		د / استثمارات مالية في عقود خيارات.	
× ×		د / مكاسب استثمارات مالية.	

٣- في حالة عدم تنفيذ العقد: يتحمل مشتري عقد الخيار المبالغ المبدئية السابق سدادها، ويظهر رصيد مدين لحساب استثمارات مالية في عقود خيار يتم إقفاله بترحيل هذا الرصيد لقائمة الدخل.

ب- المعالجة المحاسبية في دفاتر بائع عقد الخيار :

١- عند الاتفاق على العقد: يحصل هذا الطرف مبلغ مبدئي مقابل الالتزام بتنفيذ العقد ، وفي هذه الحالة يتم إجراء قيدين الأول لإثبات تحصيل هذه المبالغ والثاني قيد نظامي لإثبات هذا الالتزام المحتمل .

• إثباتات التحصيل:

× ×	من د / النقدية.	
× ×	إلى د / إيرادات مبيعات عقود خيارات	

• إثباتات الالتزام المحتمل: (عمل قيد نظامي)

× ×	من د / عملاء عقود خيارات.	
× ×	إلى د / عقود خيارات.	

٢ - في حالة تنفيذ العقد: يتم إجراء قيدين الأول لإثبات تحصيل القيمة المتفق عليها للأوراق المالية المباعة، والثاني لإلغاء القيد النظامي حيث أصبح الالتزام حقيقي وليس محتمل.

• إثباتات تحصيل قيمة البيع:

× ×	من د / النقدية.	
× ×	إلى د / استثمارات في أ . مالية.	

ويلاحظ أن تنفيذ العقد سيترتب عليه أرباح أو خسائر بالفرق بين التكلفة التاريخية لها بالدفاتر وقيمة البيع التي تمت فعلاً وفقاً للعقد.

• إثباتات إلغاء القيد النظامي:

× ×	من د / عقود خيارات.	
× ×	إلى د / عملاء عقود خيارات.	

٣ - عدم تنفيذ العقد: وفي هذه الحالة يتم إلغاء القيد النظامي فقط، مع ملاحظة أن حساب إيرادات مبيعات عقود الخيار سيظهر برصيد دائن يقلل في قائمة الدخل سواء تم تنفيذ العقد من عدمه ، وذلك باعتبار أنه إيراد محقق بمجرد الاتفاق علي العقد.

مثال (١):

في ٢٠١٨/٩/١ توقع المستثمر معاذ ارتفاع القيمة السوقية لأسهم شركة الإنتاج الإعلامي خلال الفترة القادمة، لذلك قام بشراء خيار استدعاء بسعر ٩٠٠٠ جنيه مما يعطيه الحق في شراء ٣٠٠٠ سهم بسعر ٤٠ جنيه للسهم الواحد خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٨/١٠/١٥ إلي ٢٠١٨/١٢/١٤ .

المطلوب: قيود اليومية اللازمة بسجلات كل من المستثمر معاذ (المشتري) والمنشأة المالية (البائع) وذلك بفرض توافر الاحتمالات التالية:

١- أن السعر السوقي للسهم بلغ ٥٥ جنيه خلال شهر واحد من تاريخ الدخول في عد شراء الخيارات، وفي نفس الوقت بلغ سعر الخيار ١١٠٠٠ جنيه.

٢- أن السعر السوقي للسهم قد انخفض إلى ٢٧ جنيه للسهم الواحد، وبطبيعة الحال فإن السعر السوقي للخيار سيصل إلى صفر.

الحل

أولاً: المعالجة المحاسبية في دفاتر المستثمر معاذ (المشتري):

- إثبات تكلفة العقد:

٩٠٠٠	من د / استثمارات مالية في عقود خيارات. إلى د / النقدية. (شراء عقد خيار مقابل تكلفة مبدئية ٩٠٠٠ ج)	٩٠٠٠
------	---	------

• **الفرض الأول:** أن سعر الأسهم في السوق ارتفع، ومن الطبيعي أن يرتفع أيضاً سعر الخيار نفسه (أي أنه يمكن للمستثمر أن ينفذ العقد أو يقوم ببيع عقد الخيار ذاته)

○ **البديل الأول:** إذا فرض أن المستثمر معاذ فضل تنفيذ العقد ففي هذه الحالة سيشتري الأسهم من البائع، ثم يقوم معاذ بإعادة بيعها مرة أخرى للاستفادة من ارتفاع القيمة السوقية لهذه الأسهم، وتظهر المعالجة المحاسبية كالتالي:

- تنفيذ العقد:

١٢٠٠٠٠	من د / استثمارات في أوراق مالية. إلى د / النقدية. (شراء ٣٠٠٠ سهم بسعر ٤٠ ج للسهم)	١٢٠٠٠٠
--------	---	--------

- إعادة البيع:

في هذه الحالة يتم مقارنة إيراد بيع الأسهم بالسعر السوقي بالتكاليف الخاصة به والتي تتمثل في ثمن شراء الأسهم مضافاً إليه تكاليف عقد الخيار.

$$\text{إيراد بيع الأسهم} = ٥٥ \times ٣٠٠٠ = ١٦٥٠٠٠$$

$$\text{يطرح : ثمن شراء الأسهم} \quad ١٢٠٠٠٠$$

$$\text{تكاليف عقد الخيار} \quad ٩٠٠٠$$

$$\text{صافي ربح العملية} \quad ٣٦٠٠٠$$

ويتم إجراء قيد لهذه العملية كالآتي:

١٦٥٠٠٠	من د/ النقدية. إلى مذكورين	
١٢٠٠٠٠	د / استثمارات في أوراق مالية.	
٩٠٠٠	د / استثمارات مالية في عقود خيارات.	
٣٦٠٠٠	د / مكاسب استثمارات مالية.	

○ البديل الثاني: في هذه الحالة يفضل المستثمر سعد بيع عقد الخيار نفسه دون الدخول في عملية الشراء (تنفيذ العقد) وإعادة البيع، وفي هذه الحالة يكون القيد المحاسبي كالآتي:

١١٠٠٠	من د/ النقدية. إلى مذكورين	
٩٠٠٠	د / استثمارات مالية في عقود خيارات.	
٢٠٠٠	د / مكاسب استثمارات مالية.	

وفي حالتنا هذه قد يتبادر إلى الذهن أي البديلين أفضل للمستثمر ؟ والإجابة علي ذلك تكون بالرجوع إلي معدل العائد علي الاستثمار، حيث يتم نسبة المكاسب في كل بديل إلي جملة الاستثمار لتكون الأفضلية بعد ذلك للبديل ذو معدل العائد الأعلى.

• معدل العائد علي الاستثمار للبديل الأول =

مكاسب استثمارات مالية / (استثمارات في أوراق مالية + استثمارات في عقود خيارات) × ١٠٠

$$= \frac{(9000 + 120000)}{36000} \times 100 = 27.9\%$$

• معدل العائد علي الاستثمار للبديل الثاني

= مكاسب استثمارات مالية / (استثمارات في عقود خيارات) × ١٠٠

$$= \frac{9000}{2000} \times 100 = 22.2\%$$

من المقارنة السابقة يتضح أن اختيار البديل الأول أفضل حيث أنه سيحقق معدل عائد علي الاستثمار يفوق البديل الثاني، ومن ثم يختار المستثمر معاذ إتمام البديل الأول.

• الفرض الثاني: انخفاض سعر السهم إلى ٢٧ جنيه.

لاشك أن المستثمر معاذ في هذه الحالة سيفضل عدم تنفيذ العقد، لا سيما أن تنفيذ العقد سيحقق له خسائر نتيجة شراء الأسهم بسعر ٤٠ جنيه للسهم في حسن أن سعرها في السوق ٢٧ جنيه للسهم. وإذا فرض أن المستثمر معاذ اختار عدم تنفيذ العقد ففي هذه الحالة ستقتصر خسارته علي تكلفة العقد المبدئية وقدرها ٩٠٠٠ جنيه يتم تحميلها علي قائمة الدخل كخسائر فترة، وبذلك يتم إقفال حساب استثمارات مالية في عقود خيارات.

ثانياً: المعالجة المحاسبية في دفاتر البائع (المنشأة المالية):

• إثبات تحصيل إيراد بيع عقد الخيار:

٩٠٠٠	من د / النقدية.	
٩٠٠٠	إلى د / إيراد مبيعات عقود خيارات.	
	(بيع عقد خيار مقابل ٩٠٠٠ ج)	

• إثبات الالتزام المحتمل (قيد نظامي):

١٢٠٠٠٠	من د / عملاء عقود خيارات النقدية.	
١٢٠٠٠٠	إلى د / عقود خيارات.	

• إذا قام معاذ بتنفيذ العقد: فالبائع يتسلم القيمة المتفق عليها للأسهم، ومن ثم يلغي القيد النظامي:

١٢٠٠٠٠	من د / النقدية.	
١٢٠٠٠٠	إلى د / استثمارات في أوراق مالية.	

ويلاحظ أن البائع في هذه الحالة قد يتحمل خسائر أو يحصل علي مكاسب نتيجة وجود فرق بين سعر اقتناء الأسهم وسعر بيعها المتعاقد عليه، فإذا فرض أن المنشأة المالية كانت قد حصلت علي أسهم شركة الإنتاج الإعلامي بسعر ٣٨ جنيه للسهم ففي هذه الحالة قد حققت أرباح قدرها ٦٠٠٠ جنيه، هذا بالإضافة إلي الإيرادات المحققة من عملية التعاقد نفسها.

• إلغاء القيد النظامي:

١٢٠٠٠٠	من د / عقود خيارات.	
١٢٠٠٠٠	إلى د / عملاء عقود خيارات.	

• إذا فرض أن المستثمر معاذ لم ينفذ العقد، ففي هذه الحالة يقوم البائع بإلغاء القيد النظامي، وفي كل الأحوال يتم إقفال حساب إيرادات عقود خيارات في قائمة الدخل باعتباره كإيراد للفترة.

٢/١/٢/١: المعالجة المحاسبية لعقود خيارات البيع:

لما كانت هناك بعض الاختلافات في المعالجة المحاسبية لهذا النوع من العقد ، فإننا سنحاول في هذا الجزء توضيح المعالجة المحاسبية في دفاتر كل من الطرفين :

أولاً: المعالجة المحاسبية في دفاتر مشتري عقد الخيار :

١- عند الاتفاق علي العقد: يقوم مشتري العقد بدفع مبلغ مبدئي مقابل حق بيع الأوراق المالية ويسجل هذا المبلغ بالقيد التالي:

× ×	من د / استثمارات في عقود خيارات.	
× ×	إلى د / النقدية.	

٢- عند تنفيذ العقد: إذا كان ذلك في صالح هذا الطرف فإنه يقوم ببيع الأوراق للطرف الثاني، ويتم إجراء قيد يوضح المبالغ المحصلة والمكاسب الناتجة عن عملية البيع كما يلي:

× ×	من د / النقدية.	
	إلى مذكورين	
× ×	د / استثمارات في أوراق مالية (تكلفة تاريخية).	
× ×	د / استثمارات مالية في عقود خيارات.	
× ×	د / مكاسب استثمارات مالية.	

٣- في حالة عدم تنفيذ العقد: إذا كان بيع الأسهم في غير صالح هذا الطرف فإنه سيمتنع عن تنفيذ العقد، ومن ثم يقلل رصيد حساب استثمارات في عقود خيارات في قائمة الدخل كخسارة، ويحق له التصرف بعد ذلك في هذه الأوراق بالطريقة التي تحقق مصلحته حيث أنه حائز هذه الأوراق ومالك حق خيار بيعها.

ثانياً: المعالجة المحاسبية في دفاتر بائع عقد الخيار:

١- عند الاتفاق علي العقد ، سيحصل هذا الطرف علي مبلغ مبدئي مقابل الالتزام بتنفيذ العقد وفي هذه الحالة يتم إجراء قيدين كما يلي:

- إثبات التحصيل:

× ×	من د / النقدية.	
× ×	إلى د / إيرادات مبيعات عقود خيارات.	

- إثبات الالتزام المحتمل: (قيد نظامي)

× ×	من د / عملاء عقود خيارات.	
× ×	إلى د / عقود خيارات.	

٢- عند تنفيذ العقد: ففي هذه الحالة يقوم هذا الطرف بسداد قيمة الأوراق المالية المشتراة بالسعر المتفق عليه في العقد، ويتم إجراء القيد التالي:

× ×	من د / استثمارات في أوراق مالية.	
× ×	إلى د / النقدية.	

ثم يتم إلغاء القيد النظامي:

× ×	من د / عقود خيارات.	
× ×	إلى د / عملاء عقود خيارات.	

٣- في حالة عدم تنفيذ العقد ، يقوم هذا الطرف بإلغاء القيد النظامي، ويلاحظ أن حساب إيرادات مبيعات عقود خيار يقفل في قائمة الدخل كإيرادات سواء تم تنفيذ العقد أم لا.

مثال (٢):

في ٢٠١٨/٨/١ قام أحد المستثمرين بشراء ٤٠٠٠ خيار بيع بسعر الواحد ١٠ جنيه بموجبه يحق له أن يبيع ٤٠٠٠ سهم من أسهم شركة فودافون مصر بسعر ٨٠ جنيه للسهم الواحد (تكلفة اقتناء السهم الواحد منها ٦٥ جنيه) خلال فترة زمنية من ٢٠١٨/١٠/١٨ وينتهي في ٢٠١٨/١٢/١٩
المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في سجلات كل من مشتري وبائع عقد الخيار وذلك في ظل الفروض التالية:

- أن السعر السوقي لسهم فودافون مصر بلغ خلال فترة التنفيذ ٩٥ جنيه.
- أن السعر السوقي لسهم فودافون بلغ خلال فترة التنفيذ ٥٠ جنيه. كما ارتفع سعر عقد الخيار إلى ١٢ جنيه.

الحل

١- المعالجة المحاسبية في دفاتر مشتري العقد:

أ- عند بدء التعاقد يتم إثبات تكلفة العقد:

٤٠٠٠٠	من د / استثمارات مالية في عقود خيارات.	
٤٠٠٠٠	إلى د / النقدية.	

ب- الفرض الأول: أن أسعار الأسهم لشركة فودافون مصر قد ارتفعت ، ومن ثم يكون في غير مصلحة المستثمر تنفيذ خيار البيع، لا سيما أن سعر السهم في عقد الخيار أقل من السعر في السوق، لذلك

سيقوم المستثمر ببيع الأسهم في البورصة، ونتيجة لذلك فإن المستثمر سيحقق أرباح من بيع الأسهم في البورصة تقدر كآتي:

ويتم إثبات ذلك بالقيد التالي:

٣٨٠٠٠٠	من د/ النقدية.	
	إلى مذكورين	
٢٦٠٠٠٠	د / استثمارات في أوراق مالية (تكلفة تاريخية).	
٤٠٠٠٠	د / استثمارات مالية في عقود خيارات.	
٨٠٠٠٠	د / مكاسب استثمارات مالية.	

ويترتب علي هذا القيد ما يلي:

- إقفال حساب استثمارات مالية في عقود خيارات.
- تخفيض تكلفة الأصل المتمثل في استثمارات في أوراق مالية بمبلغ ٢٦٠٠٠٠ جنيه.
- إدراج حساب مكاسب استثمارات أوراق مالية بقائمة الدخل باعتبارها أرباح محققة نتيجة إتمام صفقة بيع أسهم شركة فودافون بسعر أعلى من تكلفة اقتنائها.
- ج- الفرض الثاني: أن السعر السوقي لأسهم شركة فودافون انخفض، وأن عقد الخيار ارتفع سعره، وفي هذه الحالة أمام الطرف الأول بديلين إما أن ينفذ العقد وهو في هذه الحالة مستفيد حيث أنه سيبيع أسهم بأعلى من سعرها السوقي، أو البديل الثاني وهو بيع عقد الخيار ذاته لا سيما أن سعره ارتفع، وهنا علي مشتري عقد الخيار سمير غانم أن يفاضل بين البديلين اللذين أمامه.
- البديل الأول: أن يقوم مشتري عقد الخيار بتنفيذ العقد ، وفي هذه الحالة يبيع الأسهم للطرف الثاني بسعر السهم ١٠٠ جنيه، ولكي يحدد مكاسبه من هذا البديل ويتم إجراء القيد التالي:

٣٢٠٠٠٠	من د/ النقدية.	
	إلى مذكورين	
٢٦٠٠٠٠	د / استثمارات في أوراق مالية (تكلفة تاريخية).	
٤٠٠٠٠	د / استثمارات مالية في عقود خيارات.	
٢٠٠٠٠	د / مكاسب استثمارات مالية.	

- البديل الثاني: أن لا يقوم المشتري بتنفيذ العقد، ويكتفي ببيع عقد الخيار نفسه، وفي هذه الحالة تنتقل الحقوق للمشتري الجديد لعقد الخيار.

ويتم إجراء القيد التالي لإثبات الآثار المترتبة علي بيع عقد الخيار:

٤٨٠٠٠	من د/ النقدية.	
	إلى مذكورين	
٤٠٠٠٠	د / استثمارات مالية في عقود خيارات.	
٨٠٠٠	د / مكاسب استثمارات مالية.	

وفيما يتعلق بتحديد أي البديلين أفضل ، فإننا نقارن بين العائد علي الاستثمار لكل بديل علي حدة:

- البديل الأول ٦.٦٦% - البديل الثاني ٢٠%

٢- المعالجة المحاسبية في دفاتر بائع العقد:

أ- عند بدء التعاقد يتم إثبات قيد للإيراد المبدئي للعقد، وآخر قيد نظامي لإثبات الالتزام المحتمل لتنفيذ العقد كما يلي:

٤٠٠٠٠	من د / النقدية.	
٤٠٠٠٠	إلى د / إيراد مبيعات عقود خيارات.	

ويترتب علي القيد السابق ظهور رصيد دائن لحساب إيراد مبيعات عقود خيارات يقلل ضمن إيرادات الفترة بقائمة الدخل سواء تم تنفيذ العقد أم لا.

- إثبات قيد نظامي:

٣٢٠٠٠٠	من د / عملاء عقود خيارات.	
٣٢٠٠٠٠	إلى د / عقود خيارات.	

ب- الفرض الأول: وفيه يمتنع مشتري العقد عن تنفيذه، ففي هذه الحالة يقوم بائع العقد بإلغاء القيد النظامي:

٣٢٠٠٠٠	من د / عقود خيارات.	
٣٢٠٠٠٠	إلى د / عملاء عقود خيارات.	

ج- الفرض الثاني: في حالة اختيار مشتري العقد بديل التنفيذ، وفي هذه الحالة يلتزم بائع العقد بشراء الأسهم المتفق عليها، ومن ثم يجري القيود التالية:

- إثبات شراء الأسهم:

٣٢٠٠٠٠	من د / استثمارات في أوراق مالية.	
٣٢٠٠٠٠	إلى د / النقدية.	

- إلغاء القيد النظامي:

٣٢٠٠٠٠	من د / عقود خيارات.	
٣٢٠٠٠٠	إلى د / عملاء عقود خيارات.	

٢/٢/١: عقود المستقبلية:

العقد المستقبلي هو عقد يلتزم الطرفين المتعاملين علي تسليم أو استلام سلعة أو عمله أجنبية أو ورقة مالية بسعر متفق عليه في تاريخ محدد، وكما هو الحال في عقود الخيارات، يعد العقد المستقبلي بمثابة ورقة مالية قابلة للتداول، حيث يمكن للمستثمر بسهولة أن يبيع العقد في أي وقت بالسعر السائد بالسوق، وفي هذه الحالة سيلتزم المشتري الجديد بمضمون العقد.

وتتخذ عقود المستقبلية أشكال عديدة منها العقود المستقبلية علي السلع، العقود المستقبلية علي فوائد الودائع قصيرة الأجل وسعر الخصم لأذون الخزانة وغيرها.

ومما سبق يتضح أن الاختلاف بين عقود الخيارات وعقود المستقبلية يتمثل في إلزام الطرفين المتعاملين علي إتمام العقد، في حين أن عقد الخيار يعطي للمشتري الحق في تنفيذ العقد من عدمه. ولما كانت هناك أوجه شبه فيما بين العقود الخيارات والعقود المستقبلية، لذلك فأننا سنكتفي بالتعرض لأمثلة بسيطة عن عقود مستقبلية السلع.

مثال:

في ٢٠١٨/٩/١ اشترى معاذ عقد مستقبلي من منشأه مالك التجارية يضمن له توريد ٢٠٠ طن بن برازيلي سعر الطن ٩٠٠٠٠ جنيه وذلك في ٢٠١٨/١٢/١ وقد بلغت تكلفة العقد ١٨٠٠٠٠ جنيه سددها معاذ نقداً.

المطلوب: إجراء القيود المحاسبية في دفاتر كل من مشتري وبائع العقد في ظل الفروض التالية:

- في ١٢/١ بلغ سعر طن البن ٩٧٥٠٠ جنيه وارتفع سعر العقد المستقبلي إلي ٢١٠٠٠٠ جنيه.

- في ١٢/١٠ بلغ سعر طن البن ٧٥٠٠٠ جنيه.

الحل

أولاً: دفاتر مشتري العقد المستقبلي:

أ- عند توقيع العقد:

١٨٠٠٠٠	من د / استثمارات مالية في عقود مستقبلية.	
١٨٠٠٠٠	إلى د / النقدية.	

ب- الفرض الأول: ارتفع سعر الطن وارتفع سعر العقد في تاريخ ٢٠١٨/١٢/١ لذلك يكون أمام معاذ بديلان، الأول أن ينفذ الاتفاق والثاني أن يقوم ببيع العقد نفسه، ولكل بديل من هذين البديلين معالجة محاسبية مختلفة. كما يتضح فيما يلي :

- البديل الأول: تنفيذ العقد، وفي هذه الحالة سيقوم معاذ بشراء صفقة البن ثم يقوم ببيعها في السوق.

- إثبات قيد السوق:

١٨٠٠٠٠٠٠	من د / مشتريات صفقة البن البرازيلي.	
١٨٠٠٠٠٠٠	إلى د / النقدية.	

- إثبات قيد بيع الصفقة: ولتحديد ما إذا كانت هذه الصفقة حققت ربح او خسارة يتم مقارنة إيراد البيع بتكاليف الشراء المتمثلة في المبالغ المسددة للمشتري كئمن للشراء بالإضافة للمبالغ المسددة في بداية العقد.

١٩٥٠٠٠٠٠	من د / النقدية.	
	إلى مذكورين	
١٨٠٠٠٠٠٠	د / مشتريات صفقة البن البرازيلي.	
١٨٠٠٠٠٠٠	د / استثمارات مالية في عقود مستقبلية.	
١٣٢٠٠٠٠٠	د / مكاسب صفقة البن البرازيلي.	

- البديل الثاني: أن يكتفي ببيع العقد المستقبلي، وفي هذه الحالة سيحقق المستثمر مكاسب من بيع العقد نتيجة الفرق بين سعر بيع العقد وسعر شراؤه. ويتم إثبات القيد المحاسبي التالي:

٢١٠٠٠٠٠	من د / النقدية.	
	إلى مذكورين	
١٨٠٠٠٠٠٠	د / استثمارات مالية في عقود مستقبلية.	
٣٠٠٠٠٠٠٠	د / مكاسب استثمارات مالية.	

وإذا أراد المستثمر تحديد أي البديلين أفضل له، ستكون المقارنة مبنية علي أساس مقارنة معدل العائد علي الاستثمار لكل بديل

ج- الفرض الثاني: أن أسعار البن البرازيلي انخفضت في السوق، وفي هذه الحالة فأن المستثمر سيلتزم أيضا بتنفيذ العقد (الشراء)، ثم يقوم ببيع الصفقة وستكون نتيجة الصفقة خسارة.

١٨٠٠٠٠٠٠٠	من د / مشتريات صفقة البن البرازيلي.	
١٨٠٠٠٠٠٠٠	إلى د / النقدية.	

وعند البيع يتم مقارنة ثمن البيع بتكلفة الصفقة لتحديد ما إذا كانت هناك أرباح أو خسائر لهذه الصفقة. ويتم إجراء القيد التالي لإثبات عملية البيع:

من مذكورين		
د/ النقدية.	١٥٠٠٠٠٠	
د/ خسائر صفقة البن البرازيلي.	٣١٨٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د / مشتريات صفقة البن البرازيلي.	١٨٠٠٠٠٠	
د / استثمارات مالية في عقود مستقبلية.	١٨٠٠٠٠	

ثانياً: دفاتر بائع العقد المستقبلي:

أ- عند توقيع العقد: يتم إجراء قيدين، الأول لإثبات الإيراد الناتج من بيع العقد، و الثاني قيد نظامي بقيمة الالتزام المحتمل الذي يتحول إلي التزم حقيقي في تاريخ التنفيذ.

- إثبات التعاقد:

من د / النقدية.		١٨٠٠٠٠
إلى د / إيراد مبيعات عقود مستقبلية.	١٨٠٠٠٠	

- إثبات الالتزام: (قيد نظامي)

من د / عملاء عقود مستقبلية.		١٨٠٠٠٠٠٠
إلى د / عقود مستقبلية.	١٨٠٠٠٠٠٠	

ب- في توقيت تنفيذ العقد : سواء عن طريق المستثمر او غيره(في حالة بيعه للعقد لمستثمر آخر)

- إثبات تحصيل ثمن البيع:

من د / النقدية.		١٨٠٠٠٠٠٠
إلى د / إيراد مبيعات صفقة البن البرازيلي.	١٨٠٠٠٠٠٠	

- إلغاء القيد النظامي:

من د / عقود مستقبلية.		١٨٠٠٠٠٠٠
إلى د / عملاء عقود مستقبلية.	١٨٠٠٠٠٠٠	

يلاحظ أن المنشأة بائعة العقد المستقبلي ستتحمل خسائر او تحقق أرباح من تنفيذ عملية البيع، وذلك بالفرق بين الفرق سعر شراء وبيع الصفقة.

٣/٢/١: العقود الآجلة:

تعتبر العقود الآجلة أحد أنواع العقود المرتبطة بالاتفاقيات المالية المشتقة والتي تعتبر بمثابة عقد يلتزم بمقتضاه طرفين احدهما مشتري والأخر بائع بإجراء تبادل في تاريخ آجل (محدد في المستقبل) وبسعر يتم الاتفاق عليه عند كتابة العقد، وتستخدم العقود الآجلة في الحماية من مخاطر تقلبات أسعار الصرف و تقلبات أسعار الفائدة ، فضلا عن استخدامها في المضاربة و تحقيق الأرباح.

و تختلف العقود الآجلة عن العقود المستقبلية في انه يتم تداول العقود الآجلة خارج بوصة الأوراق المالية (أسواق غير منتظمة)، و يتم تسوية الفروق المترتبة عليها في تنفيذ العقد الآجل، وبالتالي فهي تتعرض لدرجة عالية من مخاطر السيولة (عدم القدرة علي بيعها بسهولة) ومخاطر الائتمان (عدم قيام احد طرفي العقد الآجل بتنفيذ الالتزام) ويتم تسوية فروق القيمة السوقية في تاريخ تنفيذ العقد الآجل.

وفي هذا الجزء سنكتفي بالتعرض للجوانب المحاسبية للعقود الآجلة لأسعار الصرف، والتي تعرف بأنها اتفاق بين طرفين علي شراء او بيع كمية معينة من عملة أجنبية في تاريخ آجلة (محدد مستقبلا) وبسعر محدد، ويتم إثبات تلك العقود في السجلات المحاسبية مثلها مثل العمليات المالية التي تتم بعملة أجنبية كعمليات الشراء بعملة أجنبية او البيع بعملة أجنبية او الاقتراض بعملة أجنبية، وبالتالي فهي تظهر كأصل والتزام في قائمة المركز المالي.

وتعتمد المحاسبة عن العقود الآجلة لأسعار الصرف علي ضرورة حساب علاوة الصرف المؤجلة او خصم الصرف المؤجل (الفرق بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف الحاضر) ثم استهلاك رصيد العلاوة او الخصم علي مدة العقد الآجل وتحميل ما يخص الفترة بقائمة الدخل بمصروفات للعقد المؤجل لسعر الصرف.

ويلاحظ أن المكاسب او الخسائر الناتجة عن العقد الآجل للسعر الصرف لا تدخل ضمن الجزء الخاص بالأنشطة غير التشغيلية بقائمة الدخل .

وعند إبرام العقد يتم إجراء قيد يومية لإثبات ذلك. مع ملاحظة إن هذا القيد المحاسبي سيختلف من حالة شراء العملة إلي حالة بيع العملة، وهو ما يتضح فيما يلي:

١/٣/٢/١: عند إبرام عقد مؤجل لشراء عمله معينة:

أ - إثبات المشتريات الخارجية الآجلة:

من د / اعتمادات مستنديه لشراء (بضاعة - أصول ثابتة....)	× ×	
إلى د / دائني اعتمادات مستنديه (بالعملة المشتراة) - بضاعة-.....	× ×	

ب - إبرام عقد الصرف الآجل: في هذه الحالة يتم إجراء قيد محاسبي يجعل مدين بالسعر الحاضر ودائن بالسعر الآجل للعملة المشتراة.

من د / مديني عقد صرف مؤجل (بالعملة المشتراة) بالسعر الحاضر.	× ×	
إلى د / دائني عقد صرف مؤجل (بالجنية المصري) بالسعر الآجل.	× ×	

ومن الطبيعي أن السعر الحاضر سيختلف عن السعر الآجل للعملة المتعاقد علي شراؤها، فهناك احتمالين هما:

- الاحتمال الأول: أن السعر الآجل اكبر من السعر الحاضر، فإن الفرق يسمى علاوة الصرف المؤجل، وتظهر هذه العلاوة كمتمم للقيد المحاسبي في الجانب المدين، ومن ثم يظهر القيد المحاسبي لإبرام العقد كآلاتي:

من مذكورين		
د / مديني عقد صرف مؤجل (بالعملة المشتراة) بالسعر الحاضر.	× ×	
د / علاوة الصرف المؤجلة.	× ×	
إلى د / دائني عقد صرف مؤجل (بالجنية المصري) بالسعر الآجل.	× ×	

- الاحتمال الثاني: أن السعر الآجل أقل من السعر الحاضر، فإن الفرق يسمى خصم الصرف المؤجل، ويظهر هذا الخصم كمتمم للقيد المحاسبي في الجانب الدائن، ومن ثم يظهر القيد المحاسبي لإبرام العقد كآلاتي:

من د / مديني عقد صرف مؤجل (بالعملة المشتراة) بالسعر الحاضر.	× ×	
إلى مذكورين		
د / دائني عقد صرف مؤجل (بالجنية المصري) بالسعر الآجل.	× ×	
د / خصم الصرف المؤجل.	× ×	

ويلحظ أن رصيد العلاوة او الخصم يتم استهلاكه علي مده العقد المؤجل، ويحمل ما يخص الفترة فقط بقائمة الدخل.

ج- عند تنفيذ العقد في نفس السنة المالية (أي إبرام العقد وتنفيذه قبل نهاية السنة المالية): في هذه الحالة يتم إجراء الأتي:

١ - حساب فروق أسعار العملة (الصرف) وهنا يتم مقارنة سعر الصرف في تاريخ السداد (تنفيذ العقد) وسعر الصرف في تاريخ التعاقد علي شراء العملة. ويجب التفرقة بين حالتين كما يلي:
الحالة الأولى: ارتفاع سعر الصرف: ويترتب علي ذلك خسائر معاملات ومكاسب عقد صرف وتثبت كما يلي:

- إثبات مكاسب المعاملات:

× ×	من د/ دائني اعتمادات مستنديه (بالعملة المشتراة) - بضاعة-.....	
× ×	إلي د/ فروق أسعار عمله (مكاسب - معاملات).	

- إثبات خسائر عقد الصرف:

× ×	من د/ فروق أسعار عمله (خسائر - عقد صرف)	
× ×	إلي د/ مديني عقد صرف مؤجل بالعملة المشتراة.	

الحالة الثانية: انخفاض سعر الصرف: ويترتب علي ذلك مكاسب معاملات وخسائر عقد صرف وتثبت كما يلي: عكس القيود في الحالة الأولى.

٣- إثبات تنفيذ عقد الصرف: يتم إجراء القيود التالية:

- إثبات سداد قيمة العملة المشتراة:

× ×	من د/ دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري.	
× ×	إلي د/ النقدية - جنيه مصري.	

- إثبات تحصيل العملة المشتراة (الأجنبية):

× ×	من د/ النقدية - العملة المشتراة (الأجنبية).	
× ×	إلي د/ مديني عقد صرف مؤجل بالعملة المشتراة (الأجنبية).	

- إثبات سداد العملة المشتراة (الأجنبية):

× ×	من د/ دائني اعتمادات مستنديه بالعملة المشتراة (الأجنبية).	
× ×	إلي د/ النقدية - العملة المشتراة (الأجنبية).	

٤ - إقفال علاوة الصرف الموجلة أو خصم الصرف المؤجل كما يلي:

- إقفال علاوة الصرف الموجلة: يتم إقفال رصيد العلاوة بالكامل نظراً لانتهاء العقد وتنفيذه في نفس السنة كما يلي:

× ×	من د/ مصروفات عقد الصرف المؤجل.	
× ×	إلي د/ علاوة الصرف الموجلة.	

- إقفال خصم الصرف المؤجل: يتم إقفال رصيد الخصم بالكامل نظراً لانتهاء العقد وتنفيذه في نفس السنة كما يلي:

× ×	من د/ خصم الصرف المؤجل.	
× ×	إلي د/ إيرادات عقد الصرف المؤجل.	

د - عند تنفيذ العقد في سنة مالية تالية (أي إبرام العقد في سنه مالية وتنفيذه في السنة التالية): في هذه الحالة يتم إجراء الآتي:

١ - حساب فروق أسعار العملة (الصرف) في نهاية السنة المالية: وهنا يتم مقارنة سعر الصرف في تاريخ نهاية السنة المالية وسعر الصرف في تاريخ التعاقد علي شراء العملة. ويتم إثبات القيود كما سبق في البند (ج).

٢ - تحديد نصيب السنة المنتهية من علاوة الصرف الموجلة أو خصم الصرف المؤجل كما يلي:

= قيمة العلاوة أو الخصم × (الفترة من تاريخ التعاقد حتى نهاية السنة ÷ مدة العقد).

ويتم إجراء قيد اليومية بنصيب السنة المنتهية كما سبق في البند رقم (ج - ٤).

٤ - في تاريخ تنفيذ العقد يتم إجراء الآتي:

- حساب فروق أسعار الصرف بين تاريخ تنفيذ العقد والسداد و تاريخ نهاية السنة المالية السابقة ويتم إثبات القيود كما سبق.

- إثبات تنفيذ العقد: يتم إجراء القيود كما في البند رقم (ج - ٣).

- إقفال رصيد علاوة الصرف الموجلة أو خصم الصرف المؤجل بالمبلغ المتبقي بعد استبعاد نصيب السنة المنتهية ويتم إجراء نفس القيد السابق في البند رقم (ج - ٤).

١/٢/٢/١: عند إبرام عقد مؤجل لبيع عمله معينة:

في هذه الحالة يتم إجراء قيد محاسبي يجعل مدين بالسعر الآجل ودائن بالسعر الحاضر للعملة المباعة (لاحظ أن هذه الحالة عكس حالة العقد المؤجل لشراء العملة)

من د / مديني عقد صرف مؤجل (بالجنية المصري) بالسعر الآجل.	× ×	
إلى د / دائني عقد صرف مؤجل (بالعملة المباعة) بالسعر الحاضر.	× ×	

وفيما يتعلق بالفرق بين السعر الآجل والسعر الحاضر فهناك احتمالين هما:

- الاحتمال الأول: أن السعر الآجل أكبر من السعر الحاضر فإن الفرق يمثل علاوة الصرف المؤجلة. وتظهر في الجانب الدائن كمتمم للقيد المحاسبي (عكس حالة الشراء) ويظهر القيد المحاسبي لإبرام العقد كآتي:

من د / مديني عقد صرف مؤجل (بالجنية المصري) بالسعر الآجل.	× ×	
إلى مذكورين		
د / دائني عقد صرف مؤجل (بالعملة المباعة) بالسعر الحاضر.	× ×	
د / علاوة الصرف المؤجلة.	× ×	

- الاحتمال الثاني: أن السعر الآجل أقل من السعر الحاضر، فإن الفرق يمثل خصم الصرف المؤجل ويظهر في الجانب المدين كمتمم للقيد المحاسبي، ويظهر القيد كآتي:

من مذكورين		
د / مديني عقد صرف مؤجل (بالجنية المصري) بالسعر الآجل.	× ×	
د / خصم الصرف المؤجل.	× ×	
إلى د / دائني عقد صرف مؤجل (بالعملة المباعة) بالسعر الحاضر.	× ×	

وتتم باقي المعالجة المحاسبية كما سبق في حالة إبرام عقد صرف مؤجل لشراء عملة مع مراعاة ولكن بطريقة عكسية.

مثال رقم (١):

في ٢٠١٨/٧/١ قامت شركة الهدى للاستثمار والتصدير بشراء بعض المعدات من شركة سيمنز الألمانية بمبلغ ١٠٠٠٠٠ يورو تسدد قيمتها في ٢٠١٨/١٠/١ وتم فتح الاعتماد المستندي اللازم، وفي ٧/١ تعاقدت شركة الهدى على شراء ١٠٠٠٠٠ يورو بموجب عقد صرف مؤجل علي أساس أن اليورو يساوي ١٩.٥ جنيه مصري، وفي ١٠/١ وصلت المعدات وتم سداد المستحق لشركة سيمنز وتنفيذ عقد الصرف المؤجل.

فإذا علمت أن سعر صرف اليورو كان علي النحو التالي:

- في ٢٠١٨/٧/١ اليورو = ١٨.٢ جنيه مصري.

- في ٢٠١٨/١٠/١ اليورو = ١٥.٦ جنيه مصري.

المطلوب:

- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

- تصوير حسابات الأستاذ اللازمة.

الحل

أولاً: تمهيد للحل:

تحديد مقدار علاوة او خصم الصرف المؤجل:

سعر الصرف المؤجل ١٩.٥ جنيه اكبر من سعر الصرف الحاضر ١٨.٢ جنيه.

$$\text{علاوة الصرف المؤجلة} = ١٠٠٠٠ \times (١٨.٢ - ١٩.٥)$$

$$= ١٠٠٠٠ \times ١.٣ = ١٣٠٠٠٠ \text{ جنيه.}$$

ثانيا : قيود اليومية

تاريخ	بيان	دائن	مدين
٧/١	من د/ اعتمادات مستنديه لشراء معدات إلي د/ دائني اعتمادات مستنديه (اليورو) - معدات	١٨٢٠٠٠٠	١٨٢٠٠٠٠
	من مذكورين د/ مديني عقد صرف مؤجل باليورو د/ علاوة الصرف المؤجلة إلي د/ دائني عقد صرف مؤجلة بالجنية المصري	١٩٥٠٠٠٠	١٨٢٠٠٠٠ ١٣٠٠٠٠
	من د / معدات إلي د / اعتمادات مستنديه لشراء معدات	١٨٢٠٠٠٠	١٨٢٠٠٠٠
	من د/ دائني اعتمادات مستنديه (اليورو) - معدات إلي د/ فروق أسعار عمله (مكاسب - معاملات)	٢٦٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠
١٠/١	من د/ فروق أسعار عمله (خسائر - عقد صرف) إلي د/ مديني عقد صرف مؤجل باليورو	٢٦٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠
	من د/ النقدية - يورو إلي د/ مديني عقد صرف مؤجل باليورو	١٥٦٠٠٠٠	١٥٦٠٠٠٠
	من د/ دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري إلي د/ النقدية - جنيه مصري	١٩٥٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠٠
	من د/ دائني اعتمادات مستنديه (اليورو) - معدات إلي د/ النقدية - يورو	١٥٦٠٠٠٠	١٥٦٠٠٠٠
	من د/ مصروفات عقد الصرف المؤجل إلي د/ علاوة الصرف المؤجلة	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠

مثال رقم (٢):

في ١ / ١ / ٢٠١٩ تعاقدت شركة النصر للاستيراد و التصدير علي شراء بضاعة من شركة نيوجيرسي الأمريكية بمبلغ ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي علي أن يسدد الثمن في ١ / ٤ / ٢٠١٩ ، وتم فتح الاعتماد المستندي اللازم. وفي نفس الوقت أبرمت شركة النصر عقد أجل لسعر الصرف ينفذ في ١ / ٤ / ٢٠١٩ علي شراء ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي بسعر صرف أجل ١٧.٥ جنيه مصري للدولار.

و في ١ / ٣ / ٢٠١٩ وصلت البضاعة وتم فحصها واستلامها، وفي ١ / ٤ / ٢٠١٩ تم تنفيذ العقد الآجل لسعر الصرف و سداد المستحق لشركة نيوجيرسي الأمريكية. فإذا علمت أن سعر صرف الدولار الأمريكي كان علي النحو التالي:

- في ١ / ١ / ٢٠١٩ ١٦ جنيه مصري.

- في ١ / ٣ / ٢٠١٩ ١٦.٥ جنيه مصري.

- في ١ / ٤ / ٢٠١٩ ١٨ جنيه مصري.

المطلوب:

- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.
- تصوير حسابات الأستاذ اللازمة في ١ / ٤ / ٢٠١٩ .
- بيان الأثر علي قائمه المركز المالي في ١ / ١ / ٢٠١٩.

المحل

أولاً: إثبات قيود اليومية :

التاريخ	بيان	دائن	مدين
١/١	من د / اعتمادات مستنديه لشراء بضائع. إلي د / دائني اعتمادات مستنديه - بضائع.	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
١/١	من مذكورين د/ مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي. د / علاوة الصرف المؤجلة. إلي د / دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري.	٨٧٥٠٠٠	٨٠٠٠٠٠ ٧٥٠٠٠
٣/١	من د / فروق أسعار عمله (خسائر - معاملات). إلي د/ دائني اعتمادات مستنديه - بضائع.	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
	من د / مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي. إلي د / فوق اسعار عمله (مكاسب عقد صرف).	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
	من د / بضائع إلي د / اعتمادات مستنديه لشراء بضائع	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
٤/١	من د / فروق أسعار عمله (خسائر - معاملات) إلي د / دائني اعتمادات مستنديه - بضائع	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
	من د / مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي إلي د / فروق أسعار عمله (مكاسب - عقد صرف مؤجل)	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
	من د / النقدية - دولار أمريكي. إلي د / مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي.	٩٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
	من د / دائني عقد صرف مؤجل الجنيه المصري. إلي د / النقدية - جنيه مصري.	٨٧٥٠٠٠	٨٧٥٠٠٠
	من د / دائني اعتمادات مستنديه بضائع. إلي د / النقدية - دولار أمريكي.	٩٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
	من د / مصروفات عقد الصرف المؤجل. إلي د / علاوة الصرف المؤجل.	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠

ثانياً: تصوير حسابات الأستاذ في ١/٤

د / مدين عقود صرف مؤجل بالدولار الأمريكي

تاريخ	بيان	له	تاريخ	بيان	منه
٤/١	من د / النقدية دولار أمريكي	٩٠٠٠٠٠	١/١	إلي د / دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري	٨٠٠٠٠٠
			٣/١	إلي د / فروق أسعار عمله (مكاسب عقد صرف مؤجل)	٢٥٠٠٠
			٤/١	إلي د / فروق أسعار عمله (مكاسب عقد صرف مؤجل)	٧٥٠٠٠
		٩٠٠٠٠٠			٩٠٠٠٠٠

د / دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري

تاريخ	بيان	له	تاريخ	بيان	منه
١/١	من مذكورين	٨٧٥٠٠٠	٤/١	إلي د / النقدية - جنيه مصري	٨٧٥٠٠٠
		٨٧٥٠٠٠			٨٧٥٠٠٠

د / علاوة الصرف المؤجلة

تاريخ	بيان	له	تاريخ	بيان	منه
٤/١	من د / مصروفات عقد الصرف المؤجل	٧٥٠٠٠	١/١	إلي د / دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري	٧٥٠٠٠
		٧٥٠٠٠			٧٥٠٠٠

د / فروق أسعار عمله (خسائر معاملات)

منه	بيان	تاريخ	له	بيان	تاريخ
٢٥٠٠٠	إلي حـ / دائني اعتمادات	١/١	١٠٠٠٠٠	رصيد	٤/١
٧٥٠٠٠	مستندة بضائع				
	إلي حـ / دائني اعتمادات				
	مستندة - بضائع				
١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠		

د / فروق أسعار عمله (مكاسب - عقد صرف مؤجل)

منه	بيان	تاريخ	له	بيان	تاريخ
١٠٠٠٠٠	رصيد	٤/١	٢٥٠٠٠	من د / مديني عقد صرف مؤجل	٣/١
			٧٥٠٠٠	بالدولار الأمريكي	
				من د / مديني عقد صرف مؤجل	
				بالدولار الأمريكي	٤/١
١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠		

د / مصروفات عقد الصرف المؤجل

منه	بيان	تاريخ	له	بيان	تاريخ
٧٥٠٠٠	إلي حـ / علاوة الصرف المؤجلة	٤/١	٧٥٠٠٠	رصيد	٤/١
٧٥٠٠٠			٧٥٠٠٠		

ثالثاً: الأثر على قائمة المركز المالي ٢٠١٩/٤/١ :

منه	بيان	له	بيان
٨٠٠٠٠٠	اعتمادات مستندة لشراء بضائع	٧٥٠٠٠٠	دائني اعتمادات مستندية - بضائع
٨٠٠٠٠٠	مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي	٨٧٥٠٠٠	دائني عقد صرف مؤجل بالجنية المصري
٧٥٠٠٠	علاوة الصرف المؤجلة		

مثال رقم (٣):

في ٢٠١٨/١٠/١ تعاقدت شركة سهيلة للاستيراد والتصدير على شراء آلات ومعدات من الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي على أن يتم السداد في ٢٠١٩/٦/٣٠ وتم فتح الاعتماد المستندي اللازم. وفي نفس الوقت أبرمت شركة سهيلة عقد أجل لسعر الصرف ينفذ في ٢٠١٩/٦/٣٠ على شراء ٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي بسعر صرف أجل جنيه مصري للدولار الأمريكي. وفي ٢٠١٨/١٢/١ وصلت الآلات والمعدات وبلغت مصاريف النقل والتركيب ٥٠.٠٠٠ جنيه مصري سددت بشيك. وفي ٢٠١٩/٦/٣٠ تم تنفيذ عقد الصرف الاجل وسداد المستحق للشركة الامريكية. فإذا علمت أن سعر صرف الدولار الأمريكي كان على النحو التالي :

٢٠١٨/١٠/١ في -	١٦.٥ جنيه مصري
٢٠١٨/١٢/١ في -	١٦.٧٥ جنيه مصري
٢٠١٨/١٢/٣١ في -	١٦.٢٥ جنيه مصري
٢٠١٩/٦/٣٠ في -	١٦ جنيه مصري

فالمطلوب:

- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم .
- تصوير حسابات الأستاذ اليومية .

الحل

تمهيد للحل :

تحديد مقدار علاوة أو خصم الصرف المؤجل
سعر الصرف المؤجل (١٨) أكبر من سعر الصرف الحاضر (١٦,٥) . إذن يوجد علاوة صرف مؤجلة وتحتسب قيمتها على النحو التالي:

$$\text{علاوة الصرف المؤجلة} = ١,٠٠٠,٠٠٠ \times (١٨ - ١٦,٥)$$

$$= ١,٥٠ \times ١,٠٠٠,٠٠٠ = ١,٥٠٠,٠٠٠ \text{ جنيه مصري.}$$

وتستهلك علاوة الصرف المؤجلة على عامي ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ على النحو التالي:

$$\text{نصيب عام ٢٠١٨} = ١,٥٠٠,٠٠٠ \times = ٥٠٠,٠٠٠ \text{ جنيه مصري.}$$

$$\text{نصيب عام ٢٠١٩} = ١,٥٠٠,٠٠٠ \times = ١٠٠٠,٠٠٠ \text{ جنيه مصري.}$$

إثبات قيود اليومية:

التاريخ	بيان	دائن	مدين
١٠/١	من د / اعتمادات مستنديه لشراء آلات ومعدات. إلي د / دائني اعتمادات مستنديه - آلات ومعدات.	١٦٥٠٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠٠
	من مذكورين د/ مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي. د / علاوة الصرف المؤجلة. إلي د / دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري.	١٨٠٠٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠٠
	من د / الآلات والمعدات. إلي د / اعتمادات مستنديه لشراء آلات ومعدات.	١٦٥٠٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠٠
١٢/١	من د / الآلات والمعدات. إلي د / النقدية بالجنيه المصري.	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
	من د / فروق أسعار عمله (خسائر - معاملات). إلي د / دائني اعتمادات مستنديه - آلات ومعدات.	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
١٢/٣١	من د / مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي إلي د / فروق أسعار عمله (مكاسب - عقد صرف مؤجل)	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
	من د / دائني اعتمادات مستنديه - آلات ومعدات. إلي د / فروق أسعار عمله (مكاسب - معاملات).	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
	فروق أسعار عمله (خسائر - عقد صرف مؤجل) إلي د مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي.	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
	من د / مصروفات عقد الصرف المؤجل. إلي د / علاوة الصرف المؤجل.	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠

٦/٣٠	من د / دائني اعتمادات مستنديه - آلات ومعدات. إلي د / فروق أسعار عمله (مكاسب - معاملات).	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
	من د / فروق أسعار عمله (خسائر - عقد صرف مؤجل) إلي د / مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي.	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
	من د / النقدية - دولار أمريكي. إلي د / مديني عقد صرف مؤجل بالدولار الأمريكي.	١٦٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠
٦/٣٠	من د / دائني عقد صرف مؤجل الجنيه المصري. إلي د / النقدية - جنيه مصري.	١٨٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠
	من د / دائني اعتمادات مستنديه - آلات ومعدات. إلي د / النقدية - دولار أمريكي.	١٦٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠
	من د / مصروفات عقد الصرف المؤجل. إلي د / علاوة الصرف المؤجل	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠

مثال رقم (٤):

في ١ / ١ / ٢٠١٩ باعت شركة احمد ومعاذ للاستيراد والتصدير بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار كويتي لمؤسسة الشارقة الكويتية تحصل في ١ / ٤ / ٢٠١٩ ، وفي ١ / ١ / ٢٠١٩ تعاقدت شركة أحمد ومعاذ على بيع ١٠٠٠٠ دينار كويتي بموجب عقد صرف مؤجل ينفذ في ١ / ٤ / ٢٠١٩ على أساس أن الدينار الكويتي ٥٤ جنية مصري، فإذا علمت أن سعر صرف الدينار الكويتي كان على النحو التالي:

- في ١ / ١ / ٢٠١٩ دينار كويتي ٥٨,٥ جنيه مصري.

- في ١ / ٤ / ٢٠١٩ دينار كويتي ٥٦,٢٥ جنيه مصري.

فالمطلوب:

- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

المحل

إثبات قيود اليومية:

تاريخ	بيان	له	منه
١/١	من د/ عملاء الخارج - مؤسسة الشارقة. إلي د/ المبيعات الخارجية.	٥٨٥٠٠٠	٥٨٥٠٠٠
١٠/١	من مذكورين د/ مديني عقد صرف مؤجل بالجنية المصري (سعر مؤجل). د/ خصم الصرف المؤجل. إلي د/ دائني عقد صرف مؤجل بالدينار الكويتي (سعر حاضر).	٥٨٥٠٠٠	٥٤٠٠٠٠ ٤٥٠٠٠
٤/١	من د/ فروق أسعار عملة (خسائر معاملات). إلي د/ عملاء الخارج - مؤسسة الشارقة.	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠
٤/١	من د/ دائني عقد صرف مؤجل بالدينار الكويتي. إلي د/ فروق أسعار عملة (مكاسب - عقد صرف مؤجل).	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠
٤/١	من د/ النقدية. إلي د/ عملاء الخارج - مؤسسة الشارقة.	٥٦٢٥٠٠	٥٦٢٥٠٠
٤/١	من د/ النقدية بالجنية المصري. إلي د/ مديني عقد صرف مؤجل بالجنية المصري.	٥٤٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠
	من د/ دائني عقد صرف مؤجل - بالدينار الكويتي. إلي د/ النقدية بالدينار الكويتي.	٥٦٢٥٠٠	٥٦٢٥٠٠
	من د/ مصروفات عقد الصرف المؤجل. إلي د/ خصم الصرف المؤجل.	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠

مثال عام: رقم (١):

فيما يلي العمليات التي تمت في شركة الهدى خلال عام ٢٠١٩ :

- ١- في ٥/١ تم شراء ١٠٠٠ سهم من شركة مدينة الإنتاج الإعلامي بسعر ٨٠ جنيه للسهم الواحد (القيمة الاسمية ١٠٠ جنيه) وقد بلغت المصاريف اللازمة لإتمام عملية الشراء ٥٠٠٠ جنيه.
- ٢- في ٢/٢٠ توقعت الشركة ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركة المصرية للاتصالات خلال الفترة من مارس إلي مايو من نفس العام لذلك قامت ببيع خيار استدعاء بسعر ١,٥ جنيه للخيار الواحد بما يلزمها ببيع ٢٠٠٠ سهم بسعر ١٧ جنيه للسهم الواحد (تكلفة الاقتناء ١٥ جنيه) خلال الفترة من ٣/١ إلي ٥/٣١.
- ٣- في ٣/١ توقعت الشركة انخفاض القيمة السوقية لشركة أوراسكوم تليكوم لذلك قامت ببيع خيار بيع بما يلزمها شراء ١٠٠٠ سهم من أسهم شركة أوراسكوم تليكوم بسعر ٤٥ جنيه خلال الفترة من ٤/١ إلي ٦/١٥ إذا علمت أن سعر الخيار الواحد ٤ جنيه.
- ٤- في ٣/١٥ توقعت الشركة انخفاض القيمة السوقية لأسهم مدينة الإنتاج الإعلامي لذلك قامت بشراء خيار بيع سعر الخيار الواحد ١٠ جنيه بموجبه يحق لها بيع ٤٠٠ سهم بسعر ٨٠ جنيه للسهم الواحد خلال الفترة الزمنية من ٥/٤ إلي ٥/٣١ .
- ٥- في ٥/٢٠ بلغ سعر سهم المصرية للاتصالات في السوق ٢٠ جنيه كما أن سعر الخيار بلغ ٢ جنيه وقد قام مشتري عقد الخيار بتنفيذ العقد في ذلك التاريخ .
- ٦- في ٥/٢٥ ارتفع سعر سهم شركة مدينة الإنتاج الإعلامي في السوق بمعدل ١٠% من القيمة الاسمية كما أن سعر الخيار ارتفع بمقدار ١٥% وقد قامت شركة الهدى بدراسة البدائل المتاحة أمامها واختارت البديل الأفضل .
- ٧- في ٦/١ أبرمت الشركة عقد مستقبلي مع إحدى المنشآت المالية بما يضمن لها توريد ٤٠٠ طن سكر سعر الطن ٢٥٠٠ جنيه وذلك يوم ٦/٣٠ وقد بلغت تكلفة العقد الإجمالية ٥٠٠٠ جنيه.
- ٨- في ٦/١٠ بلغ سعر سهم أوراسكوم تليكوم في السوق ٤٢ جنيه وبلغ سعر الخيار الواحد ٢ جنيه وهو ما أدى إلي قيام مشتري العقد بالتنفيذ ثم قامت شركة الهدى بعد ذلك ببيع هذه الأسهم تحسباً لحدوث انخفاضات أخرى .
- ٩- في ٦/٢٥ بلغ سعر طن السكر في السوق ٢٨٠٠ جنيه كما ارتفع سعر العقد المستقبلي إلي ٥٥٠٠ جنيه ولذلك قامت شركة الهدى بتحليل هذه البدائل واختارت الأفضل لها.

١٠- في ٧/٢٠ بلغ سعر سهم مدينة الإنتاج الإعلامي في السوق ١٠٠ جنيه مما دعا شركة الهدى إلي بيع باقي الأسهم وبلغت عمولة البيع ١٥٠٠ جنيه استقطعت من ثمن البيع .

١١- في ٨/١ قامت الشركة ببيع بضاعة إلي شركة إيطالية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ يورو على أن يتم التحصيل في ٢٠٢٠/٤/١ . وقد تعاقدت الشركة على بيع ٥٠٠٠٠٠ يورو بموجب عقد صرف مؤجل ينفذ في ٢٠٢٠/٤/١ على أساس ١٤,٥ جنيه مصري لليورو.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة حتى نهاية عام ٢٠١٩ إذا علمت أن سعر صرف اليورو كان كما يلي:

٢٠١٩/٦/٢٥ -	١٣,٦ جنيه.	- ٢٠١٩/١٠/١	١٤,٢ جنيه.
٢٠١٩/٧/١ -	١٣,٤ جنيه.	- ٢٠١٩/١٢/٣١	١٥ جنيه.
٢٠١٩/٨/١ -	١٤ جنيه.	- ٢٠٢٠/٤/١	١٤,٧ جنيه.

الحل

إثبات قيود اليومية في دفاتر شركة الهدى:

تاريخ	بيان	دائن	مدين
١/٥	١- شراء الأسهم من د/ استثمارات في أوراق مالية إلى د/ النقدية (١٠٠٠ سهم ٨٠× ج ٥٠٠٠+)	٨٥٠٠٠	٨٥٠٠٠
١/٢٠	٢- بيع خيار شراء واثبات القيد النظامي من د/ النقدية (١.٥×٢٠٠٠) إلى د/ إيرادات مبيعات عقود خيارات	٣٠٠٠	٣٠٠٠
	من د/ عملاء عقود خيارات إلى د/ عقود خيارات (١٧× ٢٠٠٠)	٣٤٠٠٠	٣٤٠٠٠
٣/١	٣- بيع عقد خيار بيع ، إثبات القيد النظامي من د/ النقدية (١٠٠٠ × ٤٠ ج) إلى د/ إيرادات مبيعات عقود خيارات	٤٠٠٠	٤٠٠٠
	من د/ عملاء عقود خيارات إلى د/ عقود خيارات (٤٥× ١٠٠٠)	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠
٣/١٥	٤- شراء خيار بيع من د/ استثمارات مالية في عقود خيارات إلى د/ النقدية (٤٠٠ × ١٠ ج)	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٥/٢٠	٥- بيع الأسهم المشتري عقد خيار الشراء من د/ النقدية (١٧ × ٢٠٠٠) إلى مذكورين د/ استثمارات في أ. مالية (١٥ × ٢٠٠٠) د/ مكاسب استثمارات في أ. مالية	٣٠٠٠٠ ٤٠٠٠	٣٤٠٠٠
٥/٢٠	إلغاء القيد النظامي من د/ عقود خيارات إلى د/ عملاء عقود خيارات	٣٤٠٠٠	٣٤٠٠٠

٥/٢٥	٦- البديل الأول: عدم تنفيذ العقد من د/ النقدية إلى مذكورين د/ استثمارات في أ. مالية د/ استثمارات مالية في عقود خيارات د/ مكاسب استثمارات مالية	٣٤٠٠٠ ٤٠٠٠ ٦٠٠٠	٤٤٠٠٠
٦/١	٧- شراء عقد مستقبلي من د/ استثمارات مالية في عقود مستقبلية إلى د/ النقدية	٥٠٠	٥٠٠
٦/١٠	٨- شراء أسهم اوراسكوم تليكوم نظرا لقيام مشتري العقد بالتنفيذ ثم إلغاء القيد النظامي من د/ استثمارات في أ. مالية إلى د/ النقدية	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠
٦/١٠	من د/ عقود خيارات إلى د/ عملاء عقود خيارات	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠
٦/١٠	من مذكورين د/ النقدية (٤٢×١٠٠٠) د/ خسائر استثمارات مالية إلى د/ استثمارات في أ. مالية	٤٥٠٠٠ ٣٠٠٠	٤٢٠٠٠
٦/٢٥	٩- البديل الأول: تنفيذ العقد المستقبلي من د/ مشتريات صفقة السكر إلى د/ النقدية (٢٥٠٠ × ٤٠٠)	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
	من د/ النقدية إلى مذكورين د/ مشتريات صفقة السكر د/ استثمارات مالية في عقود مستقبلية د/ مكاسب صفقة السكر	١٠٠٠٠٠ ٥٠٠٠ ١١٥٠٠٠	١١٢٠٠٠٠

٧/٢٠	١٠- بيع أسهم مدينة الإنتاج الإعلامي من د/ النقدية إلى مذكورين د/ استثمارات في أ. مالية د/ مكاسب استثمارات مالية	٥١٠٠٠ ٧٥٠٠	٥٨٥٠٠
٨/١	١١- إثبات المبيعات الخارجية من د/ عملاء الخارج - بورد إلى د/ المبيعات الخارجية (٥٠٠٠٠٠ يورو × ١٤)	٧٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
٨/١	إبرام عقد الصرف من د/ مديني عقد صرف مؤجل جنية (٥٠٠٠٠٠ × ١٤,٥) إلى مذكورين د/ دائني عقد صرف مؤجل - يورو د/ علاوة الصرف المؤجلة (٥٠٠٠٠٠ × ٠,٥)	٧٠٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠٠	٧٢٥٠٠٠٠
١٢/٣١	إثبات فروق أسعار العملة من د/ عملاء الخارج إلى د/ فروق أسعار عمله (مكاسب معاملات) (٥٠٠٠٠٠ × ٠,٥)	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
	من د/ فروق أسعار (خسائر عقد) إلى د/ دائني عقد صرف مؤجل	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
١٢/٣١	نصيب السنة من العلاوة من د/ علاوة الصرف المؤجلة إلى د/ إيرادات عقد الصرف	١٥٦٢٥٠	١٥٦٢٥٠

مثال عام رقم (٢):

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في شركة السلام خلال عام ٢٠١٩ :

- ١- في ١/١٥ تم شراء ١٥٠٠ سهم من أسهم الشركة المصرية للاتصالات بسعر ٥٠ جنيه للسهم الواحد (القيمة الاسمية ٥٥ جنيه) ولقد بلغت إجمالي مصاريف إتمام عملية الشراء لهذه الأسهم ٣٠٠٠ جنيه.
- ٢- في ٢/١٠ توقعت الشركة ارتفاع القيمة السوقية لأسهم شركة العامرين للأسمت خلال الفترة من مارس إلى مايو من نفس العام لذلك قامت بشراء خيار استدعاء (شراء) بسعر ١ جنيه للسهم الواحد بما يعطيها الحق في شراء ٢٥٠٠ سهم بسعر ١٨ جنيه للسهم الواحد خلال الفترة الممتدة من ٣/١٥ إلى ٢٠١٩/٥/٣١ .
- ٣- في ٣/٧ قامت الشركة بشراء ١٠٠٠ خيار بيع بسعر الخيار الواحد ١٠ جنيه بموجبه يحق لها بيع ١٠٠٠ سهم من أسهم الشركة المصرية للاتصالات بسعر ٦٠ جنيه للسهم الواحد خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٤/١٥ حتى ٢٠١٩/٦/٢٨ .
- ٤- في ٤/١٠ ارتفع السعر السوقي لأسهم شركة العامرية للأسمت بمعدل ٢٠% من القيمة الاسمية التي تزيد عن السعر المحدد بالعقد بمبلغ ٢ جنيه كما أن سعر الخيار الواحد ارتفع بمعدل ٢٠% للسهم الواحد لذلك قامت الشركة بدراسة البدائل المتاحة أمامها واختارت تنفيذ البديل الأفضل لها.
- ٥- في ٥/١٨ أبرمت الشركة عقد مستقبلي مع إحدى المنشآت المالية بما يضمن لها توريد ٢٠٠ قنطار قطن خام بسعر ٥٠٠ جنيه للقنطار الواحد وذلك يوم ٢٠١٩/٦/٢٠ وقد بلغت تكلفة العقد ٨٠٠ جنيه
- ٦- في ٦/١٥ اتضح أن السعر السوقي لسهم الشركة المصرية للاتصالات انخفض عن القيمة المحددة في العقد بمعدل ١٠% من القيمة الاسمية للسهم الواحد ومن المتوقع أن تحدث عدة انخفاضات في هذه القيمة خلال الفترات لذلك اتخذت الشركة الإجراء المناسب في هذا الشأن.
- ٧- في ٦/٢٠ بلغ سعر قنطار القطن الخام ٦٠٠ جنيه في السوق وفي ذات التاريخ ارتفع سعر العقد المستقبلي إلى ٩٠٠ جنيه الأمر الذي دعا الشركة لتنفيذ البديل المناسب لها في ذلك التاريخ.
- ٨- في ٧/١ قامت الشركة بشراء بضاعة من شركة فرنسية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ يورو على أن يتم السداد في ٢٠٢٠/٣/١ وتم فتح الاعتماد المستندي اللازم. وقد تعاقدت الشركة في ٢٠١٩/٧/١ على شراء ٣٠٠٠٠٠ يورو بموجب عقد صرف مؤجل ينفذ في ٢٠٢٠/٣/١ على أساس ٧.٢ جنيه مصري لليورو وقد وصلت البضاعة في ٢٠١٩/٧/٢٠ وأودعت المخازن.

المطلوب:

- ١- إجراء قيود اليومية اللازمة خلال عام ٢٠١٩ .
- ٢- هل هناك تأثيرات لما سبق على عام ٢٠٢٠ وما هي القيود التي يتم تسجيلها في هذا الصدد إذا علمت أن سعر صرف اليورو كانت كالتالي:

٢٠١٩/٦/١٥ -	١٣.٨ جنيه.	- ٢٠١٩/٧/٢٨ -	١٣.٩ جنيه.
٢٠١٩/٧/٢٠ -	١٣.٧٠ جنيه.	- ٢٠١٩/١٢/٣١ -	١٤.٢٠ جنيه.
٢٠٢٠/٧/١ -	١٤ جنيه	- ٢٠٢٠/٣/١ -	١٤.٥٦ جنيه.

الحل

إثبات قيود اليومية:

١/١٥	١ - شراء أسهم من د/ استثمارات في أ. مالية إلى د/ النقدية	٧٨٠٠٠	٧٨٠٠٠
٢/١٠	٢ - إثبات شراء عقد الخيار (شراء) من د/ استثمارات في عقود خيارات إلى د/ النقدية	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٣/٧	٣ - إثبات شراء عقد الخيار (بيع) من د/ استثمارات في عقود خيارات إلى د/ النقدية	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٤/١٠	٤ - في تاريخ ٤/١٠ البديل الأول: تنفيذ العقد أ - شراء من د/ استثمارات في أ. مالية إلى د/ النقدية	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠
	ب - إعادة البيع من د/ النقدية إلى مذكورين د / استثمارات في أ.مالية د/ استثمارات في عقود خيارات د/ مكاسب استثمارات في أ.مالية	٤٥٠٠٠ ٢٥٠٠ ١٢٥٠٠	٦٠٠٠٠
٥/١٨	٥ - في تاريخ ٥/١٨ (عقد مستقبلي) من د/ استثمارات في عقود مستقبلات إلى د/ النقدية	٨٠٠	٨٠٠
٦/١٥	٦ - البديل الأول تنفيذ العقد في ٦/١٥ من مذكورين د/ النقدية د/ خسائر استثمارات أ.مالية إلى مذكورين د/ استثمارات في أ.مالية د/ استثمارات في عقود خيارات	٥٢٠٠٠ ١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠ ٢٠٠٠

٦/٢٠	٧- ٦/٢٠ البديل الأول تنفيذ العقد من د/ مشتريات صفقة القطن الى د/ النقدية	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٦/٢٠	من د/ النقدية إلى مذكورين د/ مشتريات صفقة القطن د/ استثمارات فى عقود مستقبلية د/ مكاسب صفقة القطن	١٠٠٠٠٠ ٨٠٠ ١٩٢٠٠	١٢٠٠٠٠
٧/١	٨- فتح الاعتماد المستندى من د/ اعتمادات مستندية لشراء بضاعة إلى د/ دائنى اعتمادات مستندية (اليورو)	٤٢٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠
٧/١	إثبات عقد الصرف من مذكورين د/ مدينى عقد الصرف المؤجل (اليورو) د/ علاوة الصرف المؤجلة الى د/ دائنى عقد الصرف المؤجل (الجنية)	٤٣٢٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠ ١٢٠٠٠٠
٧/٢٠	- وصول البضاعة من د/ البضاعة إلى د/ اعتمادات مستنديه لشراء بضاعة	٤٢٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠
٧/٢٠	- حساب فروق أسعار العملية من د/ دائنى اعتمادات مستنديه إلى د/ فروق أسعار عملة (مكاسب معاملات)	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
٧/٢٠	من د/ فروق أسعار عملة (خسائر عقد صرف) إلى د/ مدينى عقد الصرف المؤجل	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
١٢/٣١	* حساب فروق أسعار العملة في ٧/٣١ من د/ فروق أسعار عمله (خسائر معاملات) إلى د/ دائنى اعتمادات مستنديه	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
١٢/٣١	من د/ مدينى عقد الصرف المؤجل إلى د/ فروق أسعار العملة (مكاسب عقد صرف)	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
١٢/٣١	- تحميل السنة بنصيبها من العلاوة من د/ مصروفات عقد الصرف المؤجل إلى د/ علاوة الصرف المؤجلة	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠

مثال عام رقم (٣):

فيما يلي العمليات التي تمت في شركة الحرية خلال عام ٢٠١٨:

- ١- في ١/٢ تم شراء ٢٠٠٠ سهم من شركة أبوقير للأسمدة بسعر ٢٠ جنيه للسهم الواحد (وبخصم إصدار قدره ٥ جنيه) وقد بلغت عمولة السمسار ١٠٠٠ جنيه.
- ٢- في ١/٦ تم شراء ٥٠٠٠ سهم من أسهم بنك كريدي أجريكول بسعر ٤٠ جنيه للسهم الواحد (بعلاوة إصدار قدرها ١٠ جنيه) وقد بلغت عمولة السمسار ٣٠٠٠ جنيه.
- ٣- في ٢/٥ توقعت الشركة ارتفاع القيمة السوقية لأسهم شركة مصر للفنادق خلال الفترة من مارس إلى أبريل من نفس العام لذلك قامت بشراء خيار استدعاء بسعر ٤ جنيه للخيار الواحد يعطيها الحق في شراء ٢٠٠٠ سهم بسعر ٥٠ جنيه للسهم الواحد.
- ٤- في ٢/٢٠ توقعت الشركة انخفاض القيمة السوقية لأسهم بنك كريدي أجريكول لذلك قامت بشراء خيار بيع بما يعطيها الحق في بيع ١٠٠٠ سهم ٤٥ جنيه خلال الفترة من ٣/١ إلى ٣١/٥/٢٠١٨ إذا علمت أن سعر الخيار الواحد ٢ جنيه.
- ٥- في ٤/٣٠ بلغ سعر سهم شركة مصر للفنادق في السوق ٧٠ جنيه كما أن سعر الخيار قد زاد بمبلغ ١ جنيه وقد قامت شركة الحرية بدراسة البدائل المتاحة أمامها واختارت البديل الأفضل.
- ٦- في ٥/٣١ ارتفع سعر سهم بنك كريدي أجريكول في السوق بمعدل ١٠% من القيمة الاسمية كما أن سعر الخيار ارتفاع بمقدار ١٥% وقد قامت شركة الحرية بدراسة البدائل المتاحة أمامها واختارت البديل الأفضل.
- ٧- في ٦/١ أبرمت الشركة عقد مستقبلي مع إحدى المنشآت المالية بما يضمن لها توريد ٢٠٠٠ طن سكر سعر الطن ٨٠٠٠ جنيه وذلك يوم ٢٠١١/٦/٣٠ وقد بلغت تكلفة العقد الإجمالية ١٠٠٠٠٠ جنيه.
- ٨- في ٦/١٠ ارتفع سعر سهم شركة أبوقير للأسمدة بنسبة ٢٠% من القيمة الاسمية وقد دفعت عمليات جني الأرباح الشركة لبيع تلك الأوراق.
- ٩- في ٦/٣٠ بلغ سعر طن السكر في السوق ١٠٠٠٠ جنيه كما ارتفع سعر العقد المستقبلي إلى ١٢٠٠٠٠ لذلك قامت شركة الحرية بتحليل هذه البدائل واختارت الأفضل لها.

١٠- في ٧/١ قامت الشركة بشراء بضاعة من شركة بريطانية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ يورو على أن يتم السداد في ٢٠١٢/٣/١ وقد تعاقدت الشركة على شراء ٢٠٠٠٠٠ يورو بموجب عقد صرف مؤجل ينفذ في ٢٠١٩/٣/١ على أساس ١٧ جنية مصري يورو.

١١- في ٢٠١٨/٩/١ باعت الشركة سندات كانت تملكها قيمتها الاسمية ٥٠٠٠٠ جنية وقيمتها الدفترية ٥٥٠٠٠ جنية بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنية وبلغت عمولة السمسار ٥٠٠ جنية (الفائدة على السندات ١٢% تدفع كل نصف سنة) علماً بأن البيع تم بالكوبون.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة إذا علمت أن سعر صرف اليورو كان كما يلي:

٢٠١٨/٧/١ -	١٤ جنية.
٢٠١٨ /١٠/١ -	١٤.٥ جنية.
٢٠١٨/١٢/٣١ -	١٥ جنية.
٢٠١٩/٣/١ -	١٤.٧٠ جنية.

الحل

إثبات قيود اليومية:

تاريخ	بيان	دائن	مدين
١/٢	من د/ استثمارات في أ. مالية إلى د/ النقدية	٤١٠٠٠	٤١٠٠٠
١/٦	من د/ استثمارات في أ. مالية إلى د/ النقدية	٢٠٣٠٠٠	٢٠٣٠٠٠
٢/٥	من د/ استثمارات في عقود خيارات إلى د/ النقدية	٨٠٠٠	٨٠٠٠
٢/٢٠	من د/ استثمارات في عقود خيارات إلى د/ النقدية	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٤/٣٠	من د/ استثمارات في أ. مالية إلى د/ النقدية	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
	من د/ النقدية إلى مذكورين د/ استثمارات في أ. مالية د/ استثمارات في عقود خيارات د/ مكاسب استثمارات مالية	١٠٠٠٠٠ ٨٠٠٠ ٣٢٠٠٠	١٤٠٠٠٠
٥/٣١	من د/ النقدية إلى مذكورين د/ استثمارات في عقود خيارات د/ مكاسب استثمارات مالية	٢٠٠٠ ٣٠٠	٢٣٠٠
٦/١	من د/ استثمارات في عقود مستقبلية إلى د/ النقدية	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

٦/١٠	من د/ النقدية إلى مذكورين د/ استثمارات في أ. مالية د/ مكاسب استثمارات مالية	٤١٠٠٠ ١٩٠٠٠	٦٠٠٠٠
٦/٣٠	من د/ النقدية إلى مذكورين د/ استثمارات في عقود مستقبلات د/ مكاسب صفقة القطن	١٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
٦/٢٠ ٧/١	من د/ اعتمادات مستندية لشراء بضاعة إلى د/ دائني اعتمادات مستندية (باليورو)	٢٨٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠
٧/١	من مذكورين د/ مديني عقد الصرف المؤجل (باليورو) د/ علاوة الصرف المؤجلة إلى د/ دائني عقد الصرف المؤجل (الجنية)	٣٤٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠٠
٩/١	من د/ النقدية إلى مذكورين د/ استثمارات في أ. مالية د/ أرباح بيع أ. مالية د/ إيرادات أ. مالية	٥٥٠٠٠ ٣٤٠٠ ١١٠٠	٥٩٥٠٠
١٢/٣١	من د/ مديني عقد الصرف المؤجل إلى د/ فروق أسعار عمله (مكاسب عقد صرف)	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
١٢/٣١	من د/ فروق أسعار عمله (خسائر معاملات) إلى د/ دائني اعتمادات مستندية	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
	من د/ مصروفات عقد الصرف المؤجل إلى د/ علاوة الصرف المؤجلة	٤٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠

أسئلة وتمارين

أولاً: الأسئلة:

السؤال الأول: حدد صحة أو خطأ كل عبارة من العبارات الآتية:

- ١- المشتقات هي عقود يتم تسويتها في تاريخ إتمام العقد.
- ١- تقتصر المشتقات المالية على الأسهم والسندات.
- ١- التعامل في المشتقات يغير حجم المخاطر على المستوى القومي.
- ١- القواعد المحاسبية المرتبطة بالمشتقات واضحة تماماً .
- ١- يمكن علاج المخاطر التشغيلية من خلال إتباع نظم رقابية وضبط داخلي لكافة المراحل.
- ١- المشتقات المالية تغير حجم المخاطرة في الاقتصاد القومي ككل.
- ١- تعتبر المخاطر القانونية هي اقل الأنواع المسؤولة عن الخسائر الناتجة عن التعامل في المشتقات المالية.
- ١- في دفاتر مشتري عقد الخيار يظهر رصيد لحساب استثمارات مالية في عقود خيارات في حالة عدم تنفيذ العقد ويقل في قائمة الدخل.
- ١- الاختلاف الوحيد بين عقود الخيارات والمستقبلات هو إلزام مشتري العقد بتنفيذه.
- ١- عند إبرام عقد صرف مؤجل لشراء عملة أجنبية يجعل حساب مديني عقد صرف مؤجل للعملة الأجنبية مدينا بسعر الصرف الحاضر.
- ١- عند إبرام عقد صرف مؤجل بغرض الحماية لبيع عمله أجنبية يجعل حساب دائني عقد صرف مؤجل للعملة الأجنبية دائنا بسعر الصرف الآجل.
- ١- يؤدي ارتفاع سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لشراء العملة الأجنبية إلى تحقيق مكاسب على عقد الصرف المؤجل.
- ١- يؤدي انخفاض سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لشراء العملة الأجنبية إلى تحقيق خسائر على عقد الصرف المؤجل.
- ١- يؤدي ارتفاع سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لبيع العملة الأجنبية إلى تحقيق مكاسب على عقد الصرف المؤجل.

- ١- يؤدي انخفاض سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لبيع العملة الأجنبية إلى تحقيق مكاسب على عقد الصرف المؤجل.
- ١- تتمثل خصائص عقود المشتقات في: عدم وضوح القواعد المحاسبية، و السيولة، وطبيعة العمليات خارج الميزانية.
- ١- عند إبرام عقد صرف مؤجل لبيع عمله أجنبية يجعل حساب دائني عقد صرف مؤجل لعملة أجنبية دائناً بسعر الصرف الحاضر.
- ١- تنتشر مخاطر التسويات في كلاً من البورصات المنظمة، والبورصات غير المنظمة.
- ١- مشتري حق البيع يدفع مقابل حق شراء العقد المتمثل في بيع الأوراق المالية، بما يحق له تنفيذ العقد من عدمه.
- ١- بدأ التعامل في الأدوات المالية المشتقة منذ أوائل السبعينيات وتزايد حجم التعامل بشكل ملحوظ خلال التسعينيات من القرن الماضي.
- ١- مشتري حق الشراء ليس له الحق في الرجوع عن تنفيذ العقد مادام الطرف الثاني يرغب في عدم التنفيذ.
- ١- يعتبر دافع التحوط ضد مخاطر انخفاض القيمة السوقية لأسهم يمتلكها المستثمر من أهم دوافع شراء خيار البيع.
- ١- توفر عقود الخيارات المالية للمستثمرين ميزة عدم امتلاك السهم المتعاقد عليه.
- ١- تساعد عقود الخيارات المالية على تخفيض احتمالية الإفلاس بالنسبة للمستثمرين.
- ١- تساعد عقود الخيارات المالية المستثمرين في تحسين السيولة نتيجة لتمتع أسواقها بدرجة عالية من السيولة.
- ١- في نهاية السنة المالية يتم إقفال كلاً من مكاسب عقد الصرف وخسائر المعاملات في قائمة الدخل.
- ١- تتمثل المكاسب أو الخسائر الفعلية نتيجة إبرام عقود الصرف الآجلة في علاوة الصرف المؤجلة أو خصم الصرف المؤجل.
- ١- تتمثل المكاسب أو الخسائر الفعلية عند تنفيذ عقود الصرف الآجلة في رصيد علاوة الصرف المؤجلة أو خصم الصرف المؤجل بعد استبعاد ما يخص العام السابق.
- ١- بائع حق البيع يلتزم بشراء الأوراق المالية من مشتري حق البيع إذا ابدى مشتري الحق الرغبة في ذلك.

السؤال الثاني:

أولاً: اختر الإجابة الصحيحة من بين الإجابات المتاحة:

١- في حالة عدم تنفيذ عقد خيار شراء ففي دفاتر مشتري العقد يظهر حساب استثمارات مالية في عقود خيار:

أ- رصيد دائن ويرحل إلى قائمة المركز المالي. ب- رصيد مدين ويرحل إلى قائمة المركز المالي.

ج- رصيد مدين ويرحل إلى قائمة الدخل. د- رصيد دائن ويرحل إلى قائمة الدخل.

٢- في حالة تنفيذ عقد خيارات بيع أوراق مالية فان رصيد بند الأوراق المالية في دفاتر مشتري العقد سوف:

أ- يظل كما هو. ب- ينخفض.

ج- يزداد. د- لا شيء مما سبق.

٣- في دفاتر مشتري عقد الخيار يظهر رصيد حساب استثمارات مالية في عقود خيار برصيد:

أ- صفر. ب- دائن.

ج- مدين. د- محتمل كل ما سبق.

٤- يؤدي ارتفاع سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لشراء عملة أجنبية إلى:

أ- تحقيق مكاسب عقد صرف تقفل في حساب دائني عقد صرف.

ب- تحقيق خسائر عقد صرف تقفل في حساب دائني عقد صرف.

ج- تحقيق مكاسب عقد صرف تقفل في حساب مديني عقد صرف.

د- تحقيق خسائر عقد صرف تقفل في حساب مديني عقد صرف.

٥- يؤدي ارتفاع سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لبيع عملة أجنبية إلى:

أ- تحقيق مكاسب عقد صرف تقفل في حساب دائني عقد صرف.

ب- تحقيق خسائر عقد صرف تقفل في حساب دائني عقد صرف.

ج- تحقيق مكاسب عقد صرف تقفل في حساب مديني عقد صرف.

د- تحقيق خسائر عقد صرف تقفل في حساب مديني عقد صرف.

ثانياً: في ٢٠١٥/٨/١ قامت شركة تغيان ببيع بضاعة إلي شركة إيطالية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ يورو على أن يتم التحصيل في ٢٠١٦/٤/١ . وقد تعاقدت الشركة على بيع ٥٠٠٠٠٠ يورو بموجب عقد صرف مؤجل ينفذ في ٢٠١٦/٤/١ على أساس ١٤.٥ جنيه مصري لليورو.

وإذا علمت أن سعر صرف اليورو كان علي النحو التالي:

٢٠١٥/٦/٢٥ -	١٣.٦ جنيه.	٢٠١٥/١٠/١ -	١٤.٢ جنيه.
٢٠١٥/٧/١ -	١٣.٤ جنيه.	٢٠١٥/٨/١ -	١٤ جنيه.
٢٠١٥/١٢/٣١ -	٧,٥ جنيه.	٢٠١٦/٤/١ -	١٤.٧ جنيه.

علي ضوء البيانات السابقة حدد الإجابة الصحيحة لكل عبارة مما يلي:

- ١- قيمة خصم الصرف المؤجل في ٢٠١٥/٨/١ هو:
 - أ- ٢٥٠٠٠٠ جنيه.
 - ب- ١٢٥٠٠٠ جنيه.
 - ج- ١٠٠٠٠٠ جنيه.
 - د- لا شيء مما سبق.
- ٢- رصيد دائني عقد صرف مؤجل في ٢٠١٥/٨/١ هو:
 - أ- ٧٥٠٠٠٠ يورو.
 - ب- ٧٠٠٠٠٠ جنيه.
 - ج- ٧٠٠٠٠٠ يورو.
 - د- لا شيء مما سبق.
- ٣- فروق أسعار عملة في ٢٠١٥/١٢/٣١ تمثل:
 - أ- خسائر معاملات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه.
 - ب- مكاسب عقد صرف بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه.
 - ج- مكاسب معاملات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه.
 - د- لا شيء مما سبق.
- ٤- فروق أسعار عملة في (خسائر عقد صرف) ٢٠١٥/١٢/٣١ تقفل في حساب:
 - أ- مديني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري.
 - ب- دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري.
 - ج- دائني عقد صرف مؤجل باليورو.
 - د- مديني عقد صرف مؤجل باليورو.
- ٥- يظهر رصيد عملاء الخارج ٢٠١٥/١٢/٣١ بمبلغ:
 - أ- ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه.
 - ب- ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه.
 - ج- ٧٢٥٠٠٠٠ جنيه.
 - د- ٦٥٠٠٠٠٠ جنيه.
- ٦- فروق أسعار عملة التي ترحل إلي الجزء التشغيلي من قائمة الدخل ٢٠١٥/١٢/٣١ هي:
 - أ- ٥٠٠٠٠٠ جنيه مكاسب.
 - ب- ٥٠٠٠٠٠ جنيه خسائر.
 - ج- صفر.
 - د- قيمه أخرى.
- ٧- رصيد علاوة الصرف المؤجلة في ٢٠١٥/١٢/٣١ هو:
 - أ- ٩٣٧٥٠ جنيه.
 - ب- ١٥٦٢٥٠ جنيه.
 - ج- ٧٨١٢٥ جنيه.
 - د- ٩٧٣٥٠ جنيه.

ثانياً: التمارين:

تمرين رقم (١) :

في ٢٠١٨/٥/٣١ قام المستثمر عمر تغيان بشراء خيار استدعاء لأسهم الشركة المتحدة للغزل والنسيج بسعر ٥ جنيه للسهم الواحد، بما يعطيه الحق في شراء ١٥٠٠ سهم عادي بسعر ٨٠ جنيه للسهم الواحد خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٨/٧/١ إلى ٢٠١٨/٩/٣٠ .

المطلوب:

إجراء قيود اليومية بسجلات المستثمر ودفاتر المنشأة المالية البائعة في ظل الفروض الآتية:

- أن السعر السوقي للسهم بلغ ٩٥ جنيه خلال شهر أغسطس، ومن ثم قرر عمر تغيان تنفيذ العقد وبيع هذه الأسهم في السوق.
- أن سعر الخيار الواحد أصبح ٦ جنيه بدلاً من ٥ جنيه، فهل من الأفضل للمستثمر أن ينفذ العقد أم يكتفي ببيع الخيار، إذا علمت أن سعر السهم في السوق في ظل هذا الفرض كان ٨٩ جنيه.

تمرين رقم (٢) :

في بداية شهر يناير ٢٠١٨ توقع المستثمر عمرو خالد ارتفاع القيمة السوقية لشركة السويس للأسمنت خلال شهر فبراير من نفس العام، لذلك قام بشراء خيار استدعاء بسعر ٢ للسهم الواحد بما يعطيه الحق في شراء ٢٠٠٠ سهم بسعر السهم الواحد ١٦ جنيه خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٨/٢/٢٨ إلى ٢٠١٨/٢/١.

المطلوب :

إجراء قيود اليومية بسجلات المستثمر ودفاتر المنشأة المالية البائعة في ظل الفروض الآتية:

- أن السعر السوقي للسهم خلال أسبوعين زاد بمعدل ٣٠% من القيمة الاسمية التي تقل عن السعر المحدد بالعقد بواحد جنيه، كما أن سعر الخيار الواحد ارتفع بواقع ٢٠% للسهم الواحد.
- أن السعر السوقي للسهم الواحد قد انخفض إلى ١٣ جنيه، كما أن عقد الخيار لم تعد له قيمة في ذلك التاريخ.
- أن السعر السوقي للسهم خلال فترة العقد ظل كما هو دون حدوث تغييرات، إلا أن سعر الخيار الواحد بلغ ١.٨ جنيه خلال هذه الفترة.

تمرين رقم (٣):

في منتصف شهر مارس ٢٠١٩ توقع المستثمر محمد خالد هبوط أسعار أسهم شركة مدينة الإنتاج الإعلامي التي كان يمتلك ٣٠٠٠ سهم فيها، لذلك فقام بشراء عقد خيار بيع بمبلغ ١٥٠٠ جنيه يحق له أن يبيع ١٠٠٠ سهم من أسهم شركة مدينة الإنتاج الإعلامي بسعر السهم الواحد ٧٥ جنيه (تكلفة اقتناء السهم الواحد ٧٠ جنيه) خلال الفترة الزمنية من أول ابريل حتى أول يونيو من نفس العام، إلا أن توقعات محمد قد خابت وارتفع سعر السهم الواحد في السوق إلى ٩٠ جنيه خلال الأسبوع الأول من شهر مايو.

المطلوب :

إثبات القيود اللازمة في سجلات كل من مشتري وبائع عقد الخيار بافتراض أن المستثمر محمد خالد يتمتع بالرشد القرارى.

تمرين رقم (٤):

في ٢٠١٨/٤/١ قام المستثمر احمد عبدالمحسن بشراء ٥٠٠٠ خيار بيع بسعر الخيار الواحد ٨ جنيه، بموجبه يحق له بيع ٥٠٠٠ سهم من أسهم شركة الورق المصرية راكتا بسعر ٤٠ جنيه للسهم الواحد خلال فترة زمنية تبدأ من ٢٠١٨/٥/٣ إلى ٢٠١٨/٦/٩ .

إذا علمت أن القيمة الاسمية لسهم شركة الورق بلغت ٣٩ جنيه، وان احمد عبدالمحسن اشترى هذه الأسهم بسعر ٣٥ جنيه للسهم الواحد في بداية شهر فبراير ٢٠١٨ .

المطلوب :

إثبات قيود اليومية اللازمة في سجلات كل من مشتري وبائع عقد الخيار، في ظل توافر الاحتمالات التالية:

- أن سعر السهم في السوق زاد عن القيمة الاسمية له بمعدل ٥ جنيه للسهم الواحد، كما أن سعر الخيار في نفس الوقت زاد بنفس المعدل.

- أن إجمالي قيمة الأسهم محل العقد وصلت في السوق لمبلغ ١٩٠٠٠٠ جنيه خلال فترة العقد.

تمرين رقم (٥) :

في ٢٠١٩/٣/١ قام معاذ عبدالمحسن بشراء ٦٠٠٠ خيار بيع بسعر الواحد ٥ جنيه بموجبه يحق له بيع ٦٠٠٠ سهم من أسهم شركة مطاحن مصر العليا إلى منشأة محمد خالد للاستثمارات المالية بسعر ٧٠ جنيه للسهم الواحد (تكلفة اقتناء السهم الواحد ٦٠ جنيه وقيمتها الاسمية ٦٥ جنيه) وفى ٢٠١٩/٣/٧ اشترى معاذ عبدالمحسن خيار استدعاء بسعر ٢ جنيه للسهم الواحد من منشأة زياد تغيان المالية خلال الفترة الزمنية من ٥/٢٥ إلى ٦/٢٣ لنفس العام.

فإذا علمت أن:

- في ٢٨/٥/٢٠١٩ بلغ سعر سهم مطاحن مصر العليا في السوق ٥٠ جنيه، وارتفع سعر عقد الخيار إلى ٦ جنيه، فقام معاذ ببيع عقد الخيار إلى المستثمر عمرو خالد، كما باع له في نفس التاريخ ٢٠٠٠ سهم من أسهم شركة مصر للسياحة بسعر ١٥٠ جنيه للسهم وتكلفتها الدفترية ١٤٠ جنيه للسهم.

- في ٩/٦/٢٠١٩ بلغ السعر السوقي لسهم شركة العامرية للأدوية ٧ جنيه للسهم الواحد، ومن المتوقع انخفاض هذا السعر حتى نهاية شهر يونيو نظرا لوجود مشاكل إدارية بالشركة.

المطلوب:

إثبات القيود المحاسبية اللازمة في دفاتر كل من معاذ عبدالمحسن و محمد خالد وزياد تغيان.

تمرين رقم (٦):

في ١/١/٢٠١٩ اشترى محمود بكر عقد مستقبلي من منشأة مالية تضمن له توريد ٣٠٠٠ قنطار قطن خام بسعر ١٥٠٠ جنيه للقنطار الواحد، وذلك يوم ٣٠/٤/٢٠١٩ وقد بلغت تكلفة العقد ١٠٠٠٠٠٠ سددها محمود بكر بشيك.

المطلوب :

إثبات قيود اليومية في دفاتر كل من طرفي العقد المستقبلي لإثبات تكلفة العقد، وكذلك الآثار المالية الناتجة عن تنفيذه في الحالات الآتية:

- بفرض انه في ١٥/٣ ارتفعت أسعار القطن مما أدى إلى ارتفاع سعر العقد المستقبلي في السوق إلى ١٢٥٠٠٠ جنيه.

- بفرض انه في ٣٠/٤ انخفضت أسعار القطن حيث وصل سعر القطن ١٣٨٠ جنيه.

تمرين رقم (٧):

في ١/١/٢٠١٩ دخل عمرو خالد في عقد مستقبلي مع منشأة مالية يضمن له توريد ٢٨٠٠٠٠٠ لتر بترول خام بسعر ٦١ دولار للبرميل الواحد، وذلك يوم ٣٠/٦ وقد بلغت تكلفة العقد ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سددها نقدا.

المطلوب :

إثبات قيود اليومية بدفاتر المستثمر عمرو خالد بافتراض حدوث الاحتمالات الآتية:

- بفرض انه في ٣٠/٥ ارتفعت أسعار البترول الخام، وهو ما أدى بالتالي إلى ارتفاع سعر العقد المستقبلي في السوق إلى ١٥٠٠٠٠ جنيه.

ب- بفرض انه في ٣٠/٦ بلغ سعر البرميل ٧٩ دولار وفي نفس الوقت ارتفع سعر العقد المستقبلي إلى ١٦٠٠٠٠ جنيه.

ج- بفرض انه في ٣٠/٦ انخفضت أسعار البترول الخام إلى ٤٨ دولار للبرميل.

تمرين رقم (٨) :

في ٢٠١٨/١/١ قامت شركة سارة للاستيراد والتصدير بشراء بضاعة من شركة برمنجهام الانجليزية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه إسترليني تسدد قيمتها في ٢٠١٨/٦/١، وتم فتح الاعتماد المستندي اللازم، وفي ٢٠١٨/١/١ تعاقدت شركة سارة على شراء ١٠٠٠٠ جنيه إسترليني بموجب عقد صرف مؤجل على أساس أن الجنية الإسترليني يساوي ٢١.١٧ جنيه مصري، وفي ٢٠١٨/٦/١ وصلت البضاعة وتم سداد المستحق وتنفيذ عقد الصرف المؤجل.

فإذا علمت أن سعر صرف الجنية الإسترليني كان على النحو التالي:

٢٠١٨/١/١ -	١ جنيه إسترليني = ٢٠.٠٢ جنيه مصري.
٢٠١٨/٣/١ -	١ جنيه إسترليني = ٢٠.٤ جنيه مصري.
٢٠١٨/٥/١ -	١ جنيه إسترليني = ١٩.٢٥ جنيه مصري.
٢٠١٨/٦/١ -	١ جنيه إسترليني = ١٨.٤٨ جنيه مصري.

المطلوب :

- أ- إجراء قيود اليومية لإثبات ما تقدم.
- ب- تصوير حسابات الأستاذ اللازمة.
- ج- بفرض أن العقد تم تنفيذه في ٥/١ بدلا من ٦/١ ، فهل هناك اختلافات عن الحالة الأساسية ؟ اذكرها وشرح كيفية معالجتها محاسبيا.

تمرين رقم (٩) :

في ٢٠١٩/١٠/١ قامت شركة زياد تغيان بشراء معدات وآلات من شركة شيكاغو الأمريكية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي تسدد قيمتها في ٢٠١٩/١٢/١ . وتم فتح الاعتماد المستندي اللازم. وفي ٢٠١٩/١٠/١ تعاقدت شركة زياد تغيان على شراء ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بموجب عقد صرف مؤجل ينفذ في ٢٠١٩/١٢/١ على أساس ١ دولار يساوي ١٦.٧٥ ج مصري و ٢٠١٩/١٢/١ وصلت الآلات والمعدات وتم سداد المستحق وتنفيذ عقد الصرف المؤجل.

فإذا علمت أن سعر صرف الدولار الأمريكي كان على النحو التالي:

٢٠١٩/١٠/١ -	١٦.٥ جنيه.
٢٠١٩/١٢/١ -	١٧.٢٥ جنيه.

المطلوب:

- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفاتر شركة زياد تغيان.

تمرين رقم (١٠) :

في ٢٠١٨/٦/١ تعاقدت شركة الطماوي للاستيراد والتصدير على شراء معدات من شركة مولينكس الفرنسية بمبلغ ٧٠٠٠٠ يورو على أن يسدد الثمن في ٢٠١٨/١٢/١ وتم فتح الاعتماد المستندي اللازم، وعقدت شركة الطماوي في نفس التاريخ عقد آجل لسعر الصرف ينفذ في ١٢/١ على شراء ٧٠٠٠٠ يورو سعر آجل ١٩.٥ جنيه مصري لليورو الواحد، وفي ١٠/١ وصلت المعدات وتم فحصها واستلامها. وفي ٢٠١٨/١٢/١ تم تنفيذ العقد الآجل لسعر الصرف، وسداد المستحق لشركة مولينكس الفرنسية.

فإذا علمت أن سعر صرف اليورو كان على النحو التالي:

- في ٢٠١٨/٦/١ ١٨ جنيه مصري.
- في ٢٠١٨/١٠/١ ١٩.٥ جنيه مصري.
- في ٢٠١٨/١٢/١ ١٦.٥ جنيه مصري.

المطلوب :

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم

٢- إذا فرض أن سعر الصرف في ١٢/١ كان ٢١ جنيه لليورو، فما أثر ذلك على قيود اليومية.

تمرين رقم (١١) :

في ٢٠١٨/١٢/١ باعت شركة الطماوي للاستيراد والتصدير بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ درهم إماراتي إلى مؤسسة الجبيلي الإماراتية تحصل في ٢٠١٩/٣/١. وفي ٢٠١٨/١٢/١ تعاقدت شركة الطماوي للاستيراد والتصدير على بيع ١٠٠٠٠ درهم إماراتي بموجب عقد صرف مؤجل ينفذ في ٢٠١٩/٣/١ على أساس الدرهم الإماراتي ٤.٣٥ جنيه مصري. فإذا علمت أن سعر صرف الدرهم الإماراتي كان على النحو التالي:

- في ٢٠١٨/١٢/١ درهم إماراتي = ٤.٥ جنيه مصري.
- في ٢٠١٨/١٢/٣١ درهم إماراتي = ٤.٢٥ جنيه مصري.
- في ٢٠١٩/٣/١ درهم إماراتي = ٤.٣ جنيه مصري.

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم .

تمرين رقم (١٢) :

فيما يلي بعض الأرصدة المستخرجة من دفاتر الشركة الدولية للاستثمارات المالية في ٢٠١٨/١/١ .

استثمارات في أ. مالية (٧١٢٥ سهم لشركة المتحدة ذات القيمة الاسمية ٩٠ جنيه)	٨٥٥٠٠٠ جنيه
استثمارات في عقود مستقبلات (٣٨٠٠ قطار قطن بسعر ٢٠٠٠ جنيه)	١٢٠٠٠٠ جنيه
عملاء عقود مستقبلات	؟؟؟
خصم الصرف المؤجل (بعد استهلاك ما يخص عام ٢٠١٧)	١٥٠٠٠٠ جنيه
عقود مستقبلات (توريد ١٢٥٠ إردب قمح)	١٠٠٠٠٠٠ جنيه
دائني اعتمادات مستنديه (آلات)	؟؟؟
اعتمادات مستنديه لشراء - آلات	؟؟؟
مديني عقد الصرف المؤجل.	؟؟؟
دائني عقد الصرف المؤجل (اليورو ١٥.٤ جنيه مصري)	٦١٦٠٠٠٠
عقود خيارات بيع (٥٠٠٠ سهم من أسهم مصر للألومونيوم)	؟؟؟
استثمارات في عقود خيارات شراء (٢٠٠٠ خيار لأسهم شركة اعمار للإنشاءات بسر ٥٤ جنيه للسهم علماً بأن السهم يكافئ ٣ : ٢ خيار)	١٠٠٠٠٠ جنيه
عملاء عقود خيارات (سعر الخيار الواحد ٣ جنيه علماً بأن كل خيار مقابل سهم واحد)	١٧٥٠٠٠ جنيه

والآتي بعض العمليات التي تمت خلال عام ٢٠١٨ :

- ١- في ١/٣ قامت الشركة بالاكتتاب في ١٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة العربي للاستيراد والتصدير ذات القيمة السوقية ٣٤ جنيه والقيمة الاسمية ٣٠ للسهم الواحد. وفي ذات التاريخ قامت بشراء عقد خيار استدعاء بسعر الخيار الواحد ٢.٥ جنيه ما يعطيها الحق في شراء ٦٠٠٠ سهم من أسهم شركة العربي بسعر ٣٧ جنيه للسهم الواحد خلال الفترة الممتدة من ١/٥ إلى ٣/٦ .
- ٢- في ١/٥ أشارت توقعات المحللين الماليين إلى ارتفاع القيمة السوقية لسهم شركة المتحدة لذلك قامت الشركة ببيع خيارات شراء سعر الواحد ٨ جنيه لثنائي عدد الأسهم بسعر ١٣٠ جنيه للسهم الواحد خلال الفترة من ١/١٠ إلى ٣/١٠ (علماً بأن كل خيار مقابل ٢ سهم).

٣- في ١/٢٥ ارتفع السعر السوقي لسهم شركة اعمار بمعدل ٢٥% كما أن سعر الخيار الواحد ارتفع إلى ٥.٧٥ جنيه لذلك قامت الإدارة المالية بالشركة بدراسة البدائل المتاحة إذا علمت أن مدة العقد شهرين تبدأ من ٢٠١٧/١١/٣٠ مع العلم بأن الشركة تتسم بالرشد الاقتصادي.

٤- في ٢/٢٥ بلغ سعر قطار القطن في السوق ١٩٠٠ جنيه وفى نفس الوقت لم تعد قيمة للعقد المستقبلي علما بأن مدة العقد ثلاثة أشهر وقد أبرم في ٢٠١٠/١١/٢٦ وقد قامت الشركة ببيع الصفقة خوفاً من حدوث انخفاضات أخرى مستقبلاً.

٥- في ٣/٤ ارتفع سعر سهم اسمنت المتحدة في السوق بمعدل ٥٠% من القيمة الاسمية التي نقل عن تكلفة الاقتناء بمبلغ ٣٠ جنيه وهو ما أدى إلى قيام مشتري العقد بالتنفيذ كما قامت الشركة ببيع باقي الأسهم في السوق وقد بلغت عمولة السمسرة ٥٠٠٠ جنيه.

٦- في ٣/٦ عقدت شركة العربي عدة صفقات مع شركات أجنبية وحصلت على تخفيض في الرسوم الجمركية مما أدى إلى ارتفاع السعر السوقي لأسهمها بمعدل ٤٠% من القيمة الاسمية وكذلك ارتفاع سعر الخيار الواحد إلى ٣ جنيه في ضوء ذلك قامت الشركة بدراسة البدائل المتاحة كما قامت ببيع الأسهم المملوكة لها في السوق.

٧- في ٣/١٠ وصلت الآلات المتعاقد عليها بموجب عقد الصرف المبرم في ١١/١ .

٨- في ٣/١٥ تم نقل وتركيب الآلات وبلغت المصاريف ١٠٠٠٠٠ جنيه سددت نقداً.

٩- في ٤/١ اشترت الشركة عدد ١٢٠٠٠ سند من سندات الشركة المتحدة للإسكان بقيمة اسمية ١٠٠ ج للسند الواحد وسعر شراء ٩٥ جنيه علما بأن الفائدة ١٠% سنوياً تستحق في ٦/٣٠ ، ١٢/٣١ من كل عام وقد تم شراء بالكويون ودفعت الشركة ١٠٠٠٠ جنيه عمولة سمسرة.

١٠- في ٤/٢٠ بلغ سعر إردب القمح في السوق ٩٠٠ جنيه كما ارتفعت سعر العقد المستقبلي بمعدل ١٥% من القيمة الأصلية والتي تبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه علما بأن العقد ينتهي في ٥/٢٠ وقد قام مشتري العقد المستقبلي بالبيع لشركة الهدى وإخطار الشركة بذلك.

١١- في ٥/٢٠ طلبت شركة الهدى تنفيذ العقد المستقبلي لتوريد القمح علما بأن الشركة كانت قد حصلت على القمح المطلوب للعقد بسعر ٧٦٠ جنيه للإردب.

١٢- في ٧/١ تم تنفيذ عقد الصرف المؤجل وسداد القيمة المستحقة للشركة الأجنبية.

١٣- في ٧/٢٠ ارتفع سعر سهم مصر للالومنيوم في السوق بمعدل ١٥% من التكلفة الاقتناء التي تزيد عن السعر المحدد بالعقد بمقدار ٥ جنيه وبلغ سعر الخيار الواحد ٣.٥ جنيه وقام مشتري العقد بدراسة البدائل المتاحة وإخطار الشركة بالبديل الذي تم اختياره.

١٤- في ٩/٣٠ تم بيع نصف سندات الشركة المتحدة للإسكان بسعر ٩٨ جنيه للسند الواحد علماً بأن البيع تم بدون كوبون.

١٥- في ١١/١ تم بيع سندات مملوكة للشركة قيمتها الدفترية ٣٣٠.٠٠٠ جنيه وقيمتها الاسمية ٣٠٠.٠٠٠ وبسعر بيع قدره ٣٠٠.٠٠٠ جنيه بالكوبون علماً بأن معدل الفائدة على هذه السندات ١٢% سنوياً تستحق في ١/١ ، ٧/١ من كل عام.

١٦- في ١١/١ قامت الشركة ببيع بضاعة إلى إحدى شركات دول الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ يورو على أن يتم التحصيل في ٢٠١٢/٦/١ بموجب عقد صرف ينفذ في ذلك التاريخ على أساس ١٥.٨ جم .

المطلوب:

إثبات قيود اليومية للعمليات السابقة وتأثيرها في ٢٠١١/١٢/٣١، إذا علمت أن أسعار صرف اليورو كانت على النحو التالي :

٢٠١٧/١١/١ -	؟؟	٢٠١٨/٧/١ -	١٥.٧ جنيه.
٢٠١٧/١٢/٣١ -	١٦ جنيه.	٢٠١٨/١١/١ -	١٥.٩٤ جنيه.
٢٠١٨/٣/١٠ -	١٦.٣٠ جنيه.	٢٠١٨/١٢/١ -	١٥.٩ جنيه.
٢٠١٨/٣/١٥ -	١٦.٢٠ جنيه.	٢٠١٨ / ١٢/٣١ -	١٦.٠٦ جنيه.

تمرين رقم (١٢):

فيما يلي بعض الأرصدة المستخرجة من دفاتر شركة التقوى للاستثمارات المالية في
٢٠١٢/١/١:

؟؟؟ عملاء الخارج - (١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي) ، ؟؟؟ مديني عقد الصرف المؤجل - جنية مصري ، ؟؟؟
دائني عقد الصرف المؤجل ، ٢٠٠٠٠٠٠ جنية علاوة الصرف المؤجلة ، ؟؟؟ عقود مستقبلات (توريد
٢٠٠٠ برميل بترول سعر البرميل ؟؟؟ ج) ، ؟؟؟ عملاء عقود مستقبلات ، ؟؟؟ استثمارات في عقود
مستقبلات (توريد ١٠٠٠ طن سكر سعر الطن ٥٠٠٠ جنية) ، ؟؟؟ استثمارات في عقود خيارات استدعاء
لأسهم شركة حلوان للكابلات (١٠٠٠ خيار علماً بأن ٢ خيار يعادل ١ سهم وسعر السهم ٣٠ جنية) ،
٢٠٠٠٠٠ جنية عقود خيارات بيع (؟؟؟ سهم من أسهم شركة النيل للزيوت والصابون) ، ؟؟؟ عملاء عقود
خيارات (سعر السهم ٢٠ جنية، وتكلفة الاقتناء ١٨ جنية).

وفيما يلي العمليات التي تمت خلال عام ٢٠١٢ :

١- في ١/٢ قامت شركة التقوى بشراء ٢٠٠٠ سهم من أسهم شركة اسمنت أسيوط بسعر السهم ١٨
جنية وبلغت عمولة السمسار ٢٠٠٠ جنية، علماً بأن الشراء تم بخصم إصدار منحتة شركة اسمنت
أسيوط قدرة ٢ جنية لكل سهم.

٢- في ٢/١٥ توقعت الشركة ارتفاع القيمة السوقية لأسهم شركة مصر العليا للمطاحن خلال الفترة من
مارس إلى ابريل من نفس العام لذلك قامت ببيع خيار استدعاء بسعر ٢ جنية للخيار الواحد بما
يلزمها ببيع ٢٠٠٠ سهم بسعر ٤٠ جنية للسهم الواحد (تكلفة الاقتناء ٣٥ جنية) خلال الفترة من
٣/١ إلى ٢٠١٢/٣/٣١ .

٣- ٣/١ توقعت الشركة انخفاض القيمة السوقية لأسهم شركة اسمنت أسيوط لذلك قامت بشراء خيار
بيع سعر الخيار الواحد ٣ جنية بموجبه يحق لها بيع السهم بسعر ٢٥ جنية خلال الفترة الزمنية
من ٥/١ إلى ٢٠١٢/٥/٣٠ .

٤- في ٣/٣١ بلغ سعر سهم شركة مصر العليا للمطاحن في السوق ٤٥ جنية كما أن سعر الخيار بلغ
٣ جنية وقد قام مشتري عقد الخيار بتنفيذ العقد في ذلك التاريخ.

٥- في ٤/١ بلغ سعر طن السكر في السوق ٦٠٠٠ جنية كما ارتفع سعر العقد المستقبلي إلى
١١٠٠٠ جنية (يمثل ذلك المبلغ ١١٠% من تكلفة العقد) ولذلك قامت شركة التقوى بتحليل هذه
البدائل واختارت البديل الأفضل .

٦- في ٤/٥ ارتفع سعر سهم شركة حلوان للكابلات في السوق إلى ٨٠ جنيه كما أن سعر الخيار ارتفع إلى ٢٤ جنيه (بنسبة زيادة ٢٠% عن التكلفة الأصلية) وقد قامت شركة التقوى بدراسة البدائل المتاحة أمامها واختارت البديل الأفضل.

٧- في ٤/٣٠ بلغ سعر برميل البترول في السوق ٤٥٠ جنيه (ويمثل هذا السعر ٩٠% من سعر العقد) ولم يعد للعقد المستقبلي قيمة في السوق وتم تنفيذ العقد في ذلك التاريخ.

٨- في ٥/٥ ارتفع سعر سهم شركة النيل للزيوت والصابون في السوق إلى ٣٥ جنيه كما أن سعر الخيار ارتفع إلى ١٥ جنيه وقد قام مشتري عقد الخيار بتنفيذ العقد في ذلك التاريخ .

٩- في ٥/٣٠ انخفض سعر سهم شركة اسمنت أسيوط في السوق بمعدل ٣٠% من القيمة الاسمية كما أن سعر الخيار انخفض بمقدار ١٥% وقد قامت شركة التقوى بدراسة البدائل المتاحة أمامها واختارت البديل الأفضل.

١٠- في ٦/٣٠ تم تنفيذ عقد الصرف المؤجل المبرم في ١/١٠/٢٠١١ وتم تحصيل المبلغ من الشركة الأمريكية.

١١- في ٢٠١٢/١٠/١ قامت شركة التقوى بشراء ١٠٠٠ سند ١٠ جنيه وسعر الشراء ٩ جنيه وبمعدل فائدة ١٢% تستحق الدفع في أول يناير وأول يوليو من كل عام وبلغت عمولة السمسار ١٠٠ جنيه علماً بأن الشراء تم بالكوبون.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية للعمليات السابقة إذا علمت أن أسعار صرف الدولار كانت على النحو التالي:

- في ٢٠١١/١٠/١ ٦.٢٠ جنيه.

- في ٢٠١١/١٢/٣١ ٦.٣٠ جنيه.

- في ٢٠١٢/٤/١ ٦.١٥ جنيه.

- في ٢٠١٢/٦/٣٠ ٦.٤٥ جنيه.

الفصل الثاني
المحاسبة عن التغير في
مستويات الأسعار

مقدمة:

هناك مشكلات عديدة تواجه الفكر المحاسبي شأنه في ذلك شأن كل العلوم الاجتماعية التي تأثر دائماً وتتفاعل مع البيئة المحيطة في تطورها المستمر، وما يحدث فيها من تغيرات ولقد كانت ولا تزال هذه المشكلات موضع دراسة وبحث مستمر من قبل الهيئات العلمية والمهنية والمتخصصة في هذا المجال ومن أهم تلك المشكلات والتي ألفت بظلال كثيفة على مجال البحث في المحاسبة مشكلة الارتفاع المستمر في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود والنواتج عن التضخم وما أحدثه من آثار سلبية على البيانات المحاسبية.

فالقوائم المالية مازالت تعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي من أهمها مبدأ التكلفة التاريخية الذي يقضى بأن الأصول تظهر في القوائم المالية بالتكلفة التي دفعت في سبيل الحصول عليها بغض النظر عن الآثار الناتجة عن التقلبات في الأسعار، أيضاً تعد القوائم المالية في ظل فرضية " ثبات وحدة النقد " بمعنى افتراض أن وحدة النقد لها نفس القوة الشرائية في السنوات المختلفة وهو الفرض الذي لا يتحقق في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار.

وكننتيجة مباشرة لتأثير ذلك على نفعية القوائم المالية بدأ الفكر المحاسبي النظري والتجريبي في تحليل تلك المشكلة لاقتراح الحلول المناسبة لها. وبالرغم من الحلول العديدة المقترحة إلا أن التطبيق العملي مازال فقيراً في هذا الشأن ومازالت الحلول المطروحة من قبل الجهات المنوط بها وضع المعايير المحاسبية اختيارية لم تأخذ بعد صفة الإلزام. ولآجل ذلك يهدف هذا الفصل إلى التعرف على الأبعاد الأساسية اقتصادياً ومحاسبياً لتلك المشكلة هذا بالإضافة إلى التعرف على المعالجات المحاسبية المقترحة لها.

ولتحقيق هذا الهدف قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

١/٢: البعد الاقتصادي لمشكلة التغير في مستويات الأسعار.

٢/٢: البعد المحاسبي لمشكلة التغير في مستويات الأسعار.

٣/٢: طرق المحاسبة عن التغير في مستويات الأسعار.

١/ ٢: البعد الاقتصادي لمشكلة التغير في مستويات الأسعار

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على:

- ماهية التضخم.
- أسباب التضخم.
- الأرقام القياسية.

١/١/٢: ماهية التضخم:

يشير مصطلح التضخم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لكافة السلع والخدمات، بما يجعل القيمة الشرائية للعملة تنخفض، بمعنى أكثر بساطة أن المائة جنيه التي كانت تشتري مستلزمات كثيرة على سبيل المثال، لا يمكنها الآن شراء نصف ما كانت تشتريه من قبل جراء ارتفاع الأسعار الذي ينتج عنه زيادة في معدلات التضخم.

كما يعرف أيضاً بأنه زيادة في حجم النقود في السوق، والذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقية للعملة، ويقابله ارتفاع في سعر السلع، والخدمات في الأسواق التجارية.

ويُقسم التضخم إلى مجموعة من الأنواع، والتي تؤثر في قطاعات الاقتصاد المختلفة وهي:

- **التضخم الأصيل:** هو التضخم الذي يُعرف أيضاً باسم التضخم العادي؛ وينتج بسبب زيادة عدد السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع حاجاتهم الاستهلاكية؛ لذلك تصدر الحكومات كمية كبيرة من العملات، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية في السوق.

- **التضخم على الطلب:** هو التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بسبب الطلب الزائد على السلع، والخدمات والذي يظهر بوضوح من خلال مقارنة الفرق في الأسعار بين المنتجات المصنوعة محلياً، والمستوردة من الدول الأخرى، وقد يظهر هذا التضخم بشكل مؤقت، أو يستمر لفترة زمنية طويلة، ويشمل عادة السلع الغذائية الأساسية، والرحلات السياحية في موسم العطلات.

- **التضخم المتسلسل:** هو التضخم الذي يبدأ بطريقة تدريجية؛ إذ تنخفض معدلات الإنتاج، مما يؤدي إلى قلة توافر السلع والخدمات؛ وينتج عن ذلك ارتفاع تدريجي في أسعارها؛ بسبب زيادة شراء السلع بهدف تخزينها، مما يؤدي إلى توقف نمو الإنتاج.

- **التضخم المفرد:** هو التضخم الذي يحدث عند الانتقال من قطاع اقتصادي حالي، إلى قطاع اقتصادي جديد، وقد يحدث أحياناً نتيجة للحروب؛ لذلك يُعتبر من أصعب أنواع التضخم، وأكثرها سلبية على المجتمعات.

- **التضخم المكبوت:** هو التضخم الذي يظهر بعد حرص الحكومة على زيادة ضخ النقود؛ بسبب النفقات العامة

والتي تؤدي لاحقاً إلى زيادة في أسعار الخدمات، والمنتجات في الأسواق؛ لذلك تتدخل الحكومة من أجل تحديد الحد الأعلى للأسعار، مما يساهم في ضبط التعامل مع عمليات البيع والشراء.

- **التضخم المستورد:** هو التضخم الذي ينتج عن تأثير ارتفاع أسعار السلع التي يتم استيرادها، والتي تؤدي لاحقاً إلى رفع أسعار السلع المحلية.

- **التضخم الركودي:** هو التضخم الذي يحدث أثناء فترة الركود على الطلب، والذي يؤدي إلى انخفاض أو توقف الإنتاج، مما يعكس نتائج سلبية على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، مثل: ارتفاع نسبة البطالة، وزيادة عدل الاحتكار للسلع.

٢/١/٢: أسباب التضخم:

حاول الاقتصاديون تحديد أسباب معينة للتضخم من خلال عرض نظريات اقتصادية مختلفة لتبرير ذلك من أهمها:

أ- **الطلب المتزايد:** في كتاب النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود والمنشور عام ١٩٣٦ وضع كينز اللبنة الأولى لأسباب التضخم حيث أشار إلى أن كمية الطلب كفيلاً بتحديد كمية الإنتاج والتي بدورها تؤثر على مستوى العمالة ومن ثم على الأسعار. وقد دعم ذلك هيكس حيث أشار إلى أنه عند مستوى الاستخدام التام للأفراد ورؤوس الأموال فإن زيادة الطلب على البضائع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ب - **زيادة التكاليف:** تسبب زيادة التكاليف ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الأجور بسبب وجود نقابات عمال قوية وبسبب استجابة الحكومة للمطالبات المستمرة برفع الأجور ، يؤدي ذلك إلى ارتفاع في أسعار السلع حيث أن الأجور تعتبر نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج.

ج - **زيادة كمية النقود:** يرى أصحاب المذهب النقدي أن التضخم لا يمكن أن يستمر طويلاً بدون النقود التي تغذيه ولذلك يرى أصحاب هذا المذهب بأن التضخم ينتج من توافر كمية كبيرة من النقود تسبب ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات دون أن يصاحب ذلك تغيير في حجم الإنتاج.

د- **ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه الدولة:** عندما يمارس الحصار الاقتصادي من قبل قوى خارجية ينعزم الاستيراد والتصدير مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للدولة بمعدلات غير معقولة. ولعل المثال الواضح على ذلك ما حدث في العراق وكوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

٣/١/٢: الأرقام القياسية:

تعكس الأرقام القياسية للأسعار التغيرات في مستويات الأسعار (إلى التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد) بين سنتين متتاليتين على الأقل ويطلق على السنة الأولى سنة الأساس والسنة الثانية تسمى سنة

المقارنة، ويتم قياس الأرقام القياسية للأسعار باستخدام أسعار مجموعة من السلع الأساسية في سنتي الأساس والمقارنة، وترجيحهم بكميات سنة الأساس، أو بكميات سنة المقارنة، أو بكميات سنة الأساس والمقارنة معاً، ويعتمد ذلك على الطريقة المستخدمة في القياس.

ويتم قياس الأرقام القياسية للأسعار باستخدام عدة طرق أهمها ما يلي:

أ - طريقة لاسبيرز:

في هذه الطريقة يتم استخدام كميات السلع والخدمات في فترة الأساس كأوزان بالنسبة لكل من فترة المقارنة وفترة الأساس بمعنى آخر يتم ترجيح أسعار سنتي الأساس والمقارنة بكميات سنة الأساس.

وتتخذ معادلة لاسبيرز لقياس الأرقام القياسية للأسعار الشكل التالي:

$$ق = \frac{مج ع ١ ك}{مج ع ك} \times ١٠٠$$

حيث أن:

ع ١ = الأسعار في سنة المقارنة. ع = الأسعار في سنة الأساس.

ك = الكميات في سنة الأساس.

ويؤخذ على هذا الرقم القياسي أنه لا يأخذ في الاعتبار اختلاف كميات وأنواع السلع والخدمات في فترة المقارنة عنها في فترة الأساس والنتيجة عن التغير في الطلب بسبب اختلاف التغيرات النسبية في أسعار تلك السلع والخدمات وتلك الناتجة عن ظهور سلع جديدة لم تكن موجودة في فترة الأساس، مما قد يؤدي لتحيز الرقم القياسي.

ب - طريقة باش:

تقوم هذه الطريقة على ترجيح أسعار سنتي الأساس والمقارنة بكميات سنة المقارنة وتتخذ معادلة باش لقياس الأرقام القياسية الشكل التالي:

$$ق = \frac{مج ع ١ ك}{مج ع ك} \times ١٠٠$$

حيث أن:

ك ١ = الكميات في سنة المقارنة. ع ١ = الأسعار في سنة المقارنة.

ع = الأسعار في سنة الأساس.

ويتطلب احتساب هذا الرقم تحديث البيانات المتعلقة بكميات (أوزان) وأنواع السلع والخدمات سنوياً ومع

أن هذه الطريقة تسمح بتعديل مفردات العينة والأوزان طبقاً لأحدث البيانات فقد يؤدي هذا الاختلاف في كميات وأنواع السلع والخدمات المستخدمة اختلافاً جوهرياً عما كانت عليه في فترة الأساس إلى تحيز ولكن في الاتجاه المضاد .

فضلاً عن ذلك ، فإن الترجيح بكميات سنة المقارنة قد يؤدي إلى أن تصبح الأرقام القياسية للفترات المختلفة محتسبة على أساس أوزان مختلفة ومن ثم فإن التغير في الرقم القياسي لا يعكس فقط التغيرات في الأسعار وإنما يعكس أيضاً التغيرات في الكميات.

ج - طريقة فيشر:

تقوم هذه الطريقة على ترجيح أسعار سنتي الأساس والمقارنة بكميات سنتي الأساس والمقارنة ويترتب على ذلك أن الأرقام القياسية للأسعار طبقاً لهذه الطريقة تقاس طبقاً للمعادلة التالية:

$$\left(\frac{\text{مج ع ك.}}{\text{مج ع ك.}} \right) \times \left(\frac{\text{مج ع ك.}}{\text{مج ع ك.}} \right)$$

مثال:

فيما يلي بيانات بأسعار وكميات بعض السلع الأساسية في إحدى الدول في سنتي ٢٠١٠ ، ٢٠١٥ :

السلعة	٢٠٠٠		٢٠٠٥	
	كمية	سعر	كمية	سعر
أ	١٠٠	٩	٢٠٠	١٨
ب	٢٠٠	١٥	٣٠٠	١٦
ج	٣٠٠	٢٠	٢٠٠	٢٢

والمطلوب :

حساب الأرقام القياسية للأسعار في سنة ٢٠١٥ بالمقارنة مع أسعار سنة ٢٠١٠ وذلك باستخدام :
طريقة لاسبيرز ، طريقة باش، طريقة فيشر.

الحل

تعتبر سنة ٢٠١٠ سنة الأساس لأنها هي السنة الأولى، لذلك فإن كميات هذه السنة يرمز لها بالرمز (ك.) وأسعار هذه السنة يرمز لها بالرمز (ع.) .

كما تعتبر سنة ٢٠١٥ سنة المقارنة لأنها هي السنة الأخيرة ، لذلك فإن كميات هذه السنة يرمز لها بالرمز (ك١) وأسعار هذه السنة يرمز لها بالرمز (ع١) .

طريقة لاسبيرز :

$$\begin{aligned} \text{الأرقام القياسية} &= (\text{مج ع.ك.} / \text{مج ع.ك.}) \\ &= (300 \times 22 + 200 \times 16 + 100 \times 8) = \\ &= (300 \times 20 + 200 \times 15 + 100 \times 9) = \\ &= 99 / 10600 = \\ &= \%107.71 \end{aligned}$$

طريقة باش :

$$\begin{aligned} \text{الرقم القياسي} &= (\text{مج ع.ك.} / \text{مج ع.ك.}) \\ &= (200 \times 20 + 300 \times 15 + 200 \times 9) \div (200 \times 22 + 300 \times 16 + 200 \times 8) = \\ &= 10300 / 10800 = \\ &= \% 104.85 \end{aligned}$$

طريقة فيشر :

$$\begin{aligned} \text{الرقم القياسي} &= \frac{(\text{مج ع.ك.} / \text{مج ع.ك.}) \times (\text{مج ع.ك.} / \text{مج ع.ك.})}{(\text{مج ع.ك.} / \text{مج ع.ك.}) \times (\text{مج ع.ك.} / \text{مج ع.ك.})} \\ &= \frac{10300 / 10800}{9900 / 10600} = \\ &= 11293.39 / 10600 = \\ &= \% 106.27 \end{aligned}$$

ويمكن تقسيم الأرقام القياسية للأسعار مهما كانت الطريقة المستخدمة إلى نوعين رئيسيين:

• الأرقام القياسية الخاصة للأسعار:

وتعكس هذه الأرقام التغيرات في مستويات الأسعار لنوع واحد من السلع أو لمجموعة معينة من السلع ذات مواصفات مشتركة مثل ذلك الأرقام القياسية لأسعار السيارات، الأرقام القياسية لأسعار الاسمنت، الأرقام القياسية لأسعار الحديد.

ونظراً لأن هذه الأرقام تعكس التغيرات في أسعار نوع واحد من السلع أو عدد محدود منها، لذلك يمكن

القول بأن هذا النوع من الأرقام القياسية يعكس التغيرات في مستويات الأسعار الناتجة عن التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد (التضخم) بالإضافة إلى التغيرات في الأسعار الناتجة عن التطورات الفنية والتكنولوجية في هذه السلع.

• الأرقام القياسية العامة للأسعار :

وتعكس هذه الأرقام التغيرات في المستوى العام لأسعار مجموعة من السلع والخدمات الأساسية المتوفرة في الدولة وحيث أن هذه الأرقام تعكس التغيرات في مستويات أسعار السلع الأساسية المتوفرة في الدولة لذلك إنه يمكن القول بأنها تعكس فقط التغيرات في مستويات الأسعار الناتجة عن التضخم ولا تعكس التغيرات الناتجة عن التطورات الفنية والتكنولوجية لبعض من هذه السلع والخدمات. ومن أهم هذه الأرقام:

- الرقم القياسي للسلع الاستهلاكية: ويستخدم لقياس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات لاستهلاكية ويتضمن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر والريف.
- الرقم القياسي لأسعار الجملة: ويعتمد على أسعار السلع في أسواق الجملة وفقاً لعينة من كل مجموعة من المجموعات السلعية المكونة لسوق الجملة على أن ترجح بأوزان مختلفة.
- الرقم القياسي الضمني: ويتميز بشموله لجميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي سواء كانت استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية ويتضمن أيضاً كل من أسعار الجملة وأسعار التجزئة.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أنه لإزالة آثار التضخم يجب الاعتماد على الأرقام القياسية العامة للأسعار وليس على الأرقام القياسية الخاصة للأسعار لأن الأرقام القياسية العامة تعكس فقط التغيرات في الأسعار الناتجة عن التضخم بينما الأرقام القياسية الخاصة تعكس التغيرات في الأسعار الناتجة عن التضخم بالإضافة إلى التغيرات في الأسعار الناتجة عن تطور السلع أو تغير أذواق المستهلكين .

٢/٢: البعد المحاسبي لمشكلة التغيرات في مستويات الأسعار

يهدف هذا الجزء إلى تعريف القارئ بالبعد المحاسبي لتلك المشكلة تمهيداً للتعرف على الحلول المحاسبية لها من خلال تناول ما يلي:

- أسباب تأثير تلك المشكلة على المحاسبة.
- موقف الفكر المحاسبي من مشكلة التغيرات في الأسعار.
- أثر التغير في مستويات الأسعار على المفاهيم المحاسبية.
- أثر التغير في مستويات الأسعار على القوائم المالية.

١/٢/٢: أسباب تأثير تلك المشكلة على المحاسبة:

التضخم ظاهرة اقتصادية أثرت على المحاسبة للعلاقة التي تربط الاثنين معاً من ناحية، ولاعتماد المحاسبة على بعض المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي تدعم تجاهل تلك الظاهرة في التطبيق المحاسبي.

وتعتبر الفروض أو المبادئ التالية من أكثر المفاهيم المحاسبية اصطداماً بالتغيرات في مستويات الأسعار:

- فرض ثبات وحدة النقد.
- مبدأ التكلفة التاريخية.

أ- فرض ثبات وحدة النقد:

تتخذ المحاسبة من النقود وحدة للقياس وأساس لتسجيل الأحداث الاقتصادية وذلك باعتبارها وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيم ويفترض المحاسبون أن قيمة وحدة النقد المتخذة كأساس للقياس ثابتة ولا تتغير من فترة إلى أخرى.

وبالرغم من افتراض المحاسبون ذلك إلا أن الواقع يمثل العكس فوحدة النقد ليست مقياساً ثابتاً وإنما مقياس متغير لأن قيمتها تتمثل في قوتها الشرائية والتي تتغير من فترة إلى أخرى تبعاً للتغير في مستويات الأسعار واتجاهه نقصاً أو زيادة.

وقد جعل ما سبق عملية المقابلة بين المصروفات والإيرادات عملية غير مجدية، فمثلاً لا يصح أن نقابل ١٠ حبات تفاح بثمانية حبات برتقال ونقول النتيجة حبتان وبالمثل مقارنة جنيه سنة ١٩٨٠ بجنيه سنة ٢٠١٩ وهذا يعني أن إجراءات المحاسبة التقليدية في ظل تغيرات الأسعار تجمع أرقام غير معبر عنها بنفس النوع من وحدة القياس.

وقد أشار إلى ذلك معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي حيث ذكر أن الدولار كأسلوب من أساليب القياس مرن وغير مستقر، فإذا نظرنا إلى الدولار على أساس مقدرته على شراء السلع والخدمات، فإنه يعبر عن أشياء

مختلفة في التواريخ المختلفة، وعليه يكون من المناسب أن نميز بين دولار عام ١٩٤٠ ودولار عام ١٩٦٠ حيث أن كلا منهما يمثل كمية مختلفة من القوة الشرائية العامة أي يمثل كمية مختلفة من السلع والخدمات هذه الدولارات في تواريخ مختلفة يمكن مقارنتها بنفس الطريقة التي تقارن بها عملات دول مختلفة في تاريخ واحد وإذا كان التغير جوهري فالدولار عند نقطتين مختلفتين من الزمن لا يمكن جمعه أو طرحه أو مقارنته بأيّة طريقة أخرى نتوقع بواسطتها أن نحصل على نتائج ذات دلالة أو معنى.

مما سبق يتضح لنا أن التزام المحاسبون بفرض ثبات وحدة النقد جعل من التغيرات في مستويات الأسعار مشكلة لها تأثير واضح على مخرجات المحاسبة ومدى ملائمتها للاستخدامات المتعددة.

ب- مبدأ التكلفة التاريخية:

يشير مبدأ التكلفة التاريخية إلى سعر الاقتناء في الماضي والمؤيد بالمستندات أي أن البيانات المثبتة في الدفاتر تكون بدلالة القيم النقدية التي تتولد عن العمليات المتبادلة مع تجاهل أثر تقلبات الأسعار على هذه البيانات لاعتقاد المحاسبين أن جميع طرق قياس تقلبات الأسعار طرق جزافية ومقاييس سلبية تخضع للتقدير الشخصي وتؤدي إلى نتائج غير مرضية.

وعلى الرغم من أن أنصار هذا المفهوم يرون أن التكلفة التاريخية الناتجة من عملية المبادلة الحقيقية هي أكثر القيم ملائمة وفائدة سواء في مجال القياس أو التقرير لأنها أكثر موضوعية وتحديداً، بالإضافة إلى أنها لا تكون محلاً للتقدير الشخصي نجد أن هناك العديد من الانتقادات ترجع إلى ما يلي:

أ- تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار:

في ظل ظروف التضخم تتناقص القوة الشرائية للنقود وتختلف الأسعار السوقية لبعض الأصول بدرجة كبيرة عن تكلفتها التاريخية. ويؤثر ما سبق على قياس الربح والمركز المالي حيث سينتج عن ذلك أرقاماً لا معنى ولا دلالة لها وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية وتجاهل التغيرات في مستويات الأسعار يؤدي إلى ما يلي:

أ/ ١: عدم تحقيق مقابلة سليمة بين الإيرادات والمصروفات: فالإيرادات خلال الفترة محل القياس وتكاليف الحصول عليها يتم قياسها بوحدات نقدية غير متماثلة من حيث قوتها الشرائية وإن كانت تحمل نفس الاسم ويؤدي هذا إلى التوصل إلى رقم لا معنى ولا دلالة له يسمى صافي الربح.

فعلى سبيل المثال القوة الشرائية للجنيه في سنة ٢٠٠٨ تختلف عن القوة الشرائية له في عام ٢٠١٨ وبالرغم من هذه الحقيقة إلا أنه يتم جمع وطرح تلك الوحدات النقدية غير المتماثلة وهو ما يتعارض مع مبادئ الحساب الأولية.

ولتوضيح ذلك دعنا نفترض أننا بصدد إعداد قائمة دخل لإحدى الشركات عن عام ٢٠١٥ وأن الجنيه من ١/١ حتى ٦/٣٠ يرمز له بالرمز (أ) والجنيه من ٧/١ حتى ٩/٣٠ (ب) ومن ١٠/١ حتى ١٢/٣١ (ج) وأن الجنيه في أواخر عام ٢٠٠٤ (س) وأن الجنيه عن سنة الحصول على الأصول (ص) فإن شكل القائمة يكون كالتالي:

شركة مالك

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ (القيمة بالآلاف جنية)

مبيعات		أ ٢٠٠٠٠ ب ٣٥٠٠٠ ج ٣٦٠٠٠
		؟؟؟؟؟؟
يخصم تكلفة المبيعات مخزون أول الفترة مشتريات	أ ١٢٠٠٠ ب ٨٠٠٠ ج ٤٠٠٠	س ١٠٠٠٠ ؟؟؟
مخزون آخر الفترة		ج ٨٠٠٠
تكلفة المبيعات		؟؟؟؟
ناقصاً مصاريف إدارية وبيعيه	أ ٥٠٠٠ ب ٣٠٠٠ ج ١٠٠٠	
إهلاك	ص ٦٠٠٠	؟؟؟
		؟؟؟

ومن القائمة السابقة يتضح أنه لا يمكن تحديد قيمة المبيعات أو المشتريات أو تكلفة المبيعات أو مجمل الربح أو المصاريف الإدارية والبيعيه أو صافي الربح وذلك لاختلاف القوة الشرائية لوحة النقد المستخدمة في قياس العناصر المكونة لها ومع ذلك فطبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية نقول أن المبيعات تبلغ قيمتها ٩١٠٠٠٠٠٠٠

جنية وأن تكلفة المبيعات تبلغ ٢٦٠٠٠٠٠٠ جنية وأن المصروفات الإدارية والبيعية يبلغ إجمالها ٩٠٠٠٠٠٠ جنية وهكذا ولكن يبقى السؤال ماذا يعنى رقم الربح المحسوب على هذا الأساس وما هي وحدة القياس التي يعبر عنها رقم صافي الربح هل هي (أ) أم (ب) أم (ج) أم (س) أم (ص) .

وما ينطبق على قائمة الدخل ينطبق أيضاً على الميزانية حيث أن أرقام بنودها تمثل خليطاً من وحدات قياس مختلفة لا يجوز تجميعها ومن ثم لا يمكن إدعاء أنها تعبر عن المركز المالي الحقيقي أو أي مركز مالي أو حتى عن شيء.

أ ٢/ - أن المعلومات المحاسبية تفقد خاصية القابلية للمقارنة: فمع التجاوز عن إمكانية تحديد صافي الربح فإن هناك صعوبة في مقارنته بصافي الربح في السنوات السابقة فمثلاً لو أن شركة حققت صافي ربح عام ٢٠١٥ مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنية وأن نفس الشركة حققت صافي ربح في عام ٢٠١٧ مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنية هل يمكن القول أن صافي الربح في عام ٢٠١٧ ضعف صافي الربح عن عام ٢٠١٥. من الواضح أنه لا يمكن التوصل إلى هذه النتيجة لأن القوة الشرائية لوحدة النقد عام ٢٠١٥ مختلفة بالتأكيد عن القوة الشرائية لوحدة النقد عام ٢٠١٧ ومن ثم فإن هذه البيانات غير قابلة للمقارنة.

أ ٣/ - المغالاة في تحديد أرباح الفترة محل القياس وعدم المحافظة على رأس المال الحقيقي أو المادي (ممثلاً في الطاقة الإنتاجية):

ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي بفرض أن شركة اقتنت أصولها الثابتة من عدة سنوات وتتمثل في الآتي:

- مباني تكلفتها ١٥٠٠٠٠٠ جنية وعمرها الإنتاجي ٥٠ سنة.
- آلات تكلفتها ١٠٠٠٠٠٠ جنية وعمرها الإنتاجي ٢٠ سنة.
- أثاث تكلفتها ٢٠٠٠٠٠ جنية وعمرها الإنتاجي ١٠ سنوات.

فإذا افترضنا أن مجمل الربح خلال العام ٦٥٠٠٠٠ جنية وأن عناصر التكلفة ٢٥٠٠٠٠ جنية بخلاف الإهلاك ، وأن الأسعار السوقية للأصول الثابتة ٣٠٠٠٠٠٠ جنية للمباني ، ١٥٠٠٠٠٠ جنية للآلات ، ٢٥٠٠٠٠ جنية للأثاث .

هنا يتم إعداد قائمة الدخل في حالتين هما:

- تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار.
- أخذ التغيرات في الحساب.

قائمة الدخل

	التكلفة التاريخية	القيمة السوقية
مجمّل الربح	٦٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
عناصر التكلفة بخلاف الإهلاك	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
<u>إهلاك</u>		
إهلاك مباني	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
إهلاك الآلات	٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠
إهلاك أثاث	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
صافي الربح	٣٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠

ومن قائمة الدخل يتضح لنا أن صافي الربح طبقاً للتكلفة التاريخية بلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه بينما صافي الربح طبقاً للقيمة السوقية ٢٤٠٠٠٠٠ ولا شك أن ذلك يعنى:

- أنه في حالة توزيع صافي الربح المحقق طبقاً للتكلفة التاريخية فإن جزء من الأرباح الموزعة هو في حقيقة الأمر توزيع لجزء من رأس المال وهذا أمر خطير لأنه يعنى تعريض رأس المال للنقص وتعريض الشركة في نهاية الأمر للخطر.
- إن إخضاع الأرباح المحققة طبقاً للتكلفة التاريخية للضرائب يعنى أن جزء من ضريبة الدخل فرض على رأس المال وليس على الدخل.

أ/٤- أن تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار يؤدي إلى المغالاة في العائد على رأس المال المستثمر بدرجة أكبر من المغالاة في صافي الربح: حيث يتم تضخيم بسط النسبة ممثلاً في صافي الربح وتقليل مقام النسبة عن طريق تقييم الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية (السوقية) .

ويؤدى هذا التأثير على العائد على رأس المال المستثمر إلى إظهار أداء المشروعات القديمة بصورة أفضل من أداء المشروعات الأكثر حداثة ، حتى ولو كانت تلك المشروعات جميعها متماثلة إلا من حيث تاريخ بدءها النشاط ، ولا شك أن المغالاة في العائد على رأس المال المستثمر قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من جانب الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية.

أ/٥- أن تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار يؤدي إلى عدم إظهار الأرباح والخسائر الناتجة من الاحتفاظ بأصول أو التزامات تتحدد قيمتها بعدد ثابت من وحدات النقد (مثل المدينون والدائنون) وتنتج هذه الأرباح والخسائر من

التزام الوحدة الاقتصادية قيل الغير أو التزام الغير قيل الوحدة بسداد مبلغ معين دون النظر لما يمثله من قوة شرائية مع تأجيل السداد لفترة معينة تتناقض خلالها القوة الشرائية لهذا المبلغ . ورغم عدم الاعتراف بتلك الأرباح والخسائر فإن لها آثار بالغة على بعض الوحدات الاقتصادية وخاصة تلك التي تحتفظ بأصول أو التزامات نقدية كبيرة .

ب- عدم تحقيق هدف المحاسبة المتمثل في إفادة القرار:

إن البيانات المحاسبية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي وسيلة يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات فإدارة الوحدة تعتمد بشكل أساسي على البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات المختلفة، كما تعتمد عليها جهات أخرى متعددة مثل المستثمرين والموردين والعملاء والحكومة والمجتمع. وكلما كانت البيانات المحاسبية ملائمة وموثوق فيها كلما كان موقف هذه الجهات أفضل في اتخاذ القرارات السليمة.

ولا شك أن التضخم وارتفاع الأسعار يؤدي إلى التأثير سلبياً على تلك الخصائص ولاسيما في ظل الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية . فنظراً لأن خاصية الملاحة تعبر عن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية عن الأحداث المستقبلية مثل التغير في سعر السهم والتوزيعات، فإن التضخم يؤثر سلبياً على تلك الخاصية لأنه يؤدي إلى فقدان الربح المحاسبي لخاصية الاستقرار ويضعف ارتباطه بالتغيرات في أسعار الأسهم.

أيضاً خاصية الثقة والتي تتمثل أساساً في الصدق في العرض وإظهار الحقائق الاقتصادية لعناصر القوائم المالية لا يتم توافرها في فترات التضخم نتيجة لظهور هذه المعلومات بالتكلفة التاريخية والتي بمرور الزمن لا تعبر عن القوة الشرائية الحقيقية أو الأسعار الجارية لعناصر القوائم المالية . هذا بالإضافة إلى أن القيم الظاهرة في القوائم المالية لا تعبر عن الواقع الاقتصادي لها، فإنه يصعب من إجراء المقارنة بين هذه العناصر في السنوات المختلفة لاختلاف القوة الشرائية لهذه العناصر من سنة لأخرى ومن ثم يؤثر سلبياً على نفعية المعلومات المحاسبية .

ج- عدم وجود أدلة إثبات خارجية لنتائج القياس المحاسبي:

كثيراً ما يدعى مؤيدو التكلفة التاريخية بأنها تتميز بالموضوعية مقارنة بالبدايل الأخرى. ولكن يرى البعض أن الموضوعية يمكن تحقيقها في مدخلات هذا النظام ولكن لا يمكن تحقيقها في مخرجات هذا النظام نظراً لتعدد البدائل المصاحبة له، بمعنى أدق لا يمكن تبرير الموضوعية في مخرجات هذا النظام.

٢/٢/٢- موقف الفكر المحاسبي من مشكلة التغيرات في الأسعار:

انقسم الفكر المحاسبي في نظريته لمشكلة التغيرات في الأسعار إلى فريقين أو اتجاهين كالتالي:

الاتجاه الأول: ويرى أنصاره ضرورة أخذ تقلبات الأسعار في الحسبان بصورة أو بأخرى ومن المؤيدين لهذا الاتجاه:

أ- الجهات المهتمة بأمور المحاسبة في أمريكا:

أوصت تلك الجهات في تقاريرها المختلفة بما يلي:

- ضرورة عرض وإعداد القوائم المالية المنشورة على أساس التكلفة التاريخية.
 - أن هناك فائدة حقيقية في معرفة المعلومات الخاصة بأثر التغير في القوة الشرائية للنقود على نتيجة الأعمال والمركز المالي.
 - أن هناك ضرورة فعلية لمزيد من الدراسة والبحث لأجل التعرف على اثر التقلبات في الأسعار على القوائم المالية وطريقة معالجتها.
 - لا بد وان يشتمل قياس اثر التغير في الأسعار على جميع عناصر القوائم المالية.
 - من الضروري إظهار التغير في مستويات الأسعار في صورة ملحقات على القوائم المالية على أن يتضمن كافة التفسيرات الضرورية لتوضيح ما تتضمنه القوائم المالية وأهمية التعديلات الواردة.
- وقد اشتمل تقرير آخر صدر في أمريكا على ما يلي:

- لا بد من إتباع المبادئ المحاسبية التقليدية عند تقويم الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية وحساب الإهلاك السنوي وفقا لهذا الأساس وذلك عند إعداد القوائم المالية.
- أن اخذ تقلبات الأسعار في الحسبان يتطلب ضرورة إعادة تقدير الأصول على أساس الأسعار الجارية.
- أن مسئولية استبدال الأصول تقع على عاتق الإدارة وذلك عن طريق حجز جزء من الأرباح الصافية وذلك في صورة احتياطات لمقابلة الارتفاع في الأسعار.

أيضا أهتم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بذلك وإصدر المعيار رقم ٣٣ في عام ١٩٧٩ والذي ألزم الشركات كبيرة الحجم بالإفصاح عن اثر التغيرات في الأسعار، وقد تراجع المجلس في سنة ١٩٨٩ عن ذلك عندما اصدر المعيار رقم ٨٩ والذي جعل عملية الإفصاح عملية اختيارية ومع ذلك اهتم في هذا المعيار بكيفية قياس التغيرات في الأسعار وأسلوب الإفصاح عنها من خلال التركيز على ما يلي:

- معلومات يتعين الإفصاح عنها للسنة الجارية والتي تتمثل في: الربح من العمليات المستمرة مع الإفصاح عن بعض العناصر مثل تكلفة البضاعة المباعة وغيرها على أساس التكلفة الجارية، المكاسب والخسائر الناتجة

عن التضخم ، التكلفة الجارية لكل من المخزون والأصول الثابتة، التحويلات من العملات الأجنبية معدلة على أساس التكلفة الجارية.

- معلومات يتعين الإفصاح عنها عن خمس سنوات معدلة بسنة أساس أهمها: صافي المبيعات وأي إيرادات أخرى ناتجة عن العمليات التي تقوم بها المنشأة، الربح من التشغيل وعلاقته بربحية السهم على أساس التكلفة الجارية، المكاسب والخسائر الناتجة عن التضخم، صافي الأصول على أساس التكلفة الجارية، نصيب السهم الموزع، و سعر السهم في السوق في نهاية السنة.

ب- الجهات المهتمة بأمور المحاسبة في إنجلترا:

توصلت الجهات المهتمة إلى بعض العموميات من أهمها:

- هناك اتفاق في الرأي على أن هناك مشكلة يستلزم الأمر حلها وأنه مهما كان الحل فلا بد من ظهور الأصول بقيمتها التاريخية في الميزانية، وكذلك ضرورة حساب الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية وكذلك على أساس القيمة الجارية على أن يتم إظهار الأول مخصصا من الأصل وإظهار الثاني في بند مستقل في صورة احتياطي تقلبات الأسعار.

- اختلفت فيما بينها في بعض النقاط من أهمها: الوقت المناسب لمعالجة المشكلة حيث تراوحت بين الانتظار حتى التوصل إلى طريقة مقبولة وبين علاج المشكلة فورا وضرورة البحث عن طرق جديدة طبقا القيم الجارية، طريقة علاج المشكلة حيث نادي البعض بحجز جزء من الأرباح في صورة احتياطات والبعض الآخر نادي بحساب الإهلاك على أساس القيمة الجارية.

بالإضافة إلى الهيئات العلمية والمهنية المدعمة لضرورة أخذ التغير في مستويات الأسعار في الحسبان هناك آراء أكاديمية عديدة مؤيدة لذلك على أساس المبررات التالية:

١- أن تجاهل تقلبات الأسعار يظهر الأرباح بصورة مغالى فيها نتيجة تحميل الإيرادات بتكاليف وأعباء أقل من قيمتها الجارية والاقتصادية ، ويترتب على ذلك اتخاذ قرارات خاطئة منها:

- توزيع أرباح غير حقيقية على المساهمين.

- مطالبة العمال ونقابات العمال برفع الأجور.

- تحميل الشركة عبء ضريبي أعلى.

٢- أن تجاهل تقلبات الأسعار لا يظهر حقيقة العائد على رأس المال المستثمر حيث الأرباح مغالى فيها ، وحجم الاستثمارات أقل من قيمته الحقيقية ، وهذا يعنى مغالاة في العائد على رأس المال المستثمر مما يؤثر على إمكانية الاعتماد عليه في تقييم أداء الإدارة وقدرتها على تخصيص الكفاء للموارد .

٣- أن تجاهل تقلبات الأسعار يؤدي إلى زيادة حدة الدورة التجارية فمع ظهور أرباح متضخمة في فترات ارتفاع الأسعار تصبح الشركات أكثر تفاؤلاً مما يترتب عليه زيادة الاستثمارات والاستجابة لطلبات زيادة التوزيعات وزيادة الأجور ، وكل ما سبق يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم ظهور موجه أخرى من التضخم.

٤- أن تجاهل تقلبات الأسعار يقود إلى عدم تجانس عناصر المركز المالي فالنقدية والالتزامات يعبر عنها بوحدة النقد الجارية، والعناصر الأخرى عبارة عن خليط من وحدات نقدية مرتبطة بفترات متعددة تعبر عن قيم مختلفة، وبالتالي تفقد المعلومات المقرر عنها بالميزانية خاصية القابلية للمقارنة.

الاتجاه الثاني: ويرفض أنصاره أخذ تغيرات الأسعار في الحسبان وقد ساق هؤلاء المبررات التالية:

- أن هناك صعوبة في إجراء تعديلات على قيم الأصول ولاسيما في عملية قياس القيم الجارية لها، هذا بالإضافة إلى أن ذلك يخضع للتقدير الشخصي الجزافي.
- أن الحسابات على أساس التكلفة التاريخية تعطي بيانات ملموسة ومحددة على وجه الدقة لها مغزاها بالنسبة لأصحاب الوحدة والمستثمر الخارجي والإدارة، وأن أي محاولة لإجراء التعديلات في الحسابات المالية من أجل أخذ تقلبات الأسعار في الحسبان سوف تفقد الثقة في البيانات المحاسبية وتجعلها تخضع للقياس الجزافي والتقدير الشخصي بدلاً من اعتبارها وسيلة لإثبات الحقائق.
- أن بيانات التكلفة التاريخية يتوافر لها الموضوعية والتي تفقد إليها الأساليب الأخرى لمعالجة التغيرات في مستويات الأسعار.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن الاتجاه الثاني كان سائداً حتى الحرب العالمية الثانية حيث بدأ التغيير في الموقف ولاسيما بعد ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة، وقد دفع ذلك الهيئات العلمية والمهنية للمحاسبة وكذلك الباحثين المتخصصين إلى إجراء الدراسات والمناقشات المطولة حولها حتى أصبح الاتجاه الأول هو الاتجاه الأقوى.

ولم يقتصر الأمر على الارتفاع الملحوظ في الأسعار بل نجد أن حركة التأصيل العلمي للمحاسبة في الستينات لم تقبل تجاهل ظاهرة تغيرات الأسعار، وقد كان من نتيجة ذلك تضمين دراسة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أحد الفروض الأساسية لمحاولة علاج المشكلة والمتمثل في " يجب إعداد التقارير المحاسبية باستخدام وحدة قياس ثابتة " .

أيضاً بدأت الكتابات تشكك في موضوعية التكلفة التاريخية على أساس أنها ليست الخاصية الأساسية الوحيدة التي يجب أخذها في الحسبان في البيانات المحاسبية ، هذا بالإضافة إلى أن التكلفة التاريخية في ظل ارتفاع الأسعار تفقد صلتها بالموضوعية لأن الدلالة الاقتصادية للقيم التاريخية في هذه الحالة تكون معدومة.

بالإضافة إلى ما سبق أصبح الأسلوب التقليدي للقياس المحاسبي الذي يتمسك بالتكلفة التاريخية في ظل تغيرات الأسعار - غير قادر على إشباع حاجات الطوائف المختلفة المهتمة بالنتائج المحاسبية ، وهذا أوجد حاجة ملحة وضرورية لوجود طريقة سليمة لمعالجة آثار الظاهرة على البيانات المحاسبية.

وإزاء ما سبق الإشارة إليه، أصبح تعديل القوائم المالية لتأخذ في الاعتبار التغير في الأسعار أمراً ضرورياً بسبب تغيرات القوى الشرائية للنقود، وأن تجاهل التغير في قيمة النقود من حيث قوتها الشرائية أمر لا يجب السكوت عليه.

وقد كان من نتيجة ذلك اهتمام ملحوظ في الفكر المحاسبي بتلك المشكلة ليس على المستوى الدولي فحسب بل على المستوى المحلي. فبالرغم من عدم تضمين معايير المحاسبة المصرية معياراً خاصاً بالتغيرات في مستويات الأسعار، إلا أن المعايير المحاسبية الصادرة عن الجهاز المركزي للمحاسبات كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد لمسايرة المعايير المحاسبية الدولية تضمن معياراً عن المعلومات التي تعكس آثار تغير الأسعار والذي تضمن ما يلي:

١- تتغير الأسعار على مر الزمن نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية يمكن تقسيمها إلى عوامل نوعية وعوامل عامة . والعوامل النوعية هي تلك المرتبطة بنوعية السلع أو الخدمات التي تتعامل فيها الوحدة مثل التغيرات في الطلب والعرض، وكذلك التغيرات الناتجة عن التقدم التكنولوجي، وهذه كلها قد تؤدي إلى زيادة أو نقص أسعار السلعة أو الخدمة بصورة كبيرة وبمعزل عن أسعار باقي السلع والخدمات الأخرى ، أما العوامل العامة فهي تلك التي قد تؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار وبالتالي في القوة الشرائية العامة للنقود.

٢- في معظم الدول تعد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية بصرف النظر عن أية تغيرات في المستوى العام للأسعار أو أية تغيرات في أسعار الأصول النوعية المقتناة، وذلك باستثناء الأحوال التي يعاد فيها تقييم العقارات والآلات، والمعدات أو تخفيض قيمة المخزون السلعي أو أية أصول متداولة أخرى إلى صافي القيمة البيعية.

٣- يتناول هذا المعيار المعلومات التي تعكس آثار تغير الأسعار على سلامة المقاييس المستخدمة في تحديد نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي، وتعتبر معظم الدول هذه المعلومات مكملية للقوائم المالية الأساسية وليست جزءاً منها إلا إذا كانت هذه القوائم تعد على أساس يعكس آثار تغير الأسعار.

٤- ينطبق هذا المعيار على المشروعات ذات الأهمية من حيث الإيرادات أو الربحية أو من حيث حجم الأصول أو العمالة فيها بالنسبة للمناخ الاقتصادي الذي تزاول فيه هذه المشروعات عملها، هذا مع مراعاة أنه في حالة القوائم المالية المجمعة ، فإن المعلومات التي يتطلبها هذا المعيار يتم إعدادها على أساس المعلومات المجمعة.

٥- هناك منهجان أساسيان لتحديد الدخل : الأول منهج القوة الشرائية العامة ويعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين، والثاني منهج التكلفة الجارية ، ويعترف بالدخل بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمشروع .

٦- يتضمن منهج القوة الشرائية العامة إعادة النظر في إثبات بعض أو كل مفردات القوائم المالية على أساس التغير في القوة الشرائية العامة باستخدام رقم قياسي مناسب بحيث يعكس آثار تغيرات المستوى العام للأسعار على الاستهلاك وتكلفة المبيعات وصافي مفردات النقدية.

٧- أما منهج التكلفة الجارية فيتمثل في ثلاثة مفاهيم هي:

أ- التكلفة الاستبدالية: وتتحدد التكلفة الاستبدالية لأصل معين من واقع التكلفة الجارية لاقتناء أصل مماثل تماماً له وب نفس حالته (جديد أو مستعمل).

ب- صافي القيمة البيعية: وهى تمثل صافي سعر البيع الجاري للأصل أي سعر البيع مخصوماً منه التكاليف التسويقية له.

و غالباً ما تستخدم أرقام قياسية للأسعار في تحديد التكلفة الاستبدالية أو صافي القيمة البيعية إذا لم تكن قد جرت معاملات حديثة بالنسبة لمفردات هذه الأصول، أو لا توجد قوائم متاحة للأسعار، أو كان من المتعذر استخدام هذه القوائم.

ج - القيمة الحالية: وتتمثل في التقدير الجاري لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المنسوبة إلى الأصل مخصومة بمعدل خصم مناسب.

مع ذلك فإن كانت التكلفة الاستبدالية أكبر من كل من صافي القيمة البيعية والقيمة الحالية ، فإن أساس القياس عندئذ يكون صافي القيمة البيعية أو الحالية أيها أكبر.

٨ - تتطلب طرق التكلفة الجارية عادة إثبات آثار تغير الأسعار بالنسبة للمشروع على الإهلاكات وتكلفة المبيعات وعلى صافي المفردات النقدية كلها بما فيها الالتزامات طويلة الأجل، وكذلك كافة الأصول النقدية، وهناك رأى يرى أن يقتصر إثبات تغير الأسعار على بنود رأس المال العامل (ويقصد بها الأصول والالتزامات النقدية قصيرة الأجل).

٩- هناك وجهة نظر مؤداهما أنه ليس من الضروري أن تظهر في القوائم المالية التكلفة الاستبدالية للأصول طالما أن هذه الأصول ممولة بالاقتراض وفي هذه الحالة يظهر الدخل في التقارير المالية بعد الحفاظ على ذلك الجزء من الطاقة التشغيلية للمشروع الذي موله المساهمون.

بالإضافة إلى ما سبق تضمن المعيار مرشحات بشأن الإفصاح عن التغير في مستويات الإفصاح على

النحو التالي:

أ - يتعين الإفصاح عن البنود الآتية:

- قيمة التسويات المتعلقة بإهلاك الممتلكات والتجهيزات والمعدات أو القيم المعدلة لهذه المفردات.
 - قيمة التسويات المتعلقة بتكلفة المبيعات، أو المقدار المعدل لهذه المفردة.
 - قيمة التسويات المتعلقة بالمفردات النقدية، وأثر الافتراض، أو حقوق الملكية حينما تؤخذ هذه التسويات في الحسبان عند تحديد الدخل في ظل الطريقة المحاسبية المستخدمة.
 - الأثر الشامل على نتائج التسويات الواردة في البنود السابقة بالإضافة إلى أية مفردات أخرى تعكس آثار تغير الأسعار يتم التقرير عنها وفقاً للطريقة المحاسبية المستخدمة ، بما في ذلك طبيعة الأرقام القياسية المستخدمة.
- ب - عندما تستخدم طرق التكلفة الجارية فإنه من الضروري الإفصاح عن التكلفة الجارية للممتلكات والتجهيزات والمعدات والمخزون السلي.

٣/٢/٢ - اثر التغير في مستويات الأسعار على المفاهيم المحاسبية:

ترتكز المحاسبة أو البناء النظري للمحاسبة على مجموعة من المفاهيم (الفروض والمبادئ) تم الاتفاق عليها وأصبحت من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً سوف نحاول فيما يلي بيان اثر مشكلة التضخم عليها:

أ- التضخم ونبات وحدة النقد:

تتعامل المحاسبة مع الأحداث المعبر عنها نقداً وتفترض أن القوة الشرائية للنقود لا تتغير وتظل تعبر بعدالة عن قيمتها وهذا مخالف للواقع المتمثل في انخفاض دائم ومستمر في القوة الشرائية للنقود. ويدعم ذلك العديد من الدراسات فمثلاً د. الشيرازي أشار إلى أن النقود أداة للتعبير عن القيمة المتبادلة للسلع والخدمات وبالتالي فإنه من المتوقع عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد بسبب تغير أسعار السلع والخدمات مع مرور الزمن وإن ذلك يستلزم إعادة تصوير القوائم المالية باستخدام وحدة قياس ثابتة القيمة وذلك في حالة التغيرات الكبيرة في القوة الشرائية أو في حالة ما إذا كانت هذه التغيرات من النوع المعتدل الذي استقر لسنوات عديدة (د. الشيرازي، ١٩٩٠).

من هنا يرى البعض ضرورة إعادة النظر في المحاسبة التقليدية وإن تعدل القوائم المالية على أساس مفهوم جديد وهو تكافؤ القوة الشرائية بدلاً من مفهوم ثبات القوة الشرائية. وبالرغم من ذلك نجد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في قائمة المفاهيم لرقم ٤ يدعم نموذج التكلفة التاريخية والذي يفترض ثبات وحدة القياس وذلك إذا كان التغير طفيفاً أما إذا كان التغير بمعدل يزيد عن رقمين فيجب البحث عن بديل يتمثل في

وحدة قياس ذات قوة شرائية ثابتة بدلا من وحدة القياس النقدي ذات القوة الشرائية المتغيرة .

وعلى ضوء ما سبق وشرنا إليه في موضع سابق يعتبر هذا المفهوم السبب الرئيسي في تأثر المحاسبة بظاهرة التضخم وما ترتب عليه من عدم تعبير القوائم المالية بعدالة عن بنودها.

ب- التضخم والموضوعية:

تعنى الموضوعية عدم التحيز وانفصال عملية القياس عن القائم بالقياس وعن الخصائص المميزة لخبرته أو لبيئته، وقديما ربط المحاسبون الموضوعية بالدليل القابل للتحقق الموضوعي فإذا كان دليل إثبات العملية المالية قابلا للتحقق فإن العملية المثبتة تصبح موضوعية وهذا ما يطلق عليه الموضوعية المطلقة والتي يصعب تطبيقها في المحاسبة.

وعند الحديث عن التضخم وعلاقته بالموضوعية يمكن النظر إليها من زاويتين:

الأولى: أن الموضوعية في القياس أدت إلى الالتزام بالتكلفة التاريخية حيث تتوفر المستندات المؤيدة للعمليات ولذلك يتردد المحاسبون في تطبيق محاسبة التضخم حيث أن الطرق المقترحة تنقصها الموضوعية، وبالرغم من كون التكلفة التاريخية تحقق الموضوعية في تاريخ شراء الأصل إلا أنها لا تحققها في الفترات التالية للاقتناء.

الثانية: أن الموضوعية إما تشير إلى موضوعية المدخلات وإما موضوعية المخرجات، فإذا كان المقصود موضوعية المدخلات فإن التكلفة التاريخية هي الأكثر موضوعية لأنها تؤيد بمستندات حقيقية أما إذا كان المقصود موضوعية المخرجات فإن التكلفة الاستبدالية هي الأكثر موضوعية لأنها تعطى نتائج ومخرجات قريبة من الحقائق الاقتصادية السائدة في تاريخ القياس.

من هنا لا نتفق مع الآراء المعارضة لأخذ تغيرات الأسعار في الحسبان على أساس أن كل الطرق المقترحة لا تحقق الموضوعية لأن هناك العديد من الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية مثل الملاءمة هذا بالإضافة إلى إن هناك تغييرا في النظرة إلى الثقة وهي مفهوم اشمل من الموضوعية حيث يعبر عنها حاليا بأمانة العرض.

ج- التضخم والتكلفة التاريخية:

طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية تثبت وتقيد الأصول بتكلفة الاقتناء ولا يعترف بأي تقلبات في القيمة بعد تاريخ الاقتناء، ويترتب على ذلك ظهور الأصول في الميزانية بالتكلفة مطروحا منها مجمع الإهلاك. ولعل التمسك بالتكلفة التاريخية يرجع إلى عدة مبررات من أهمها:

- إمكانية التحقق من بيانات التكلفة التاريخية الأمر الذي يوفر لها أكبر قدر من الموضوعية ومن ثم يمكن الاعتماد عليها.

- توافق التكلفة التاريخية مع الكثير من مفاهيم المحاسبة مثل: مفهوم تحقق الإيراد ومفهوم المقابلة ومفهوم الاستمرار ومفهوم الثبات ومفهوم القياس النقدي والحيطه والحذر.

ويترتب على تبنى التكلفة التاريخية عدم الاعتراف بالتضخم والذي يترتب عليه عدة اعتبارات من أهمها:

- أن الربح المحدد طبقا للتكلفة التاريخية لا يعادل ربح التشغيل في حالة الارتفاع المستمر في الأسعار ومن ثم لا يمكن اعتباره مقياسا دقيقا للقيمة ومن ثم يعتبر مضلل لمعظم مستخدمي القوائم المالية.

- أن البيانات الناتجة عن التكلفة التاريخية تفتقد في معظم الحالات إلى خاصية الملاءمة، وقد بات ضروريا البحث عن بديل حتى ولو تم التضحية بالثقة أو أمانة العرض.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن التكلفة التاريخية تعد بمثابة قيمة عادلة وقت الشراء وعندما يكون هناك ثبات في الأسعار، أما في حالة ارتفاع الأسعار فإن القوائم المالية المعدة طبقا للتكلفة التاريخية لا تعبر بوضوح عن نتيجة الأعمال والمركز المالي.

د- التضخم والإنصاف المحاسبي:

هناك عدة مفاهيم للإفصاح ترتبط بكمية ونوعية المعلومات المفصح عنها وهي:

- الإفصاح الكامل: ويعنى توفير معلومات عن جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية.

- الإفصاح الكافي: ويعنى توفير الحد الأدنى من المعلومات.

- الإفصاح العادل: ويعنى توفير معلومات بقدر متوازي لكل مستخدم القوائم المالية.

و يعرف الإفصاح بأنه تقديم كمية من البيانات والمعلومات بهدف مقابلة احتياجات مستخدمي القوائم المالية والتي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة. وفي ظل كون احد الأهداف الأساسية للتضخم توفير معلومات تعكس الحقائق الاقتصادية فإن تطبيق محاسبة التضخم يتفق تماما مع مفهوم الإفصاح وان تجاهل التضخم يتعارض مع هذا المفهوم.

هـ- التضخم ومفهوم الاستمرار:

يعنى الاستمرار أن حياة المنشأة مستمرة وان احتمال تصفيتها يعتبر حالة استثنائية، من هنا نجد أن المنشأة تقتنى الأصول الثابتة بغرض استخدامها لفترات طويلة وليس بغرض إعادة بيعها ولذلك لا يتم ربط هذه الأصول بقيمها الجارية ولكن يتم ربطها بتكلفتها التاريخية وهذا يعنى عدم الاعتراف بالتضخم أو الارتفاع في الأسعار.

وبالرغم من ذلك إلا أننا نرى أن التطبيق السليم لمفهوم الاستمرار يتطلب ضرورة اخذ أثار التضخم في الحسبان عند تقييم الأصول الثابتة لسيطرة فكرة الاستبدال والتي تعنى ارتباط حياة المنشأة بالعمر الإنتاجي لأصولها.

و- التضخم ومفهوم المقابلة:

يعنى مفهوم المقابلة أن قياس نتائج الأعمال عن فترة مالية ما يتم من خلال المقابلة بين إيرادات ومصروفات الفترة. ولا شك أن التركيز على العلاقة الزمنية من خلال تطبيق أساس الاستحقاق يرجع إلى صعوبة إيجاد علاقة سببية بينهما.

ويترتب على ما سبق ولاسيما في فترات التضخم:

- المقابلة بين مصروفات لها العديد من القوى الشرائية بإيرادات لها قوة شرائية واحدة.
- المقابلة بين إيرادات ومصروفات ليس لها نفس القوة الشرائية حيث تكون بالنسبة للمصروفات اكبر من الإيرادات.

من هنا نرى أن اخذ أثار التضخم في الحسابان يعنى ضرورة قياس الإيرادات والمصروفات بوحدة نقدية لها نفس القوة الشرائية وهنا يكون مفهوم المقابلة أكثر واقعية.

ز- التضخم وتحقيق الإيراد:

بالرغم من وجود العديد من الأسس للاعتراف بالإيراد كالأساس النقدي وأساس الإنتاج والأساس الزمني، إلا أن أساس البيع يظل الأكثر شيوعاً عند تحقق الإيراد حيث ترتبط عملية التحقق بعملية البيع سواء كان البيع نقداً أو على الحساب.

ولاشك أن التركيز على أساس البيع يتعارض مع التضخم للاعتبارات التالية:

- لا يتم الاعتراف بالأرباح الرأسمالية والتي ترجع في الأساس إلى ظاهرة التضخم خلال سنوات اقتناء الأصل الثابت حيث يتم الاعتراف بها فقط في سنة البيع.
- عدم تقييم مخزون الإنتاج التام بالأسعار الجارية إلا إذا كانت أقل من التكلفة وذلك طبقاً للتكلفة أو السوق أيهما أقل.
- لا يعترف بتحقيق أرباح وخسائر حيازة البنود النقدية في فترات التضخم وهي حقيقة مؤكدة.

٤/٢-٤- أثر التغير في مستويات الأسعار على القوائم المالية:

أن عدم احتساب أثر التغيرات في الأسعار على بنود القوائم المالية يؤدي إلى صعوبة استقراء وفهم الأرقام الواردة في القوائم المالية، حيث تختلط الأرباح الصورية بالأرباح الحقيقية مما يجعل من الصعوبة بمكان قياس ربحية الوحدة الاقتصادية قياساً صحيحاً حيث يؤثر على تكلفة البضاعة المباعة بإظهارها بأقل من قيمتها الحقيقية في حالة انخفاض القوة الشرائية للنقود، وينتج أرقام لا يمكن المقارنة بينها حيث تختلف في قوتها

الشرائية وبالتالي تكون غير صالحة للاعتماد عليها في التنبؤ لاتخاذ قرارات مستقبلية. أن محاسبة التضخم لها هدفان رئيسيان هما:

- تصحيح الحسابات المعدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لتبين القيمة الحقيقية للمخزون السلعي والأصول التي تستخدم في الإنتاج، وأيضاً تكلفة البضاعة المباعة والإهلاك وذلك بهدف المحافظة على رأس المال خلال التضخم.

- إزالة ظاهرة الخداع النقدي وهي التي تتمثل في المغالاة في صافي الربح ومحاولة إظهار الربح الحقيقي.

١/٤/٢/٢: الآثار المحاسبية الناتجة عن تجاهل التضخم على قائمة الدخل:

يترتب على تجاهل التغير في مستويات الأسعار تأثير واضح على قائمة الدخل متمثلاً فيما يلي:

أ- أرباح المنشآت التي تظهر بالقائمة أرباح صورية وليست حقيقية:

في ظل مبدأ " التكلفة التاريخية " تظهر الإيرادات في القوائم المالية معبراً عنها بوحدة النقد الحالية السائدة خلال العام. بينما تقابلها بعض المصروفات كالإهلاك وتكلفة المبيعات التي تظهر معبراً عنها بوحدة نقدية غير متماثلة هي خليط من الوحدات النقدية لفترات سابقة والسائدة خلال العام .

وحتى يتم قياس أرباح المنشأة على أساس سليم ينبغي تعديلها للتعبير عنها بما يقابلها من سلع وخدمات استخدمت في سبيل الحصول على الإيرادات ويستخدم لهذا الغرض أحد الأرقام القياسية العامة أو الأرقام القياسية الخاصة لتعديل كل مفردة من مفردات مصروفات وإيرادات المنشأة لقياس القيمة الحقيقية لصافي الربح والتغير الحقيقي الذي طرأ عليه. إن كلمة " حقيقي " يقصد بها قياس يقوم على مجموعة من السلع والخدمات فهي تتجنب استخدام وحدة النقد ذات القيمة المتغيرة، أما الأرباح الواردة بقائمة الدخل وفقاً لمبدأ " التكلفة التاريخية " فتتحدد نتيجة مقارنة الإيرادات والمصروفات التي تظهر معبرة عنها بوحدة نقدية غير متماثلة وأيضاً يقصد بها معيار لقياس القيمة غير المعيار النقدي الذي يتمثل في وحدات نقدية متغيرة في قيمتها. تقاس الإيرادات المحققة خلال الفترة محل القياس وتكاليف الحصول عليها بوحدة نقدية غير متماثلة من حيث قوتها الشرائية وإن كانت تحمل نفس الاسم جنيه أو دولار مثلاً وتؤدي مقابلة الإيرادات المحققة بتكاليف الحصول عليها إلى التوصل إلى رقم لا معنى ولا دلالة له.

ب- عدم قابلية الأرقام للمقارنة وعدم التجانس والتنبؤ:

تفتقد الأرقام الواردة بقائمة الدخل إلى الخصائص السابقة وذلك للأسباب التالية:

- لا تعتبر وحدة النقد التي يستخدمها المحاسب في عملية القياس المحاسبي وحدة قياس ثابتة أو موحدة ومن ثم فإن القيم التي تظهر بها التكاليف المختلفة في قائمة الدخل المعدة في ظل القواعد المحاسبية المتعارف عليها لا يمكن تجميعها رياضياً بطريقة ذات دلالة للوصول إلى إجمالي التكاليف الحقيقية، ومن ناحية أخرى لا يمكن إجراء المقارنات بين القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة في إثبات الإيرادات وتكاليف الحصول عليها.

- نظراً لعدم تجانس البيانات المحاسبية التي تحتويها قائمة الدخل عن فترات زمنية مختلفة فإن هذه البيانات تكون غير قابلة للمقارنة حتى لو كان كل منها صحيحاً ودقيقاً في تاريخه، الأمر الذي يترتب عليه نتائج زائفة ومضللة ويصبح من المستحيل إجراء المقارنات السليمة بين البيانات الكمية ما لم تكن هذه البيانات متجانسة وكذلك صعوبة مقارنة نتائج المنشآت المتشابهة عن السنة الواحدة ونتائج المنشأة الواحدة عبر السنوات المتتالية.

- إن عدم قابلية الأرقام المحاسبية ذات التواريخ المختلفة للمقارنة على جانب كبير من الخطورة فيما يتعلق بدراسة سلوك الاتجاهات المختلفة في السلاسل الزمنية للقيم المحاسبية. إن السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات أخذت في فترات زمنية محددة عادة تكون على فترات متساوية، ومن الأمثلة على السلاسل الزمنية هي سلسلة قيم الإنتاج الكلي لسلعة معينة في بلد ما على مدار عدة سنوات. وحتى تكون المقارنة صحيحة وغير مضللة بالنسبة لنتائجها يجب أن تكون قيم المتغير موضوع التحليل مقاسة بنفس الوحدات، كما يجب أن تكون قد أعدت بنفس الطريقة في الفترات الزمنية المتتالية حتى لا تتغير طبيعتها وصفاتها التي تميزها وذلك بهدف التعرف على التغيرات التي تطرأ على قيمة الظاهرة تمهيداً لدراساتها وإمكانية التنبؤ بقيمتها في الفترات المقبلة. ويلاحظ أنه أثناء فترة التضخم فإن القوائم المالية الناتجة عنها إنما تعرض اتجاهها تصاعدياً، وحتى تصبح السلاسل الزمنية صالحة للمقارنة والتنبؤ بها فإنه يجب تطويعها لذلك عن طريق تعديلها وتصحيحها باستخدام نماذج الأرقام القياسية عامة كانت أو خاصة بما يتلاءم مع الظروف المواتية.

ج- سداد ضرائب على أرباح صورية:

إن إخضاع الأرباح المحققة وفقاً لأساس التكلفة التاريخية للضرائب يعني جزئياً فرض الضريبة على رأس المال وهو أمر يتسم بالخطورة لأنه يعني تعريض رأس المال للنقص وتعريض الشركة في نهاية الأمر للخطر.

د- المغالاة في معدل الاستثمار:

يقاس معدل الربح أو معدل الاستثمار بإيجاد النسبة بين صافي الربح ورأس المال المستثمر أحياناً، وبينه وبين مجموع الأصول أحياناً أخرى. ويترتب على إتباع مبدأ التكلفة التاريخية في فترات ارتفاع الأسعار أن تصبح معدلات الربح أو معدلات الاستثمار غير سليمة، وذلك لسببين:

الأول: أن قيمة الأرباح التي تتضمنها قوائم الربح تظهر مبالغاً فيها.

الثاني: أن قيمة رأس المال وقيمة مجموع الأصول تظهر كلها أو بعضها بقيمتها التاريخية، وهي تقل كثيراً عن قيمتها الحالية وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار يؤدي إلى المغالاة في العائد على رأس المال المستثمر بدرجة أكبر من المغالاة في صافي الربح، حيث يتم تضخيم بسط النسبة ممثلاً في صافي الربح وتقليل مقام النسبة عن طريق تقييم الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية. إن هذا التأثير المزدوج لتجاهل التغيرات في مستويات الأسعار على العائد على رأس المال المستثمر يؤدي إلى إظهار أداء المشروعات

القديمة بصورة أفضل من أداء المشروعات الأكثر حداثة، حتى ولو كانت تلك المشروعات جميعها متماثلة إلا من حيث تاريخ بدئها للنشاط ولا شك إن المغالاة في العائد على رأس المال المستثمر قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من جانب الإدارة والمساهمين والمستثمرين و المحتملين .

هـ- تحديد سعر البيع في ضوء تكاليف تاريخية:

يؤدي تجاهل التغير في مستويات الأسعار إلى كون سعر البيع لا يمثل التضحية الاقتصادية الحقيقية التي تقدمها الوحدة الاقتصادية في المنتج.

٢/٤/٢: الآثار المحاسبية الناتجة عن تجاهل التضخم على الميزانية:

لا يقف تأثير التضخم عند تحديد نتائج الأعمال فحسب، بل يتعداه إلى جميع عناصر ومفردات المركز المالي أيضاً، ومن ثم فإن الميزانية تحتوي على أرصدة غير سليمة لأصول والتزامات المنشأة. ومع مرور الزمن يزداد هذا الأثر، ولا تعبر الميزانية وقت التضخم عن المركز المالي بسبب اختلاف وحدات قياس عناصر الميزانية، وعدم تعبير معظم هذه العناصر عن القدرة الشرائية العامة لوحدة النقود وقت إعداد الميزانية وبالتالي عدم تمثيل القيم المحددة للعناصر المقاسه باستخدام هذه الوحدات للقيم الحقيقية للأصول .

أ- الآثار المحاسبية المباشرة على العناصر النقدية للمركز المالي:

عرفت لجنة وضع المعايير المحاسبية المتفرعة من مجمع المحاسبين والمراجعين بإنجلترا وويلز العناصر النقدية بأنها الأصول أو الالتزامات أو رأس المال والتي تحدد بقيمة ثابتة في عقد أو نظام أساسي في صورة عدد من الجنيهات بغض النظر عن التغير في القوة الشرائية للجنيه. ويمكن بيان أثر التضخم على العناصر النقدية كالتالي:

- يترتب على حيازة الأصول النقدية خلال فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار خسائر في القوة الشرائية، لأن قيمة المقدار الثابت من وحدات النقدية بما تنطوي عليه من قوة شرائية يمكن تحويلها إلى سلع وخدمات سوف تنخفض بحيث تصبح هذه القيمة مساوية لعدد أقل من وحدات النقدية بسبب انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. أما في حالة الانخفاض في المستوى العام للأسعار فإنه يترتب على حيازة الأصول النقدية مكاسب في القوة الشرائية بسبب إمكانية الحصول على سلع وخدمات أكثر بعدد أقل من وحدات النقد ذات القوة الشرائية المرتفعة.

- يترتب على الالتزامات النقدية في فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار مكاسب في القوة الشرائية لأنها تمثل التزامات مقاسه بوحدة نقد تقل قوتها الشرائية عن وحدة النقد وقت نشأت هذه الالتزامات، والعكس في حالة الارتفاع في المستوى العام للأسعار. ويمكن تحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن الاحتفاظ بهذه العناصر خلال الفترة المحاسبية على أساس صافي مركزها النقدي في تاريخ معين والذي يتمثل في الفرق بين الالتزامات النقدية والأصول النقدية. ففي حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار إذا كان المركز المالي موجباً أي أن إجمالي الأصول النقدية > من إجمالي الالتزامات النقدية فيؤدي ذلك إلى تحقيق المنشأة خسائر في القوة

الشرائية. وإذا كان المركز المالي سالباً أي أن إجمالي الأصول النقدية < من إجمالي الالتزامات النقدية فيؤدي ذلك تحقيق المنشأة أرباح في القوة الشرائية والعكس في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار.

- تأكل رأس المال: قد تستخدم بعض الوحدات الاقتصادية الربح استخداماً داخلياً كإجراء توسعات وبعض الوحدات قد تعتبر أرباحها في ظل مبدأ التكلفة التاريخية ربحاً قابلاً للتوزيع وبالتالي تقوم بتوزيعه بعد دفع الضرائب عليه وهي بذلك تقوم بتوزيع جزء من رأس المال بطريقة قد تؤثر إلى تصفية الوحدة الاقتصادية.

ب- الآثار المحاسبية المباشرة على العناصر غير النقدية للمركز المالي:

إن العناصر غير النقدية هي العناصر التي يكون لها قيمة سوقية لذلك لا بد من تعديلها باستخدام الأرقام القياسية والعناصر غير النقدية عبارة عن جميع الأصول الثابتة وإحدى بنود الأصول المتداولة كمخزون آخر المدة. وقد أظهرت دراسة أن رأس المال العامل تحدث فيه تغيرات كبيرة بسبب عدم أخذ التغيرات في مستويات الأسعار في الحسبان.

ب/ ١- آثار التضخم على الأصول الثابتة:

يمكن تحديد أثر التضخم على الأصول الثابتة بالآتي:

- ظهور الأصول الثابتة بأقل من تكلفتها الاستبدالية: فمن المعروف أنه طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية تقيم الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ففي حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القدرة الشرائية لا يتوقع أن يتم شراء أصل بنفس مواصفات الأصل القديم بل يحتاج إلى تكلفة تزيد عن التكلفة التاريخية وذلك لانخفاض القدرة الشرائية للنقود.

إن إغفال المحاسبة عن آثار تغيرات الأسعار للأغراض الضريبية من شأنه أن يساهم في تفاقم مشكلة التضخم، ذلك لأن المبالغ المسموح بها للإهلاك من الناحية الضريبية تعتبر أقل من اللازم، مما يعد عائقاً أمام الاستثمارات الرأسمالية، وبالتالي ينخفض الإنتاج وتزداد تبعاً له معدلات التضخم.

- تحقيق أرباح صورية: لأن قسط الإهلاك هو من الأعباء واجبة الخصم قبل الوصول لصافي الربح وبناء على ما سبق في أن قسط الإهلاك يكون أقل مما يجب فإن جزء من الأرباح ستكون متضخمة بمقدار الفرق بين قسط الإهلاك بناء على التكلفة التاريخية وقسط الإهلاك بناء على القيمة الجارية.

- وجود أرباح رأسمالية: في حالة بيع المنشأة لأصل من أصولها الثابتة بسعر يزيد عن قيمته الدفترية تكون قد حققت أرباح رأسمالية ويرى الباحث أن جزءاً من هذه الأرباح يعود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وليس نتيجة للتغيير في السعر الخاص بالسلعة وقد يحدث العكس.

ب/ ٢- الآثار المحاسبية المباشرة على المخزون السلعي:

الحاجة لأموال باستمرار للمخزون السلعي وذلك لأن جزء من الأموال التي تستثمر في المخزون السلعي نتيجة لخطأ في المقابلة بين إيرادات جارية وتكاليف تاريخية يستنزف من الأموال على هيئة أرباح صورية تسدد عنها ضرائب. فالمنشآت التي تقوم بتسعير المنصرف من المخزون على أساس سياسة الوارد أخيراً صادر أولاً سوف تتأثر بدرجة أقل حدة من المنشآت التي تستخدم الوارد أولاً صادر أولاً.

٣/٢: طرق المحاسبة عن التغير في مستويات الأسعار:

يهدف هذا الجزء إلى تحليل المعالجات المحاسبية التي اقترحت في الفكر المحاسبي للتغيرات في مستويات الأسعار من خلال التركيز على نوعين من المعالجات: النوع الأول : المعالجة الجزئية والنوع الثاني المعالجة الشاملة.

١/٣/٢: المعالجة الجزئية:

ومن خلال هذه المعالجة يمكن استخدام عدة أساليب من أهمها:

أ- تكوين مخصص بشأن الزيادة في تكلفة الأصل:

في ظل هذه الطريقة يتم تجنب مخصص للزيادة في تكلفة الأصل من خلال تحويل نسبة من الفائض المحدد للمخصص، وقد كانت هذه الطريقة مفضلة في المملكة المتحدة في سنة ١٩٥٠م. ومن الانتقادات التي توجه إلى هذه الطريقة أنها لا توضح تأثير التضخم على أرقام الميزانية إلا فيما يتعلق بتكوين هذا المخصص.

ب- إعادة تقييم الأصول:

طبقاً لهذه الطريقة يتم إعادة تقييم دوري للأصول لتصبح معبراً عنها بالقيمة الحالية والتي تقترب من القيمة السوقية لها. هذا ويتفاوت التطبيق لهذه الطريقة من دولة إلى أخرى ومن بند إلى بند آخر للأصول وقد أعطى المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) الحرية للشركات في إعادة التقييم إذا سمحت اللوائح والقوانين بذلك.

ج- قياس عبء الإهلاك على أساس التكلفة الاستبدالية:

طبقاً لهذه الطريقة يتم علاج مشكلة التضخم عن طريق احتساب عبء الإهلاك السنوي على أساس التكلفة الاستبدالية للأصول القابلة للإهلاك. وتواجه تطبيق هذه الطريقة عدة صعوبات من أهمها:

- عدم الاتفاق بين المحاسبين حول المقصود بالتكلفة الاستبدالية، فهل التكلفة الاستبدالية المستقبلية أم التكلفة الاستبدالية الجارية، وأيضاً الصعوبات المرتبطة بها، فالتكلفة الاستبدالية المستقبلية عند تخريد الأصل يصعب التنبؤ بها، أيضاً هناك صعوبة متعلقة بقياس هذه التكلفة ولاسيما في ظل التقدم الفني والتكنولوجي.

- احتساب الإهلاك على أساس التكلفة الاستبدالية لن يوفر الأموال اللازمة لاستبدال الأصل عند التخلص منه. ومع ذلك يمكن الرد على ذلك حيث لا توجد علاقة بين الهدف من احتساب الإهلاك وعملية تمويل الأصل عند الاستبدال.

د- تقويم المخزون على أساس ما يرد أخيراً يصرف أولاً:

يرى أنصار هذه الطريقة أن المخزون يعتبر من أهم العناصر التي تتأثر بالتغير في مستويات الأسعار، ولما كانت طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً تقضى بأن يتم تسعير ما يصرف من المخزون للبيع أو الاستخدام في الإنتاج بأقدم الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى مقابلة الإيرادات الجارية بتكاليف منخفضة (في حالة استمرار ارتفاع الأسعار) مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح، لذلك يرى البعض أنه يمكن علاج أثر تقلبات الأسعار على المخزون عن طريق تسعير الوحدات المنصرفة للبيع أو الإنتاج بأسعار أحدث المشتريات وبذلك تتم مقابلة الإيرادات بالتكاليف الجارية مما يؤدي إلى تحديد رقم مجمل الربح يكون أكثر واقعية ودقة.

ويأخذ على هذه الطريقة ما يلي:

- أن المخزون يظهر في الميزانية بقيمة بعيدة عن القيم الجارية مما يؤثر على تعبير الميزانية بصدق عن المركز المالي.

- أنه في حالة زيادة الكمية المباعة في سنة ما عن الكمية المشتراة خلالها فإن الفروق بين أسعار البيع والتكاليف تصبح كبيرة نتيجة شمول تكلفة المبيعات على جانب من تكاليف السنوات السابقة المنخفضة مما يؤدي إلى تضخيم رقم الربح لهذه السنة وما يترتب على ذلك من زيادة العبء الضريبي.

- أن هذه الطريقة تتجاهل التقلبات في المستوى العام للأسعار وهذا يؤدي إلى تضخيم رقم الربح بأكثر من طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً إذا ما حدث انخفاض مؤقت في سعر البضاعة التي تتعامل بها الشركة بينما كان المستوى العام للأسعار يتجه إلى الارتفاع.

- أنها تتيح الفرصة للإدارة لإدارة الربح المحاسبي من خلال التحكم في قرارات الشراء الخاصة بها.

وعلي ضوء ما سبق يمكن القول أن المعالجات الجزئية تفشل في معالجة مشكلة تقلبات الأسعار بطريقة مرضية، ومن هنا كانت ضرورة التعرف على المعالجات الشاملة.

٢/٣/٢: المعالجة الشاملة:

من خلال ذلك يمكن استخدام عدة أساليب من أهمها:

١/٢/٣/٢: التكلفة التاريخية المعدلة بالتغيرات العامة في الأسعار:

يستخدم في الفكر المحاسبي عدة مسميات لهذه الطريقة منها: محاسبة المستوى العام للأسعار، ونظام المحاسبة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار وغيرها. وقد ظهرت هذه الطريقة نتيجة لتمسك المحاسبين بالتكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي حيث ظهرت فكرة تعديل التكلفة التاريخية بالمستوى العام للأسعار بتغيير وحدة القياس النقدية الاسمية واستبدالها بوحدة قياس نقدية ذات قوة شرائية عامة تكفل المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال.

- وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن فلسفة المحاسبة عن التكلفة التاريخية المعدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار تقوم على الموازنة بين عاملي التمسك بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً والاعتراف بالآثار السلبية لتغير المستوى العام للأسعار على نتائج القياس المحاسبي وضرورة أخذ هذه التغيرات في الحسبان بالتقرير عن كافة مفردات القوائم المالية بوحدة نقدية ذات قوة شرائية عامة موحدة.
- ومن هذا المنطق يمكن استقراء الأسس التي تحكم محاسبة المستوى العام للأسعار على النحو التالي:
- أنها ليست بديلاً عن المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية، حيث تعد القوائم المالية المحاسبية على أساس التكلفة التاريخية وباستخدام وحدة النقد الاسمية في ضوء فرض ثبات قوتها الشرائية.
 - أنها تبدأ من حيث تنتهي المحاسبة بالتكلفة التاريخية وعلى أساس مجموعة القوائم المالية المعدة وفقاً لهذا الأساس، فتعدل هذه القوائم بالتغير في المستوى العام للأسعار، وتدرج نتائج التعديل في قوائم المحاسبة التاريخية في أعمدة خاصة أو في قوائم مالية مستقلة تلحق بالقوائم الأصلية.
 - أنها تعترف بأثر التضخم على القوائم المالية بالمفهوم الاقتصادي وهو التغير في المستوى العام للأسعار وبالتالي تغير القوة الشرائية لوحدة النقد، ومن ثم لا تأخذ التغيرات الخاصة في الأسعار في الاعتبار.
 - تفترض أن الرقم القياسي العام للأسعار مقياس مقبول ومعبر عن المستوى العام للأسعار السائد في نهاية الفترة مقارنةً بذلك المستوى الذي كان سائداً في بداية الفترة.

هذا ويمكن التمييز بين نوعين من التعديل في ظل هذه الطريقة:

- التعديل الجزئي. - التعديل الشامل.

وفيما يلي سوف نتناول هذه التعديلات بشيء من التفصيل مع التركيز على النوع الأول (التعديل الجزئي) نظراً لما يلقاه من دعم من قبل الجمعيات العلمية والمهنية للمحاسبة وكذلك الباحثين على أساس أن التعديل يجب أن ينصب على وظيفة التوصيل المحاسبي فقط.

تميل معظم الوحدات الاقتصادية إلى محاولة تجنب الدخول في مشكلات تعديل دفاترها المحاسبية وعرض عملياتها بصورة تعكس التغير في المستوى العام للأسعار. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى التخوف من دخول العوامل الشخصية في القياس المحاسبي بدرجة كبيرة مما يترك تأثيراً سلبياً على مخرجات القياس.

لأجل ذلك تفضل الوحدات الاقتصادية الاكتفاء بتعديل قوائمها المالية من فترة إلى أخرى وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار. ويلقى هذا الاتجاه دعماً من كتابات محاسبية كثيرة تفضل عرض البيانات المالية معدلة بوحدة النقود المعبرة عن المستوى العام للأسعار في نهاية الفترة المالية موضع التعديل.

ويتطلب تطبيق هذه الطريقة توافر مجموعة القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس التكلفة التاريخية وتوافر البيانات عن تواريخ اقتناء الأصول الثابتة ووقت نشأة تكلفة المخزون، هذا بالإضافة إلى ما يلي:

أ - تبويب مفردات الأصول والالتزامات إلى مفردات نقدية وغير نقدية: ويرجع ذلك إلى افتراض اختلاف سلوك فهم كل مجموعة تجاه التغير في المستوى العام للأسعار. فالمفردات النقدية تعبر عن مفردات الأصول والالتزامات المسجلة بقيم نقدية ذات قوة شرائية تتغير عكسياً وبمرونة تامة تجاه تغير المستوى العام للأسعار. ففي حالة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار تنخفض القوة الشرائية للأصول النقدية محدثة خسائر القوة الشرائية كما تنخفض القوة الشرائية للالتزامات النقدية محدثة أرباح القوة الشرائية.

ومن أمثلة الأصول النقدية: النقدية بالخزينة والبنوك والحقوق التعاقدية بمبلغ نقدي ثابت القيمة في المستقبل كحسابات العملاء وأوراق القبض والاستثمارات في سندات أو أسهم ممتازة ينتظر تحصيل قيمتها المحددة مستقبلاً وقروض للغير وسلف للعاملين وإيرادات مستحقة، ومن أمثلة الالتزامات النقدية حسابات الموردين وأوراق الدفع والقروض بعملة محلية والمصروفات المستحقة وتوزيعات الأرباح النقدية المستحقة والضمانات والرهونات النقدية المحصلة من الغير القابلة للرد وقروض السندات والمصروفات المستحقة.

وجدير بالذكر أن البنود النقدية لا يتم تعديلها طبقاً للتغيرات في المستويات العامة للأسعار لأن قيمتها في تاريخ إعداد القوائم المالية لا تتغير.

أما المفردات غير النقدية فتعبر عن مفردات الأصول والالتزامات المسجلة بقيم نقدية ذات قيمة شرائية تتغير طردياً وبمرونة تامة (مفترضة) تجاه تغير المستوى العام للأسعار، ففي حالة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار يفترض استجابة قيم المفردات غير النقدية لهذا الارتفاع فتزيد قيمتها وبنفس المعدل. ومن أمثلتها المخزون والأصول الثابتة والاستثمارات في أسهم عادية والمتحصلات عن عقود المقاولات وحقوق الملكية الممثلة في أسهم عادية واحتياطات وأرباح محتجزة.

ب- اختيار الرقم القياسي المناسب: هناك العديد من الأرقام القياسية منها:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك: ويسمى أحياناً الرقم القياسي لنفقات المعيشة ويعد على أساس سعر السوق لسلة السلع والخدمات التي تباع للقطاع العائلي (السلع والخدمات الاستهلاكية).
- الرقم القياسي لأسعار المنتج: وقد يسمى الرقم القياسي لأسعار الجملة.
- الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغيرات في الأسعار من الناتج القومي الإجمالي.

هذا ويلزم توافر ثلاثة شروط في الرقم القياسي حتى يمكن استخدامه وهي:

- أن يعبر عن سلعة من السلع والخدمات واسعة الانتشار.

- أن تتوفر بيانات الرقم القياسي دورياً وعلى فترات قصيرة.

- أن يتسم بالاستقرار فلا يخضع للتعديل بعد نشره.

وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتوافر الشروط الثلاثة السابقة فيه حيث يعكس متوسط التغيرات في أسعار المستهلك لمجموعة واسعة الانتشار من السلع الاستهلاكية ويتم إصداره شهرياً ولا يخضع للتعديل بعد نشره.

جـ- حساب القيمة المعدلة للبند غير النقدي:

ويتم حساب ذلك بالمعادلة التالية :

القيمة المعدلة للبند غير النقدي = التكلفة التاريخية للبند × (الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ إعداد القوائم المالية/ الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ حيازة البند)

مثال (١): بفرض أن إحدى الشركات قامت بشراء أراضى في ٢٠١٥/١/١ بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه وترغب في إعداد ميزانية في ٢٠١٥/١٢/٣١ بالاعتماد على التكلفة التاريخية المعدلة.

والمطلوب: حساب القيمة المعدلة لبند الأراضي بافتراض أن :

- الرقم القياسي العام للأسعار في ٢٠١٥/١/١ هو ٢٠٠.

- الرقم القياسي العام للأسعار في ٢٠١٥/١٢/٣١ هو ٢٣٨.

الحل

القيمة المعدلة للأراضي = $٨٠٠٠٠٠٠ \times \frac{٢٠٠}{٢٣٨} = ٩٥٢٠٠٠$ جنيه.

وهذه القيمة هي التي تظهر في الميزانية المعدلة في ٢٠١٥/١٢/٣١ علماً بأن ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه تمثل التكلفة التاريخية (تكلفة الأرض في تاريخ الشراء وهو ٢٠١٥/١/١).

مثال (٢): اشترت إحدى الشركات سيارة في ٢٠١٦/٦/٣٠ بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه.

والمطلوب: تعديل هذا الرقم في ٢٠١٨/١٢/٣١ علماً بأن الرقم القياسي العام عن عام ٢٠١٦ هو ٢٠٠ والرقم القياسي العام للأسعار عن عام ٢٠١٨ هو ٢٥٠.

الحل

القيمة المعدلة للسيارة = $٣٠٠٠٠٠٠ \times \frac{٢٠٠}{٢٥٠} = ٢٤٠٠٠٠٠$ جنيه.

ويلاحظ على المثال السابق أنه كان من الضروري استخدام الرقم القياسي في ٢٠١٦/٦/٣٠ إلا أنه جرت العادة على استخدام الرقم القياسي المتوسط العام نظراً لعدم وجود أرقام قياسية يومية.

مثال (٣): افترض وجود قطعتي أرض لدى إحدى الشركات في ٢٠١٨/١٢/٣١ حيث كان الرقم القياسي ٢٢٠ وأن الشركة قد امتلكت قطعة (أ) خلال عام ٢٠٠٧ مقابل ٦٠٠٠٠٠ جنيه عندما كان الرقم القياسي ١٠٠ بينما امتلكت قطعة الأرض (ب) خلال عام ٢٠١٣ بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه عندما كان الرقم القياسي العام للأسعار ١٢٠.

والمطلوب: حساب القيمة المعدلة لبند الأراضي في ٢٠١٨/١٢/٣١.

المحل

القطعة (أ) = $600000 \times 220 / 100 = 1320000$ جنيه.

القطعة (ب) = $900000 \times 220 / 120 = 1650000$ جنيه.

هذا ويمكن القول هنا أن التضحيات في القوة الشرائية التي حدثت عام ٢٠٠٧ عندما اشترت قطعة الأرض (أ) بثمن قدره ٦٠٠٠٠٠ جنيه تعادل التضحيات بمبلغ ١٣٢٠٠٠٠ جنيه في القوة الشرائية العامة في ٢٠١٨/١٢/٣١ أيضاً التضحيات في القوة الشرائية التي تمت ف عام ٢٠١٣ عند شراء قطعة الأرض (ب) بثمن قدره ٩٠٠٠٠٠ جنيه تعادل التضحيات بمبلغ ١٦٥٠٠٠٠ جنيه في القوة الشرائية العامة في ٢٠١٨/١٢/٣١.

وبلاحظ على الأمثلة السابقة ما يلي:

- إن الإجراء لا يمثل خروجاً عن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للتقييم عند إعداد القوائم المالية. فكما أشرنا سابقاً فإن التكلفة التاريخية هي أساس التعديلات في صورة أساس موحد بالجنيه.
- أن القيم الناتجة عن تعديل التكلفة التاريخية لا تقارب أو تمثل أسعار السوق الجارية فقد يختلف سعر السوق تماماً عن التكلفة التاريخية المعدلة.

ولإعطاء المزيد من التوضيح لكيفية التعديل نسوق المثال التالي:

في ٢٠١٦/١٢/٣١ كان رصيد حساب الآلات الظاهر في دفاتر إحدى الشركات مبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه وبفحص سجل الآلات اتضح أن هذا البند يتكون من خمس آلات كالتالي:

رقم القياسي	تكلفته التاريخية	رقم الآلة	تاريخ الشراء
٢٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢١٦	٢٠١٢
٢١٠	١٠٠٠٠٠	٢١٧	٢٠١٣
٢٤٠	٢٠٠٠٠٠	٢١٨	٢٠١٤
٢٥٠	٢٠٠٠٠٠	٢١٩	٢٠١٥
٢٦٠	٢٠٠٠٠٠	٢٢٠	٢٠١٦

والمطلوب : حساب القيمة المعدلة لبند الآلات في ٢٠١٦/١٢/٣١.

المـلـ

$$\text{آلة رقم ٢١٦} = \frac{٢٦٠}{٢٠٠} \times ٢٠٠٠٠٠ = ٢٦٠٠٠٠$$

$$\text{آلة رقم ٢١٧} = \frac{٢٦٠}{٢١٠} \times ١٠٠٠٠٠ = ١٢٣٨١٠$$

$$\text{آلة رقم ٢١٨} = \frac{٢٦٠}{٢٤٠} \times ٢٠٠٠٠٠ = ٢١٦٦٧٠$$

$$\text{آلة رقم ٢١٩} = \frac{٢٦٠}{٢٥٠} \times ٢٠٠٠٠٠ = ٢٠٨٠٠٠$$

$$\text{آلة رقم ٢٢٠} = \frac{٢٦٠}{٢٦٠} \times ٢٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠$$

١٠٠٨٤٨٠ جنيه

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن التكلفة الكلية لبند الآلات وقيمتها ٩٠٠٠٠٠ جنيه قد عدلت باستخدام وحدات نقدية متماثلة القوة الشرائية إلى ١٠٠٨٤٨٠ جنيه بأسعار سنة ٢٠١٦.

و يتم حساب التكلفة التاريخية المعدلة من خلال تعديل بنود قائمة المركز المالي وبنود قائمة الدخل كما يلي:

أولاً: تعديل البنود النقدية وغير النقدية بقائمة المركز المالي:

يتطلب تطبيق هذه الطريقة تقسيم البنود الواردة في القوائم المالية إلى ما يلي:

١ - البنود النقدية:

وهي تتمثل كما سبق أن أشرنا في حقوق واجبة التحصيل أو السداد في صورة عدد محدد ومعين من الجنيهاً، بغض النظر عن التغيرات في القوة الشرائية للنقد فهي بنود لا تحتاج إلى أي تعديل باستخدام الأرقام القياسية ومن أمثلتها:

أ- أصول نقدية:

وتشمل لنقدية، المدينون، أوراق القبض، استثمارات في أسهم ممتازة سيتم تحصيل قيمتها مستقبلاً، إيرادات مستحقة، قروض للغير، سلف للعاملين، استثمارات في سندات سيتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

ب- التزامات نقدية:

وتشمل الدائنون، أوراق الدفع، التزامات واجبة السداد مستقبلاً مثل قروض السندات، مصروفات مستحقة والقروض بعملة محلية.

هذا ويتم استخدام نفس الرقم لكل من البنود النقدية بالميزانية على أساس التكلفة التاريخية وعلى أساس التكلفة التاريخية المعدلة بتغيرات أسعار وعلى ذلك إذا كان رقم المدينين في إحدى الشركات ٥ مليون جنيه في أي تاريخ فإن المبلغ الذي سيتم تحصيله من المدينين في تاريخ الاستحقاق هو ٥ مليون جنيه وأن هذا المبلغ لن يتغير مهما تغيرت القوة الشرائية لوحة النقد.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن البنود النقدية تظهر كما هي ولا يتم تعديلها عند إعداد القوائم المالية المعدلة باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار.

٢ - البنود غير النقدية:

وهي تتمثل في مفردات الأصول والالتزامات المسجلة بقيم نقدية ذات قوة شرائية تتغير طردياً وبمرونة تامة تجاه تغير المستوى العام للأسعار ومن أمثلة هذه البنود البضاعة، الأراضي، المباني، المعدات، رأس المال، الإيرادات المحصلة مقدماً، المصروفات المدفوعة مقدماً، التعهدات بتوريد كميات معينة من الخامات والبضائع، الاستثمارات في الأسهم العادية، الاستثمارات في السندات إذا لم يكن سيتم الاحتفاظ بها، قروض بعملات أجنبية، عملاء الخارج، موردي الخارج والودائع بعملة أجنبية. ونتيجة التغير في القوة الشرائية للقيم النقدية المسجلة بها هذه البنود كان من الواجب تعديل القيم التاريخية لهذه البنود للعدد المعادل من الجنيهاً في تاريخ

إعداد الميزانية.

وفي ضوء ما سبق نخلص إلى أن التغير في المستوى العام للأسعار من شأنه ألا يؤثر على رقم البنود النقدية ولا يعدل من قيمتها ولكن يؤثر على البنود غير النقدية بالتغيير.

وقد ركز تشامبرز على أهمية وضرة التفرقة بين البنود النقدية وغير النقدية عند أخذ التغيرات في الأسعار في الحسبان حيث أشار إلى " تتضح أهمية التفرقة بين الأصول النقدية وغير النقدية في أن كلا منها يتعرض لدرجات متفاوتة من الخطر، فحيازة الوحدة الاقتصادية للأصول النقدية يعرضها لخطر التغيرات في القوة الشرائية للنقد، فإذا ما ارتفع الرقم القياسي العام للأسعار لأي سبب فإن القوة الشرائية لوحدة النقود سوف تنخفض. وهنا سوف تكون الوحدة في حاجة إلى عدد أكبر من وحدات النقود لشراء أي أصل ترغبه مثلاً. ومن الواضح أن الأصول غير النقدية تتعرض لنفس المؤثرات ولكن في الاتجاه المعاكس، فإذا ما توقعنا ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار مستقبلاً فمن الأفضل للوحدة - كقاعدة عامة - امتلاك بضائع والتعهد بالتزامات ثابتة أكثر من حيازة النقدية في ميزانيتها.

ويجب الإشارة إلى أنه يتم حساب أرباح أو خسائر التغير في القوة الشرائية للبنود النقدية، أما البنود غير النقدية فيتم تعديلها بالأرقام القياسية كما يلي:

أ- حساب أرباح أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية:

لا شك أن احتفاظ الوحدة الاقتصادية بالأصول النقدية في فترات التضخم يؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة لانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. ولتوضيح ذلك نفترض أن إحدى الوحدات الاقتصادية لديها نقدية في ٢٠١٥/١/١ مقدارها ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه، وأنه طبقاً للأسعار السائدة في ذلك التاريخ يمكن للوحدة الاقتصادية شراء ٣ قطع أراضي، وبالرغم من ذلك قررت الوحدة الاحتفاظ بهذا المبلغ النقدي إلى ٢٠١٥/١٢/٣١ ولظروف التضخم وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، فإن هذا المبلغ النقدي في ٢٠١٥/١٢/٣١ أصبح قادراً على شراء فقط ٢.٥ قطعة من هذه الأراضي، أي أن الاحتفاظ بالأصول النقدية وقدرها ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في ٢٠١٥/١/١ ترتب عليه أن الوحدة الاقتصادية خسرت نصف قطعة من الأراضي.

مثال:

فيما يلي الأصول النقدية لإحدى الوحدات الاقتصادية كما تظهر في ميزانية ٢٠١٣/١٢/٣١ :

نقدية	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه.
مدينون	٦٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه.
أوراق قبض	٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه.

فإذا علمت أن:

- الرقم القياسي العام للأسعار في ٢٠١٣/١٢/٣١ هو ٢١٠ .
- الرقم القياسي العام للأسعار في ٢٠١٤/١٢/٣١ هو ٢٥٠ .
- الوحدة قررت الاحتفاظ بالأصول النقدية حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ .

والمطلوب:

حساب خسائر انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

المحل

- حساب إجمالي الأصول النقدية في ٢٠١٣/١٢/٣١ :

١٠٠٠٠٠٠	نقدية
٦٠٠٠٠٠	مدينون
٥٠٠٠٠٠	أوراق قبض

إجمالي الأصول النقدية ٢١٠٠٠٠٠

- حساب القيمة المعدلة للأصول النقدية في ٢٠١٤/١٢/٣١ :

نظراً لأن الأصول النقدية تظهر في الميزانية بنفس قيمتها دون تعديل فإن ما يتم حسابه هنا هو
الخسارة الناتجة عن الاحتفاظ بالأصول النقدية من خلال المعادلة التالية:
خسائر الاحتفاظ بالأصول النقدية = القيمة المعدلة للأصول النقدية في ٢٠١٤/١٢/٣١ - قيمة الأصول
النقدية في ٢٠١٣/١٢/٣١ .

القيمة المعدلة للأصول النقدية = ٢١٠٠٠٠٠ × ٣٥٠ / ٢١٠ = ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه.

خسارة الاحتفاظ بالأصول النقدية = ٣٥٠٠٠٠٠ - ٢١٠٠٠٠٠ = ١٤٠٠٠٠٠ جنيه.

ويلاحظ على ما سبق أن القيمة المعدلة للأصول النقدية لا تظهر في القوائم المالية المعدلة وإنما
تستخدم فقط في حساب خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد وتظهر الأصول النقدية في القوائم المعدلة
بقيمتها الأصلية بدون تعديل.

وإذا كان الاحتفاظ بالأصول النقدية يقود إلى خسائر التغيرات في القوة الشرائية فإن الاحتفاظ بالالتزامات
يقود إلى أرباح التغيرات في القوة الشرائية ولتوضيح ذلك نفترض أن إحدى الوحدات الاقتصادية قامت بالحصول
على قرض من أحد البنوك بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠١٣/١/١ وأنه بهذا المبلغ أمكن لهذه الوحدة شراء
٥ آلات تحتاج إليها في نشاطها الإنتاجي على أن تقوم بسداد هذا المبلغ في ٢٠١٣/١٢/٣١ . ونظراً لظروف
التضخم وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد فإن مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠١٣/١٢/٣١ يمكن فقط من
شراء ٤ آلات من نفس النوعية ومن نفس مستوى الجودة التي تم بها شراء الآلات في ٢٠١٣/١/١ أي أن
الحصول على القرض يمكن الوحدة من شراء آلة إضافية (الأرباح هنا تمثل قيمة الآلة الخامسة) .

مثال:

فيما يلي الالتزامات الخاصة بإحدى الوحدات الاقتصادية في ٢٠١٥/١٢/٣١:
دائنون ٨٠٠٠٠٠ جنية، أوراق دفع ٦٠٠٠٠٠ جنية، قروض ١٢٠٠٠٠٠ جنية.
فإذا علمت أن:

- الوحدة الاقتصادية قررت الاحتفاظ بها كما هي حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ .
 - الرقم القياسي العام للأسعار في ٢٠١٥/١٢/٣١ هو ٢٣٤ بينما الرقم القياسي العام للأسعار في ٢٠١٦/١٢/٣١ هو ٢٥٠ .
- والمطلوب:** حساب الأرباح الناتجة عن انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

الحل

- حساب إجمالي الالتزامات في ٢٠١٥/١٢/٣١ :

دائنون	٨٠٠٠٠٠
أوراق دفع	٦٠٠٠٠٠
قروض	١٢٠٠٠٠٠

إجمالي الالتزامات النقدية ٢٦٠٠٠٠٠

- حساب القيمة المعدلة للالتزامات في ٢٠١٦/١٢/٣١ :

يتم حسابها هنا لهدف واحد وهو حساب الأرباح الناتجة عن انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد لأن الالتزامات تظهر في الميزانية بنفس قيمتها الأصلية.

$$\text{القيمة المعدلة} = ٢٦٠٠٠٠٠ \times \frac{٢٣٤}{٢٥٠} = ٢٧٧٧٧٨٠$$

- حساب الأرباح الناتجة عن انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد:

$$\text{أرباح الاحتفاظ بالالتزامات} = ٢٦٠٠٠٠٠ - ٢٧٧٧٧٨٠ = ١٧٧٧٨٠ \text{ جنية.}$$

ب- حساب القيمة المعدلة للبند غير النقدية:

كما سبق أن أشرنا تتغير أسعار هذه البنود نتيجة للتغيرات في المستويات العامة للأسعار لذلك يجب تعديل قيم هذه الأصول عند إعداد الميزانية وباستخدام المعادلة التالية:

$$\text{القيمة المعدلة} = \text{التكلفة التاريخية للبند} \times \left(\frac{\text{الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ إعداد الميزانية}}{\text{الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ الحيازة}} \right)$$

مثال:

قامت إحدى الشركات الاقتصادية بشراء بضاعة في ٢٠١٣/٤/١ بلغت تكلفتها في ذلك التاريخ مبلغاً وقدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه استخدم منها جزء والباقي في ٢٠١٣/١٢/٣١ بلغت تكلفته التاريخية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

والمطلوب:

تحديد القيمة المعدلة للمخزون السلعي والتي تظهر في الميزانية في ٢٠١٣/١٢/٣١ علماً بأن الرقم القياسي العام في ٢٠١٣/١٢/٣١ هو ٢٤٠ بينما الرقم القياسي العام للأسعار في ٢٠١٣/٤/١ هو ٢٢٥ .

الحل

القيمة المعدلة للمخزون السلعي = $١٠٠٠٠٠٠ \times \frac{٢٢٥}{٢٤٠} = ١٠٦٦٦٠.٦٧$ جنيه. وهذه القيمة هي التي تظهر في الميزانية المعدلة في ٢٠١٣/١٢/٣١ .

أما بالنسبة لحقوق الملكية فيتم تعديلها في القوائم المالية المعدلة بنفس الأسلوب السابق لأن حقوق الملكية تمثل بنود غير نقدية هذا ويتم تعديل حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية:

القيمة المعدلة لأسهم رأس المال = التكلفة التاريخية \times (الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ إعداد الميزانية / الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ إصدار الأسهم)

مع ملاحظة أنه يقصد هنا بالتكلفة التاريخية أسعار الأسهم في تاريخ إصدارها.

مثال:

بالإطلاع على ميزانية إحدى الشركات في ٢٠١٢/١٢/٣١ والمعدة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وجد أن التكلفة التاريخية لأسهم رأس المال مبلغ وقدره ٢٨٠٠٠٠٠٠ جنيه وقد ذكر أن تاريخ إصدار هذه الأسهم هو ٢٠٠٣/٧/١ .

فإذا علمت أن:

- الرقم القياسي للأسعار في ٢٠١٢/١٢/٣١ هو ٢٣٨ .

- الرقم القياسي للأسعار في ٢٠٠٣/٧/١ هو ١٤٠ .

والمطلوب:

حساب القيمة المعدلة لأسهم رأس المال والتي تظهر في الميزانية المعدلة في ٢٠٠٣/١٢/٣١ .

الحل

القيمة المعدلة لأسهم رأس المال = $٢٨٠٠٠٠٠٠ \times \frac{١٤٠}{٢٣٨} = ٤٧٦٠٠٠٠٠$ جنيه

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن طريقة التكلفة التاريخية المعدلة طبقاً للتغيرات في المستويات العامة للأسعار تقوم على الأسس التالية (وذلك بالنسبة لإعداد قائمة المركز المالي المعدلة).

- أن الأصول النقدية لا يتم تعديلها وإنما يتم حساب خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد.
- أن الأصول غير النقدية يتم تعديلها.
- أن الالتزامات معظمها التزامات نقدية لذلك لا يتم تعديلها وإنما يتم حساب أرباح التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد.

- أن حقوق الملكية تمثل بنود غير نقدية ولذلك يتم تعديلها.

ثانياً: تعديل بنود قائمة الدخل:

إذا كان ما سبق بالنسبة للأصول والالتزامات وحقوق الملكية فإن تساؤلاً يطرح نفسه. ماذا بالنسبة لبنود حسابات النتيجة مثل المبيعات والمشتريات والمصروفات والإيرادات ؟

في ظل طريقة التكلفة التاريخية المعدلة طبقاً للتغيرات في المستويات العامة للأسعار يتم تعديل حسابات النتيجة كالتالي:

١- المبيعات:

يتم تعديل المبيعات عن طريق تعديل إجمالي المبيعات خلال السنة على أساس متوسط التغيرات في المستوى العام للأسعار خلال تلك السنة وذلك على النحو التالي:

$$\text{القيمة المعدلة للمبيعات} = \text{إجمالي مبيعات السنة} \times \left(\frac{\text{الرقم القياسي العام في نهاية السنة}}{\text{متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة}} \right)$$

ومن الملاحظ أن تعديل مبيعات السنة على أساس متوسط التغير في المستوى العام للأسعار خلال السنة يستند إلى افتراض ضمني هو أن المبيعات تتم بطريقة منتظمة وبمعدلات متساوية خلال السنة. وما لم تكن المبيعات عرضة لتقلبات كبيرة خلال السنة فإن هذا الأسلوب غالباً ما يكون كافياً لتعديل قيمة المبيعات أما إذا كانت المبيعات تتقلب بدرجة كبيرة من شهر لآخر أو إذا كانت المبيعات تتركز خلال فترة معينة من السنة فإن الأمر يقتضى تحليل المبيعات على أساس شهري أو ربع سنوي وتعديل مبيعات كل شهر وربع سنة على حدة باستخدام الرقم القياسي العام للشهر أو لربع السنة وذلك على النحو التالي:

$$\text{القيمة المعدلة لمبيعات شهر (أو ربع) =}$$

$$= \text{مبيعات الشهر (أو الربع)} \times \left(\frac{\text{الرقم القياسي العام في نهاية السنة}}{\text{الرقم القياسي العام لشهر أو لربع سنة}} \right).$$

مثال:

ظهر بند المبيعات في قائمة دخل إحدى الشركات في ٢٠١٥/١٢/٣١ بمبلغ ٨٤٠٠٠٠٠٠ جنيه فإذا

علمت أن:

- الرقم القياسي العام في ٢٠١٥/١٢/٣١ ٢٢٠
- الرقم القياسي العام في الربع الأول من عام ٢٠١٥ ٢٠٥
- الرقم القياسي العام في الربع الثاني من عام ٢٠١٥ ٢١٠
- الرقم القياسي العام في الربع الثالث من عام ٢٠١٥ ٢١٢
- الرقم القياسي العام في الربع الرابع من عام ٢٠١٥ ٢١٣

وال المطلوب: حساب القيمة المعدلة للمبيعات بفرض:

- ١- أن المبيعات تم خلال السنة بصفة منتظمة.
- ٢- أن المبيعات موزعة على السنة كالتالي: الربع الأول ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه، الربع الثاني ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه، الربع الثالث ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه، الربع الرابع ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

الحل:

١- بفرض أن المبيعات تتم بطريقة منتظمة:

$$\text{القيمة المعدلة للمبيعات} = ٨٤٠٠٠٠٠٠ \times \left(\frac{٢١٠}{٢٢٠} \right) = ٨٨٠٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

هذا وقد تم التوصل إلى متوسط الرقم القياسي العام كالتالي:

$$٢١٠ = ٤ \div (٢١٣ + ٢١٢ + ٢١٠ + ٢٠٥)$$

٢- بفرض أن المبيعات كانت موزعة على فترات السنة:

القيمة المعدلة للمبيعات:

$$\text{الربع الأول} = ٢٠٠٠٠٠٠ \times \left(\frac{٢٠٥}{٢٢٠} \right) = ٢١٤٦٣٤٠$$

$$\text{الربع الثاني} = ٣٠٠٠٠٠٠ \times \left(\frac{٢١٠}{٢٢٠} \right) = ٣١٤٢٨٦٠$$

$$\text{الربع الثالث} = ٢٤٠٠٠٠٠ \times \left(\frac{٢١٢}{٢٢٠} \right) = ٢٤٩٠٥٧٠$$

$$\text{الربع الرابع} = ١٠٠٠٠٠٠ \times \left(\frac{٢١٣}{٢٢٠} \right) = ١٠٣٢٨٦٠$$

$$٨٨١٢٦٣٠$$

٢- الإيرادات:

يمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات من ناحية طريقة تعديلها للتغيرات في المستوى العام للأسعار.

أ- عناصر الإيرادات يتم تحصيلها بصورة متكررة: وهنا يتم تعديلها كالتالي:

بند الإيراد × (الرقم القياسي في نهاية السنة / متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة)

ب- عناصر إيرادات يتم تحصيلها بصورة غير متكررة: وهنا يتم تعديلها كالتالي:

بند الإيراد × (الرقم القياسي العام في نهاية السنة / الرقم القياسي العام في تاريخ تحقيق بند الإيراد)

٣- تكلفة المبيعات:

تختلف طريقة تعديل تكلفة البضاعة المباعة تبعاً لطريقة تسعير المواد المنصرفة من المخازن. ففي حالة استخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً تتضمن تكلفة المبيعات خليطاً من مخزون أول المدة والمشتريات، أما مخزون آخر المدة فيكون مقوماً على أساس أسعار أحدث المشتريات.

أما في حالة استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً فإن تكلفة البضاعة المباعة تكون مساوية لتكلفة المشتريات أو تكون خليطاً من تكلفة المشتريات ومخزون أول المدة أو تكون مقومة على أساس أسعار أحدث المشتريات تبعاً لما إذا كان مخزون آخر المدة مساوياً لمخزون أول المدة أو يقل أو يزيد عنه كما أن مخزون آخر المدة يكون مقوماً على أساس أسعار مخزون أول المدة أو على أساس خليط من مخزون أول المدة والمشتريات وذلك تبعاً للعلاقة بين حجم المخزون في أول وآخر المدة .

وفيما يلي نتناول ذلك بشيء من التفصيل:

أ- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً:

في ظل هذه الطريقة يتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة على أساس مخزون أول المدة مقوماً بأسعار أول المدة مضافاً إليه جزء من تكلفة المشتريات خلال الفترة. أما مخزون آخر المدة فإنه يقوم على أساس أسعار أحدث المشتريات.

ولتعديل تكلفة البضاعة المباعة يتم الآتي:

- تعديل مخزون أول المدة باستخدام المعادلة التالية:

مخزون أول المدة × (الرقم القياسي في نهاية السنة / الرقم القياسي العام في أول السنة)

وذلك في حالة ما إذا كانت الشركة تتبع طريقة التكلفة التاريخية المعدلة منذ فترة.

- تعديل تكلفة الجزء المباع من المشتريات:

المشتريات × (الرقم القياسي العام في نهاية السنة / متوسط الرقم القياسي خلال السنة)

بفرض أن المشتريات تمت بطريقة منتظمة وبمعدلات متساوية على مدار شهور السنة.

مثال:

بفرض أن تكلفة المبيعات الظاهرة في قائمة الدخل لإحدى الشركات ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وذلك في ٢٠١٥/١٢/٣١ .

فإذا علمت أن:

- مخزون ٢٠١٥/١/١ يبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه.
- مخزون ٢٠١٥/١٢/٣١ يبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه.
- الشركة تتبع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.
- الرقم القياسي العام في أول السنة ٢٠٠ ، الرقم القياسي العام للأسعار في آخر السنة ٢٣٦ ، الرقم القياسي لمتوسط التغيرات خلال العام ٢٢٤ .

المطلوب: حساب تكلفة البضاعة المباعة المعدلة.

الحل

تكلفة البضاعة المباعة المعدلة:

التكلفة التاريخية	معامل التعديل	التكلفة المعدلة	
٢٠٠٠٠٠	٢٠٠/٢٣٦	٢٣٦٠٠٠	مخزون أول المدة
٢٨٠٠٠٠٠	٢٢٤/٢٣٦	٢٩٥٠٠٠٠	+ الجزء المباع من المشتريات
٣٠٠٠٠٠٠		٣١٨٦٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة

أما بالنسبة لمخزون آخر المدة فإن تعديله أو عدم تعديله يتوقف على عاملين هما :

- مدة الاحتفاظ بمخزون آخر المدة.

- التغير في مستوى الأسعار.

ففي حالة ما إذا كانت مدة الاحتفاظ بمخزون آخر المدة قصيرة هذا بالإضافة إلى كون التغير في مستوى الأسعار صغير، هنا لا يتم تعديل مخزون آخر المدة حيث أن ذلك لن يؤثر على الدقة تأثيراً ذا مغزى.

أما إذا كانت مدة الاحتفاظ بالمخزون طويلة وكان الارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال مدة الاحتفاظ بالمخزون كبيراً فإن الدقة تقتضى تعديل تكلفة مخزون آخر المدة .

ونود الإشارة هنا إلى أن مدة الاحتفاظ بالمخزون يتم حسابها من خلال الخطوات التالية:

أ - تحديد تكلفة البضاعة المباعة.

ب - تحديد متوسط تكلفة المخزون (مخزون أول + مخزون آخر) ÷ ٢

ج - قسمة أ على ب.

د - قسمة عدد أسابيع السنة على ناتج ج .

ب- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً:

تقوم هذه الطريقة على أساس أن الكميات التي يتم بيعها (أو صرفها للإنتاج) هي أحدث الكميات المشتراة ومن ثم تقوم على أساس أسعار أحدث المشتريات ومن ثم فإن المخزون في آخر المدة يقوم على أساس تكلفة المخزون في أول المدة (مضافاً إليه جزء من المشتريات تقوم على أساس أسعار الإضافات إلى المخزون على مدار السنة في حالة زيادة كمية مخزون آخر المدة عن مخزون أول المدة).

ولتعديل تكلفة المبيعات في ظل هذه الطريقة يجب التمييز بين الحالات التالية:

- تساوى مخزون آخر المدة وأول المدة.

- زيادة مخزون آخر المدة عن مخزون أول المدة.

- نقص مخزون آخر المدة عن مخزون أول المدة.

الحالة الأولى: تساوى مخزون آخر المدة وأول المدة:

هذا يعنى أن تكلفة المبيعات تساوى تكلفة المشتريات وفي تلك الحالة يتم تعديل مخزون آخر المدة على أساس التغير في المستوى العام للأسعار عن الفترة من تاريخ اقتناء المخزون وذلك باستخدام الرقم القياسي العام في تاريخ اقتناء المخزون.

الحالة الثانية: زيادة مخزون آخر المدة عن مخزون أول المدة:

وهذا يعنى أن مخزون آخر المدة يتكون من جزأين: مخزون أول المدة وجزء من مشتريات الفترة، ويتم تعديل الجزء الأول باستخدام الرقم القياسي العام في تاريخ اقتناء المخزون، أما الجزء المضاف من المشتريات فيتم تعديله باستخدام متوسط الرقم القياسي العام للأسعار خلال السنة وذلك بفرض أن الجزء المضاف لمخزون آخر المدة تمت إضافته على مدار السنة من الكميات المشتراة في تواريخ مختلفة.

الحالة الثالثة: نقص المخزون آخر المدة عن المخزون أول المدة:

وهذا يعنى أن تكلفة المبيعات تساوى المشتريات مضافاً إليها جزء من مخزون أول المدة. وأما مخزون

آخر المدة فيتكون من الجزء المتبقي من مخزون أول المدة.

مثال: بفرض أن تكلفة المبيعات الظاهرة بقائمة الدخل لإحدى الشركات في ٢٠١٦/١٢/٣١ بلغت ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه. وأنه بفحص الدفاتر والسجلات تبين أن مخزون أول المدة ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه ومخزون آخر المدة ١٥٠٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب: تعديل تكلفة المبيعات ومخزون آخر المدة طبقاً للتغير العام في الأسعار وبفرض أن الرقم القياسي العام في نهاية سنة ٢٠١٦ هو ٢٤٣ وفي تاريخ اقتناء مخزون أول المدة منذ ثلاث سنوات ١٨٠ وأن متوسط الرقم القياسي خلال عام ٢٠١٦ هو ٢٤٠.

الحل:

$$\text{تكلفة المبيعات المعدل} = \frac{243}{240} \times 1200000 = 1215000 \text{ جنيه}$$

القيمة المعدلة لمخزون آخر المدة:

$$\text{مخزون أول المدة} = \frac{243}{180} \times 300000 = 405000 \text{ جنيه}$$

$$\text{الجزء المضاف من المشتريات} = \frac{243}{240} \times 1200000 = 1215000 \text{ جنيه}$$

$$= 1620000 \text{ جنيه}$$

ومن الملاحظ أن ما سبق يتم في ظل افتراض أن تلك السنة التي يتم فيها التعديل هي أول سنة طبق فيها نظام المحاسبة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار حيث تم تعديل مخزون أول المدة بالرقم القياسي العام في تاريخ الاقتناء. وهنا يدعو إلى التساؤل عن الكيفية التي يتم بها تعديل مخزون أول المدة لو أن الشركة تقوم بتطبيق محاسبة التغيرات في مستويات الأسعار منذ فترة طويلة.

وفي تلك الحالة يتم تعديل مخزون أول المدة بالرقم القياسي العام في أول السنة طبقاً للمعادلة التالية:

$$\text{مخزون أول المدة} \times \left(\frac{\text{الرقم القياسي في نهاية السنة}}{\text{الرقم القياسي في أول المدة}} \right)$$

ويرجع ذلك إلى أن مخزون أول المدة قد تم تعديله في نهاية السنة السابقة ومن ثم أصبح مقوماً على أساس القوة الشرائية في نهاية السنة السابقة.

مثال: بفرض أنه في المثال السابق تم تعديل الأرقام التالية:

تكلفة المبيعات ١٥٠٠٠٠٠ جنيه، مخزون أول المدة ١٢٠٠٠٠٠ جنيه،

مخزون آخر المدة = ٨٠٠٠٠٠ جنيه.

والمطلوب: تعديل تكلفة المبيعات وكذلك مخزون آخر المدة بنفس الأرقام القياسية في المثال السابق.

الحل

يتم تعديل تكلفة المبيعات على النحو التالي:

التكلفة التاريخية	معامل التعديل	التكلفة المعدلة	
١٤٦٠٠٠٠٠	٢٤٣ / ٢٤٠	١٤٧٨٢٥٠٠	المشتريات
٤٠٠٠٠٠	١٨٠ / ٢٤٣	٥٤٠٠٠٠	+ الكمية المباعة من مخزون أول المدة
١٥٠٠٠٠٠		١٥٣٢٢٥٠٠	تكلفة البضاعة المباعة

ويلاحظ أنه قد تم تعديل المشتريات باستخدام متوسط الرقم القياسي خلال السنة، وتعديل تكلفة المبيعات من مخزون أول المدة باستخدام الرقم القياسي في تاريخ الاقتناء (نفترض أن السنة المالية التي تقوم بتعديل قوائمها المالية هي أول سنة يتم فيها إدخال نظام المحاسبة للتقلبات في المستوى العام للأسعار) .

هذا ويتم تعديل تكلفة المخزون آخر المدة لغرض إعداد الميزانية المعدلة على النحو التالي:

$$\text{التكلفة المعدلة لمخزون آخر المدة} = ٨٠٠٠٠٠ \times (٢٤٣ / ٢٨٠) = ١٠٨٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

٤- المصروفات الأخرى خلاف الإهلاك:

في هذه الحالة يتم التمييز بين نوعين من المصروفات:

- مصروفات يتم إنفاقها بصورة منتظمة على مدار السنة: وهنا يتم التعديل كما يلي:
التكلفة التاريخية للبند \times الرقم القياسي في نهاية السنة / متوسط الرقم القياسي خلال السنة).
- مصروفات لا يتم إنفاقها بصورة منتظمة على مدار السنة: هنا يتم التعديل كما يلي :
التكلفة التاريخية للبند \times (الرقم القياسي في نهاية السنة/ الرقم القياسي في تاريخ استحقاق البند).

٥- الإهلاك:

تعتبر عملية تعديل التكلفة التاريخية للأصول الثابتة وأرصدة حسابات مخصصات الإهلاك لأغراض إعداد ميزانية معدلة، وتعديل بند الإهلاك لأغراض تعديل قائمة الدخل من أكثر إجراءات التعديل تكلفة وجهداً عند استخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار لأول مرة.

فعملية التعديل في هذه الحالة تتطلب تحليل مكونات كل حساب من حسابات الأصول الثابتة وتحديد تاريخ الاقتناء، وتكلفة الاقتناء لكل مفردة من مفردات حساب الأصل وتصنيف مفردات حساب الأصل في مجموعات متجانسة طبقاً لتواريخ الاقتناء. أيضاً يتطلب تحليل رصيد حساب مخصص الإهلاك طبقاً للمجموعات التي تم تصنيف حساب الأصل إليها، وتحديد ما يخص كل مجموعة من رصيد حساب المخصص.

وبعد عملية التحليل يتم التعديل باستخدام رقم قياسي ملائم (الرقم القياسي العام في تاريخ اقتناء المجموعة) للتغيرات في المستوى العام للأسعار عن الفترة من تاريخ اقتناء المجموعة حتى نهاية السنة المالية محل القياس.

وبالرغم من الصعوبات التي تكتنف عملية التعديل في السنة الأولى ، إلا أن الأمور تبدو في أبسط حالة عند التعديل في السنوات التالية ، حيث يتم تحديث البيانات الخاصة بتحليل وتصنيف المجموعات وذلك باستبعاد تكلفة الأصول المخردة والمباعة وما يخصها من مخصص الإهلاك وإضافة مجموعة الأصول التي تم اقتناؤها خلال السنة.

هذا ويمكن في الفكر المحاسبي التمييز بين أسلوبين لتعديل بند الإهلاك هما:

- تعديل تكلفة الأصل ورصيد حساب مخصص الإهلاك ثم احتساب قسط الإهلاك على أساس القيمة المعدلة.
 - احتساب قسط الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية ثم تعديل القسط باستخدام الرقم القياسي العام الملائم.
- وفيما يلي نحاول توضيح الأسلوبين في ظل استخدام طريقة القسط الثابت والقسط المتناقص.

أ- طريقة القسط الثابت:

بفرض أن بند الآلات الظاهر بميزانية عام ٢٠١٦ يبلغ رصيده ٨٠٠٠٠٠٠ جنية وأنها تتكون من ثلاث مجموعات كالتالي:

- المجموعة الأولى وتكلفتها ٢٠٠٠٠٠٠ جنية ومقتناة في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٨.
- المجموعة الثانية وتكلفتها ٥٠٠٠٠٠٠ جنية ومقتناة في بداية عام ٢٠١٢.
- المجموعة الثالثة وتكلفتها ١٠٠٠٠٠٠ جنية ومقتناة في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤.

وبفرض أن الرقم القياسي العام في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ هو ٢١٠ وفي بداية عام ٢٠١٢ هو ٢١٣ ونهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤ هو ٢٧٩ وفي نهاية عام ٢٠١٦ هو ٣٠٠ وأن إهلاك الآلات يتم على أساس القسط الثابت بمعدل ١٠%.

ويتم تعديل الإهلاك في قائمة دخل ٢٠١٦ على النحو التالي:

١- في البداية يتم تعديل تكلفة الآلات كالتالي:

$$\text{المجموعة الأولى} = \frac{٢٠٠٠٠٠٠ \times ٣٠٠}{٢١٠} = ٢٨٥٧١٤٠$$

$$\text{المجموعة الثانية} = \frac{٥٠٠٠٠٠٠ \times ٣٠٠}{٢١٣} = ٧٠٤٢٢٥٠$$

$$\text{المجموعة الثالثة} = \frac{١٠٠٠٠٠٠ \times ٣٠٠}{٢٧٩} = ١٠٧٥٢٧٠$$

$$\text{التكلفة المعدلة للآلات} = ١٠٩٧٤٦٦٠$$

٢- احتساب قسط الإهلاك المعدل على النحو التالي:

$$\text{قسط الإهلاك} = ١٠٩٧٤٦٦٠ \times ١٠\% = ١٠٩٧٤٦٦ \text{ جنية}$$

ولأغراض إعداد الميزانية المعدلة يجب تعديل مخصص الإهلاك على النحو التالي:

المجموعة	ت. التاريخية	القسط السنوي %١٠	عدد السنوات	رصيد المخصص في ٢٠٠٠/١٢/٣١	معامل التعديل	رصيد المخصص المعدل
الأولى	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٨.٥	١٧٠٠٠٠٠	٢١٠/٣٠٠	٢٤٢٨٦٠٠
الثانية	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥	٢٥٠٠٠٠٠	٢١٣/٣٠٠	٣٥٢١١٠٠
الثالثة	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢.٢٥	٢٢٥٠٠٠	٢٧٩/٣٠٠	٢٤١٩٠٠
	٨٠٠٠٠٠			٤٤٢٥٠٠٠		٦١٩١٦٠٠

ويمكن باستخدام أسلوب آخر تعديل بند الإهلاك عن طريق احتساب الإهلاك التاريخي لكل مجموعة من الآلات وتعديل القسط بضربه في معامل التعديل الملائم وذلك على النحو التالي:

قسط الإهلاك المعدل للمجموعة الأولى:

$$٢٨٥٧١٤ = ٢٠٠٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{١٠} \times \frac{٢١٠}{٣٠٠} = ٢٠٠٠٠٠ \times ٢١٠/٣٠٠$$

قسط الإهلاك المعدل للمجموعة الثانية :

$$٧٠٤٢٢٥ = ٥٠٠٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{١٠} \times \frac{٢١٣}{٣٠٠} = ٥٠٠٠٠٠ \times ٢١٣/٣٠٠$$

قسط الإهلاك المعدل للمجموعة الثالثة :

$$١٠٧٥٢٦ = ١٠٠٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{١٠} \times \frac{٢٧٩}{٣٠٠} = ١٠٠٠٠٠ \times ٢٧٩/٣٠٠$$

$$١٠٩٧٤٦٥ = \text{قسط الإهلاك المعدل للآلات} =$$

ب- طريقة القسط المتناقص:

بفرض أن:

١- رصيد ح/ الآلات في ٢٠١٥/١٢/٣١ بلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه.

٢- رصيد ح/ مجمع إهلاك الآلات في ٢٠١٥/١٢/٣١ بلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه.

٣- إهلاك الآلات يتم احتسابه على أساس القسط المتناقص ١٠%.

٤- الآلات تتكون من ثلاثة مجموعات كالتالي:

- مجموعة أولى تكلفتها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مقتناه في ٢٠٠٨/١/١.

- مجموعة ثانية تكلفتها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مقتناه في ٢٠١٢/١/١.

- مجموعة ثالثة تكلفتها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مقتناه في ٢٠١٤/١/١.

٥- الرقم القياسي العام في بداية عام ٢٠٠٨ بلغ ٢٠٠ وفي بداية عام ٢٠١٢ بلغ ٢١٥ وفي بداية عام

٢٠١٤ بلغ ٢١٨ وفي نهاية عام ٢٠١٥ بلغ ٢٤٠.

والمطلوب: تعديل بند الإهلاك في قائمة الدخل في ٢٠١٥/١٢/٣١.

يمكن تعديل بند الإهلاك عن طريق احتساب قسط الإهلاك التاريخي لكل مجموعة من الآلات ثم تعديل قسط الإهلاك بضربه في معامل التعديل الملائم. ولاحتساب قسط الإهلاك التاريخي لكل مجموعة من الآلات وفقاً لطريقة القسط المتناقص، يتم تحديد صافي القيمة الدفترية لكل مجموعة (تكلفة الاقتناء مطروحاً منها أقساط الإهلاك عن السنوات السابقة في ٢٠١٥/١/١) ثم ضرب صافي القيمة الدفترية لكل مجموعة في معدل الإهلاك.

ويمكن احتساب صافي القيمة الدفترية للمجموعة وفقاً للمعادلة التالية: $ق = ت (١ - هـ)^ن$

حيث أن:

ق = صافي القيمة الدفترية. ت = تكلفة الاقتناء.

هـ = معدل الإهلاك. ن = عدد السنوات السابقة.

وعلى ذلك يتم تعديل بند الإهلاك على النحو التالي:

١- المجموعة الأولى: صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٥/١/١

$$= ١٠٠٠٠٠٠ (١ - ١٠ / ١٠٠)^٧ = ٤٧٨٣٠٠ جنيه$$

$$\text{قسط الإهلاك التاريخي} = ٤٧٨٣٠٠ \times ١٠ / ١٠٠ = ٤٧٨٣٠ جنيه$$

$$\text{قسط الإهلاك المعدل} = ٤٧٨٣٠ \times ٢٤٠ / ٢٠٠ = ٥٧٣٩٦ جنيه$$

ولأغراض تعديل الميزانية يجب تعديل حساب مجمع الإهلاك الخاص بتلك المجموعة، وأن ذلك يتطلب

معرفة رصيد المجمع في ٢٠١٥/١٢/٣١ كالتالي:

$$\text{رصيد المخصص حتى ٢٠١٥/١/١} = ١٠٠٠٠٠٠ - ٤٧٨٣٠٠ = ٥٢١٧٠٠ جنيه$$

$$+ \text{قسط الإهلاك عن عام ٢٠١٥} = ٤٧٨٣٠$$

$$\text{٥٦٩٥٣٠ جنيه}$$

• تكلفة الأصول التي تشتمل عليها المجموعة المعدلة بالرقم القياسي العام:

$$= ١٠٠٠٠٠٠ \times \frac{٢٤٠}{٢٠٠} = ١٢٠٠٠٠٠ جنيه$$

• مجمع الإهلاك المعدل:

$$= ٥٦٩٥٣٠ \times \frac{٢٤٠}{٢٠٠} = ٦٨٣٤٣٦ جنيه$$

٢- المجموعة الثانية : صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٥/١/١

$$= ٢٠٠٠٠٠٠ (١٠٠ / ١٠ - ١) = ١٤٥٨٠٠٠ جنيه$$

$$\text{قسط الإهلاك التاريخي} = ١٤٥٨٠٠٠ \times ١٠ / ١٠٠ = ١٤٥٨٠٠ جنيه$$

$$\text{قسط الإهلاك المعدل} = ١٤٥٨٠٠ \times ٢٤٠ / ٢١٥ = ١٦٢٧٥٠ جنيه$$

ولأغراض تعديل الميزانية يتم إجراء التعديلات التالية:

$$\text{تعديل تكلفة الاقتناء} = ٢٠٠٠٠٠٠ \times ٢٤٠ / ٢١٥ = ٢٢٣٢٥٦٠ جنيه$$

$$\text{تعديل مجمع الإهلاك} = ٦٨٧٨٠٠ \times ٢٤٠ / ٢١٥ = ٧٦٧٧٨٠ جنيه$$

٣- المجموعة الثالثة: صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٥/١/١

$$= ٢٠٠٠٠٠٠ (١٠٠ / ١٠ - ١) = ١٨٠٠٠٠٠ جنيه$$

$$\text{قسط الإهلاك التاريخي} = ١٨٠٠٠٠٠ \times ١٠ / ١٠٠ = ١٨٠٠٠٠ جنيه$$

$$\text{قسط الإهلاك المعدل} = ١٨٠٠٠٠ \times ٢٤٠ / ٢١٨ = ١٩٨١٧٠ جنيه$$

ولأغراض تعديل الميزانية يتم إجراء التعديلات التالية:

$$\text{تعديل تكلفة الاقتناء} = ٢٠٠٠٠٠٠ \times ٢٤٠ / ٢١٨ = ٢٢٠١٨٤٠ جنيه$$

$$\text{تعديل مجمع الإهلاك} = ٣٨٠٠٠٠ \times ٢٤٠ / ٢١٨ = ٤١٨٣٥٠ جنيه$$

ويمكن باستخدام الأسلوب الثاني تعديل بند الإهلاك من خلال تحديد صافي القيمة الدفترية لكل مجموعة من الآلات في ٢٠١٥/١/١ وتعديلها باستخدام معامل التعديل الملائم ثم احتساب قسط الإهلاك المعدل مباشرة.

١- المجموعة الأولى : صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٥/١/١

$$= ١٠٠٠٠٠٠ (١٠٠ / ١٠ - ١) = ٤٧٨٣٠٠ جنيه$$

$$\text{القيمة الدفترية المعدلة} = ٤٧٨٣٠٠ \times ٢٤٠ / ٢٠٠ = ٥٧٣٩٦٠ ج$$

$$\text{قسط الإهلاك المعدل} = ٥٧٣٩٦٠ \times ١٠ / ١٠٠ = ٥٧٣٩٦ ج$$

٢- المجموعة الثانية: صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٥/١/١

$$= ٢٠٠٠٠٠٠ (١٠٠ / ١٠ - ١) = ١٤٥٨٠٠٠ جنيه$$

$$\text{القيمة الدفترية المعدلة} = ١٤٥٨٠٠٠ \times ٢٤٠ / ٢١٥ = ١٦٢٧٥٣٤ ج$$

$$\text{قسط الإهلاك المعدل} = ١٦٢٧٥٣٤ \times ١٠ / ١٠٠ = ١٦٢٧٥٠ ج$$

٣- المجموعة الثانية: صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٥/١/١

$$= ٢٠٠٠٠٠٠ (١٠٠ / ١٠ - ١) = ١٨٠٠٠٠٠ جنيه$$

$$\text{القيمة الدفترية المعدلة} = ١٨٠٠٠٠٠ \times ٢٤٠ / ٢١٨ = ١٩٨١٦٥٠ ج$$

$$\text{قسط الإهلاك المعدل} = ١٩٨١٦٥٠ \times ١٠ / ١٠٠ = ١٩٨١٧٠ ج$$

وكما سبق وأشرنا فإن تعديل بند الإهلاك وتكلفة الآلات ومخصص إهلاك الآلات في السنوات التالية لإدخال نظام التكلفة التاريخية المعدل بالتغيرات في المستوى العام للأسعار يتم بطريقة أكثر سهولة.

فلو افترضنا في المثال السابق أن الرقم القياسي العام ارتفع في نهاية ٢٠١٦ إلى ٢٥٠ فإنه يمكن تعديل بيانات قائمة الدخل والميزانية الخاصة بعام ٢٠١٦ كما يلي:

٥٦٣٤٤٠٠	تكلفة الآلات المعدلة بنهاية عام ٢٠١٥
١٩٨٩٥٧٠	- مجمع الإهلاك المعدل بأسعار نهاية ٢٠١٥
٣٦٤٤٨٣٠	صافي القيمة الدفترية المعدلة بأسعار نهاية ٢٠١٥
%١٠	× معدل الإهلاك
٣٦٤٤٨٠	قسط الإهلاك لعام ٢٠١٦ بأسعار نهاية ٢٠١٥

$$\text{قسط الإهلاك المعدل} = \frac{٢٥٠}{٢٤٠} \times ٣٦٤٤٨٠ = ٣٧٩٦٧٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{تكلفة الآلات المعدلة} = \frac{٢٥٠}{٢٤٠} \times ٥٦٣٤٤٠٠ = ٥٨٦٩١٧٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{مجمع الإهلاك في ٢٠١٦/١٢/٣١ بأسعار نهاية ٢٠١٥} \\ = ١٩٨٩٥٧٠ + ٣٦٤٤٨٠ = ٢٣٥٤٠٥٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{مجمع الإهلاك المعدل} = \frac{٢٥٠}{٢٤٠} \times ٢٣٥٤٠٥٠ = ٢٤٥٢١٣٥ \text{ جنيه}$$

واستكمالاً للحديث عن تعديل الإهلاك والأصول الثابتة نود الإشارة إلى كيفية تعديل أرباح أو خسائر بيع الأصول الرأسمالية ولاسيما وأن العرف المحاسبي يجرى على عدم الاعتراف بهذه الأرباح أو الخسائر إلا عند تحققها بالبيع وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنه عند تعديل قائمة الدخل لا يتم تعديل الأرباح أو الخسائر الرأسمالية وإنما يتم إعادة احتساب تلك الأرباح أو الخسائر.

ويتم توضيح ذلك من خلال المثال التالي:

في ٢٠١٨/١/١ ظهر في ميزانية إحدى الشركات آلة بتكلفة قدرها ٥٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع الإهلاك الخاص بها ٣٠٠٠٠٠ جنيه.

فإذا علمت أن:

- في ٢٠١٨/٧/١ تم بيع هذه الآلة بمبلغ ٢٧٠٠٠٠ جنيه.
- الآلة تستهلك بمعدل ٨% سنوياً قسط ثابت.
- الرقم القياسي العام في ٢٠١٨/١٢/٣١ هو ٢٥٠ وفي ٢٠١٨/٧/١ هو ٢٤٠ وفي تاريخ اقتناء الآلة ١٨٠.

المطلوب:

إعادة احتساب أرباح بيع الآلة المعدلة لإظهاره في قائمة الدخل في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

الحل:

$$\text{صافي القيمة الدفترية في تاريخ البيع} = ٥٠٠٠٠٠ - (٣٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠) = ١٨٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

صافي القيمة الدفترية المعدلة في تاريخ البيع

$$= ١٨٠٠٠٠ \times \frac{٢٥٠}{١٨٠} = ٢٥٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{ثمن البيع المعدل} = ٢٧٠٠٠٠ \times \frac{٢٥٠}{٢٤٠} = ٢٨١٢٥٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{ربح بيع الآلة المعدل} = ٢٨١٢٥٠ - ٢٥٠٠٠٠ = ٣١٢٥٠ \text{ جنيه}$$

وفي ضوء ما سبق يتضح عدم تعديل ربح بيع الآلة كما يظهر بقائمة الدخل التاريخية وإنما تم احتساب ربح بيع الآلة المعدل وفقاً للقيم المعدلة. وجدير بالملاحظة أنه حتى ولو لم يظهر ربح أو خسارة بيع الأصل في قائمة الدخل التاريخية فإنه لابد من احتساب الربح أو الخسارة على أساس القيم المعدلة. بمعنى آخر لا توجد علاقة بين نتيجة بيع الأصول الثابتة الظاهرة بقائمة الدخل التاريخية ونتيجة ذلك الظاهرة بالقائمة المعدلة. ولتوضيح التعديل الجزئي بصورة أكثر إيضاحاً نعرض المثال الشامل التالي:

مثال:

تقوم شركة الطماوي بإعداد قوائمها المالية بالاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية وفيما يلي القوائم المالية لهذه الوحدة في ٢٠١٤/١٢/٣١:

قائمة المركز المالي في ٢٠١٤/١٢/٣١ (القيمة بالآلف جنيه)

الصافي	مجمع الإهلاك	التكلفة	
			<u>الأصول طويلة الأجل</u>
٣٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠	الآلات والمعدات
٢٠٠٠			الأراضي
٥٠٠٠			إجمالي
			<u>الأصول المتداولة</u>
٢٤٠٠			المخزون
٢٢٨٠			العلاء
١٤٢٠			نقدية
٦١٠٠			إجمالي
			<u>الالتزامات المتداولة</u>
١٥٨٠			دائنون
١٢٠٠			أ. د.
٢٧٨٠			إجمالي
٣٣٢٠			رأس المال العامل
٨٣٢٠			إجمالي الاستثمار
			يتم تمويله كالتالي:
٥٤٠٠			حقوق المساهمين
٢٩٢٠			رأس مال الأسهم
٨٣٢٠			أرباح مرحلة

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ (القيمة بالآلف)

بيان	جزئى	كلى
المبيعات		١١٨٢٠
(-) تكلفة المبيعات		
مخزون أول المدة	٢٠٠٠	
+ المشتريات	٧٦٢٠	
- مخزون آخر المدة	٢٤٠٠	٧٢٢٠
مجمّل الربح		٤٦٠٠
يخصم :		
الإهلاك	٦٠٠	
مصروفات أخرى	٢٦٠٠	٣٢٠٠
صافي الربح		١٤٠٠

قائمة الأرباح المرحلة

بيان	جزئى	كلى
رصيد أول المدة		٢٥٢٠
+ صافي ربح العام		١٤٠٠
		٣٩٢٠
- توزيعات الأرباح		١٠٠٠
أرباح آخر العام		٢٩٢٠

فإذا علمت أن:

- ١- يتم استخدام الأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية كرقم قياسي عام للأسعار
- ٢- تأسست الشركة في ٢٠٠٩/١٢/٣١، وفي هذا التاريخ تم إصدار أسهم رأس المال، كما تم شراء كافة الأصول الثابتة، أما إهلاك الأصول الثابتة فقد تم حسابها باستخدام طريقة القسط الثابت ، وأن العمر الإنتاجي لهذه الأصول هو ١٠ أعوام بدون قيمة باقية في نهاية العمر الإنتاجي.
- ٣- الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ كان ٢٥٨.٤ .
- ٤- مخزون آخر المدة تم الحصول عليه خلال عام ٢٠١٤، وأن متوسط الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية لسنة ٢٠١٤ كان ٣٢٢.٢ .

- ٥- مخزون أول المدة تم الحصول عليه خلال عام ٢٠١٣ كان ٣١١.١ .
- ٦- الأرباح الموزعة وقدرها ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه تم دفعها في ٢٠١٤/١٢/٣١ وأن الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية في ذلك التاريخ هو ٣٢٧.٤ .
- ٧- المبيعات والمشتريات والمصروفات الأخرى تمت خلال عام ٢٠١٤ .
- ٨- القيمة المعدلة للأرباح المرحلة أول المدة هو ٢٦٩٠٢٢٠ جنيه.
- ٩- الأصول النقدية في ٢٠١٤/١/١ كانت ٣٢٨٠٠٠٠ جنيه وأن الالتزامات النقدية في ٢٠١٤/١/١ كانت ٢٩٦٠٠٠٠ جنيه .

والمطلوب:

- ١- إعداد قائمة المركز المالي المعدلة باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار وذلك في ٢٠١٤/١٢/٣١ .
- ٢- إعداد قائمة الدخل المعدلة باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار وذلك عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ .
- ٣- حساب الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد عن السنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ .

المـلـ

١- قائمة المركز المالي المعدلة في ٢٠١٤/١٢/٣١

بيان	ت. تاريخية	معامل التعديل	ت. معدلة
<u>الأصول طويلة الأجل</u>			
الآلات والمعدات	٦٠٠٠٠٠٠	٢٥٨.٤/٣٢٧.٤	٧٦٠٢١٦٠
(-) مجمع الإهلاك	٣٠٠٠٠٠٠	٢٥٨.٤/٣٢٧.٤	(٣٨٠١٠٨٠)
الأراضي	٢٠٠٠٠٠٠	٢٥٨.٤/٣٢٧.٤	٢٥٣٤٠٦٠
إجمالي	٥٠٠٠٠٠٠		٦٣٣٥١٤٠
<u>الأصول المتداولة</u>			
مخزون	٢٤٠٠٠٠٠	٣٢٢.٢/٣٢٧.٤	٢٤٣٨٧٤٠
العملاء	٢٢٨٠٠٠٠	لا تعدل	٢٢٨٠٠٠٠
النقدية	١٤٢٠٠٠٠	لا تعدل	١٤٢٠٠٠٠
إجمالي	٦١٠٠٠٠٠		٦١٣٨٧٤٠
<u>الالتزامات المتداولة</u>			
دائنون	١٥٨٠٠٠٠	لا تعدل	١٥٨٠٠٠٠
أ. د.	١٢٠٠٠٠٠	لا تعدل	١٢٠٠٠٠٠
إجمالي	٢٧٨٠٠٠٠		٢٧٨٠٠٠٠
رأس المال العامل	٣٣٢٠٠٠٠		٣٣٥٨٧٤٠
إجمالي الاستثمار	٨٣٢٠٠٠٠		٩٦٩٣٨٨٠
<u>يمول عن طريق</u>			
رأس المال	٥٤٠٠٠٠٠	٢٥٨.٤/٣٢٧.٤	٦٨٤١٩٦٠
أرباح مرحلة	٢٩٢٠٠٠٠	٢٥٨.٤/٣٢٧.٤	٢٨٥١٩٢٠
	٨٣٢٠٠٠٠		٩٦٩٣٨٨٠

ملاحظات:

- إن البنود النقدية وهى النقدية والمدينون والدائنون وأراق الدفع لم يتم تعديلها وظهرت كما هي في الميزانية المعدلة.

- إن البنود غير النقدية وهى الآلات والمعدات ومجمع الإهلاك والأراضي ورأس المال ورأس مال الأسهم تم تعديلها بالاعتماد على المعادلة التالية:

القيمة المعدلة = التكلفة التاريخية × الرقم القياسي للأسعار في ٢٠١٤/١٢/٣١ (٣٢٧.٤) / الرقم القياسي للأسعار في تاريخ الشراء (٢٥٨.٤)

- أن مخزون آخر المدة تم تعديله بالاعتماد على متوسط الرقم القياسي العام لسنة ٢٠١٤ على أساس أن الشركة تتبع طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً.
- إن القيمة المعدلة للأرباح المرحلة تم حسابها بالفرق بين إجمالي القيمة المعدلة للأصول وإجمالي القيمة المعدلة لكل من الالتزامات ورأس مال الأسهم.

٢- إعداد قائمة الدخل المعدلة:

قائمة الدخل عند السنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١

ت . المعدلة	معامل التعديل	ت . تاريخية	
١٢٠١١٦٦٠	٢٣٣.٤/٣٢٧.٤	١١٨٢٠٠٠٠	المبيعات
			(-) <u>تكلفة المبيعات</u>
٢١٠٤٧٨٠	٣١١.١/٣٢٧.٤	٢٠٠٠٠٠٠	مخزون أول المدة
٧٧٤٢٩٨٠	٣٢٢.٢/٣٢٧.٤	٧٦٢٠٠٠٠	+ المشتريات
٢٣٤٨٧٤٠	٣٢٢.٢/٣٢٧.٤	٢٤٠٠٠٠٠	(-) مخزون آخر المدة
٧٤٩٩٠٢٠		٧٢٢٠٠٠٠	تكلفة المبيعات
٤٥١٢٦٤٠		٤٦٠٠٠٠٠	مجمّل الربح
			يخصم:
٧٦٠٢٠٠	٢٥٨.٤/٣٢٧.٤	٦٠٠٠٠٠	الإهلاك
٢٦٤١٩٦٠	٣٢٢.٢/٣٢٧.٤	٢٦٠٠٠٠٠	المصروفات الأخرى
١١١٠٤٨٠		١٤٠٠٠٠٠	

ملاحظات:

- أنه تم تعديل كافة الأرقام الموجودة في قائمة الدخل بالاعتماد على المعادلة التالية:
القيمة المعدلة = التكلفة التاريخية × (الرقم القياسي للأسعار في ٢٠١٤/١٢/٣١ / الرقم القياسي للأسعار في تاريخ حدوث البند)
- أن المشتريات والمبيعات والمصروفات الأخرى تمت خلال عام ٢٠٠٤ لذلك فإنه تم الاعتماد على متوسط الرقم القياسي للأسعار لعام ٢٠١٤ .
- الإهلاك فيخص أصول ثابتة مشتراة في ٢٠٠٩/١٢/٣١ لذلك تم تعديله على أساس الرقم القياسي العام للأسعار في هذا التاريخ.

- أن قائمة الدخل المعدلة كان يجب أن تتضمن أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد. وللتوصل إلى ذلك يجب في البداية حساب إجمالي الأرباح المتاحة من خلال المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \text{إجمالي الأرباح المتاحة} - \text{الأرباح الموزعة} &= \text{الأرباح المرحلة في نهاية العام} \\ \text{س} - ١٠٠٠٠٠٠ &= ٢٨٥١٩٢٠ \\ \text{س} &= ٣٨٥١٩٢٠ \end{aligned}$$

وبعد حساب إجمالي الأرباح المتاحة يمكن حساب أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد وذلك كما يلي:

صافي الربح + أرباح مرحلة أول المدة + أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد = إجمالي الأرباح المتاحة

$$\begin{aligned} ٣٨٥١٩٢٠ &= \text{س} + ٢٦٩٠٢٢٠ + ١١١٠٤٨٠ \\ \text{س} &= ٣٨٥١٩٢٠ - ٣٨٠٠٧٠٠ = ٥١٢٢٠ \text{ جنيه} \end{aligned}$$

وحيث أن الناتج بالموجب، إذن فالناتج يمثل خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد.

وفي ضوء ما سبق يمكن استكمال قائمة الدخل المعدلة بالخطوة التالية:

ت. تاريخية	ت. تاريخية معدلة
صافي ربح العمليات	١١١٠٤٨٠
(-) خسائر التغيرات في القوة الشرائية	٥١٢٢٠
صافي الربح	١٠٥٩٢٦٠

وبناء على ما سبق يتم تعديل قائمة الأرباح المرحلة.

قائمة الأرباح المرحلة المعدلة

ت. تاريخية	ت. تاريخية معدلة
رصيد أول المدة	٢٦٩٠٢٢٠
+ صافي ربح العام	١٠٥٩٢٦٠
	٣٧٤٩٤٨٠
(-) توزيعات الأرباح	١٠٠٠٠٠٠
أرباح مرحلة آخر المدة	٢٧٤٩٤٨٠

٣- قياس أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحة النقد:

يترتب على الاحتفاظ بالأصول النقدية خسائر نتيجة التغيرات في القوة الشرائية لوحة النقد، بينما الاحتفاظ بالالتزامات النقدية يترتب عليها أرباح. وقد أشرنا في موضع سابق إلى كيفية حساب ذلك ولكن الحالات التي أوضحناها كانت تقوم على افتراض أن الأصول النقدية في أول المدة سيتم الاحتفاظ بها كما هي حتى آخر المدة، وكذلك بالنسبة للالتزامات النقدية تم افتراض أن الالتزامات النقدية في أول المدة تساوى الالتزامات النقدية في آخر المدة.

ولكن الحالة التي نحن بصدها يوجد فيها اختلافات ما بين أرصدة الأصول والالتزامات النقدية في أول المدة عنها في آخر المدة، لأجل ذلك يجب إتباع الخطوات التالية في حساب أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحة النقد:

أ- حساب صافي الأصول النقدية المعدلة في أول المدة:

ويتم حساب صافي الأصول النقدية أول المدة كالتالي:

الأصول النقدية أول المدة	×××
(-) الإلتزامات النقدية أول المدة	×××
صافي الأصول النقدية أول المدة	×××

ثم يتم حساب القيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية في أول المدة من خلال المعادلة التالية:

صافي الأصول أول المدة × (الرقم القياسي العام في نهاية المدة / الرقم القياسي العام في أول المدة)

ب- تحديد العمليات التي تتم خلال الفترة المالية ويؤدي على زيادة البنود النقدية وتعديلها

هناك بعض العمليات التي تتم خلال الفترة المالية وتؤدي إلى زيادة البنود النقدية، وأهم هذه العمليات هي المبيعات، ويتم الحصول على رقم المبيعات من قائمة الدخل، كما يتم حساب القيمة المعدلة كالتالي:

التكلفة التاريخية للمبيعات × (الرقم القياسي العام للأسعار في نهاية المدة / متوسط الرقم القياسي العام لأسعار السنة الحالية)

مع ملاحظة أنه تم افتراض أن المبيعات تتم بصورة منتظمة على مدار العام ومن ثم يتم استخدام متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة.

ج - تحديد العمليات التي تتم خلال الفترة المالية وتؤدي إلى نقص البنود النقدية وتعديلها

هناك بعض العمليات التي تتم خلال الفترة المالية وتؤدي إلى نقص البنود النقدية، ومن أهم هذه العمليات

المشتريات والمصروفات المختلفة والأرباح الموزعة.

وقد سبق أن أشرنا إلى كيفية تعديل المشتريات والمصروفات، أما بخصوص الأرباح الموزعة فيتم تعديلها كالتالي:

التكلفة التاريخية × (الرقم القياسي العام للأسعار في آخر المدة / الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ توزيع الأرباح)

ونظراً لتوزيع الأرباح في نهاية السنة المالية وعند إعداد الميزانية فإن مقام المعادلة السابقة غالباً ما يكون هو الرقم القياسي العام لأسعار آخر المدة.

د - حساب صافي الأصول النقدية المعدلة في نهاية المدة:

ويتم حساب صافي الأصول النقدية في نهاية المدة كالتالي:

$$\begin{aligned} & \times \times \quad \text{الأصول النقدية في نهاية المدة} \\ & \times \times \quad \text{– الالتزامات النقدية في نهاية المدة} \\ & \times \times \quad \text{= صافي الأصول النقدية في نهاية المدة} \end{aligned}$$

ثم يتم تعديل ذلك من خلال المعادلة التالية :

صافي الأصول النقدية في نهاية المدة × (الرقم القياسي العام للأسعار في نهاية المدة /

الرقم القياسي العام للأسعار في نهاية المدة)

هـ- حساب الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد كالتالي :

$$\begin{aligned} & \times \times \quad \text{القيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية في أول المدة} \\ & \times \times \quad \text{+ القيمة المعدلة للبنود التي تؤدي إلى زيادة النقدية} \\ & \times \times \quad \text{– القيمة المعدلة للبنود التي تؤدي إلى تخفيض النقدية} \\ & \times \times \quad \text{– القيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية في آخر المدة} \end{aligned}$$

أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد

مع ملاحظة الآتي: إذا كان الناتج موجباً فإن الناتج يمثل خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد، إذا

كان الناتج سالباً فإن الناتج يمثل أرباحاً للتغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد.

وفيما يلي سنحاول تطبيق هذه الخطوات على المثال السابق كما يلي:

أ- صافي الأصول النقدية في أول المدة:

الأصول النقدية في ١/١/٢٠١٤ ٣٢٨٠٠٠٠ جنية

الالتزامات النقدية في ٢٠١٤/١/١ ٢٩٦٠٠٠٠ جنيه

صافي الأصول النقدية ٣٢٠٠٠٠ جنيه
القيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية في ١/١
 $320000 = (315.5 / 327.4) \times 320000$
= ٣٣٢٠٦٠ جنيه.

ب- العمليات التي تؤدي إلى زيادة البنود النقدية:

قيمة المبيعات = ١١٨٢٠٠٠٠ جنيه
القيمة المعدلة للمبيعات = $11820000 = (322.2 / 327.4) \times 11820000$
= ١٢٠١٠٧٦٠ جنيه

ج- العمليات التي تؤدي إلى نقص البنود النقدية :

القيمة المعدلة للمشتريات = $7742980 = (322.2 / 327.4) \times 7742980$
القيمة المعدلة للمصروفات المختلفة = $2641960 = (322.2 / 327.4) \times 600000$
القيمة المعدلة للأرباح الموزعة = $1000000 = (327.4 / 327.4) \times 1000000$

د- صافي الأصول النقدية في آخر المدة :

الأصول النقدية في ٢٠١٤/١٢/٣١

نقدية ١٤٢٠٠٠٠
عملاء ٢٢٨٠٠٠٠

٣٧٠٠٠٠٠ جنيه

الالتزامات النقدية في ٢٠١٤/١٢/٣١

دائنون ١٥٨٠٠٠٠
أوراق دفع ١٢٠٠٠٠٠

٢٧٨٠٠٠٠ جنيه

٩٢٠٠٠٠ جنيه

صافي الأصول النقدية في ١٢/٣١

القيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية في آخر المدة

$920000 = (327.4 / 327.4) \times 920000$ = ٩٢٠٠٠٠ جنيه

هـ- حساب الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد:

القيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية في ١/١ ٢٣٢٠٦٠ جنيه.

+ القيمة المعدلة للمبيعات ١٢٠١٠٧٦٠ جنيه.

- القيمة المعدلة للمشتريات والمصروفات والأرباح الموزعة ١١٣٨٤٩٤٠ جنيه.

- القيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية في ١٢/٣١ ٩٢٠٠٠٠ جنيه.

+ ٣٧٨٨٠ جنيه.

وحيث أن الناتج بالموجب، فإن الناتج وقدره ٣٧٨٨٠ يمثل الخسارة الناتجة عن التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد.

تقييم طريقة التكلفة التاريخية المعدلة طبقاً للتغيرات في المستويات العامة للأسعار:

على الرغم من التأييد الذي تلقاه هذه الطريقة سواء على المستوى النظري أو المستوى التطبيقي إلا أن التقييم السليم لهذه الطريقة يستلزم التعرف على المزايا والانتقادات التي توجه إلى هذه الطريقة:

١- مزايا هذه الطريقة:

تتمتع هذه الطريقة بالعديد من المزايا من أهمها:

أ- **موضوعية البيانات:** حيث تتولى الجهات الحكومية إعداد الأرقام القياسية العامة بأساليب علمية وأن القوائم المالية المعدلة تبنى على نفس أسس التقييم المطبقة في القوائم التقليدية وهذا يعنى عدم اعتمادها على التقدير الشخصي للمحاسب والذي يعتبر أحد الأركان الهامة للموضوعية.

ب- **القابلية للمقارنة:** في ظل هذه الطريقة يمكن تحقيق المقارنات بين الوحدات المختلفة على أساس موضوعي. وعلى ذلك يتم تطوير عملية المقارنة بين البيانات لنفس الوحدة عن طريق إزالة أسباب الفروقات الناتجة عن تغيرات الأسعار وبالطبع فإن ذلك يؤدي إلى تطوير وتحسين ودراسة وتحليل الاتجاهات لنفس الوحدة أيضاً.

ج- **انخفاض التكلفة:** تتميز هذه الطريقة بإمكانية استبعاد آثار التغيرات في الأسعار بدون الحاجة إلى تصميم نظام جديد للمحاسبة ذلك لأن هذه الطريقة تعتمد على الاحتفاظ بنفس مكونات وخصائص نظام التكلفة التاريخية السائد والمعمول به في الوحدة الحسابية.

د- **إظهار كفاءة الوحدة في إدارة النقدية:** تتميز هذه الطريقة بإظهار قيمة أرباح أو خسائر النقدية والتي لا يوفرها نظام التكلفة التاريخية، ويمثل هذا الرقم مقياساً لكفاءة الإدارة في حيازة النقدية، توفير الائتمان للعملاء، الحصول على قروض خارجية قصيرة الأجل فالوحدات التي ليس عليها قروضاً خارجية طويلة الأجل، لا تتحمل عادة خسائر نقدية خلال فترة التضخم أما الوحدات التي عليها قروض خارجية كبيرة فإنها ستظهر أرباحاً نقدية خلال فترة التضخم، والعكس صحيح في حالة الانكماش.

هـ- **أنها تمثل أسلوب علاج شامل للمشكلة:** تتميز هذه الطريقة بأنها علاج شامل لمشكلة التغيرات في الأسعار بدلاً من العلاج الجزئي باستخدام طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً في تسعير المواد المنصرفة من المخازن، وسياسة الإهلاك المعجل للأصول الثابتة

بالإضافة إلى المزايا السابقة تتميز هذه الطريقة أيضاً بعدم تعارضها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً التالية:

- **مبدأ التكلفة التاريخية:** يقصد بالتكلفة التاريخية التكلفة السائدة وقت اقتناء الأصل أو خلال الإنتاج وقد تمسك المحاسبون بالتكلفة التاريخية حتى يمكن توفير أكبر درجة من الموضوعية في البيانات المحاسبية. وفي

الواقع أن المحاسبة عن التغير في المستوى العام للأسعار ما هي إلا محاولة لتعديل كافة بنود القوائم المالية باستخدام عملة متجانسة، ومن ثم لا تعد خروجاً من مبدأ التكلفة التاريخية.

- **مبدأ الموضوعية:** يقصد بالموضوعية عدم التحيز في القياس أو خضوعه للتقدير الشخصي وفي الواقع نجد أن مفهوم الموضوعية يرتبط بأدلة الإثبات ومن ثم تتوقف درجات الموضوعية على مدى دقة أدلة الإثبات.

وبالرغم من إشارة البعض إلى أن أخذ تغيرات الأسعار في الحسبان يؤدي إلى الخروج عن الموضوعية نظراً لأنه لا يوجد أساس موضوعي لتسجيل تلك التغيرات وتحقيقها حيث أنها ستخضع القياس للتقدير الشخصي الجزافي إلا أن ذلك لن يتحقق إلا إذا تمسكنا بما يطلق عليه الموضوعية المطلقة.

وقد اتفقت بعض الكتابات على أن التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار لا تعد خروجاً عن الموضوعية لما يلي:

- أن الموضوعية في القياس مسألة نسبية وهذا يرجع إلى طبيعة المحاسبة كعلم اجتماعي فكثيراً ما تلجأ المحاسبة إلى التقدير الشخصي كما هو الحال عند تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة وقيمة الاحتياطات وقيمة المخصصات.

- أن الأرقام القياسية العامة المستخدمة في التعديل تكون محددة على وجه الدقة كما أن البنود المعدلة تكون مقاسه بطريقة موضوعية. فالأرقام القياسية تركز على الأسعار السائدة وليس على تقديرات أسعار مستقبلية يدخل بينها عامل التنبؤ والمخاطرة وعدم التأكد والتقدير الشخصي. فالأرقام القياسية تتلافى التقدير الشخصي بشرط كونها دقيقة وفعلية وصحيحة.

وعلى ضوء ما سبق نصل إلى نتيجة مؤداها أن التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار لا يعد خروجاً عن الموضوعية .

- **مبدأ المقابلة:** يتم قياس النتائج المحققة على أساس مقابلة النفقات المستنفذة مع الإيرادات المحققة. والمتأمل في تطبيق هذا المبدأ يجد أن المقابلة تتم بين نفقات لها العديد من القوة الشرائية مع إيرادات عادة ما تكون لها قوة شرائية واحدة . وعليه نجد أن صحة تطبيق هذا المبدأ تتطلب ضرورة عدم الاعتراف بحالة ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد رغم صعوبات التطبيق.

- **مبدأ الإفصاح:** تعتبر المحاسبة أداة إخبارية لتزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بما يطلبون تمهيداً لاستخدامها في اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام ولا شك أن ذلك لن يتحقق إلا إذا عكست القوائم المالية كافة الحقائق الاقتصادية. لأن تجاهل الإفصاح عن التغير في المستوى العام للأسعار يؤثر على تحقيق الإفصاح لأهدافه ، ومن ثم يؤدي إلى عدم اتخاذ قرارات سليمة.

٢ - انتقادات هذه الطريقة:

- بالرغم من المزايا السابقة ، إلا أن هناك انتقادات عديدة توجه إلى هذه الطريقة من أهمها:
- أ- أنها تتطلب إعداد مجموعة من القوائم المالية باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية ثم إعداد مجموعة أخرى من القوائم المالية المعدلة باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار وإن ذلك يؤدي إلى:
- زيادة الجهد والتكاليف والوقت اللازم لإعداد القوائم المالية.
 - زيادة التكلفة عن المنفعة المترتبة على ذلك.

ب- أن رقم الأرباح والخسائر النقدية محدود الفائدة: يرى البعض أن رقم الأرباح والخسائر النقدية مضلل وذلك لأن الرقم القياسي المستخدم في حسابه يعتمد في حسابه على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات وأنه عادة ما تعطى أصول الوحدة (البضاعة، الأراضي، الآلات.....) وزناً أقل عند حساب الرقم القياسي المستخدم في إجراء التعديل.

ج- الافتقار إلى الملاءمة: تفتقد هذه الطريقة إلى الملائمة للاعتبارات التالية :

- أن هذه الطريقة لا تعتبر خروجاً عن التكلفة التاريخية بل هي امتداد طبيعي لها لأن القيم التي تحاسب عليها كل البنود قيم تاريخية، ولكن ما يضيفه هذا الأساس هو تعديلها في صورة وحدة قياس مختلفة، ولا شك أن إعادة حساب أرقام التكلفة التاريخية بوحدة قوة شرائية لا تحدد مدى وفائدة المعلومات التي يتم الحصول عليها طالما أن المبلغ المعاد حسابه تم إنفاقه ولا يمكن النظر إليه كمبلغ يمكن استخدامه في استعمال بديل.
- أن المستثمرين بوصفهم من أهم مستخدمي البيانات المحاسبية يكون اهتمامهم بالقيمة السوقية للاستثمارات أكثر من القوة الشرائية للنقود.

٢/٢/٣/٢: التكلفة الجارية:

يهدف هذا الأسلوب إلى بيان أثر التغير في الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات على القوائم المالية عن طريق قياس مفرداتها على أساس قيمتها الجارية . هذا وهناك عدة مفاهيم للقيمة الجارية هي:

أ- القيمة الحالية:

ويتم من خلالها التركيز على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقع الحصول عليها في المستقبل والتي يمكن أن ترتبط ببند معين أو مجموعة من البنود . هذا ويتم قياس القيمة الحالية بخصم صافي التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها في المستقبل بمعدل خصم مناسب .

ويتعرض هذا المفهوم لعدة انتقادات لاعتماده على التقدير الشخصي بشأن التدفقات المستقبلية ومعدلات الخصم، هذا بالإضافة إلى صعوبة تقدير صافي التدفقات النقدية لأصل معين ولاسيما في حالة وجود عدة أصول تساهم في التدفقات النقدية.

ب- صافي القيمة القابلة للتحقق:

يعتمد هذا المفهوم على افتراض أن قيمة الأصل هي عبارة عن سعر البيع للأصل في السوق مستبعداً منها تكلفة البيع ، أى يتم الاعتماد على سعر البيع دون سعر الشراء أو تكلفة الاستبدال . ويواجه هذا المفهوم مشكلات في التطبيق من أهمها عدم وجود سعر سوقي فعلى لبعض الأصول، هذا بالإضافة إلى أن هناك أصولاً عديدة والمتمثلة في الأصول الثابتة يتم الاستحواذ عليها بغرض الاستخدام وليس بغرض البيع.

ج- التكلفة الجارية:

وتتمثل في تكلفة إحلال أصل مماثل للأصل المملوك من ناحية نفس العمر الإنتاجي ونفس الطاقة التشغيلية. هذا وتعتمد هذه الطريقة على عنصرين هامين هما:

- استخدام الأرقام القياسية الخاصة.
- التمييز بين أرباح (خسائر) الحيازة المحققة وأرباح (خسائر) الحيازة غير المحققة.
- هذا وسوف نركز فيما يلي على المفهوم الثالث (التكلفة الجارية) من خلال تناول:
- الأرقام القياسية الخاصة.
- تطبيق طريقة التكلفة الجارية.
- مزايا وعيوب طريقة التكلفة الجارية.

تعتمد طريقة التكلفة الجارية على استخدام الأرقام القياسية الخاصة للأسعار لحساب القيمة الجارية للبنود المختلفة التي تظهر في القوائم المالية بدلاً من إعادة تقييم هذه البنود في نهاية كل سنة مالية، وذلك على اعتبار أن الأرقام القياسية الخاصة للأسعار تمثل التغيرات في الأسعار الخاصة بكل نوع من السلع والخدمات لذلك يمكن القول بأن الاعتماد عليها يقودنا إلى التوصل إلى القيمة الجارية للبنود المختلفة.

في نفس الوقت يؤدي استخدام الأرقام القياسية الخاصة للأسعار إلى الموضوعية في القياس، كما أنها تؤدي إلى التغلب على مشكلة زيادة التكاليف والأعباء التي تتكلفها الوحدة في حالة قياسها بإعادة تقييم أصولها في نهاية الفترة المالية .

وبالرغم من الاتفاق على الأرقام القياسية الخاصة كأساس لتطبيق هذه الطريقة إلا أن هناك أمرين نود

الإشارة إليهما:

- هل يتم التعديل من خلال الاعتماد على الأرقام القياسية الخاصة في جميع الأحوال.
- ما نوع الأرقام القياسية الخاصة التي يتم الاعتماد عليها.

١- أما بالنسبة للأمر الأول: فإن الدراسات المهمة فرقت بين نوعين من الأصول هما: الأصول التي لها سوق

والأصول التي ليس لها سوق، فبالنسبة للأصول التي لها سوق حالية يمكن أن يتداول فيه الأصل. فإن التكلفة الجارية لهذه الأصول يمكن التوصل إليها عن طريق الاتصال المباشر مع الموردين أو عن طريق قوائم أسعار المنتجين أو بغير ذلك من الطرق الأخرى المناسبة أو المألوفة.

وقد انتقد هذا على أساس أنه يمكن تطبيقه في حالة المخزون، ولكن يبدو أمراً غير عملي وغير ممكن في حالة الأصول طويلة الأجل لأن معظم هذه الأصول تم اقتناؤها منذ زمن بعيد، ولذلك قلما يوجد لها سوق الآن إما لسبب التوقف عن إنتاجها أو بسبب اختلاف مواصفاتها عن الأصول الموجودة حالياً بالسوق نظراً للتقدم التكنولوجي، وهذا يجعل من الصعب الوصول إلى التكلفة الجارية للأصول خاصة الأصول الثابتة عن طريق سعر السوق الحالي.

أما بالنسبة للأصول التي ليس لها سوق فيوجد في الكتابات المحاسبية أسلوبين للوصول إلى التكلفة الجارية لها الأسلوب الأول هو التقييم أما الأسلوب الثاني فهو استخدام الأرقام القياسية للأصول المتشابهة وذلك لتعديل التكلفة الأصلية بما يجعلها تساير الأسعار التي كانت ستدفع لشراء مثل هذا الأصل لو كان موجوداً الآن .

ويعاب على الأسلوب الأول ارتفاع التكلفة وافتقاده للموضوعية، أما الأسلوب الثاني فإنه يتجنب تلك الانتقادات من خلال استخدام الأرقام القياسية لأسعار أصول مماثلة للأصول الموجودة حالياً لدى الوحدة لتعديل تكلفتها التاريخية، ومن ثم التوصل بقدر معقول من الدقة إلى تكلفة قريبة من التكلفة الجارية لهذه الأصول.

ونظراً لكون التكاليف الجارية التي تحسب باستخدام الأرقام القياسية الخاصة تكون في معظم الحالات قابلة للفحص بشكل موضوعي فإن جميع الكتابات النظرية في المحاسبة والمهتمة بالتكلفة الجارية أو الاستبدالية أشارت إلى ضرورة استخدام الأرقام القياسية الخاصة في تقييم الأصول.

٢- أما بالنسبة للأمر الثاني فيمكن إتباع أحد أسلوبين:

- الأسلوب الأول ويتلخص في أن تتولى الوحدة بنفسها تكوين الأرقام القياسية الخاصة التي تلائم أنواع أصولها . أما الأسلوب الثاني فيتلخص في أن تستخدم الوحدة أرقام قياسية خاصة تم نشرها بواسطة الدولة أو أحد هيئاتها وذلك للوصول إلى التكلفة الجارية للأصول التي تمتلكها.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى ضرورة مراعاة الاعتبارين التاليين عند المفاضلة بين الأسلوبين الأول: الدقة الناتجة عن تطبيق الأسلوب والثاني هو تكلفة تطبيق هذا الأسلوب للوصول إلى الدقة حيث يجب على الوحدة الموازنة بين هذين الاعتبارين.

وفي الأسلوب الأول قد تقوم الوحدة بتتبع أسعار مفردات الأصول المملوك لها بغرض تكوين الأرقام القياسية الخاصة لكل مفردة من مفردات الأصول التي تمتلكها أو قد تقوم بتصنيف وتبويب أصولها في

مجموعات يؤخذ من كل مجموعة عينة عشوائية يحسب منها الرقم القياسي الخاص الذي يمكن استخدامه في تعديل تكلفة الأصول المكونة للمجموعة التي سحبت منها العينة.

ورغم أن هذا الأسلوب يؤدي إلى التوصل إلى التكلفة الجارية للأصول بدرجة مرتفعة من الدقة، إلا أنه يعاب عليه أنه لا يلائم الوحدات صغيرة الحجم والمتوسطة الحجم لوجود صعاب تقابلها عند قيامها بتكوين الأرقام القياسية الخاصة بها من ارتفاع في تكلفة جمع البيانات وعدم توافر الكفاءة والمقدرة على تبويب الأصول وتحديد مواصفاته .

وأمام هذه الصعاب يمكن لتلك الوحدات استخدام الأرقام القياسية الخاصة والمنشورة والمبوبة إلى مجموعات رئيسية وفرعية للأصول في حساب التكلفة الجارية للأصول التي تمتلكها. ويقام الوحدة باستخدام تلك الأرقام القياسية المنشورة بواسطة الدولة أو إحدى هيئاتها لغرض إجراء التعديلات الخاصة في قيم أصولها يجب أن يقترن بقيامها بعمل وصف تفصيلي لكل مجموعة من مجموعات الأصول حتى يمكنها أن تبحث في الأرقام القياسية المنشورة عن الأرقام التي لها نفس مواصفات هذه الأصول وتستخدمها في تعديل أسعار هذه الأصول توصلًا للتكلفة الجارية لها.

وبالرغم من المزايا التي يتمتع بها هذا الأسلوب ، إلا أنه يؤخذ عليه أن الدقة التي تحصل عليها الوحدة من تطبيقه ليست على القدر عندما تقوم الوحدة بتكوين الأرقام القياسية الخاصة بأصولها. ولا شك أن هذا صحيح إلا أن التضحية بقدر من الدقة قد يكون له ما يبرره في سبيل تحقيق وفورات في تكاليف تطبيق هذا الأسلوب.

أيضاً يؤخذ على هذا الأسلوب أن قيام الدولة بإعداد ونشر الأرقام القياسية للأسعار يستغرق وقتاً بعد نهاية السنة المالية وهذا الوقت قد يطول إذا ما كانت أجهزة الدولة تنقصها الإمكانيات والخبرات اللازمة لذلك . ويترتب على هذا التأخير وجود فجوة أو فاصل زمني كبير بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ نشر هذه الأرقام القياسية وإتاحتها للوحدة إلا أن ما يخفف هذا النقد هو أن الوحدة عادة تلزم بنشر قوائمها بعد فترة من نهاية السنة المالية قد تمتد إلى ثلاثة شهور هذا بالإضافة إلى أن التطور السريع والهائل في أجهزة الحاسب يعمل بدون شك على تخفيض الوقت الذي يستغرقه إعداد ونشر الأرقام القياسية للأسعار.

وعلى ضوء ما سبق نخلص إلى أن استخدام الوحدة الاقتصادية للأرقام القياسية الخاصة والمنشورة في التوصل إلى التكلفة الجارية يمتاز بخلوه من التحيز كما أن نشر بيانات الأسعار دورياً يعتبر قرينة قابلة للمرجعة من وجهة نظر المحاسبين هذا بالإضافة إلى انخفاض التكلفة كل ذلك يشجع على استخدام هذا الأسلوب.

وبناء على ما سبق يتم قياس التكلفة الجارية كالتالي :

التكلفة الجارية = التكلفة التاريخية (الرقم القياسي الخاص في تاريخ إعداد القوائم المالية / الرقم القياسي الخاص في تاريخ الشراء)

مع مراعاة أن الرقم القياسي الخاص لأحد الأصول قد يختلف عن الرقم القياسي لأصل آخر. فالرقم القياسي الخاص بأسعار السيارات يختلف عن الرقم القياسي الخاص بأسعار الأراضي، كما أن الرقم القياسي الخاص لأسعار بعض السيارات قد يختلف عن الرقم القياسي الخاص لأسعار بعض السيارات الأخرى.

مثال (١):

في ١/١/١٩٩٠ اشترت إحدى الشركات قطعة أرض بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه فإذا علمت أن الرقم القياسي لأسعار الأراضي في ١/١/١٩٨٠ هو ١٠٠ بينما الرقم القياسي الخاص لأسعار الأراضي هو ١٢/٣١ ٢٠١٨/ هو ٦٥٠

والمطلوب: حساب التكلفة الجارية بهذه الأراضي في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

الحل

التكلفة الجارية للأراضي في ٢٠١٨/١٢/٣١:

= التكلفة التاريخية (الرقم القياسي لأسعار الأراضي في ٢٠١٨/١٢/٣١ / الرقم القياسي لأسعار الأراضي في ١/١/١٩٩٠)

$$= ٤٠٠٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{٦٥٠} = ٢٦٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

أي أن هذه الأراضي ستظهر في الميزانية في ٢٠١٨/١٢/٣١ بمبلغ ٢٦٠٠٠٠٠٠ جنيه بالرغم من أن تكلفتها التاريخية تبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه.

ونتيجة للتغيرات في التكلفة الجارية للأصول والتي تظهر في الميزانية في نهاية كل سنة مالية فإن الإهلاك السنوي لهذه الأصول سيتغير من سنة إلى أخرى بالرغم من أن الوحدة قد تتبع طريقة القسط الثابت.

مثال (٢):

قامت إحدى الوحدات الاقتصادية بشراء آلات في ١/١/٢٠٠٩ بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه فإذا علمت أن:

١- العمر الإنتاجي لهذه الآلات ٤ سنوات يبدأ في ١/١/٢٠٠٩ وتنتهي في ٢٠١٢/١٢/٣١ .

٢- الأرقام القياسية لأسعار هذه الآلات كما يلي:

٢٠٠٩/١/١ -	٤٠٠	٢٠٠٩/١٢/٣١ -	٤١٥
٢٠١٠/١٢/٣١ -	٤٣٠	٢٠١١/١٢/٣١ -	٤٨٠
٢٠١٢/١٢/٣١ -	٥٠٠		

٣- الوحدة تتبع طريقة القسط الثابت في حساب إهلاك أصولها الثابتة.

٤- تعتمد الوحدة على طريقة التكلفة الجارية عند إعداد قوائمها المالية في نهاية كل فترة مالية.

٥- نهاية كل فترة هو ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب: حساب الإهلاك السنوي والقيمة الباقية لهذه الآلات في نهاية كل سنة مالية.

الحل

نظراً لأن الشركة تطبق طريقة القسط الثابت وأن العمر الإنتاجي لهذه الآلات هو ٤ سنوات، إذن معدل الإهلاك السنوي لهذه الآلات هو ٢٥ %.

في عام ٢٠٠٩:

التكلفة الجارية = التكلفة التاريخية (الرقم القياسي في ٢٠٠٩/١٢/٣١ / الرقم القياسي في ٢٠٠٩/١/١)
$$= ٣٠٠٠٠٠٠ (٤١٥ \div ٤٠٠) = ٣١١٢٥٠٠ \text{ جنيه.}$$
$$\text{إهلاك الفترة} = ٣١١٢٥٠٠ (٢٥ / ١٠٠) = ٧٧٨١٢٥ \text{ جنيه.}$$

في ٢٠١٠/١٢/٣١ :

التكلفة الجارية = $٣١١٢٥٠٠ (٤٣٠ \div ٤١٥) = ٣٢٢٥٠٠٠ \text{ جنيه.}$
إهلاك الآلات عن الفترة = $٣٢٢٥٠٠٠ \times ٢٥ / ١٠٠ = ٨٠٦٢٥٠ \text{ جنيه.}$
في ٢٠١١/١٢/٣١ :

التكلفة الجارية = $٣٢٢٥٠٠٠ (٤٨٠ \div ٤٣٠) = ٣٦٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$
إهلاك الآلات عن عام ٢٠١١ = $٣٦٠٠٠٠٠ \times ٢٥ / ١٠٠ = ٩٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$
في ٢٠١٢/١٢/٣١ :

التكلفة الجارية = $٣٦٠٠٠٠٠ (٥٠٠ \div ٤٨٠) = ٣٧٥٠٠٠٠ \text{ جنيه}$
إهلاك الآلات عن عام ٢٠١٢ = $٣٧٥٠٠٠٠ \times ٢٥ / ١٠٠ = ٩٣٧٥٠٠ \text{ جنيه}$

ملاحظات على ما سبق:

الملاحظة الأولى: أن هناك مشكلة تثار تتعلق بعدم كفاية أقساط الإهلاك لتكوين مجمع إهلاك يعادل قيمة الأصل في نهاية عمره الإنتاجي حيث أن الأسعار في ارتفاع مستمر على مدار حياة الأصل.

لأجل ذلك ترى بعض الكتابات أنه لكي تتمكن الوحدة من تجميع المبلغ المطلوب لاستبدال الأصل فمن الضروري أن تضيف كل عام - عدا العام الأول - غطاء للعجز على الأقساط التي سبق تكوينها خلال الفترات السابقة. ويحسب غطاء العجز في أقساط الإهلاك عند طرح مجمع الإهلاك في كل عام من المجمع الذي ينبغي تكوينه على أساس التكلفة الجارية للأصل في تاريخ إعداد الحسابات الختامية.

هذا ويترتب على إضافة غطاء العجز في الأقساط التي سبق تكوينها خلال الفترات الماضية إلى قسط الإهلاك في السنة التي يعد عنها قائمة الدخل تغيير في طبيعة قسط الإهلاك ، فهو لم يعد يمثل ذلك الجزء من قيمة الأصل الذي استخدم خلال العام وإنما سوف يكون مبلغاً تم حسابه لتجنيب جزء من الأرباح يكفي لاستبدال الأصل في نهاية عمره الإنتاجي.

ويرى البعض أنه لا يوجد مشكلة غطاء العجز في أقساط الإهلاك لضمان استبدال الأصل لأن أقساط الإهلاك المحتجزة في الوحدة تستثمر في أصول مادية أخرى وهذه الأصول تتزايد قيمتها بمعدل مماثل. وهنا قد نتساءل حول حقيقة الوضع لو أن الأموال المحتجزة نتيجة أعباء الإهلاك لم يعد استثمارها أو أعيد استثمارها في أصول مادية لا تتزايد بمعدل مماثل في حالة ارتفاع الأسعار ؟ .

وللإجابة عن هذا التساؤل أشارت إحدى الدراسات إلى إمكانية استخدام أسلوبين هما: الأسلوب الأول إظهار غطاء العجز في أقساط الإهلاك كمخصص في قائمة الدخل في الجزء الذي يلي حساب ربح التكلفة الجارية وقبل إعداد قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح والأسلوب الثاني أن يحمل غطاء العجز في الأقساط على الأصول الظاهرة في الميزانية بدلاً من قائمة الدخل.

وفي النهاية نود الإشارة إلى أن تقويم الأصول على أساس التكلفة الجارية أو الاستبدالية ليس الغرض منه استبدال أو بيع الأصول ولكن توفير معلومات مفيدة للمستخدمين من خلال إظهار ربح التشغيل والمركز المالي الحقيقي.

الملاحظة الثانية: أن الأرقام القياسية الخاصة للأسعار تعكس التغيرات في الأسعار الناتجة عن التضخم والتغيرات التكنولوجية التي حدثت في هذا النوع من الأصول وأنه لقياس أثر التغيرات التكنولوجية على قيمة الأصل يمكن الاعتماد على المعادلة التالية:

أثر التغيرات التكنولوجية على قيمة الأصل = التكلفة الجارية - القيمة المعدلة بهذا الأصل

مثال (٣):

قامت إحدى الشركات بشراء آلات في ٢٠١٧/١/١ بمبلغ ٦٠٠.٠٠٠ جنيه فإذا علمت أن :

الرقم القياسي العام	الرقم القياسي الخاص	
٢٠١٧/١/١	٣٠٠	٤٠٠
٢٠١٧/١٢/٣١	٣٢٠	٤٨٠

والمطلوب : حساب أثر التغيرات التكنولوجية على قيمة هذا النوع من الآلات.

الحل :

قياس التكلفة الجارية في ٢٠١٧/١٢/٣١ :

يتم قياس التكلفة الجارية بالاعتماد على الرقم القياسي الخاص للأسعار كالتالي :

$$٦٠٠.٠٠٠ \times \frac{٤٨٠}{٤٠٠} = ٧٢٠.٠٠٠ \text{ جنيه}$$

قياس التكلفة التاريخية المعدلة في ٢٠١٧/١٢/٣١ :

يتم قياس القيمة المعدلة للآلات بالاعتماد على الرقم القياسي العام للأسعار كما يلي :

$$٦٤٠٠٠٠ = ٣٢٠ / ٣٠٠ \times ٦٠٠٠٠$$

حساب أثر التغيرات التكنولوجية على قيمة الآلات:

يتم قياس أثر التغيرات التكنولوجية كالتالي :

$$= \text{التكلفة الجارية في } ٢٠١٧/١٢/٣١ - \text{القيمة المعدلة في } ٢٠١٧/١٢/٣١ \\ = ٧٢٠٠٠٠ - ٦٤٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠ \text{ جنيه.}$$

تطبيق طريقة التكلفة الجارية:

١ - الأصول الثابتة:

يقوم مبدأ التكلفة التاريخية على عدم الاعتراف بالأرباح إلا عند البيع، أما قبل عملية البيع فلا يغترف بأي أرباح قد تتحقق فإذا افترضنا أن إحدى الشركات توقعت أن أسعار الأراضي ستزيد خلال السنوات القادمة لذلك قررت وقامت بشراء قطعة أرض في ٢٠١٥/١/١ بمبلغ ٢ مليون جنيه وقد تزايدت أسعار هذه الأراضي خلال عام (٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧) حتى تم بيعها في ٢٠١٨/١/١ بمبلغ ٢.٨ مليون جنيه .

طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فلا تحتسب أرباح لسنة ٢٠١٥ أو لسنة ٢٠١٦ أو لسنة ٢٠١٧ وإنما تحسب الأرباح كلها لسنة ٢٠١٨ وقدره ٨ . مليون جنيه ويرى أنصار طريقة التكلفة الجارية أن حساب الأرباح طبقاً لطريقة التكلفة التاريخية يعتبر غير عادل حيث تنسب الأرباح كلها إلى سنة ٢٠١٨ وهي السنة التي تم فيها البيع بينما السنة التي تم فيها الشراء (٢٠١٥) لم ينسب لها أي أرباح كما أن السنوات ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ والتي اتخذ فيها قرار الاحتفاظ بهذه الأراضي حتى سنة ٢٠٠٨ لم ينسب لها أيضاً أي أرباح .

وبناء عليه يرى أنصار التكلفة الجارية أنه طالما كل السنوات ساهمت في الربح الذي تحقق عام ٢٠١٨ فإنه لابد من تقسيم الأرباح التي تحققت على السنوات التي ساهمت في تحقيق هذا الربح.

لأجل ذلك تقوم هذه الطريقة على تقسيم الأرباح إلى الأنواع التالية:

أ- أرباح الحيازة: وتتحقق عندما تقوم إحدى الشركات بشراء الأصل وأن التكلفة الجارية لهذا الأصل قد زادت عن سعر الشراء، والفرق بين التكلفة الجارية وسعر الشراء يمثل أرباح الحيازة.

وعادة يتم التمييز بين نوعين من أرباح الحيازة، أرباح الحيازة المحققة وأرباح الحيازة غير المحققة. فأرباح الحيازة الناتجة عن تعديل الأصول الثابتة هي أرباح حيازة غير محققة وتظهر ضمن بنود الاحتياطات الرأسمالية بالميزانية (ضمن عناصر حقوق حملة الأسهم) وعند استخدام الأصول الثابتة أو بيعها تتحقق أرباح الحيازة ، بمعنى آخر يتم تحويل جزء من أرباح الحيازة المرتبطة بالمستخدم أو المباع من كل الأصول الثابتة من حساب أرباح الحيازة غير المحققة إلى أرباح الحيازة المحققة ومن ثم اعتبارها ضمن البنود التي تظهر في قائمة الدخل.

هذا وتحسب أرباح الحيازة المحققة على الأصول الثابتة باعتبارها الفرق بين قسط الإهلاك المحسوب على أساس سعر الشراء الجاري والتي تم تحميلها على قائمة الدخل عن العام وقسط إهلاك تلك الأصول على أساس التكلفة التاريخية.

ب- أرباح التشغيل: تحسب أرباح التشغيل في حالة بيع الأصل، وهي تمثل الفرق بين سعر البيع وبين التكلفة الجارية.

مثال:

اشترت إحدى الشركات أرض بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠١٥/١/١ وقامت بالاحتفاظ بها حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ حيث تم بيع نصف هذه الأرض بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه ثم تم بيع النصف الباقي في ٢٠١٧/٦/٣٠ بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه.

فإذا علمت أن الأرقام القياسية الخاصة بالأراضي كانت كالتالي:

٢٨٠	٢٠١٥/١٢/٣١ -	٢٥٠	٢٠١٥ / ١/ ١ -
٣٢٠	٢٠١٦ / ١٢/ ٣١ -	٢٩٥	٢٠١٦/ ٦/ ٣٠ -
		٣٧٠	٢٠١٧/ ٦/ ٣٠ -

وبفرض أن الشركة تتبع طريقة التكلفة الجارية.

المطلوب:

- حساب الأرباح الخاصة بسنة ٢٠١٥ .
- حساب الأرباح الخاصة بسنة ٢٠١٦ .
- حساب الأرباح الخاصة بسنة ٢٠١٧ .
- قيود اليومية لتسجيل ذلك.

الحل

أ - حساب الأرباح الخاصة بسنة ٢٦٠١٥:

نظراً لأنه تم شراء الأراضي في سنة ٢٠١٥ ولم يتم بيع أي أجزاء منها خلال سنة ٢٠٠٥ لذلك فإن ما يتحقق خلال هذه السنة هو أرباح الحيازة غير المحققة والتي يتم حسابها كما يلي:

حساب التكلفة الجارية في ٢٠١٥/١٢/٣١:

$$= ٨٠٠٠٠٠ \times (٢٨٠ / ٢٥٠) = ٨٩٦٠٠٠ \text{ جنيه}$$

حساب أرباح الحيازة غير المحققة لسنة ٢٠١٥:

$$= ٨٩٦٠٠٠ - ٨٠٠٠٠٠ = ٩٦٠٠٠ \text{ جنيه}$$

ب - حساب الأرباح الخاصة بسنة ٢٠٠٦:

في سنة ٢٠١٦ تم بيع جزء من الأراضي ونتيجة لعملية البيع يتحقق أرباح حيازة محققة وأرباح التشغيل، أما الجزء الذي لم يتم بيعه فيحقق فقط أرباح حيازة غير محققة .

بالنسبة للجزء الذي لم يتم بيعه:

التكلفة الجارية للأراضي التي لم يتم بيعها في ٢٠١٥/١٢/٣١:

$$٤٤٨٠٠٠ = ٢ \div ٨٩٦٠٠٠ =$$

التكلفة الجارية للأراضي التي لم يتم بيعها في ٢٠١٦/١٢/٣١:

$$٥١٢٠٠٠ = ٢٨٠ / ٣٢٠ \times ٤٤٨٠٠٠ =$$

إذا أرباح الحيازة غير المحققة في سنة ٢٠١٦:

$$٦٤٠٠٠ = ٤٤٨٠٠٠ - ٥١٢٠٠٠ =$$

بالنسبة للجزء الذي تم بيعه:

التكلفة الجارية للأراضي التي تم بيعها في ٢٠١٥/١٢/٣١:

$$٤٤٨٠٠٠ = ٢ \div ٨٩٦٠٠٠ =$$

التكلفة الجارية للأراضي التي تم بيعها في ٢٠١٦/٦/٣٠:

$$٤٧٢٠٠٠ = ٢٨٠ / ٢٩٥ \times ٤٤٨٠٠٠ =$$

أرباح الحيازة المحققة في ٢٠١٦:

$$٢٤٠٠٠ = ٤٤٨٠٠ - ٤٧٢٠٠٠ =$$

وحيث أنه تم بيع هذا الجزء من الأرض بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه فإنه يمكن حساب أرباح التشغيل كما يلي:

أرباح التشغيل = سعر البيع - ت. الجارية للأراضي في تاريخ البيع

إذا أرباح التشغيل في سنة ٢٠١٦:

= سعر البيع في ٢٠١٦/٦/٣٠ - ت. الجارية في ٢٠١٦/٦/٣٠

$$٢٨٠٠٠ = ٤٧٢٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠ =$$

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن أرباح سنة ٢٠١٦ تتمثل في الآتي:

أرباح حيازة غير محققة	٦٤٠٠٠	جنيه
+ أرباح حيازة محققة	٢٤٠٠٠	جنيه
+ أرباح التشغيل	٢٨٠٠٠	جنيه

أرباح سنة ٢٠٠٦ ١١٦٠٠٠ جنيه

ج - حساب الأرباح الخاصة بسنة ٢٠١٧ :

نظراً لأنه تم بيع الجزء الباقي من الأراضي في سنة ٢٠١٧ ولا يوجد أي جزء باقي في سنة ٢٠١٧ لذلك فإن الشركة في هذه الحالة تحقق كل من :

- أرباح حيازة محققة . - أرباح التشغيل .

أرباح حيازة محققة:

ت. جارية للأراضي التي لم يتم بيعها في ٢٠١٦/١٢/٣١ = ٥١٢.٠٠٠ ج

ت. الجارية للأراضي في ٢٠١٧/٦/٣٠ (تاريخ البيع)

$$= ٥١٢.٠٠٠ \times (٣٧٠ / ٣٢٠) = ٥٩١.٠٠٠ \text{ جنيه}$$

إذا أرباح الحيازة المحققة = ٥٩١.٠٠٠ - ٥١٢.٠٠٠ = ٨٠.٠٠٠ جنيه

إذا أرباح التشغيل = سعر البيع - ت. الجارية في ٢٠١٧/٦/٣٠

$$= ٦٠.٠٠٠ - ٥٩١.٠٠٠ = ٨٠.٠٠٠ \text{ جنيه}$$

أي أن أرباح عام ٢٠١٧ :

أرباح حيازة محققة ٨٠.٠٠٠ جنيه

أرباح التشغيل ٨٠.٠٠٠ جنيه

٨٨.٠٠٠ جنيه

د - قيود اليومية:

عام ٢٠١٥	من د / الأراضي إلى د / أ.خ. الحيازة غير المحققة	٩٦.٠٠٠	٩٦.٠٠٠
عام ٢٠١٦	من د / الأراضي إلى د / أ.خ. الحيازة غير المحققة	٦٤.٠٠٠	٦٤.٠٠٠
عام ٢٠١٦	من د / أ.خ. الحيازة غير المحققة إلى د / أ.خ. الحيازة المحققة	٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠
عام ٢٠١٦	من د / النقدية إلى مذكورين	٤٧٢.٠٠٠	٥٠.٠٠٠
	د / الأراضي د / أرباح التشغيل	٢٨.٠٠٠	
عام ٢٠١٧	من د / النقدية إلى مذكورين	٥٩٢.٠٠٠	٦٠.٠٠٠
	د / الأراضي د / أرباح التشغيل	٨.٠٠٠	

٢- المخزون:

يعتبر شراء أو تصنيع المنتجات وبيعها النشاط الرئيسي لأغلب الشركات ويمثل المخزون عنصراً هاماً من العناصر التي تتطلب وضع نظام سليم للرقابة نظراً لتأثير المخزون على كل من نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة. وطبقاً لطريقة التكلفة الجارية يتم تقييم المخزون على ضوء التكلفة التي تتحملها الشركة لشراء بضاعة مماثلة لما عندها في تاريخ التقييم.

وعند التحول من نظام التكلفة التاريخية إلى التكلفة الجارية يتم إعادة تقييم مخزون أول المدة بالتكلفة الجارية والفرق بين التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية يعتبر في حكم أرباح (خسائر) الحيازة غير المحققة والتي يجرى بها القيد التالي:

××	من د / المخزون	
××	إلى د/أرباح الحيازة غير المحققة	

وعند استخدام أو بيع جزء من المخزون يصبح جزء من الأرباح غير المحققة محققة ويتم احتساب الجزء المحقق من خلال الفرق بين تكلفة المبيعات على أساس السعر الجاري وتكلفة المبيعات على أساس السعر التاريخي ويجرى بها القيد التالي:

××	من د / أرباح الحيازة غير المحققة	
××	إلى د / أرباح الحيازة المحققة	

هذا ونود الإشارة إلى أن الوصول إلى أرباح الحيازة المحققة بشكل صحيح يتطلب التعرف على السياسة التي تتبعها الشركة لتسعير المنصرف من المخزون للاستعمال أو البيع ولتقويم مخزون آخر المدة، ومهما كانت السياسة المتبعة وتأثيرها على حساب الأرباح المحققة فإن القيمة الدفترية للمخزون في نهاية الفترة يجب تعديلها لتعكس التكلفة الجارية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

مثال:

في ٢٠١٥/١/١ قررت إحدى الشركات التحول من نظام التكلفة التاريخية إلى نظام التكلفة الجارية وقد أظهرت ميزانية ٢٠١٤/١٢/٣١ مخزون مقوماً على أساس المتوسط المرجح بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه. وقد تم تقدير المخزون في ٢٠١٥/١/١ طبقاً للتكلفة الجارية بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه.

والمطلوب:

- حساب الأرباح غير المحققة.

- قيود اليومية اللازمة.

المحل

- أرباح الحيازة غير المحققة:

= التكلفة الجارية للمخزون - التكلفة التاريخية للمخزون

$$= 500000 - 300000 = 200000 \text{ جنيه.}$$

يجرى بها القيد التالي:

٢٠٠٠٠٠	من د / المخزون	
٢٠٠٠٠٠	إلى د / أرباح الحيازة غير المحققة	

عند استخدام أو بيع جزء من المخزون يتم احتساب أرباح الحيازة المحققة (كما سبق أن أشرنا) ويجرى

بها القيد التالي:

××	من د / أرباح الحيازة غير المحققة	
××	إلى د / أرباح الحيازة المحققة	

مثال:

فيما يلي البيانات المستخرجة من سجلات إحدى الشركات التي تتبع سياسة ما يرد أولاً يصرف أولاً لتسعير البضاعة المنصرفة من المخازن وتقويم مخزون آخر المدة وإعداد القوائم المالية على فترات ربع سنوية.

عدد الوحدات	التكلفة الأصلية للوحدة	التكلفة الجارية للوحدة	سعر البيع
مخزون أول المدة	٦٠٠٠٠	١٠	
مشتريات الربع الأول	٨٠٠٠٠	٢٠	
مبيعات الربع الأول	١٠٠٠٠٠	٢٢	٢٤
مشتريات الربع الثاني	١٠٠٠٠٠	٢٤	
مبيعات الربع الثاني	٨٠٠٠٠	٢٦	٣٠
مشتريات الربع الثالث	٦٠٠٠٠	٢٨	
مبيعات الربع الثالث	٨٠٠٠٠	٢٤	٤٠
مشتريات الربع الرابع	١٠٠٠٠٠	٣٠	
مبيعات الربع الرابع	١٢٠٠٠٠	٣٢	٤٤

والمطلوب: - حساب أرباح الحيازة غير المحققة والمحققة.

- قيود اليومية اللازمة.

الحل

الربع الأول:

١- حساب أرباح الحيابة غير المحققة:

يتم تحديد هذه الأرباح من خلال الفرق بين التكلفة الجارية للبضاعة المتاحة والتكلفة التاريخية أو الأصلية بها.

البضاعة المتاحة = مخزون أول + المشتريات

$$140000 = 80000 + 60000 =$$

$$3080000 = 22 \times 140000 = \text{التكلفة الجارية للبضاعة المتاحة}$$

$$600000 = 10 \times 60000 = \text{(-) التكلفة التاريخية}$$

$$3200000 = 1600000 = 20 \times 80000 +$$

٨٨٠٠٠٠

أرباح الحيابة غير المحققة

ويتم إثباتها القيد التالي:

	من د / المخزون		٨٨٠٠٠٠
	إلى د / أرباح الحيابة غير المحققة	٨٨٠٠٠٠	

٢- حساب أرباح الحيابة المحققة:

يتم تحديد هذه الأرباح من خلال الفرق بين التكلفة الجارية لتكلفة المبيعات والتكلفة التاريخية لها .

تكلفة المبيعات = مخزون أول المدة + المشتريات - مخزون آخر المدة

$$60000 = 40000 - 80000 + 60000 = \text{وحدة}$$

$$2200000 = 22 \times 100000 = \text{التكلفة الجارية لتكلفة المبيعات جنييه}$$

$$600000 = 10 \times 60000 = \text{(-) التكلفة التاريخية لتكلفة المبيعات جنييه}$$

$$800000 = 20 \times 40000 +$$

$$(1400000) =$$

$$800000 = \text{جنييه}$$

أرباح الحيابة المحققة

ويتم إثباتها بالقيد التالي:

	من د / أرباح الحيابة غير المحققة		٨٠٠٠٠٠
	إلى د / أرباح الحيابة المحققة	٨٠٠٠٠٠	

وهكذا في الربع الثاني والثالث والرابع.

مزايا وعيوب التكلفة الجارية:

يحقق استخدام التكلفة الجارية العديد من المزايا من أهمها:

١- أن هذه الطريقة تقوم على إعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية والتي يتم إعدادها على أساس التكلفة الجارية وهذا يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والتكلفة اللازمة لإعداد مجموعتين من القوائم كما في الطريقة السابقة.

٢- نظراً لاعتماد هذه الطريقة على التكلفة الجارية والتي تتمثل في تكاليف شراء أصول بنفس مستوى الجودة ومستوى الكفاءة والنوعية لذلك فإن يمكن القول أن الميزانية المعدة طبقاً لهذه الطريقة تعبر عن المركز المالي الحقيقي للوحدة. كما أن قائمة الدخل المعدة طبقاً لهذه الطريقة تعبر إلى حد كبير عن نتيجة الأعمال الحقيقية للوحدة.

وبالرغم من تلك المزايا إلا أن هناك عدة انتقادات توجه إلى هذه الطريقة من أهمها:

١- صعوبة الفهم بواسطة المستخدمين ولاسيما في المراحل الأولى لتطبيقها حيث أنها تمثل الانتقال الكامل من تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية الذي اعتاد عليه مستخدمي القوائم المالية.

٢- عدم موضوعية القياس: فطبقاً لهذه الطريقة يتم إعادة تقييم أصول الوحدة في تاريخ إعداد القوائم المالية سواء بالاعتماد على أسعار البيع أو بالاعتماد على التكلفة الجارية ونتيجة لذلك قد يكون هناك عدة تقييمات لأصول الوحدة في حالة تعدد المحاسبين القائمين بالتقييم.

٣- إن إعادة تقييم الوحدة في تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية كل سنة يحتاج إلى وقت ومجهود وتكلفة مرتفعة.

٤- إن هذه الطريقة لا تفرق بين التغيرات في الأسعار النسبية لعناصر خاصة من السلع والخدمات وبالتالي فهي لا تعتبر أسلوباً للمحاسبة عن التضخم، وأن الأسلوب الأفضل لذلك هو استخدام رقم قياسي عام للأسعار.

٥- أنها تستخدم طرقاً متعددة وذلك لأجل تقدير التكلفة الاستبدالية الجارية للأصول وبذلك تقل إمكانية إجراء مقارنات بين نتائج الشركات المختلفة عما هو الحال في حالة استخدام رقم قياسي عام.

وقد حاولت بعض الكتابات البحث في مدى صحة تلك الانتقادات وخلصت إلى ما يلي:

أ- إن فكرة عدم موضوعية التكلفة الجارية لتأثرها بالآراء الشخصية يمكن الرد عليه على أساس أن مبدأ الموضوعية الذي يستند إليه أصحاب مدرسة التكلفة التاريخية من الأمور التي كثر حولها الجدل

فالموضوعية بمفهومها التقليدي تعنى عدم التحيز في القياس المحاسبي وتتطلب وجود دليل موضوعي يؤيد كل عملية مالية تسجل بالدفاتر وأن يكون هذا الدليل قابلاً للتحقق . أما أنصار الاتجاه الحديث في القياس يرون أنه لا ينبغي أن تكون الموضوعية هي الهدف الأسمى الذي يحكم ويوجه المحاسب في عمله وإنما ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو مقدار المنفعة التي يعطيها التقرير لمستخدميه.

وطبقاً للنظرية التقليدية تقدم طريقة التكلفة الجارية قدراً من الموضوعية في عملية التقويم طالما لن يسمح للشركات اختيار أساس التقويم دون الرجوع إلى معيار مستقل محايد عن الوحدة ذاتها فسر الشراء الجاري في السوق (بالنسبة للأصول التي لها سوق) والأرقام القياسية الخاصة (بالنسبة للأصول التي ليس لها سوق) قرينة يمكن قبولها حيث يمكن مراجعتها بواسطة شخص كفء وسوف تكون متحررة من التحيز الشخصي.

أما طبقاً للنظرية الحديثة فإن طريقة التكلفة الجارية تحقق خاصة المنفعة بصورة أكثر مما لو تم القياس على أساس التكلفة التاريخية ولاسيما في عصر افقد فيه التضخم القوائم المالية الكير من أهميتها.

ب- أما بخصوص الانتقاد بشأن عدم التفرقة بين التغيرات في قيمة النقود والتغيرات في الأسعار النسبية لعناصر خاصة من السلع والخدمات فيمكن الرد عليه على أساس أن التضخم لا يمكن قياسه بصورة منفصلة عن حركة أسعار مجموعة معينة من السلع والخدمات أو منفصلاً عن نمط الإنفاق لمجموعة معينة من الأفراد والمنشآت . فمعدل التضخم يتفاوت من فرد لآخر ومن منشأة لأخرى وفق مجموعة من السلع والخدمات التي يشتريها كل منهم.

الأسئلة والتمارين

أولاً: الأسئلة:

السؤال الأول: حدد مدي أو خطأ كل عبارة من العبارات الآتية:

- ١ - يؤدي استخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار إلى أن تفقد الأرقام المحاسبية ميزة الموضوعية النسبية.
- ٢ - عند استخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة ينبغي تعديل كافة عناصر الأصول والالتزامات الميزانية.
- ٣ - لا يوجد ثمة اختلاف بين التغيرات في المستوى العام للأسعار والتغيرات في الأسعار الخاصة حيث تعكس كل منهما التغير في القيمة الاقتصادية الحقيقية.
- ٤ - في جميع الحالات يجب تعديل رقم المبيعات على أساس متوسط التغير في مستوى العام للأسعار خلال السنة.
- ٥ - يترتب على حيازة الأصول النقدية في فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار تحقيق أرباح قوة شرائية، بينما يترتب على حيازة الالتزامات النقدية تحقيق خسائر قوة شرائية.
- ٦ - لا يختلف قياس الربح في ظل طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار وطريقة التكلفة الجارية حيث يتم المقابلة بين الإيرادات الجارية والتكلفة الجارية.
- ٧ - لا يستدعي الأمر في جميع الأحوال تعديل مخزون آخر المدة في ظل طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.
- ٨ - في جميع الأحوال عند استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً يجب تعديل المخزون آخر المدة بالرقم القياسي العام لبداية العام.
- ٩ - استخدام التكلفة التاريخية المعدلة بالرقم القياسي العام يتعارض تماماً مع مبدأ التكلفة التاريخية.
- ١٠ - في جميع الأحوال عند استخدام طريقة التكلفة الجارية ربح أي سنة يجب أن يتضمن ثلاثة عناصر: أرباح حيازة محققة، أرباح التشغيل، أرباح حيازة غير محققة.
- ١١ - يقتصر التعديل في ظل طريقة التكلفة الجارية على الأصول التي لها سوق حالية يمكن تداول الأصل فيه.
- ١٢ - يعتبر استخدام الرقم القياسي الخاص المكون بواسطة الوحدة أكثر موضوعية من الأرقام الأخرى.
- ١٣ - يجب على الوحدة استخدام الرقم القياسي الخاص المنشور بواسطة الدولة أو أحد هيئاتها.
- ١٤ - يعتبر هدف الاستبدال هو الهدف الأساسي لتقويم الأصول على أساس التكلفة الجارية (الاستبدالية).
- ١٥ - تقدم طريقة التكلفة الجارية قدرة من الموضوعية في عملية التقويم التي تتم خلالها.
- ١٦ - يعد تعديل القوائم المالية باستخدام الرقم القياسي العام خروجاً عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بينما لا يعد كذلك عند استخدام التكلفة الجارية.

- ١٧- يعتبر استخدام طريقة التكلفة الجارية ضرورية لتوفير خاصية الاستفادة من البيانات المحاسبية.
- ١٨- إذا كان الرقم القياسي العام للأسعار في أول السنة ١٤٦ وارتفع خلال السنة إلى ١٥٠ وبلغ في نهاية السنة ١٥٥، وقد كان رصيد الأصول النقدية في بداية السنة ٢٩٢٩٠ جنيه وفي نهاية السنة ٤٢٠٠٠ جنيه فإن خسارة القوة الشرائية لصافي الأصول النقدية عن السنة تبلغ ٢٦٠٠ جنيه.
- ١٩- إذا بلغت القيمة الدفترية للأراضي في ٢٠٠٩/١٢/٣١ مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه وكان الرقم القياسي الخاص للأراضي ١٥٠ وكانت الأراضي مشتراه في ٢٠٠٦/١/١ عندما كان الرقم القياسي للأراضي ١٢٠ فإن خسائر الحيازة م في ٢٠٠٩/١٢/٣١ تبلغ ٨٠٠٠ جنيه.

السؤال الثاني: اختار الإجابة الصحيحة من الإجابات المعطاة لكل حالة من الحالات التالية:

- ١- أساس التقييم المستخدم في إعداد القوائم المالية التقليدية هو
- أ- القيمة السوقية.
- ب- التكلفة الأصلية.
- ج- خليط من القيم والتكاليف.
- د- لا شيء مما سبق.
- ٢- في ١ يناير ٢٠١١ اشترت إحدى الشركات آلات بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه عندما كان الرقم القياسي العام ١٠٠، وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ تم بيعها بمبلغ ٨٥٠٠٠ جنيه فإذا علمت أن العمر الإنتاجي المتوقع للآلات ٦ سنوات في نهاية ٢٠١١ ١٢٥ وفي نهاية ٢٠١٢ ١٥٠ وفي نهاية ٢٠١٣ بلغ ١٧٥ في ظل استخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة فإن:
- القوائم المالية المعدة في نهاية ٢٠١١ سوف تتضمن:
- أ- آلات بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاك ٢٠٠٠٠ جنيه ولا مكسب ولا خسارة.
- ب- آلات بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاك ٢٥٠٠٠ جنيه ومكاسب ٣٠٠٠٠ جنيه.
- ج- آلات بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاك ٢٠٠٠٠ جنيه ومكاسب ٣٠٠٠٠ جنيه.
- د- لا شيء مما سبق.
- القوائم المالية المعدة في نهاية ٢٠١٢ سوف تتضمن آلات قيمتها الصافية:
- أ- ١٥٠٠٠٠ جنيه.
- ب- ١٢٥٠٠٠ جنيه.
- ج- ٨٠٠٠٠ جنيه.
- د- لا شيء مما سبق.
- قائمة الدخل المعدة في نهاية ٢٠١٢ سوف تتضمن مصروف إهلاك لهذه الآلات مبلغ:
- أ- ٣٥٠٠٠ جنيه.
- ب- ٣٠٠٠٠ جنيه.
- ج- ٢٥٠٠٠ جنيه.
- د- لا شيء مما سبق.
- قائمة الدخل المعدة في نهاية ٢٠١٣ سوف تتضمن:
- أ- مكاسب ٣٥٠٠٠ جنيه.
- ب- مكاسب ٢٥٠٠٠ جنيه.
- ج- خسارة ٥٠٠٠ جنيه.
- د- لا شيء مما سبق.

٣- اشترت إحدى الشركات قطعة ارض في ١ يناير ٢٠٠١ بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه عندما كان الرقم القياسي العام ١٢٠ وتم بيعها في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ عندما كان الرقم القياسي العام ١٥٠ ما هو سعر البيع الذي لا يترتب عليه مكاسب او خسائر.

أ- ٣٠٠٠٠ جنيه.

ب- ٢٤٠٠٠ جنيه.

ج- ٢٠٠٠٠ جنيه.

د- لا شيء مما سبق.

٤- اشترت شركة سارة في ١/١/٢٠١١ قطعة أراضي بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه عندما كان الرقم القياسي ١٠٠ وفي نهاية ديسمبر ٢٠٠٧ تم بيعها بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه عندما كان الرقم القياسي ١٧٠ يترتب على ذلك تضمين قائمة الدخل المعدة في نهاية ٢٠١٧ طبقا للتكلفة التاريخية المعدلة:

أ- مكاسب قوة شرائية ٧٠٠٠٠ جنيه وخسارة بيع أراضي ١٠٠٠٠ جنيه.

ب- مكاسب بيع أراضي مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه.

ج- خسارة قوة شرائية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.

د- خسارة بيع أراضي ١٠٠٠٠ جنيه.

٥- بتحليل ح/الآلات لإحدى الشركات في ٢٠١٥ اتضح الآتي:

- الآلات:

تم حيازتها في عام ٢٠١٢ ٤٠٠٠٠٠ جنيه.

تم حيازتها في عام ٢٠١٤ ١٠٠٠٠٠ جنيه.

- مجمع الإهلاك:

عن الآلات المقتناة في ٢٠١٢ ١٦٠٠٠٠ جنيه.

عن الآلات المقتناة في عام ٢٠١٤ ٢٠٠٠٠ جنيه.

فإذا علمت أن الأرقام القياسية العامة عن الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ كانت كالتالي: ١٠٠، ١١٠، ١١٥، ١٢٠، ١٤٠ على التوالي، ما قيمة الآلات الصافية التي تظهرها الميزانية المعدة في نهاية عام ٢٠١٥.

أ- ٢٨٤٨٤٨ جنيه.

ب- ٣٦٠٠٠٠ جنيه.

ج- ٣٩٨٧٨٨ جنيه.

د- قيمة أخرى اذكرها.

٥- بلغت قيمة مخزون أول المدة في إحدى الشركات ٤٠٠٠٠٠ ج عبارة عن ٨٠٠٠ وحدة متساوية القيمة، وقد كانت حركة البضاعة خلال العام كالتالي:

المشتريات	تكلفة الوحدة	المبيعات	سعر بيع الوحدة
النصف الاول	١٠٠٠٠ وحدة	٤٨ جنيه	١٥٠٠٠ وحدة
النصف الثاني	١٠٠٠٠ وحدة	٥٢ جنيه	١٢٠٠٠ وحدة
			٥٢ جنيه
			٤٩ جنيه

على ضوء ما سبق وفي ظل إتباع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تسعير المواد المنصرفة من المخازن. ما قيمة أرباح أو خسائر الحيازة التي تظهرها قائمة الدخل المعدة طبقاً للتكلفة الجارية في نهاية العام؟.

- أ- ٥٠٠٠٠ جنيه ربح.
ب- ١٨٠٠٠ جنيه ربح.
ج- ١٨٠٠٠ جنيه خسارة.
د- لا شيء مما سبق.

٦- كانت حركة البضاعة خلال عام ٢٠٠٩ في إحدى الشركات كالتالي:

المشتريات	تكلفة الوحدة	المبيعات	سعر بيع الوحدة
٢٠٠٠٠ وحدة	٤٨ جنيه	٢٥٠٠٠ وحدة	٥٢ جنيه
٢٠٠٠٠ وحدة	٥٢ جنيه	٢٠٠٠٠ وحدة	٤٩ جنيه

فإذا علمت أن قيمة المخزون في ٢٠٠٩/١/١ بلغت ٤٠٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٨٠٠٠ وحدة متساوية القيمة، وأن الشركة اتبعت في تسعير المواد المنصرفة من المخازن طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في النصف الأول وطريقة الوارد أولاً صادر أولاً في النصف الثاني.

ما قيمة أرباح أو خسائر الحيازة التي تظهرها قائمة الدخل في ٢٠٠٩/١٢/٣١؟

- أ- ٢٧٠٠٠ جنيه ربح.
ب- ٣٦٠٠٠ جنيه.

- ج- ٥٤٠٠٠ جنيه خسارة.
د- لا شيء مما سبق.

٨- في ٢٠١٠/١/١ اشترت إحدى الشركات التين متساويتين في القيمة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وقد تم بيع إحداها في ٢٠١١/٧/١، بفرض أن الآلات تستهلك بمعدل ١٠% والأرقام القياسية الخاصة بالآلات كانت كالتالي: في ٢٠١٠/١/١ (١٠٠)، في ٢٠١٠/١٢/٣١ (١٥٠)، في ٢٠١١/٧/١ (١٨٠)، في ٢٠١١/١٢/٣١ (٢٠٠)

- قيمة أرباح الحيازة غير المحققة والمحققة التي تفصح عنها القوائم المالية عن عام ٢٠١٠

- أ- ٢٥٠٠/٥٠٠٠٠
ب- ٥٠٠٠/٥٠٠٠٠

- ج- ٢٥٠٠/٤٥٠٠٠
د- ٢٥٠٠/٤٧٥٠٠

- قيمة أرباح الحيازة غير المحققة والمحققة التي تفصح عنها القوائم المالية عن عام ٢٠١١

- أ- ١٥٠٠٠/٢٥٠٠٠
ب- ٣٧٥٠/٧٥٠٠٠

- ج- ١٨٧٥٠/٧٠٠٠٠
د- لا شيء مما سبق.

ثانياً: التمارين:

تمرين رقم (١):

الآتي قائمة الدخل للشركة المتحدة والمعدة على أساس التكلفة التاريخية في ٢٠١٨/١٢/٣١ :

إيرادات المبيعات		٢٠٠٠٠٠
<u>تكلفة المبيعات</u>		
مخزون أول المدة	٨٠٠٠٠	
المشتريات	١٠٠٠٠٠٠	
(-) مخزون آخر المدة	٢٠٠٠٠٠	٨٨٠٠٠٠
مجمّل الربح		١١٢٠٠٠٠
<u>تخصّم</u>		
الإهلاك	٨٠٠٠٠٠	
مصروفات مختلفة	٣٨٠٠٠٠	١١٨٠٠٠٠
<u>صافي الخسارة</u>		(٦٠٠٠)

معلومات إضافية:

- ١- تم الحصول على الإيرادات وتحمل المصروفات على مدار العام بالتساوي.
- ٢- يتم استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً صادر أولاً في تسعير المواد المنصرفة من المخازن.
- ٣- العمر الإنتاجي للأصول الثابتة الخاضعة للإهلاك هو ٥ سنوات ، وقد تم الحصول عليها كما يلي:
١ يناير ٢٠١٥ ٣٠٠٠٠٠٠ جنية
١ يناير ٢٠١٧ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنية
- ٤- كان الرقم القياسي العام لتغيرات الأسعار كالتالي :

١ يناير ٢٠١٥	٣٠٠	متوسط ٢٠١٥	١٨٠
١ يناير ٢٠١٧	٣٢٠	متوسط ٢٠١٧	٣١٠
١ يناير ٢٠٠٨	٣٤٠	متوسط ٢٠١٨	٣٥٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٣٦٠		

- ٥- بلغت الخسارة الخاصة بالتغير في الأسعار والناجمة عن حيازة البنود النقدية خلال العام ٢٠٠٨ ٤١٠٠٠ جنية.

والمطلوب:

إعداد قائمة الدخل المعدلة وفقاً للتغيرات في المستوى العام للأسعار عن السنة المنتهية في

٢٠٠٨/١٢/٣١

تمرين رقم (٢):

في ٢٠٠٨/١/١ قامت شركة الحسيني التجارية بشراء آلات بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنية، وقد قدر العمر الإنتاجي لها ١٠ سنوات.

فإذا علمت أن:

- تستهلك الآلات بطريقة القسط الثابت ولم تقدر قيمة مخردة للآلات في نهاية عمرها الإنتاجي.

- الرقم القياسي لأسعار هذه الآلات كانت كالتالي:

٢٠٠	٢٠٠٨ / ١٢ / ٣١	٢٠٠	٢٠٠٨ / ١ / ١
٣٢٠	٢٠١٠ / ١٢ / ٣١	٣٠٨	٢٠٠٩ / ١٢ / ٣١

والمطلوب:

- ١- إجراء قيود اليومية في ظل طريقة التكلفة الجارية خلال الثلاث سنوات المذكورة .
- ٢- حساب أرباح وخسائر الحيازة غير المحققة وأرباح وخسائر الحيازة المحققة خلال الثلاث سنوات المذكورة .
- ٣- تأثير ما سبق على الميزانية المعدة في نهاية كل سنة من السنوات الثلاثة .

تمرين رقم (٣):

فيما يلي أرصدة الحسابات التي ظهرت بدفاتر شركة الأوفياء في ٢٠١٠/١٢/٣١ (القيمة بآلاف الجنيه):

٤٠٠ آلات، ٣٠٠ مخزون أول المدة، ٨٠٠ مشتريات، ١٠٠ عملاء، ٢٤٠ نقدية، ١٦٠ مصروفات مختلفة، ٨٠ أوراق دفع، ٩٤٢ مبيعات، ٤٠ دائنون، ٩٣٨ رأس المال .

فإذا علمت أن:

- تم تكوين الشركة في ٢٠١٠/١/١
- تم شراء الآلات عند تكوين الشركة وقد كان الرقم القياسي الخاص لهذه الآلات ٢٠٠ عند الشراء ، وقد ارتفع هذا الرقم إلى ٢٤٠ في نهاية السنة .
- تستهلك الآلات بمعدل ١٠% سنوياً .
- تكلفة الوحدة من مخزون أول المدة ٤٠ جنية ، وتتبع الشركة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً ، وقد كانت حركة البضاعة خلال السنة كالتالي:

المشتريات	تكلفة الوحدة	المبيعات	ت . الجارية
النصف الأول	١٠٠٠٠ وحدة	٣٨ جنية	١٥٠٠٠ وحدة
النصف الثاني	١٠٠٠٠ وحدة	٤٢ جنية	٨٠٠٠ وحدة
			٤٢ جنية
			٣٩ جنية

والمطلوب:

- أ- حساب أرباح الحيازة المحققة وغير المحققة .
ب - إعداد القوائم المالية في ٢٠١٠/١٢/٣١ في ظل استخدام:
- طريقة التكلفة التاريخية .
- طريقة التكلفة الجارية.

تمرين رقم (٤):

فيما يلي بيانات القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية لإحدى الشركات في عام ٢٠١٠:

- بيانات قائمة الدخل:

١٥٠٠٠٠٠ جنيه مبيعات، ٤٣٠٠٠٠٠ جنيه مخزون أول المدة، ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مشتريات،
٣٠٠٠٠٠٠ جنيه مخزون آخر المدة، ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه إهلاك، ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه فوائد القروض، ٣٦٠٠٠٠
جنيه ضرائب، ٢١٠٠٠٠٠ جنيه إيرادات تشغيل مختلفة، ٢١٠٠٠٠٠ جنيه مصروفات إدارية وعمومية.

- بيانات الميزانية:

٤٨٠٠٠٠٠ جنيه نقدية، ٢٤٧٥٠٠٠ جنيه عملاء، ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه آلات ومعدات، ٩٩٠٠٠٠ جنيه
مخصص إهلاك، ١٥٠٠٠٠٠ جنيه التزامات قصيرة الأجل، ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه قرض طويل الأجل (٨%)،
٦٠٠٠٠٠٠ جنيه رأس المال (القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه)، ٣٨٦٥٠٠٠ جنيه أرباح مرحلة
واحتمايطيات، ١٢٠٠٠٠٠ جنيه فوائد قروض مستحقة.

فيذا علمت أن:

- آلات ومعدات تكلفتها ٣٩٠٠٠٠٠ ج تم شراؤها عند تكوين الشركة وتم شراء الباقي في ٢٠٠٩/١/١ .
- تستهلك الآلات والمعدات بمعدل ٥% سنوياً.
- تم إصدار عدد ٣٩٠٠٠٠ سهم عند تكوين الشركة في ٢٠٠٧/١/١ والباقي تم إصداره في بداية ٢٠٠٩.
- كل الإيرادات والمصروفات (باستثناء الإهلاك والفوائد) والمشتريات تحدث خلال السنة بانتظام وتم سداد
الفوائد والضرائب في نهاية العام.

- تم سداد التوزيعات التي بلغت ٢٢٥٠٠ جنيه في آخر ديسمبر.
- الشركة تتبع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تقييم المواد المنصرفة من المخازن.
- الأرقام القياسية العامة كالتالي:

٢١٠	٢٠٠٩/١/١	٢٠٠	٢٠٠٧/١/١
٢٤٠	٢٠١٠/٦/٣٠	٢٢٠	٢٠١٠/١/١
		٢٦٠	٢٠١٠/١٢/٣١

- كان مجموع أرصدة العناصر النقدية في نهاية عام ٢٠٠٩ مبلغ ٥٤٦٠٠٠ جنية أصول نقدية، ٣٧٠٠٠٠ جنية التزامات نقدية.

والمطلوب:

- ١ - حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية عن السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١
- ٢ - إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي طبقا للتكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار.

تمرين رقم (٥):

وفيما يلي بيانات المركز المالي لإحدى الشركات في ٢٠٠٩/١٢/٣١ (القيمة بالآلاف جنيه):

الصافي	مجمع إهلاك	تكلفة	
أصول			
أصول ثابتة	٤٠٠	٢٤٠٠	٢٠٠٠
مخزون			٢٨٠
عملاء وأوراق قبض			٨٤٠
نقدية			٢٩٠
استثمارات في أ. مالية (أسهم عادية)			٤٥٠
مصرفات مقدمة			١٤٠
إجمالي الأصول			٤٠٠٠
الالتزامات وحقوق المساهمين:			
رأس مال الأسهم			٢٠٠٠
احتياطي قانوني			٤٠٠
أرباح مرحلة			٥٠٠
قروض طويلة الأجل			٤٠٠
دائنون			٣٤٠
أوراق دفع			٢٩٠
إيرادات مقدمة			٧٠
			٤٠٠٠

فإذا علمت أن:

- ١- تتبع الشركة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً، وأن المشتريات تتم بصفة مستمرة ومنتظمة خلال السنة، وأنه تم بيع كافة البضاعة المتاحة في العام السابق.
 - ٢- تم سداد المصروفات المقدمة وتحصيل الإيرادات المقدمة في منتصف العام.
 - ٣- نصف الأصول الثابتة تم اقتنائها في بداية تكوين الشركة عندما كان الرقم القياسي ٢٠٠ والباقي تم شراؤه عندما كان الرقم القياسي ٢٤٠ ويخص هذا النصف من مجمع الإهلاك ١٦٠٠٠٠٠ جنيه.
 - ٤- الأوراق المالية تم الحصول عليها لغرض المضاربة وقد كان الرقم القياسي وقت الشراء ٢٧٠ وقد بلغت القيمة السوقية في تاريخ إعداد الميزانية ٥٨٠٠٠٠٠ جنيه.
 - ٥- تم الحصول على القروض طويلة الأجل في بداية السنة عندما كان الرقم القياسي ٢٦٠ .
- والمطلوب:** تصوير قائمة المركز المالي المعدلة علماً بأن الرقم القياسي في تاريخ إعدادها ٣٠٠.

تمرين رقم (٦):

فيما يلي بيانات قائمة المركز المالي لإحدى الشركات في ٢٠١٠/١٢/٣١ ومقارنة بنفس القائمة في ٢٠٠٩/١٢/٣١ والتي تم إعدادها بالاعتماد على التكلفة التاريخية:

٢٠١٠/١٢/٣١		٢٠٠٩/١٢/٣١
	<u>أصول</u>	
٣٥٠٠٠٠	معدات	٢٥٠٠٠٠
٥١٠٠٠٠	نقدية	٤٠٠٠٠٠
٨٦٠٠٠٠	إجمالي الأصول	٦٥٠٠٠٠
	<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>	
٣٤٠٠٠٠	حقوق الملكية	٢٥٠٠٠٠
٤٠٠٠٠٠	التزامات طويلة الأجل	٣٠٠٠٠٠
١٢٠٠٠٠	التزامات قصيرة الأجل	١٠٠٠٠٠
٨٦٠٠٠٠	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٦٥٠٠٠٠

فإذا علمت أن: الأرقام القياسية العامة كانت كالتالي:

في ٢٠٠٩/١٢/٣١ هو (٣٠٠)، متوسط الأرقام القياسية العامة للأسعار في سنة ٢٠١٠ هو (٣٢٩)، وفي ٢٠١٠/١٢/٣١ هو (٣٦٠)

والمطلوب: - إعداد قائمة المركز المالي المعدلة لهذه الوحدة في ٢٠١٠/١٢/٣١ .

- حساب أرباح أو خسائر التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد .

تمرين رقم (٧):

بلغ رصيد حساب تكلفة البضاعة المباعة في ٢٠١٠/١٢/٣١ مبلغ وقدره ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه.

فإذا علمت أن:

- مخزون أول المدة (٢٠١٠/١/١) بلغت قيمة ٤٨٠٠٠ جنيه.

- مخزون آخر المدة (٢٠١٠/١٢/٣١) بلغت قيمته ٥٦٠٠٠ جنيه.

- الأرقام القياسية للمستوي العام للأسعار كانت كما يلي:

في ٢٠١٠/١/١ ٢٤٠

في ٢٠١٠/١٢/٣١ ٢٧٠

متوسط خلال عام ٢٠١٠ ٢٥٠

المطلوب:

تحديد تكلفة البضاعة المباعة المعدلة في ظل كل من طرق التقويم الآتية:

- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.

- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً، علماً بأن مخزون أول المدة تم اقتناؤه عندما كان الرقم القياسي العام

. ٢١٦

تمرين رقم (٨):

فيما يلي بيان الأصول الثابتة المملوكة لإحدى الشركات وذلك في ٢٠١٠/١٢/٣١:

الأصول	تكلفة الاقتناء	طريقة الإهلاك	معدل الإهلاك
أراضي ومباني	٩٠٠٠٠٠	قسط ثابت	٢%
آلات	٥٠٠٠٠٠	قسط ثابت	١٠%
سيارات	١٥٠٠٠٠	قسط متناقص	١٥%

فإذا علمت أن:

١- تكلفة اقتناء الأراضي ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه وتم حيازتها عندما كان الرقم القياسي العام ٢٥٥

٢- تشغل الإدارة نصف مباني الشركة ويشغل المصنع النصف الثاني وأن مباني الإدارة اقتنيت عندما

كان الرقم القياسي العام للأسعار ٢٤٠ بينما اقتنيت مباني المصنع عندما كان الرقم القياسي العام

. ٣٠٠

٣- تتكون الآلات من ثلاث مجموعات كالتالي:

- المجموعة الأولى وتكلفة اقتناؤها ٢٥٠٠٠٠ جنيه وتم شراؤها عندما كان الرقم القياسي العام

للأسعار ٣٠٠.

- المجموعة الثانية وتكلفة اقتنائها ١٥٠٠٠٠ جنيه وتم شراؤها عندما كان الرقم القياسي العام للأسعار ٣٧٥.

- المجموعة الثالثة وتكلفة اقتنائها ١٠٠٠٠٠ جنيه وتم شراؤها في منتصف هذا العام عندما كان الرقم القياسي العام ٣٩٠.

٤ - تم اقتناء السيارات منذ ٥ سنوات عندما كان الرقم القياسي العام للأسعار ٣٦٠ فيما عدا سيارة واحدة بل تكلفتها ٤٠٠٠٠ تم شراؤها في منتصف هذا العام.

والمطلوب:

تحديد قيمة الإهلاك المعدل في نهاية السنة الحالية ٢٠١٠/١٢/٣١ علماً بأن الرقم القياسي العام للأسعار في نهاية السنة الحالية بلغ ٤٨٠.

تمرين رقم (٩):

فيما يلي البيانات الخاصة بالأصول والالتزامات النقدية عن عام ٢٠١٠ :
أولاً: كان أرصدة الأصول والالتزامات النقدية قصيرة الأجل في نهاية كل فترة ربع سنوية خلال السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ كما يلي:

الأصول النقدية	الالتزامات نقدية	
٨١٠٠٠٠	٦٤٨٠٠٠	الربع الأول
٤١٠٠٠٠	٤١٨٠٠٠	الربع الثاني
٦٢٠٠٠٠	٥٢٣٠٠٠	الربع الثالث
٥٠٢٠٠٠	٧٥٩٠٠٠	الربع الرابع

ثانياً: كانت أرصدة الأصول النقدية والالتزامات النقدية قصيرة الأجل في ٢٠٠٩/١٢/٣١ كما يلي:

- الأرصدة الأصول النقدية ٣٢٠٠٠٠ جنيه.

- الالتزامات النقدية قصيرة الأجل ٢٥٦٠٠٠ جنيه.

ثالثاً: كانت أرصدة الالتزامات النقدية طويلة الأجل كما يلي:

- رصيد القروض طويلة الأجل في ٢٠١٠/١/١ كان ٤٨٠٠٠٠٠ جنيه .

- رصيد القروض طويلة الأجل في ٢٠١٠/١٢/٣١ كان ٣١٢٠٠٠٠ جنيه.

فإذا علمت أن الأرقام القياسية العامة كانت كالتالي:

٢٠٠٩/١٢/٣١	١٩٢
٢٠١٠/١٢/٣١	٢٥٢
المتوسط خلال العام ٢٠١٠	٢٢٤

المتوسط خلال كل ربع سنة خلال عام ٢٠١٠ كما يلي:

الربع الأول ١٩٦	الربع الثاني ٢٠٠
الربع الثالث ٢١٠	الربع الرابع ٢٣٦

المطلوب:

١- احتساب أرباح وخسائر القوة الشرائية للأصول النقدية والالتزامات النقدية قصيرة الأجل والالتزامات النقدية طويلة الأجل.

٢- إجراء قيود اليومية الخاصة بإثبات وإقفال صافي أرباح أو خسائر القوة الشرائية في ٢٠١٠/١٢/٣١ .

تمرين رقم (١٠):

فيما يلي بيانات قائمة المركز المالي لإحدى الشركات في ٢٠١٠/١٢/٣١ مع بيان الأرقام المقارنة في ٢٠٠٩/١٢/٣١ :

بيان	٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
الأصول الثابتة	٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
(مجمع الإهلاك)	(١٤٥٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)
المخزون	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
أصول نقدية	١٨٠٠٠٠	٧٢٠٠٠
إجمالي الأصول	٥٧٥٠٠٠	٤٣٢٠٠٠
رأس المال	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
احتياطات وأرباح مرحلة	١١١٠٠٠	٦٤٠٠٠
سندات (٨%)	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
التزامات قصيرة الأجل	١٤٤٠٠٠	٤٨٠٠٠
	٥٧٥٠٠٠	٤٣٢٠٠٠

وخلال عام ٢٠١٠ تمت العمليات التالية:

- ١- قامت الشركة بشراء آلات ومعدات جديدة خلال العام وقد استغرق إعدادها للتشغيل شهراً ونصف .
- ٢- تستحق فائدة السندات نصف سنوياً في منتصف مايو ، ومنتصف نوفمبر من كل عام .
- ٣- بلغت المبيعات خلال العام ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وقد تبين من سجلات المبيعات أن هذا الرقم تحقق على مدار العام كالتالي:

١٥% للربع الأول. ٢٠% للربع الثاني.

٣٠% للربع الثالث. ٣٥% للربع الرابع.

٤- بلغت المشتريات خلال العام ٦٠٠٠٠٠ جنية وقد تبين من سجلات المشتريات أن هذا الرقم تحقق على مدار العام كالتالي:

٢٠% للربع الأول. ٣٠% للربع الثاني.

١٠% للربع الثالث. ٤٠% للربع الأخير.

٥- بلغت المصروفات التي دفعت نقداً وتخص عام ٢٠١٠ مبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنية. موزعة بانتظام على مدار السنة.

٦- قامت الشركة بإجراء توزيعات للملاك خلال العام تم سداد نصفها خلال شهر فبراير والنصف الآخر خلال شهر أغسطس.

فإذا علمت أن:

- قامت الشركة عند تكوينها باقتناء أصول ثابتة قديمة عندما كان الرقم القياسي للأسعار ١٨٠ ويبلغ معدل إهلاك هذه الأصول ١٠% سنوياً بطريقة القسط الثابت .

- تم إصدار السندات منذ عدة سنوات عندما كان الرقم القياسي للأسعار ٢٠٠ .

- تم اقتناء ٢٥% من المخزون بداية عام ٢٠١٠ عندما كان الرقم القياسي ٢٠٠ وأما الباقي فقد تم اقتنائه في ظل رقم قياسي للأسعار قدره ٢٢٠ .

د- كان الرقم القياسي العام للأسعار خلال عام ٢٠١٠ على النحو التالي :

٢٢٠	الرقم القياسي للأسعار في بداية العام
٢٤٠	الرقم القياسي للأسعار في نهاية العام
٢٥٠	المتوسط خلال الربع الأول
٢٦٠	المتوسط خلال الربع الثاني
٢٨٠	المتوسط خلال الربع الثالث
٣٠٠	المتوسط خلال الربع الرابع

والمطلوب:

١- تعديل بيانات القوائم المالية خلال عامي ٢٠١٠ ، ٢٠٠٩ بحيث تعكس التغيرات في المستوى العام للأسعار.

٢- عرض قائمة المركز المالي لسنة ٢٠١٠ مقارنة بأرقام سنة ٢٠٠٩ وكانت قائمة الدخل في عام ٢٠١٠ بعد تعديل البيانات وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار .

تمرين رقم (١١):

فيما يلي بيانات قائمة المركز المالي لإحدى الشركات في ١/١٢/٢٠١٠ :

بيان	التكلفة	مجمع الإهلاك	الصافي
<u>الأصول</u>			
أراضي	١٥٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠
مباني	١٥٠.٠٠٠	٥٦٢٥٠	١٣٥.٠٠٠
آلات			٩٣٧٥٠
بضاعة			١٠.٥٠٠
عملاء			٧٥.٠٠٠
نقدية			٩٠.٠٠٠
			٥٥٨٧٥٠
<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>			
رأس المال			٢٢٥.٠٠٠
احتياطات وأرباح مرحلة			٦٣٧٥٠
قرض طويل الأجل (٦%)			١٥٠.٠٠٠
دائون وأراق دفع			١٢٠.٠٠٠
جملة الالتزامات وحقوق الملكية			٥٥٨٧٥٠

وفي ذلك التاريخ قررت إدارة الشركة البدء في تطبيق أسلوب التعديل الشامل للتغير في المستوي العام للأسعار اعتباراً من ١ يناير ٢٠١١. وقد اتضح من فحص سجلات الشركة ما يلي:

١- تم شراء الأراضي والمباني عند تكوين الشركة عندما كان الرقم القياسي للأسعار ٢٤٠، وتستهلك المباني بمعدل ٢% قسط ثابت.

٢- تم شراء نصف الآلات في أول يناير ٢٠٠٦ عندما كان الرقم القياسي للأسعار ٢٤٠، أما باقي الآلات فقد تم شراؤها على دفعتين متساويتين في أول يناير ٢٠٠٧ وأول يناير ٢٠٠٨ حيث كان الرقم القياسي للأسعار (٣٠٠، ٣٦٠) في هذين التاريخين على التوالي ويقدر عمر الآلات بعشر سنوات.

٣- تم تقدير قيمة مخزون آخر المدة وفقاً لطريقة الوارد أولاً صادر أولاً وتبلغ قيمة المشتريات التي تمت خلال شهر نوفمبر وديسمبر من عام ٢٠١٠ مبلغ (١٥٠.٠٠٠، ٢٠٠.٠٠٠) جنيه على التوالي حيث كان الرقم القياسي للأسعار (٣٩٠، ٤٢٠) على التوالي خلال هذين الشهرين.

- ٤- تم الحصول على القرض طويل الأجل عند تكوين الشركة في أول يناير ٢٠٠٦ .
- ٥- الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية تحققت خلال عام ٢٠١٠ حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار ٤٠٥ في المتوسط.
- ٦- بلغ الرقم القياسي العام للأسعار في أول يناير ٢٠١١ (٤٥٠) .

والمطلوب:

تعديل بيانات قائمة المركز المالي وفقاً للتغيرات في المستوى العام للأسعار.

تمرين رقم (١٢):

فيما يلي أرصدة الحسابات المستخرجة من دفاتر شركة مصر للتجارة والمعدة على أساس التكلفة التاريخية في ٢٠٠٨/١٢/٣١ (القيمة بالآلاف جنيه):

١١٠٠٠ آلات، ٨٠٠٠ مبيعات، ١٩٠٠ مخزون، ٩٣٠٠ مشتريات، ٢٠٠٠ شهرة، ٣٤٥٠ مجمع إهلاك الأصول طويلة الأجل، ٧٢٠٠ فوائد القروض، ٣٢٠ مصروفات مختلفة، ٤٠٠ إيرادات مختلفة، ٤٥٠٠ استثمارات في أوراق مالية، ٣٥٠٠ عملاء و أوراق قبض، ٢٥٠٠ نقدية، ٦٠٠٠ قروض طويلة الأجل (نصفها بالعملة الأجنبية)، ١٠٠٠٠ رأس مال الأسهم (القيمة الاسمية للسهم الواحد ٢٠ جنيه)، ١١٩٠ احتياطي قانوني، ١٣٤٠ أرباح مرحلة، ٣٠٠٠ دائنون وأوراق دفع، ٦٠٠ إقراض للغير، ٤٠ إهلاك أصول طويلة الأجل.

فإذا علمت أن:

- ١- تتبع الشركة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تسعير المواد المنصرفة من المخازن. وإن تكلفة مخزون آخر المدة ٣٤٠٠٠٠٠ جنيه وقيمه السوقية ٣٢٠٠٠٠٠ جنيه.
- ٢- المشتريات تتم بشكل منتظم ماعدا ما قيمته ٣٠٠٠٠٠ جنيه مشتريات من موردي الخارج تمت في ٢٠٠٨/٧/١ ولم تسدد قيمتها بعد. والمبيعات تتم بشكل منتظم ماعدا ما قيمته ٥٠٠٠٠٠ جنيه مبيعات لعملاء الخارج تمت في ٢٠٠٨/٧/١ ولم تحصل قيمتها بعد.
- ٣- بند المصروفات المختلفة يتضمن ما يلي:
 - ١٢٠٠٠٠ جنيه مهيا ومرتببات.
 - ٥٠٠٠٠ جنيه حملة إعلانية دفعت في ٢٠٠٨/٧/١ عن سنة تنتهي في ٢٠٠٩/٦/٣٠.
 - ١٥٠٠٠٠ جنيه إيجار مبنى تشغله إدارة الشركة منها ٣٠٠٠٠ تأمين دفع في ٢٠٠٨/١/١
- ٤- بند الإيرادات المختلفة يتضمن ما يلي:
 - ٢٠٠٠٠٠ جنيه عوائد ودائع بالبنوك علما بأن ما قيمته ٥٠٠٠٠٠ جنيه من هذه الودائع بالعملة الأجنبية ومودعة بتاريخ ٢٠٠٨/١

- ١٦٠٠٠٠ جنيه ربح بيع آلة في ٢٠٠٨/٧/١ علماً بأن هذه الآلة مشتراه عند تكوين الشركة بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه.

- الباقي إيرادات حصلت في ٢٠٠٨/٧/١ نصفها يخص عام ٢٠٠٩ .

٥- يتكون بند الآلات والتي تستهلك بمعدل ١٠% قسط ثابت من ثلاث مجموعات كالتالي: المجموعة الأولى تكلفتها ٦ مليون جنيه مشتراه في ٢٠٠٤/١/١ عند تكوين الشركة المجموعة الثانية وتكلفتها ٣ مليون جنيه انتقلت إلى الشركة من الشركة المندمجة في ٢٠٠٥/١/١ المجموعة الثالثة وتكلفتها ٢ مليون جنيه مشتراه في ٢٠٠٨/١/١ .

٦- يتضمن بند الاستثمارات في الأوراق المالية ما يلي:

- سندات مقتناه بغرض الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه مشتراه في ٢٠٠٨/٧/١ .

- أسهم ممتازة بمبلغ مليون جنيه مشتراه في ٢٠٠٧/١/١ .

- أسهم عادية بمبلغ ٣ مليون جنيه مشتراه في ٢٠٠٨/١/١ بغرض المتاجرة علماً بأن هناك انخفاضاً في أسعارها في البورصة في نهاية العام بنسبة ٥%.

٧- تم الحصول على القروض طويلة الأجل في ٢٠٠٨/١/١ وبمعدل فائدة ١٢% سنوياً تسدد على دفعتين في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ، ١٢/٣١ من كل عام وتم إقراض الغير بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١ .

٨- يتكون رأس مال الأسهم من عدد ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي تم إصدارها عند تكوين الشركة، وعدد ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي تم إصدارها في ٢٠٠٨/١/١ بسعر ٢٢ جنيه، والباقي أسهم عادية تم إصدارها لمساهمي الشركة المندمجة بسعر ٢١ جنيه.

٩- صافي الأصول النقدية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يبلغ ٢ مليون جنيه .

١٠- الأرقام القياسية العامة كانت كالتالي:

١٨٠	٢٠٠٧/١/١	١٦٠	٢٠٠٥/١/١	١٥٠	٢٠٠٤/١/١
٣٠٠	٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٥٠	٢٠٠٨/٧/١	٢٠٠	٢٠٠٧/١٢/٣١

والمطلوب:

١- حساب أرباح وخسائر القوة الشرائية عن السنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١ .

٢- إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي طبقاً للتكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوي العام للأسعار في ٢٠٠٨/١٢/٣١ .

تمرين رقم (١٣):

فيما يلي بيانات القوائم المالية للشركة المصرية للتجارة علي أساس التكلفة التاريخية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ (القيمة بالآلاف جنيه) :

١٠٠٠٠ مبيعات ، ٢٢٨٠ مخزون أول المدة ، ٦٠٠٠ مشتريات ، ١٦٠٠ مخزون آخر المدة ، ١٤٤٠ إهلاك أصول طويلة الأجل ، ٨٠٠ فوائد قروض ، ٥٥٠ مصروفات مختلفة ، ٦٤٠ إيرادات مختلفة ، ١٢٠٠ آلات ، ٦٤٠٠ استثمارات في أوراق مالية ، ٦٤٠٠ عملاء و أوراق قبض ، ٣٤٠٠ نقدية بالخزينة والبنك ، ٤٠٠٠ شهرة ، ٤٠ مصروفات مقدمة ، ١٥٢٠٠ رأس المال الأسهم (القيمة الاسمية للسهم الواحد ٢٠ جنيه)، ٣٠٠ احتياطي قانوني ، ١٨١٠ أرباح مرحلة ، ١٨٤٠ دائنون و أوراق دفع ، ٨٠٠٠ قروض طويلة الأجل (نصفها بعملة أجنبية) ، ٥٤٤٠ مجمع إهلاك أصول طويلة الأجل ، ٨٠ إيرادات مقدمة .

فإذا علمت أن:

١- تتبع الشركة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تسعير المواد المنصرفة من المخازن، وأن المشتريات والمبيعات تتم بشكل منتظم خلال العام ماعدا مبيعات لعملاء الخارج قيمتها ٢ مليون جنيه تمت في ٢٠٠٥/٧/١ ولم تحصل قيمتها بعد .

٢- تتكون الآلات والتي تستهلك بمعدل ١٠% قسط ثابت من ثلاث مجموعات كالتالي:

- المجموعة الأولى وتكلفتها ٦ مليون جنيه مشتراه في ٢٠٠٥/١/١ عند تكوين الشركة .

- المجموعة الثانية وتكلفتها ٣.٢ مليون جنيه انتقلت إلى الشركة من الشركة المندمجة في ٢٠٠٣/١/١

- المجموعة الثالثة وتكلفتها ٢.٨ مليون جنيه مشتراة في ٢٠٠٥/١/١ .

٣- يتضمن بند الاستثمارات في الأوراق المالية ما يلي:

- سندات مقتناه بغرض الاحتفاظ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه .

- أسهم ممتازة بمبلغ مليون جنيه .

- أسهم عادية بمبلغ ٥ مليون جنيه مشتراه في ٢٠٠٥/١/١ بغرض المتاجرة وقد ارتفعت أسعار هذه الأسهم بنسبة ٢٥% بنهاية العام .

٤- تم الحصول على القروض طويلة الأجل في ٢٠٠٥/١/١ وبمعدل فائدة ١٠% سنوياً تسدد على دفعتين في ٦/٣٠ ، ١٢/٣١ من كل عام .

٥- يتكون رأس مال الأسهم من عدد ٢٠٠٠٠٠٠ سهم عادي تم إصدارها عند تكوين الشركة، وعدد ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي أخرى تم إصدارها في نهاية عام ٢٠٠٥ بسعر ٢١ جنيه للسهم والباقي أسهم

عادية تم إصدارها لمساهمي الشركة المندمجة وقد بلغت التوزيعات النقدية خلال العام ٨٠٠٠٠٠ ج تم سدادها في ٢٠٠٥/١٢/٣١ .

٦- يتضمن بند الإيرادات ما يلي:

- ٢٠٠٠٠٠ جنيه عوائد ودائع بالبنوك علماً بأن ما قيمته ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه من هذه الودائع بالعملية الأجنبية ومودعه بتاريخ ٢٠٠٥/١/١

- ١٤٠٠٠٠٠ جنيه ربح بيع آلة في ٢٠٠٥/٧/١ علماً بأن هذه الآلة مشتراه عند تكوين الشركة بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- الباقي إيرادات أوراق مالية حصلت في ٢٠٠٥/٧/١ .

٧- تم سداد المصروفات المختلفة بانتظام خلال العام، كما تم سداد المصروفات المقدمة وتحصيل الإيرادات المقدمة في ٢٠٠٥/٦/٣٠ .

٨- صافي الأصول النقدية في ٢٠٠٥/١/١ بلغ ٢ مليون جنيه.

٩- الأرقام القياسية العامة كانت كالتالي:

١٦٠	٢٠٠٣ / ١ / ١ -	١٥٠	٢٠٠٠ / ١ / ١ -
٢٠٠	٢٠٠٥ / ١ / ١ -	١٨٠	٢٠٠٤ / ١ / ١ -
٣٠٠	٢٠٠٥ / ١٢ / ٣١ -	٢٥٠	٢٠٠٥ / ٧ / ١ -

المطلوب:

١- حساب أرباح وخسائر القوة الشرائية عن السنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ .

٢- إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي طبقاً للتكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار في ٢٠٠٥/١٢/٣١ .

تمرين رقم (١٤):

فيما يلي أرصدة الحسابات المستخرجة من دفاتر شركة مصر للتجارة والمعدة على أساس التكلفة التاريخية في ٢٠١٢/١٢/٣١ (القيمة بالآلاف جنيه):

- بيانات قائمة الدخل:

٥٠٠٠ مبيعات ، ١١٤٠ مخزون أول المدة، ٣٠٠٠ مشتريات، ٨٠٠ مخزون آخر المدة، ٦٠٠ الإهلاك، ٤٠٠ فوائد القروض، ٢٨٠ مصروفات مختلفة، ٣٢٠ إيرادات مختلفة .

- بيانات قائمة المركز المالي:

٦٠٠٠ آلات، ٤٠٠٠ استثمارات في أوراق مالية، ١٢٢٠ نقدية، ٣٢٠٠ عملاء و أوراق قبض، ٢٠ مصروفات مدفوعة مقدماً، ٥٦٠٠ رأس مال الأسهم (القيمة الاسمية للسهم ٢٠ جنيه)، ١٦٠٠٠

احتياطي، ٧٦٠ أرباح مرحلة، ٨٢٠ دائنون وأوراق دفع، ٤٠٠٠ قروض طويلة الأجل نصفها بعملة أجنبية، ٢٤٢٠ مجمع الإهلاك، ٤٠ إيرادات محصلة مقدماً. فإذا علمت أن:

- ١- تتبع الشركة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تسعير المواد المنصرفة من المخازن .
- ٢- المشتريات تتم بشكل منتظم والمبيعات تتم بشكل منتظم خلال العام.
- ٣- يتكون بند الآلات والتي تستهلك بمعدل ١٠% قسط ثابت من ثلاث مجموعات كالتالي:
 - المجموعة الأولى تكلفتها ٣ مليون جنيه مشتراه في ٢٠٠٧/١/١ عند تكوين الشركة .
 - المجموعة الثانية وتكلفتها ١٦٠٠٠٠٠ جنيه مشتراه في ٢٠١٠/١/١ .
 - المجموعة الثالثة وتكلفتها ١٤٠٠٠٠٠ جنيه مشتراه في ٢٠١٢/١/١ .
- ٤- يتضمن بند الاستثمارات في الأوراق المالية سندات مقتناه بغرض الاحتفاظ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه مشتراه في ٢٠١٢/٧/١ والباقي أسهم عادية مشتراه في ٢٠١١/١/١ بغرض المتاجرة .
- ٥- تم الحصول على القروض طويلة الأجل في ٢٠١٢/١/١ وبمعدل فائدة ١٠% سنوياً تسدد على دفعتين في ٦/٣٠ ، ١٢/٣١ من كل عام .
- ٦- يتكون رأس مال الأسهم من عدد ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادى تم إصدارها عند تكوين الشركة والباقي تم إصداره في بداية عام ٢٠١٢. وقد تم إجراء توزيعات نقدية مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه تم سدادها في نهاية عام ٢٠١٢ .
- ٧- تم سداد المصروفات لمختلفة بانتظام خلال العام وتم سداد المصروفات المدفوعة مقدماً في ٦/٣٠ ، وتم تحصيل الإيرادات المختلفة بانتظام خلال العام وتم تحصيل الإيرادات المحصلة مقدماً في ٦/٣٠ .

٨- صافي الأصول النقدية في ٢٠١١/١٢/٣١ يبلغ ١ مليون جنيه.

٩- الأرقام القياسية العامة كانت كالتالي:

٢٠٠٧/١/١	١٥٠	٢٠١٠/١/١	١٦٠
٢٠١١/١/١	١٨٠	٢٠١٢/١/١	٢٠٠
٢٠١٢/٧/١	٢٥٠	٢٠١٢/١٢/٣١	٣٠٠

والمطلوب:

- حساب أرباح وخسائر القوة الشرائية عن السنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ .
- إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي طبقاً للتكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار في ٢٠١٢/١٢/٣١ .

الفصل الثالث
المحاسبة عن الأصول
طويلة الأجل

مقدمة:

عادة تصنف الأصول التي تمتلكها الشركة أو تسيطر عليها إلى نوعين: أصول قصيرة الأجل أو أصول متداولة أو أصول جارية وهي الأصول النقدية أو التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة ومن أمثلتها النقدية، المخزون، المدينون، وأوراق القبض والأوراق المالية بغرض المتاجرة وأصول طويلة الأجل تقتنى بغرض الحصول على منافع مستقبلية منها وخلال فترات طويلة ومن أمثلتها الأراضي، المباني، المعدات، الأثاث، وسائل النقل، السفن، الطائرات، المعدات المكتبية وغيرها.

ويترتب على اقتناء الأصول طويلة الأجل ولاسيما الأصول الثابتة والشهرة عادة عدة مشكلات سواء عند الاعتراف بها عند الاقتناء أو الحيابة أو ما يسمى القياس الأولي، أو عند الحصول عليها بنظام التأجير التمويلي وكيفية إثبات ذلك في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر وتأثير ذلك على القوائم المالية، أيضاً بالإضافة إلى مشكلة ارتفاع الأسعار أو التضخم والتي سبق تناولها في جزء مستقل هناك مشكلة أخرى طرحت نفسها في السنوات الأخيرة متمثلة في الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل ولاسيما في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد المصري والتي تعجل بظهور تلك المشكلة بشكل واضح واهتمام كافة الجهات المنوط بها وضع المعايير المحاسبية بتلك المشكلة ومحاولة وضع حلول لها.

من هنا كان الهدف من هذا الفصل متمثلاً في عرض وتحليل تلك المشكلات مع التركيز بشكل واضح على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية بشأنها.

ولتحقيق هذا الهدف سيتم تقسيم هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- ١/٣ - الأصول طويلة الأجل: الاعتراف والقياس الأولي.
- ٢/٣ - المحاسبة عن التأجير التمويلي للأصول طويلة الأجل.
- ٣/٣ - المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل.

١/٣: الأصول طويلة الأجل – الاعتراف والقياس الأولي

تمتلك جميع الشركات تقريباً بعض الموارد ذات الكيان المادي والتي تتوقع استخدامها في إنتاج أو توفير السلع أو الخدمات أو لتأجيرها للغير أو لأغراضها الإدارية وذلك خلال فترة تزيد عن فترة محاسبية واحدة. ويطلق على هذه الموارد عادة مصطلح الأصول الثابتة.

وتتميز الأصول الثابتة بعدة خصائص أساسية من أهمها:

- تعبر هذه الأصول عن سلع ذات كيان مادي ملموس وهذا يميزها عن مجموعة أخرى من الأصول طويلة الأجل غير الملموسة مثل الشهرة والعلامة التجارية وحق الامتياز.

- يتم اقتناء الأصول الثابتة بغرض استخدامها في عمليات الوحدة وليس بغرض إعادة بيعها، وعلى ذلك تستمد قيمتها من الخدمات التي تقدمها وليس من قيمتها البيعية المتوقعة. فمن المعروف أن الشركة تقتنى الأصول الثابتة لاستخدامها في عملياتها ولا تفكر في بيعها إلا بعد الحصول على المنافع الاقتصادية منها. وقد ترتب على ذلك فصل الأصول غير المستخدمة في العمليات الإنتاجية مثال الأراضي والعقارات التي يتم حيازتها لأغراض إعادة بيعها وتحقيق ربح من وراء ذلك وعدم اعتبارها أصولاً ثابتة وتصنيفها كاستثمارات طويلة الأجل.

- تتميز الأصول الثابتة بأنها طويلة الأجل بطبيعتها. حيث يتم الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المحتملة لها خلال فترة طويلة نسبياً تغطي أكثر من فترة محاسبية. ونتيجة لذلك ولغرض إجراء مقابلة سليمة بين الإيرادات والمصروفات يتم توزيع تكلفة هذه الأصول على الفترات المحاسبية التي تستفيد منها ويطلق على الجزء من تكلفة الأصول الثابتة والذي يحمل على كل فترة محاسبية اصطلاح " الإهلاك " .

- الأصول الثابتة جميعاً غير نقدية في طبيعتها ، ويتم الحصول على المنافع من خلال استخدامها في إنتاج أو توفير السلع أو الخدمات أو تأجيرها للغير، وليس من خلال تحويلها إلى كميات معروفة من النقود.

وفيما يلي سوف نتناول بعض المشكلات المرتبطة بحيازة الأصول الثابتة مثل:

الاعتراف بالأصول الثابتة والقياس الأولي للأصول الثابتة.

١/١/٣: الاعتراف بالأصول الثابتة:

تمثل الأصول الثابتة نسبة كبيرة من إجمالي الأصول ولاسيما في المنشآت التجارية والصناعية ومن ثم تعد هامة عند عرض المركز المالي للمنشأة ، هذا بالإضافة إلى تأثيرها الواضح على نتيجة الأعمال. من هنا كان الاهتمام بوضع ضوابط أو مرشحات بشأن الاعتراف بها حيث أشار المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) إلى أنه يعترف بأي بند من بنود الأصول الثابتة كأصل عندما:

- يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

- يمكن للمنشأة قياس تكلفة اقتناء البند بدرجة عالية من الدقة.

ما سبق يعنى أن المنشأة تحتاج للاعتراف بالأصول الثابتة إلى تقييم درجة التأكد من المنفعة الاقتصادية المستقبلية وذلك في ضوء الأدلة المتاحة لديها. كما أن وجود درجة التأكد الكافية من أن المنافع الاقتصادية المستقبلية ستتحقق للمنشأة يستلزم التأكد من القدرة على الحصول على العوائد المرتبطة بالأصل وكذلك القدرة على تحمل المخاطر المصاحبة لذلك. وعلى ذلك يمكن القول أن الاعتراف بالأصل الثابت يتطلب انتقال عنصري المخاطرة والمنافع وأنه قبل الانتقال يمكن إلغاء معاملة اقتناء الأصل ومن ثم فإنه لا يتم الاعتراف به.

أما بالنسبة للشرط الثاني فيمكن استيفاءه بسهولة حيث أن عملية التبادل التي تثبت شراء الأصل تحدد تكلفته، أما في حالة تصنيع الأصل أو إنشائه ذاتياً فإنه يمكن قياس التكلفة بشكل دقيق من خلال تحديد تكاليف الحصول على المواد الخام والعمالة والمدخلات الأخرى من أطراف خارج المنشأة لإتمام عملية التصنيع أو الإنشاء.

وبالرغم من إمكانية تطبيق الشروط السابقة إلا أنه تبقى هناك حالات استثنائية أشار إليها المعيار المحاسبي المصري رقم ميعها (١٠) وهى:

- العدد والأدوات ضئيلة القيمة: يتم تجميعها في مفردة واحدة وتطبيق الشروط على القيمة المجمعة.

- قطع الغيار الأساسية والمعدات الاحتياطية: تعتبر في حكم الأصول الثابتة وذلك عندما تتوقع المنشأة استخدامها خلال أكثر من فترة واحدة، وعندما تكون قطع الغيار مرتبطة باستخدام أحد الأصول الثابتة ومن المتوقع أن يكون الاستخدام غير منتظم ويتم إهلاكها على فترة زمنية لا تتعدى العمر الافتراضي للأصل المعنى.

- الأصول الثابتة المقتناة للمحافظة على البيئة: بالرغم من أن اقتناء هذه الأصول لا يحقق زيادة مباشرة في المنفعة الاقتصادية المستقبلية لأي أصل من الأصول الحالية إلا أن الاقتناء يكون ضرورياً لضمان الاستفادة من الأصول الأخرى، في هذه الحالة تعامل هذه الأصول كأصول ثابتة لأن الاقتناء يحقق منافع اقتصادية مستقبلية لأصول أخرى بقدر يزيد عما تحققه الأصول الأخرى من منافع لو لم يتم اقتناء هذه الأصول. ويلزم الاعتراف بها تحقيق شرط ألا يتعدى صافى القيمة الدفترية للأصل نفسه والأصل المرتبط به القيمة الاستردادية لهما. فمثلاً لو أن أحد مصانع المواد الكيميائية قام بإضافات جديدة على الآلات لاستيفاء بعض متطلبات الحفاظ على البيئة من ناحية إنتاج وتخزين المواد الخطرة، هنا الإضافات يتم معاملتها كأصول ثابتة إلى المدى الذي يمكن فيه استرداد قيمتها.

١/١/٣: القياس الأولي للأصول الثابتة:

يتم هنا التفرقة بين حالتين هما:

- اقتناء الأصل عن طريق الشراء.
- اقتناء الأصل عن طريق التصنيع الذاتي له.

الحالة الأولى: اقتناء الأصل عن طريق الشراء:

قد يتم اقتناء الأصل الثابت من خلال عملية تبادل بين الشركة وغيرها من الشركات كما هو الحال عند شراء مبنى أو معدات أو وسائل نقل، وهنا تستخدم التكلفة كأساس للتقويم وذلك على اعتبار أن التكلفة هي أفضل تقدير لقيمتها السوقية في تاريخ الاقتناء.

وتتضمن تكلفة الأصل سعر الشراء شاملاً رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة وأي تكلفة مباشرة أخرى تستلزمها عملية تجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض الذي اقتنى من أجله وفي موقعه ، ويستنزل أي خصم تجارى أو تخفيض في القيمة للوصول إلى سعر الشراء .

أيضاً تتضمن تكلفة الأصل أي تكلفة أخرى مباشرة تستلزمها عملية تجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في موقعه وفي الغرض الذي اقتنى من أجله كما حددته الإدارة، أيضاً تتضمن التكلفة المقدرة لفك وإزالة أصل وإعادة تسوية الموضع الذي يقع فيه الأصل إلى ما كان عليه بداية وذلك في حالة التزام المنشأة بذلك.

وتتضمن التكاليف المباشرة المتعلقة بالأصل ما يلي:

- تكاليف مزايا العاملين والمتعلقة مباشرة بإنشاء أو اقتناء الأصل.
- تكلفة إعداد الموقع.
- تكاليف المناولة والتسليم.
- تكلفة التجميع والتركيب.
- تكلفة اختبار ما إذا كان الأصل يعمل كما يجب وذلك بعد خصم صافى العائد من بيع أي وحدات أنتجت لجعل الأصل في المكان والحالة اللازمة لبدء تشغيله.
- الأتعاب المهنية.

ومن أمثلة التكاليف التي لا يمكن اعتبارها ضمن تكلفة الأصل الثابت:

- تكلفة فتح تسهيلات ائتمانية جديدة.
- تكلفة تقديم منتج أو خدمة جديدة.
- تكلفة القيام بالعمل في موقع جديد أو مع طبقة جديدة من العملاء وتشمل تكاليف تدريب العاملين.
- المصروفات الإدارية والمصروفات غير المباشرة العامة.

ولتوضيح ما سبق نسوق بعض الأمثلة على كيفية حساب تكلفة الأصل الثابت للبند التالية:

١- الأراضي:

نقصد هنا الأراضي المقتناة بغرض استخدامها في عمليات الشركة وليست الأراضي المقتناة بغرض المضاربة أو لأغراض تقسيمها وإعادة بيعها.

تتضمن تكلفة الأراضي جميع ما تتحمله الشركة في سبيل شراء الأراضي وإعدادها للغرض المحدد لها وتشمل:

- ثمن الشراء: وهو السعر النقدي أو ما يعادله.
 - عمولات السماسرة: وأتعاب المحامين، والرسوم القانونية الخاصة بنقل الملكية.
 - تكلفة إعداد الأراضي للغرض المعدة لاستخدامه مثل تكلفة التسوية وإزالة الأنقاض.
- فمثلاً إذا كان هناك مبنى قيم وتم إزالته تكلفة الإزالة جزء من تكلفة الأراضي مع مراعاة خصم ثمن بيع الأنقاض من تكلفة الديون المستحقة على الأراضي والتي يتحملها المشتري مثل الضرائب العقارية المتأخرة السداد وأي ديون أخرى.
- تكلفة التحسينات وهنا يتم التمييز بين نوعين منها : تكلفة تحسينات ذات عمر افتراضي غير محدد مثل شبكات الصرف أو إنشاء الطرق أو توصيل الكهرباء لها وتلك تعتبر جزء من تكلفة الأراضي، وتكلفة تحسينات ذات عمر افتراضي محدد مثل إقامة سور حول الأراضي وتلك لا تضاف إلى تكلفة الأراضي وإنما تسجل في حساب مستقل باسم " تحسينات الأراضي " ويتم إهلاك رصيده خلال العمر الافتراضي المحدد لهذه التحسينات.

٢- الآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها:

تحدد تكلفة هذه الأصول بما تم إنفاقه في سبيل شراء ونقل هذه الأصول وكذلك التأمين على هذه الأصول أثناء النقل، وتكلفة إنشاء قواعد للآلات وتركيبها وتكلفة اختبار صلاحية الأصل للاستخدام. وعند شراء هذه الأصول على الحساب ووجود خصم تعجيل دفع تثار مشكلة في حالة عدم استفادة المنشأة من هذا الخصم حيث يوجد وجهتي نظر:

الأولى: وتقضى باعتبار الخصم النقدي بمثابة تخفيض في تكلفة الأصل سواء استفادت الشركة من هذا الخصم أم لا. وتستند وجهة نظر هذه إلى أن التكلفة الحقيقية للأصل في السعر النقدي لهذا الأصل أو ما يعادل هذا السعر.

الثانية: وتقضى بأن يتم تخفيض تكلفة شراء الأصل بقيمة الخصم النقدي في حالة الحصول عليه فقط.

هذا ويمكن إتباع أي من وجهتي النظر من الناحية العملية.

الحالة الثانية: اقتناء الأصل عن طريق التصنيع الذاتي له:

قد تقوم الشركة بإنتاج أو تشييد أحد الأصول داخلياً باستخدام الموارد المتاحة لها، كما هو الحال عند إنتاج الشركة لآلات أو إنشاء مباني لاستخدامها وليس لغرض بيعها.

هذا ويؤدي تصنيع الأصول داخلياً أو تشييدها إلى إثارة تساؤلات حول تكلفة هذه الأصول، وبالرغم من وجود اتفاق على أن كل المصروفات التي ترتبط مباشرة بهذه العملية يجب إدراجها في تكلفة الأصل، وبالرغم من أن قياس تكلفة الموارد والعمالة لا تمثل مشكلة حيث يمكن حصرها وتحميلها مباشرة على تكلفة الأصل، إلا أن هناك عدة مشكلات مرتبطة بتحديد تكلفة الأصل الذي يتم إنشاؤه ذاتياً من أهمها:

- التكاليف غير المباشرة.

- تكلفة إزالة مبنى قديم لإنشاء مبنى جديد.

- تكلفة الاقتراض عند إنشاء الأصل.

١- التكاليف غير المباشرة:

تعتبر عملية تحميل أو توزيع التكاليف غير المباشرة من المشكلات الرئيسية التي تواجه تحديد تكلفة الأصول المنتجة داخلياً. وتتضمن هذه التكاليف تكلفة الكهرباء والوقود والإشراف وإهلاك الأصول الثابتة. هذا ويمكن التفرقة بين ثلاثة مداخل لحل تلك المشكلة وهي:

- عدم تحميل أي تكاليف غير مباشرة على تكلفة الأصل الذي يتم إنتاجه أو إنشاؤه ويطلق عليه مدخل التكلفة المباشرة. ويرى أنصار هذا المدخل أن عملية تحميل هذه التكاليف تخضع للاعتبارات الحكمية ومن ثم يجب أخذ التكاليف المباشرة فقط في الاعتبار.

- تحميل التكلفة غير المباشرة على تكلفة الأصل الذي يتم إنتاجه أو إنشاؤه ويطلق عليه مدخل التكلفة الكلية ويرى أنصار هذا المدخل أن إنشاء الأصل يحتاج إلى استخدام جزء من التكاليف غير المباشرة، أي أن التكاليف غير المباشرة تعتبر أحد المكونات الأساسية للتكلفة وبالتالي تحميلها على تكلفة الأصل لا يعتبر خرقاً لمبدأ التكلفة.

- إذا كانت الشركة تعمل عند طاقتها الكاملة، فإن تكلفة الأصل الذي يتم إنشاؤه أو إنتاجه يجب أن يتضمن الأرباح التي كان يمكن تحقيقها من خلال العمليات العادية وفقدت نتيجة لاستغلال جزء من الطاقة في إنتاج أو تشييد الأصل ويطلق عليه مدخل تكلفة الفرصة البديلة.

هذا ويعتبر مدخل التكلفة الكلية هو الأكثر شيوعاً في الواقع العملي لأنه يتسق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ومع ذلك عند تطبيقه يجب مراعاة أنه إذا أدى تحميل حساب الأصل بالتكاليف غير المباشرة إلى تقويمه بقيمة أعلى لما يتم التعاقد على إنشاؤه مع جهة خارجية، فإنه يجب تحميل الفرق بين قيمة العقد

الافتراضي وتكلفة الإنشاء كخسارة على الفترة الجارية ويحد أقصى لا يفوق مقدار التكاليف غير المباشرة المحملة على الأصل.

ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي:

بفرض أن إحدى الشركات قامت بتصنيع أثاث وبلغت تكلفته المباشرة ٥٠٠٠٠ جنيه مواد، ٢٠٠٠٠ جنيه أجور وعمالة، ومبلغ التكاليف غير المباشرة المتغيرة ١٠% من التكاليف المباشرة، والتكاليف غير المباشرة المخصصة للأثاث ٥٠٠٠ جنيه.

وبفرض أن تكلفة شراء أثاث مماثل من السوق تبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه هنا يتم إجراء القيد التالي:

٨٢٠٠٠	من د / الأثاث	
	إلى مذكورين	
٥٠٠٠٠	د / مراقبة المواد	
٢٠٠٠٠	د / مراقبة الأجور	
١٢٠٠٠	د / مراقبة التكاليف غير المباشرة	

وبفرض أن تكلفة شراء أثاث مماثل من السوق بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه هنا يتم إجراء القيد التالي:

	من مذكورين :	
٨٠٠٠٠	د / الأثاث	
٢٠٠٠	د / خسارة تصنيع الأثاث	
	إلى مذكورين	
٥٠٠٠٠	د / مراقبة المواد	
٢٠٠٠٠	د / مراقبة الأجور	
١٢٠٠٠	د / مراقبة التكاليف غير المباشرة	

٢- تكلفة إزالة مبنى قديم لإقامة مبنى جديد:

أحياناً يتطلب إنشاء مبنى جديد إزالة مبنى آخر كان قائماً وهنا يجب التفرقة بين حالتين:

- إذا كانت الأراضي المشتراة لغرض إنشاء المبنى الجديد وكان عليها مبنى قائماً، فإن تكلفة إزالة هذا المبنى

القديم تعتبر تكلفة إعداد الأراضي وبالتالي تضاف هذه التكلفة مخصوماً منها ثمن بيع الانقراض إلى تكلفة الأراضي وليس تكلفة المبنى الجديد.

- إذا كان المبنى الجديد سيحل محل المبنى القديم الذي تستخدمه الشركة حالياً، ولكن نظراً لتغير طبيعة النشاط أو لأي ظروف أخرى أصبح هذا المبنى القديم غير ذي منفعة مستقبلية ، هنا تعتبر تكلفة إزالة هذا المبنى القديم مخصوماً منها ثمن بيع الانقراض خسارة يجب تحميلها على الفترة التي تتم فيها الإزالة وبيع الانقراض.

وما سبق يعنى أن تكلفة إنشاء مبنى جديد ليس لها علاقة بتكلفة إزالة مبنى قديم سيحل محله المبنى الجديد.

٣- تكلفة الاقتراض عند إنشاء الأصل:

قد تقتضى الشركة من البنوك أو غيرها لأغراض تمويل إنشاء أصل معين، ويترتب على ذلك تحميل الشركة فوائد على هذه القروض خلال فترة الإنشاء . وتمثل المعالجة المحاسبية لهذه الفوائد مشكلة محاسبية ثار الكثير من الجدل حولها ، هل تعتبر تكلفة الاقتراض جزءاً من تكلفة الأصل (أي يتم رسملتها أم أنها مجرد مصروف يحمل على الفترة). وترتب على ذلك ظهور ثلاث وجهات نظر هي:

- عدم رسملة تكلفة الاقتراض خلال إنشاء الأصل واعتبارها مصروفات تمويلية تحمل على الفترة.

- رسملة تكلفة الاقتراض الفعلية التي تحملتها الشركة خلال فترة إنشاء الأصل فقط وبالتالي تعتبر جزءاً من تكلفة الأصل.

- رسملة تكلفة الاقتراض وتكلفة رأس المال المملوك، أي تحميل تكلفة الأصل بجميع تكلفة الأموال المستخدمة سواء كانت مقترضة أم مملوكة .

وطبقاً للمعالجة البديلة المسموح بها والواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (١٤) يتم رسملة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أصل مؤهل وتحميلها كجزء من تكلفة هذا الأصل ، ويجب تحديد مبلغ تكلفة الاقتراض الذي يتم رسملته طبقاً لهذا المعيار.

هذا وقد وضع المعيار السابق شروطاً لتكلفة الاقتراض التي يمكن رسملتها على النحو التالي:

- تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض هي تكلفة الاقتراض التي كان يمكن تجنبها إذا لم يتم الإنفاق على هذا الأصل. فإذا ما قامت المنشأة باقتراض أموالاً بغرض الحصول على أصل بعينه مؤهل لتحمل تكاليف الاقتراض هنا يصبح تحديد تكلفة الاقتراض أمراً سهلاً.

- أن التقدير يصبح أمراً مطلوباً وذلك في الحالات التي يصعب إيجاد علاقة مباشرة بين قرض معين وأصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض مثال ذلك استخدام قروض ممنوحة أو مرتبطة بعملات أجنبية وذلك عندما تمارس

الشركة نشاطها في ظل اقتصاد يعاني من التضخم الشديد أو نتيجة تذبذب أسعار الصرف الأجنبي.

- أن تكلفة الاقتراض التي تحمل على تكلفة الأصل هي تكلفة الاقتراض الفعلية التي تتكبدها المنشأة خلال الفترة بسبب عملية الاقتراض مطروحاً منها أي إيراد تحقق من الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة.

بالإضافة إلى ما سبق حدد المعيار الفترة التي يتم خلالها رسملة تكلفة الاقتراض والتي تتوافر فيها الشروط التالية:

- يتم الإنفاق الفعلي على الأصل من خلال سداد نقدي أو تحويل أصول أو الالتزام بالتزامات.

- تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام في الأغراض المحددة له أو بيعه للغير محل تنفيذ في الوقت الحالي، وهذا ليس قاصراً على أنشطة الإنشاء الفعلي للأصل وإنما يشمل أيضاً الأعمال الفنية والإدارية السابقة على الإنشاء الفعلي بمثل الأنشطة المتعلقة بالحصول على الموافقات من الجهات المعنية ، إلا أن هذه الأنشطة لا تتضمن فترات الاحتفاظ بأصل لا يتم فيها عملية إنتاج أو تطوير يغير من الحالة التي عليها.

وعلى ضوء ما سبق حدد المعيار المحاسبي المصري رقم (١٤) تكلفة الاقتراض التي يتم رسملتها بالتكلفة التي يمكن تجنبها إذا لم يتم الإنفاق على هذا الأصل. فمثلاً لو أن تكلفة الاقتراض الفعلية ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه وتكلفة الاقتراض التي يمكن تجنبها ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه. هنا يتم رسملة مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه فقط.

ولتوضيح كيفية تحديد تكلفة الاقتراض الواجب رسملتها نفترض أن إحدى الشركات قامت خلال الفترة التي تنتهي في ٢٠١٣/١٢/٣١ بإنشاء مبنى لمصنع جديد في حي الكوثر. وقد تم التعاقد على الإنشاء في ٢٠١٢/١١/١ بتكلفة إجمالية قدرها ٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه. وبلغت التكاليف المتعلقة بالمبنى ٨٤٠٠٠٠٠ جنيه في أول يناير، ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه أول مارس ، ٢١٦٠٠٠٠٠ جنيه أول مايو ، ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه آخر ديسمبر ٢٠١٣ وهو التاريخ الذي أصبح فيه مبنى المصنع مكتملاً وجاهزاً للاستخدام. وقد تضمنت التزامات الشركة في ٢٠١٣/١٢/٣١ ما يلي:

- قرض قيمته ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة ١٢% وقد أبرم هذا القرض في ٢٠١٢/١٢/٣١ لتمويل إنشاء مبنى المصنع ويستحق السداد بعد ٣ سنوات، وتسدد الفائدة في ٣١ ديسمبر من كل عام.

- قرض قيمته ٢٢٠٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة ١٠% وقد أبرم في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ويستحق السداد بعد ٥ سنوات وتسدد الفائدة في ٣١ ديسمبر من كل عام.

- قرض قيمته ٢٤٠٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة ٨% أبرم في ٢٠٠٨/١٢/٣١ ويستحق السداد بعد ١٠ سنوات وتسدد الفائدة في ٣١ ديسمبر من كل عام.

تحدد الفائدة التي يمكن تجنبها على أساس الفائدة التي كان يمكن تجنبها لو لم يتم الاتفاق على إنشاء أصل معين. ويتطلب احتساب هذه الفائدة ضرورة تحديد المتوسط المرجح للنفقات المتراكمة والمتعلقة بالأصل خلال الفترة، وتحديد سعر الفائدة الذي يتم استخدامه لاحتساب قيمة الفائدة الممكن تجنبها.

أ - المتوسط المرجح للنفقات المتراكمة:

التاريخ	المبلغ ×	فترة الرسملة =	المتوسط المرجح للنفقات المتراكمة
١/١	٨٤٠٠٠٠٠	١٢/١٢	٨٤٠٠٠٠٠
٣/١	١٢٠٠٠٠٠	١٢/١٠	١٠٠٠٠٠٠
٥/١	٢١٦٠٠٠٠	١٢/٨	١٤٤٠٠٠٠
١٢/٣١	١٨٠٠٠٠٠	١٢/٠	صفر
	٦٠٠٠٠٠٠		٣٢٨٠٠٠٠

هذا ويلاحظ على الجدول السابق أن فترة الرسملة لكل مبلغ تتمثل في الفترة من تاريخ دفع المبلغ حتى نهاية السنة مقسومة على عدد الشهور في السنة. فمثلاً المبلغ المدفوع في ١/١ وقدره ٨٤٠٠٠٠٠ جنيه استخدم في إنشاء الأصل لمدة ١٢ شهر بينما المسدد في ٣/١ استخدم لمدة ١٠ شهور وهكذا.

ب- تكلفة الاقتراض التي يمكن تجنبها:

يتم حساب تكلفة الاقتراض التي يمكن تجنبها من خلال التمييز بين كل من:

■ الجزء من المتوسط المرجح والذي يساوي أي قرض خصص لتمويل إنشاء المبنى، ويستخدم هنا سعر الفائدة مع هذا القرض.

■ الجزء من المتوسط المرجح الأكبر من القرض المخصص لتمويل إنشاء المبنى ويستخدم هنا متوسط مرجح لأسعار الفائدة التي تتحملها الشركة على ديونها.

وبناء عليه يقسم المتوسط المرجح وقيمه ٣٢٨٠٠٠٠٠ جنيه إلى قسمين:

الأولى: وهو الجزء الممول عن طريق قرض خصص لتمويل إنشاء المبنى وقيمه ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وتحتسب عليه فائدة ١٢%.

الثاني: الجزء الذي يزيد عن القرض وقيمته ٢٨٠.٠٠٠ جنيه ويحتسب عليه سعر فائدة مرجح للقروض الأخرى ٨.٩٦ % .

هذا وقد تم حساب المتوسط المرجح لمعدل الفائدة كالتالي:

أصل القرض	معدل الفائدة	الفائدة
٢٢٠.٠٠٠	١٠ %	٢٢.٠٠٠
٢٤٠.٠٠٠	٨ %	١٩.٢٠٠
٤٦٠.٠٠٠		٣١.٢٠٠

ويكون السعر المرجح للفائدة = $٣١٢.٠٠٠ \div ٤٦٠.٠٠٠ = ٨.٩٦ \%$

وعلى ضوء ما سبق تكون الفائدة الممكن تجنبها :

$$٣٦.٠٠٠ = ١٢ \% \times ٣٠٠.٠٠٠$$

$$٢٥.٨٨ = ٨.٩٦ \% \times ٢٨٠.٠٠٠$$

$$٣٨٥.٨٨$$

ج- تكلفة الاقتراض التي تتم رسملتها:

وتحدد هذه القيمة بالأقل من بين تكلفة الاقتراض التي تتحملها الشركة ($٣٠٠.٠٠٠ \times ١٢ \% + ٢٢٠.٠٠٠ \times ١٠ \% + ٢٤٠.٠٠٠ \times ٨ \%$) وقيمتها ٧٧٢.٠٠٠ وتكلفة الاقتراض الممكن تجنبها والتي تبلغ ٣٨٥.٨٨ وبالتالي يتم رسملة مبلغ ٣٨٥.٨٨ ويعتبر الفرق بين ما تتحمله الشركة وما تم رسملته ($٣٨٥.٨٨ - ٧٧٢.٠٠٠$) ٣٨٦٩١٢ جنيه مصروفاً يحمل على الفترة.

هذا ويمكن إجراء قيود اليومية خلال عام ٢٠٠٣ كالتالي:

١/١	من د / المبنى	٨٤.٠٠٠	
	إلى د / النقدية	٨٤.٠٠٠	
٣/١	من د / المبنى		١٢.٠٠٠
	إلى د / النقدية	١٢.٠٠٠	

٥/١	من د / المبنى إلى د / النقدية	٢١٦.٠٠٠	٢١٦.٠٠٠
١٢/٣١	من د / المبنى إلى د / النقدية	١٨٠.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠
١٢/٣١	من مذكورين د / المبنى د / الفائدة إلى د / النقدية	٣٨٥.٨٨ ٣٨٦٩١٢ ٧٧٢.٠٠	

هذا ويشار عند القياس الأولي للأصول الثابتة عدة مشكلات بخلاف ما سبق سوف نتناولها فيما يلي بشكل مختصر وهي:

- شراء الأصل مع تأجيل الدفع .
- شراء أصول بمقابل غير نقدي.
- شراء الأصول في مجموعات.
- تبادل الأصول .

١- شراء الأصل مع تأجيل الدفع:

في حالات كثيرة تقوم الشركة بشراء أصل ثابت وتتعهد بسداد الثمن في المستقبل، وقد يكون التعهد بالسداد دفعة واحدة أو على أقساط ، كما قد يكون هذا التعهد بإصدار أوراق دفع أي كمبيالات. وما سبق يعنى أن الشركة سوف تتحمل بمدفوعات نقدية تزيد عن السعر النقدي للأصل ، وهنا يثار التساؤل حول التكلفة التي يجب أن يسجل بها الأصل هل السعر النقدي أم القيمة الزائدة عن السعر النقدي.

هذا وتوجد وجهتي نظر في هذا الشأن:

الأولى: وترى أنه عند شراء أصل ثابت مقابل الالتزام بدفعات مستقبلية فإن تكلفة الأصل تكون هي القيمة الحالية لهذه الدفعات.

الثانية: فترى أن تكلفة الأصل تحسب على أساس سعره النقدي وأن الفرق بين السعر النقدي وإجمالي المدفوعات عبارة عن مصروفات تمويلية يتم توزيعها على فترة الانتماء ما لم يتم رسملتها.

ويعتبر الرأي الثاني الأفضل ولاسيما أن المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) يدعم هذا الرأي حيث يتم إثبات تكلفة الأصل بالسعر النقدي بصرف النظر عن إجمالي المدفوعات.

٢ - شراء الأصول على مجموعات:

عند شراء مجموعة من الأصول مقابل سعر شراء جملة ، كـشراء أراضي ومباني ومعدات بسعر شراء واحد ، عندئذ يجب توزيع تكلفة الشراء الإجمالية على الأصول المختلفة.

وفي ظل غياب طريقة مقبولة لذلك نجد أن هناك دعماً للتوزيع على أساس نسبة القيمة السوقية العادلة لكل أصل إلى إجمالي القيمة السوقية العادلة لهذه الأصول، وذلك على افتراض أن التكاليف ترتبط بصورة مباشرة مع القيمة السوقية للأصل. وهنا يجب على المحاسبة التأكد من صحة الإجراءات المتبعة في تقدير القيمة السوقية لكل أصل من خلال الاستعانة بخبير في هذا الشأن.

ولتوضيح ما سبق نقرض أن إحدى الشركات قامت بشراء أراضي ومباني وأثاث بمبلغ ٢ مليون جنيه، وقد قدرت القيمة السوقية لكل هذه الأصول على حدة بمبلغ ١ مليون جنيه للأراضي، ١ مليون جنيه للمباني ، نصف مليون جنيه للأثاث. في هذه الحالة يتم توزيع التكلفة على هذه الأصول على النحو التالي:

$$\text{الأراضي} = \frac{1.000.000}{2.500.000} \times 2.000.000 = 800.000$$

$$\text{المباني} = \frac{1.000.000}{2.500.000} \times 2.000.000 = 800.000$$

$$\text{الأثاث} = \frac{500.000}{2.500.000} \times 2.000.000 = 400.000$$

وبناء عليه تسجل عملية اقتناء هذه الأصول بالقيد التالي :

من مذكورين		
د / الأراضي		٨٠٠.٠٠٠
د / المباني		٨٠٠.٠٠٠
د / الأثاث		٤٠٠.٠٠٠
إلى د / النقدية	٢.٠٠٠.٠٠٠	

٣ - شراء الأصول بمقابل غير نقدي:

يمكن اقتناء الأصول الثابتة بمقابل نقدي وبمقابل غير نقدي، حيث يمكن في الحالة الأخيرة إصدار أوراق مالية مثل الأسهم العادية وهنا يتم التفرقة بين حالتين هما:

أ - الأوراق المالية تتداول في سوق الأوراق المالية: وهنا يتم قياس تكلفة الأصل بالقيمة السوقية للأوراق المالية التي تم إصدارها وذلك على اعتبار أن هذه الأوراق سلعة يمكن قياس ما يعادل سعرها النقدي.

فمثلاً لو أن إحدى الشركات المساهمة قررت شراء وسائل نقل من إحدى المعارض وبدلاً من سداد القيمة نقداً أصدرت لها ٥٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه وقيمتها السوقية في البورصة ١٢٠ جنيه.

في هذه الحالة يتم إثبات شراء المبنى بالقيد التالي:

٦٠٠٠٠	من د / المباني	
	إلى مذكورين :	
٥٠٠٠٠	د / رأس مال الأسهم	
١٠٠٠٠	د / علاوة الإصدار	

ب- الأوراق المالية لا تتداول في سوق الأوراق المالية: وهنا يتم تحديد تكلفة الأصل وتحديد قيمة الأسهم المصدرة على أساس القيمة السوقية العادلة للأصل، هذا ويعتبر ذلك انحرافاً عن مبدأ التكلفة التاريخية ومثال واضح على استخدام التكلفة الجارية في الممارسة الحالية.

٤- مبادلة الأصول:

عند حصول الشركة على أصل ثابت مقابل التنازل عن أصل آخر قد يكون الأصل المتنازل عنه من الأصول النقدية (النقدية وجميع الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة وجيزة) ، وقد يكون الأصل المتنازل عنه من الأصول غير النقدية والتي يتغير سعرها عبر الزمن.

وفى حين لا توجد مشكلة في تحديد تكلفة الأصل المقتنى عند مبادلته بأصول نقدية، تسبب عملية التبادل غير النقدي جدلاً بين المحاسبين حيث يمكن التمييز بين ثلاثة آراء في هذا الشأن:

الرأي الأول: ويرى ضرورة استناد المحاسبة عن ذلك على أساس القيمة السوقية العادلة للأصل المتنازل عنه أو الأصل الذي يتم الحصول عليه مع ضرورة الاعتراف بمكاسب أو خسائر عملية المبادلة.

الرأي الثاني: ويرى ضرورة استناد المحاسبة على عمليات التبادل غير النقدي على القيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه مع عدم الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر تترتب على عملية التبادل.

الرأي الثالث: ويرى ضرورة الاعتراف بجميع الخسائر المترتبة على عمليات التبادل غير النقدي وتأجيل الاعتراف بالمكاسب في حالات معينة .

وفى ظل تباين الآراء كان لابد من الرجوع إلى الإصدارات المهنية في هذا الشأن وهي:

- معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) حيث وردت به ٣ فقرات بشأن استبدال الأصول الثابتة ركزت على ما يلي:

• أن تكلفة الأصل المقتنى بالتبادل بأصل آخر غير نقدي أو بأصول غير النقدية أو مجموعة من الأصول النقدية وغير النقدية تقاس بالقيمة العادلة وبشرط وجود عملية تبادل لها جوهر تجارى وتحديد أو قياس القيمة العادلة بكل من الأصل المقتنى والأصل المسلم بشكل موثوق فيه.

• في حالة صعوبة قياس القيمة العادلة للأصل المقتنى تقاس تكلفته بالقيمة الدفترية للأصل المستبدل به.

- رأى مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي رقم ٢٩ حيث أشار إلى أن المحاسبة عن عمليات تبادل الأصول غير النقدية يتم على أساس القيمة السوقية العادلة للأصل المتنازل عنه أو القيمة السوقية العادلة للأصل الذي يتم اقتناؤه أيهما أكثر وضوحاً في الإثبات . هذا ويجب الاعتراف بالمكاسب والخسائر المترتبة على التبادل فوراً وذلك على اعتبار أن العملية الإيرادية المتعلقة بهذه الأصول المتنازل عنها قد اكتملت وإلا لكانت الوحدة الاقتصادية قد استمرت في الاحتفاظ بها، ويتم ذلك في حالة عملة التبادل غير المتماثلة في طبيعتها وفى حالة عدم وجود قيمة سوقية لأي أصل من المتنازل عنها أو المقتناة يتم استخدام القيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه كأساس لإثبات عملية التبادل غير النقدي.

وفى ظل العمومية التي اتصف بها رأى المعيار المصري كان لابد من التعرض للمعالجة المحاسبية المتعارف عليها لعمليات التبادل غير النقدي وذلك من خلال تقسيمها إلى قسمين:

- المحاسبة عن استبدال الأصول غير المتماثلة.

- المحاسبة عن استبدال الأصول المتماثلة.

أ- المحاسبة عن استبدال الأصول غير المتماثلة:

تحدد تكلفة الأصول المقتنى في عمليات التبادل غير النقدي والتي تتضمن أصولاً غير متماثلة على أساس القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه. وفى هذه الحالة يتم الاعتراف بجميع المكاسب أو الخسائر التي تترتب على عملية الاستبدال. ويجب أن يلاحظ أن القيمة العادلة للأصل المقتنى تستخدم فقط في حالة ما إذا كانت أكثر وضوحاً في الإثبات من القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه، أيضاً يجب أن يتوافر شرط الجوهر التجاري لعملية التبادل.

ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي:

بفرض أن شركة مكة قامت باستبدال عدد وآلات مملوكة لها قيمتها الدفترية ٣٦٠.٠٠٠ جنية ومجمع إهلاكها ١٨٠.٠٠٠ جنية وقيمتها العادلة ٢٥٢.٠٠٠ جنية لمجموعة من وسائل النقل التي تمتلكها شركة المدينة والتي تبلغ قيمتها الدفترية ٤٥٢.٠٠٠ جنية ومجمع إهلاكها ١٩٦.٠٠٠ جنية وقيمتها العادلة ٢٤٤.٨٠٠ جنية وقد قامت شركة المدينة بدفع مبلغ ٧٢.٠٠٠ جنية نقداً في عملية الاستبدال.

في هذه الحالة تتم المعالجة المحاسبية في دفاتر الشركتين على النحو التالي:

١- في دفاتر شركة مكة:

تحدد تكلفة وسائل النقل على أساس القيمة العادلة للعدد والآلات التي تبلغ ٢٥٢٠٠٠٠ جنيه، ونظراً لحصول شركة مكة على مبلغ نقدي قدره ٧٢٠٠٠ جنيه، فإن تكلفة وسائل النقل تصبح (٢٥٢٠٠٠٠ - ٧٢٠٠٠) = ٢٤٤٨٠٠٠ جنيه.

• بما أن القيمة العادلة للعدد والآلات ٢٥٢٠٠٠٠ جنيه، وصافي القيمة الدفترية ١٨٠٠٠٠٠ (٣٦٠٠٠٠٠ - ١٨٠٠٠٠٠)، فإن هناك مكاسب استبدال أصول ثابتة قيمتها ٧٢٠٠٠٠ جنيه.

• يتم إثبات ذلك بالقيد التالي :

من مذكورين		
د / وسائل النقل	٢٤٤٨٠٠٠	
د / النقدية	٧٢٠٠٠	
د / مجمع إهلاك العدد والآلات	١٨٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د / العدد والآلات	٣٦٠٠٠٠٠	
د / مكاسب استبدال الأصول الثابتة	٧٢٠٠٠٠	

٢- في دفاتر شركة المدينة:

- تنازلت عن وسائل نقل قيمتها العادلة ٢٤٤٨٠٠٠ جنيه ودفعت مبلغ ٧٢٠٠٠ جنيه نقداً مقابل الحصول على العدد والآلات، هنا تكون تكلفة العدد والآلات ٢٥٢٠٠٠٠ وهي تعبر عن القيمة العادلة للأصول المتنازل عنها.

- نتيجة عملية التبادل المكاسب أو الخسائر تتحدد على أساس المقابلة بين القيمة العادلة ٢٤٤٨٠٠٠ جنيه وصافي القيمة الدفترية (٤٥٢٠٠٠٠ - ١٩٦٠٠٠٠) ٢٥٦٠٠٠٠ جنيه، ما سبق يعنى وجود خسارة استبدال قدرها ١١٢٠٠٠ جنيه.

- يتم إثبات ما سبق بالقيد التالي:

من مذكورين		
د / العدد والآلات	٢٥٢٠٠٠٠	
د / خسارة استبدال أصول	١١٢٠٠٠	
د / مجمع إهلاك وسائل النقل	١٩٦٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د / وسائل النقل	٤٥٢٠٠٠٠	
د / النقدية	٧٢٠٠٠	

ب- المحاسبة عن استبدال الأصول المتماثلة:

يقصد بالأصول المتماثلة تلك الأصول التي تنتمي لنفس النوع ، أو تؤدي لنفس الوظيفة أو تعمل في نفس خط الإنتاج. وعند الحديث عن المحاسبة عن استبدال الأصول المتماثلة يجب التفرقة بين حالتين:

الحالة الأولى: حالة تحقيق خسائر في عملية الاستبدال:

في حالة تحقيق خسائر في عملية الاستبدال يتم الاعتراف بها وتحدد تكلفة الأصل المقتنى بنفس الطريقة السابق الإشارة إليها عند الحديث عن الأصول غير المتماثلة.

ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي، قامت إحدى الشركات باستبدال سيارة تكلفتها ١٨٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاكها ٨٠٠٠٠ جنيه وقيمتها العادلة ٩٠٠٠٠ جنيه بسيارة أخرى حديثة مع دفع مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه.

• هنا تكون تكلفة السيارة الجديدة عبارة عن القيمة العادلة للسيارة القديمة + النقدية المدفوعة أي أن التكلفة = ٩٠٠٠٠ + ٦٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠٠ جنيه.

• الخسارة المترتبة على الاستبدال ويتم تحديدها من خلال الفرق بين القيمة العادلة للسيارة القديمة وصافي القيمة الدفترية لها .

الخسارة = ٩٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ جنيه.

وبناء عليه يتم تسجيل عملية الاستبدال على النحو التالي :

من مذكورين			
د / السيارات (السيارة الجديدة)			١٥٠٠٠٠
د / مجمع إهلاك السيارة القديمة			٨٠٠٠٠
د / خسارة استبدال الأصول الثابتة			١٠٠٠٠
إلى مذكورين			
د / السيارات (السيارة القديمة)	١٨٠٠٠٠		
د / النقدية	٦٠٠٠٠		

الحالة الثانية: حالة تحقيق مكاسب في عملية الاستبدال:

وهنا يجب التفرقة بين تحقيق مكاسب مع عدم تحصيل نقدية، وتحقيق مكاسب مع تحصيل نقدية، ففي الحالة الأولى عملية الاستبدال لم تكتمل فيها العملية الإيرادية ومن ثم لا يجوز الاعتراف بالمكاسب حيث يتم تأجيل الاعتراف بالمكاسب حتى تكتمل العملية الإيرادية وهنا تستخدم القيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه كأساس لتحديد تكلفة الأصل المقتنى، أما الحالة الثانية وهي تحقيق مكاسب مع تحصيل نقدية فيتم النظر إلى

الأصل المتنازل عنه على أساس أنه يتكون من جزئين الأول مباع بمقابل نقدي ويتم الاعتراف بما يخصه من مكاسب أما بقية المكاسب فيؤجل الاعتراف بها وتتحدد تكلفة الأصل المكتنى على أساس القيمة العادلة للأصل المكتنى مخصوماً منها المكاسب المؤجلة. وفيما يلي نسوق بعض الأمثلة على ما سبق.

مثال (١):

قامت إحدى الشركات باستبدال آلة تكلفتها ٢٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاكها ٨٠٠٠ جنيه وقيمتها العادلة ١٦٠٠٠ جنيه بآلة جديدة قيمتها العادلة ١٨٠٠٠ جنيه وقامت بدفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه.

هنا يتم تحديد الآتي:

- مكاسب استبدال أصول = القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه - صافي القيمة الدفترية

$$= 16000 - 12000 = 4000 \text{ جنيه}$$

- تكلفة الآلة الجديدة = القيمة الدفترية للآلة المتنازل عنها + النقدية

$$= 12000 + 2000 = 14000 \text{ جنيه}$$

- يتم إثبات ما تقدم بالقيد التالي:

من مذكورين			
د / الآلات (الآلة الجديدة)			١٤٠٠٠
د / مجمع إهلاك الآلات (القديمة)			٨٠٠٠
إلى مذكورين:			
د / الآلات (الآلة القديمة)	٢٠٠٠٠		
د / النقدية	٢٠٠٠		

مثال (٢):

قامت إحدى الشركات باستبدال آلة تكلفتها ١٥٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاكها ٣٠٠٠ جنيه وقيمتها العادلة ١٨٠٠٠ جنيه بآلة جديدة قيمتها العادلة ١٦٠٠٠ جنيه مع تحصيل مبلغ ٢٠٠٠ جنيه في عملية الاستبدال.

هنا يتم تحديد الآتي:

- مكاسب استبدال الآلة = ١٨٠٠٠ - (١٥٠٠٠ - ٣٠٠٠)

$$= 6000 \text{ جنيه}$$

- المكاسب المعترف بها ويتم تحديدها كما يلي :

$$= 6000 \times \frac{2000}{16000 + 2000} = 666 \text{ جنيه}$$

- المكاسب المؤجلة = ٦٠٠٠ - ٦٦٦ = ٥٣٣٤ جنيه

- تكلفة الآلة الجديدة = القيمة العادلة للآلة الجديدة - المكاسب المؤجلة

$$= 16.000 - 5334 = 10.666 \text{ جنيه}$$

- يتم تسجيل ما سبق على النحو التالي:

من مذكورين		
د / الآلات والآلة الجديدة		١٠.٦٦٦
د / مجمع الإهلاك (الآلة القديمة)		٣.٠٠٠
د / النقدية		٢.٠٠٠
إلى مذكورين		
د / الآلات (الآلة القديمة)	١٥.٠٠٠	
د / مكاسب استبدال الأصول	٦٦٦	

٢/٣: المحاسبة عن التأجير التمويلي للأصول طويلة الأجل

اهتمت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة بتشجيع صناعة التأجير التمويلي وذلك لما تساهم به من زيادة في الاستثمارات طويلة الأجل ولما توفره للوحدة الاقتصادية من مصادر للتمويل ولاسيما بعد أن أصبحت مصادر التمويل التقليدية (حقوق الملكية - الاقتراض) غير كافية لأجل الحصول على الآلات والمعدات اللازمة لملاحقة التطور والتقدم التكنولوجي.

وقد تجلّى ذلك الاهتمام من خلال إصدار القانون المصري رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ والذي يتضمن القواعد القانونية والتشريعية المنظمة لعمليات التأجير التمويلي، هذا بالإضافة إلى تضمين المعايير المحاسبية الصادرة لقرار وزير الاقتصاد رقم ٤٣٢ لسنة ٢٠٠٦ معياراً خالصاً بالتأجير التمويلي رقم (٢٠) والذي يحتوى على القواعد المحاسبية المنظمة لهذه العمليات. ونظراً لحدثة هذا النظام في مصر كان من الضروري تعريف القارئ بعدة أمور مرتبطة به من أهمها:

- ماهية التأجير التمويلي ومزاياه وأساليبه.
- مدى علاقته بالأنواع الأخرى للتأجير.
- القياس والإفصاح المحاسبي عن عقود التأجير التمويلي في دفاتر المستأجر.
- القياس والإفصاح المحاسبي عن عقود التأجير التمويلي في دفاتر المؤجر.

ولأجل تحقيق ذلك تم تقسيم الجزء إلى:

١/٢/٣: الإطار النظري للتأجير التمويلي.

٢/٢/٣: المعالجة المحاسبية للتأجير التمويلي.

١/٢/٣ : الإطار النظري للتأجير التمويلي.

يتناول هذا الجزء ما يلي:

- ماهية التأجير التمويلي.
- أنواع التأجير الأخرى وعلاقتها بالتأجير التمويلي.
- أساليب التأجير التمويلي.
- عيوب التأجير التمويلي.

١/١/٢/٣ : ماهية التأجير التمويلي:

تقوم فكرة التأجير التمويلي على توفير الأصول الثابتة بأنواعها المختلفة اللازمة لمباشرة واستمرار أعمال الوحدة ، دون أن تتحمل تكلفة شراء هذه الأصول . وأن كل ما تلتزم به أداء القيمة الإيجارية العادلة لهذه الأصول مقابل الاستخدام، على أن يقوم طرف آخر بتحمل الأعباء المالية المترتبة على توفير هذه الأصول للوحدة مقابل عائد أو منفعة.

وبناء على ذلك عرف أحد الكتاب التأجير التمويلي بأنه عقد يبرم بين طرفين أحدهما مستأجر والآخر مؤجر لاستئجار أصل يتم اختياره بواسطة المستأجر لاستخدامه مقابل أجره محددة متفق عليها بين الطرفين، مع احتفاظ المؤجر بملكية هذا الأصل طوال فترة التأجير وغالباً ما تغطي مدة تأجير الأصل الجزء الأكبر من العمر الإنتاجي له.

ورأى آخر يرى أن التأجير التمويلي عقد يلتزم (المؤجر) بأن يمنح إلى شخص آخر (المستأجر) نظير أجره محددة في العقد حق استعمال أصول رأسمالية قد اكتسب المؤجر ملكيتها من شخص آخر (المورد) بناء على طلب ومواصفات المستأجر، على أن يمتد العقد لفترة طويلة لا يكون خلالها قابلاً للإلغاء، وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الحق في:

- شراء أصل موضوع الإيجار مقابل القيمة المتبقية من تكلفة الأصل مضافاً إليها الفوائد.

- تجديد عقد الإيجار لمدة أخرى يتفق عليها مقابل إيجار رمزي.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن عقد التأجير التمويلي يجب أن يتصف بالآتي:

أ- ضرورة توافر طرفين على الأقل إحداهما مؤجر الأصل أو مالكة والآخر مستأجر الأصل أو حائزه.

ب- أن يقوم المستأجر بدفع أجره (دفعات إيجارية) مقابل حيازته وانتفاعه بالأصل المؤجر.

ج- أن تظل الملكية القانونية للأصل المؤجر .

د- أن يمتد عقد الإيجار ليشمل العمر الإنتاجي للأصل أو نسبة كبيرة منه.

هـ- أن لا يكون لأحد الطرفين حرية فسخ العقد أو تغيير شروطه طوال مدة تأجير الأصل من طرف واحد.

بالإضافة إلى ما سبق يتميز التأجير التمويلي بمجموعة من الخصائص من أهمها:

أ- التأجير التمويلي هو عبارة عن عملية تمويلية بحتة لتوفير وشراء أصول رأسمالية من قبل المؤجر بغرض التأجير وليس الاستخدام مع شرط احتفاظه بملكته لهذا الأصل خلال فترة التأجير.

ب- قيام المؤجر والذي غالباً ما يكون شركة متخصصة (أموال أو أشخاص) فى هذا النوع بتمويل شراء أصول محددة المواصفات من قبل المستأجر وبناء على اختياره ومؤجر له بعقد طويل الأجل بحيث تغطي الدفعات الإيجارية ذلك أو تقترب منها.

ج- أن المستأجر لا يقتصر دوره على تحديد مواصفات الأصل بل يتعدى ذلك إلى تحديد ميعاد الاستلام والمكان ، بل أكثر من ذلك قد يقوم باستلامه من المورد نيابة عن المؤجر، ويترتب على ذلك ما يلي:

• تقع مسئولية التقادم للأصل وعدم تمشييه مع التطورات الحديثة على المستأجر.

• تقع مسئولية ملائمة الأصل للغرض من شرائه أو استخدامه على المستأجر.

د- غالباً ما يشترط المؤجر على المستأجر إبرام عقد لصيانة الأصول الرأسمالية مع الشركة الموردة أو المنتجة لضمان استمرار كفاءتها في التشغيل وبقائها بحالة جيدة بعد انتهاء التعاقد، بمعنى آخر يتحمل المستأجر كافة تكاليف الصيانة والإصلاح والتأمين على الأصل.

هـ- يحتوى عقد التأجير التمويلي بين المؤجر والمستأجر بعد انتهاء فترة التعاقد على إحدى الخيارات التالية للمستأجر:

• إعادة الأصل أو المؤجر.

• تملك المستأجر للأصل بعد إنهاء عقد الإيجار مباشرة بدون أي مدفوعات أخرى.

• إمكانية شراء الأصل بقيمة رمزية غالباً ما تغطي مقابل القيمة المتبقية من تكلفة تمويل الأصل (ثمن الشراء + الفوائد + هامش الربح) التي لم تغطيها الدفعات الإيجارية المدفوعة من المستأجر.

• إمكانية تحديد عقد الإيجار لمدة أو مدد أخرى نظير أجر يقل كثيراً عن الأجر المدفوعة لمدة الإيجار الأولى، أو بإيجار رمزي على أساس أن المستأجر قد سدد الجزء الأكبر إن لم يكن كامل قيمة الأصل وتكاليف تمويله من خلال الدفعات الإيجارية لمدة الإيجار الأولى.

و- أن للمستأجر الحق في استعمال الأصل المؤجر خلال مدة التأجير بدون التدخل من المؤجر.

ز- يرتبط التأجير التمويلي بإمداد كافة الشركات سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية بالأصول الاستثمارية،

وعلى ذلك يستبعد منه التأجير لأغراض استهلاكية وكذلك سيارات الركوب والدراجات البخارية طبقاً للقانون المصري.

٢/١/٢/٣: علاقة التأجير التمويلي بأنواع التأجير الأخرى :

كثيراً ما يحدث خلط في مجال التمويل والمحاسبة بين كل من التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي وهذا يدعونا إلى البحث حول العلاقة بينهما.

فالتأجير التشغيل يتصف بعدم وجود ارتباط بين العمر الاقتصادي للأصول المؤجرة وفترة عقد الإيجار، ومن أمثلة ذلك تأجير السيارات والحاسبات الإلكترونية وأجهزة تصوير المستندات ومعدات البناء وغيرها، وغالباً ما يكون المؤجر إما منتج للأصل أو وحدة تقوم أساساً على هذا النشاط، أي يركز نشاطها الرئيسي في شراء الأصول بغرض تأجيرها للغير لفترات مختلفة، أو قد يكون المؤجر له نشاط آخر يتطلب منه اقتناء هذه الأصول ولكنه يمكنه تأجيرها بين وقت وآخر. هذا ويدخل في نطاق هذا النوع تأجير العقارات لأنه بالرغم من طابع الاستمرارية الذي تتميز به إلا أنها في الأصول تكون لمدة قصيرة.

وقد حددت إحدى الدراسات خصائص التأجير التشغيلي في الآتي:

أ- فترة التعاقد على تأجير أصل لا تغطي العمر الاقتصادي له، وإنما تغطي جزء منه، ومن ثم لا يستهلك المؤجر قيمة الأصل بالكامل خلال فترة التأجير لأن الأصل قد يؤجر عدة مرات متتالية بما يغطي مجموعها العمر الاقتصادي للأصل.

ب- مسئولية صيانة الأصل والتأمين عليه تقع على عاتق المؤجر.

ج- يتحمل المؤجر مخاطر عدم صلاحية الأصول المؤجرة للاستعمال بسبب الإهلاك أو التقادم.

د- تنعدم فرصة المستأجر في اقتناء الأصل في نهاية مدة الإيجار.

وفي ضوء ما سبق نجد أن هناك أوجه تشابه بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي وكذلك أوجه

اختلاف:

أوجه التشابه بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي:

يتشابه الاثنان في :

- وجود عقد إيجار للأصل الإنتاجي .
- وجود مؤجر ومستأجر للأصل الإنتاجي.
- وجود فترة زمنية متفق عليها للإيجار.
- وجود قيمة إيجاريه محددة بعقد الإيجار.

- إن هدف الإيجار هو استخدام واستغلال الأصل خلال مدة التعاقد.

أوجه الاختلاف بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي:

بالرغم من التشابه في عدة أمور بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي إلا أن مجموعة من الاختلافات يمكن إظهارها في الجدول التالي:

وجه المقارنة	التأجير التمويلي	التأجير التشغيلي
أطراف التعاقد	ثلاثة عناصر المؤجر والمستأجر والمنتج والمورد	عنصران فقط هما المؤجر والمستأجر.
فترة الإيجار	طويلة وغالباً تغطي العمر الاقتصادي للأصل الإنتاجي أو ٧٥% على الأقل.	قصيرة نسبياً.
العلاقة بين المؤجر والمستأجر	معقدة ومتشابكة وتحتاج إلى قانون خاص لتنظيمها.	سهلة ومبسطة ويمكن مزاولتها في ظل القانون المدني
القيمة الإيجارية الدورية	كبيرة نسبياً، حيث يجب أن تغطي في نهاية مدة الإيجار ما يقرب من تكلفة الأصل أو ٩٠% منها على الأقل.	صغيرة نسبياً، وتخضع لظروف الطلب والعرض بالسوق وليس لها علاقة مباشرة بتكلفة الأصل.
المصروفات الخاصة بالأصل (كالتأمين والصيانة)	يتحملها المستأجر أو المؤجر حسب العقد المبرم .	يتحملها المؤجر خلال مدة العقد.
مسئولية التقادم والإهلاك	يتحملها المستأجر لأنه المسئول عن شراء الأصل .	يتحملها المؤجر حيث أنه يشتري الأصل أولاً، ثم يقوم بتأجيره لأكثر من مستأجر.

وبالإضافة إلى الخلط بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي، نجد أنه قد يحدث خلط بين التأجير التمويلي والبيع بالتقسيط على أساس أنهما من الوسائل المستخدمة للحصول على الأصول الإنتاجية اللازمة لمباشرة نشاط الوحدة على اختلاف أنواعها سواء عند الإنشاء أو عند إجراء عمليات الإحلال والتجديد ودون أن يترتب على ذلك دفع قيمة الأصل بالكامل عند التعاقد.

٣/١/٢/٣: أساليب التأجير التمويلي:

بعد أن عرفنا على ماهية التأجير التمويلي ومزاياه كان لابد من التعرف على الكيفية التي يتم بها، بعبارة أخرى تبدو أهمية التعرف على الأساليب المستخدمة في مجال التأجير التمويلي.

والقارئ للكتابات المهمة يمكن استخلاص أن هناك عدة صور للتأجير التمويلي يختلف طبقاً - تختلف طبقاً لاختلاف الدولة التي تجرى بها عملية التأجير والقوانين والقواعد المنظمة لذلك - من أهمها:

أ- التأجير التمويلي:

يتمثل هذا التأجير في عقد التأجير التمويلي الذي لا يتضمن أي مسؤولية على المؤجر لتقديم خدمات الصيانة والتأمين للأصل الإنتاجي محل التعاقد، كما يتضمن عدم إلغاء التعاقد من قبل المستأجر قبل استهلاك قيمة الآلات والمعدات المؤجرة بالكامل (أي أن القيمة الإيجارية التي يدفعها المستأجر تساوي مجمل قيمة أو تكلفة الأصل القابل للإهلاك المستأجر) .

هذا وتتم عملية التأجير من خلال الخطوات التالية:

- يقوم المستأجر باختيار الأصل المطلوب، ويتفاوض مع منتج أو مورد هذا الأصل على قيمة الشراء وشروط التسليم والاستلام للأصل.
- قيام المستأجر بعد تحديد الأصل والشركة المنتجة أو المورد بالاتصال بأحد شركات التأجير المتخصصة للاتفاق معها حول شراء الأصل من المنتج أو المورد على أن يقوم باستجاره مباشرة.
- يقوم المستأجر بدفع الإيجار إلى المؤجر على دفعات سنوية متساوية في فترات متتالية تساوي في مجموعها تكلفة الأصل بالكامل بالإضافة إلى عائد معين للشركة المؤجرة .
- يكون للمستأجر في نهاية مدة العقد أحد الخيارات التالية:
 - شراء أصل بقيمة رمزية منصوص عليها في بداية التعاقد.
 - التأجير لمدة أو مدد أخرى بقيمة منخفضة منصوص عليها بالعقد.
 - الأولوية في الشراء أو التأجير بسعر السوق أو القيمة السوقية العادلة بشرط النص على ذلك بالعقد.
 - إعادة الأصل إلى المؤجر حسب نص العقد.

ب- التأجير البيعي:

طبقاً لهذا الأسلوب يقوم المستأجر بإيجار الأصل الإنتاجي المطلوب من الشركة المنتجة أو المورد لهذا الأصل مباشرة بدون توسط شرطة متخصصة في التأجير التمويلي.

ويتميز هذا الأسلوب بانخفاض تكلفته بالنسبة للمستأجر حيث لا توجد عمولة أو تكلفة للوساطة تحصل عليها الشركة المؤجرة، هذا بالإضافة إلى أنه يحقق فائدة للشركة المنتجة تتمثل في زيادة المبيعات وخلق علاقة

مباشرة بينهما وبين المستخدم النهائي لمنتجاتها دون تحميله أعباء إضافية.

هذا ويمكن هذا الأسلوب المستأجر في نهاية مدة التعاقد من الحصول على الخيارات السابق الإشارة إليها في الأسلوب السابق.

وبالرغم من المميزات الخاصة بهذا الأسلوب، إلا أنه يصاحبه مخاطر تجعل من الأفضل عدم قيام المنتج بهذا الأسلوب مباشرة ويفضل القيام به عن طريق شركة متخصصة في التأجير التمويلي.

ج- البيع التأجيري (البيع مع إعادة التأجير):

طبقاً لهذا الأسلوب تقوم الوحدة ببيع أحد الأصول الإنتاجية نقداً إلى شركة متخصصة في التأجير التمويلي ، وفي نفس الوقت تتعاقد مع هذه الشركة على تأجير الأصل المباع مرة أخرى لاستخدامه والانتفاع به مقابل قيمة إيجاريه ثابتة تسدد على فترات دورية تغطي العمر الإنتاجي للأصل وجزء كبير من تكلفة الأصل.

وبهذا الشكل تستطيع الشركة البائعة للأصل الإنتاجي الحصول على السيولة اللازمة لمباشرة عمليات وأنشطة أخرى لديها مع الاحتفاظ في نفس الوقت باستخدام واستغلال الأصل نظير القيمة الإيجاريه المتفق عليها.

كما تستفيد الشركة التي قامت بشراء الأصل وإعادة تأجيره بالقيمة الإيجاريه الدورية التي تحصل عليها والتي غالباً ما تغطي عملية تمويل شراء الأصل بالإضافة إلى القيمة المتبقية للأصل بعد انتهاء مدة التأجير طبقاً للتعاقد بين المستأجر والمؤجر .

د- التأجير التمويلي بالرافعة:

طبقاً لهذا الأسلوب من أساليب التأجير التمويلي تقوم الشركة المؤجرة بسداد نسبة تتراوح ما بين ٢٠% إلى ٤٠% من قيمة الأصل محل التأجير ، وتقوم بسداد باقي الثمن عن طريق الحصول على قرض طويل الأجل بضمان برهن لأصل والتنازل عن طريق الإيجار والقيمة الإيجاريه للمقرض أو مجموعة المقرضين، أي أنه طبقاً لهذا الأسلوب يوجد ثلاثة أطراف للتعاقد هم: المستأجر والمؤجر والمقرض.

ويتناسب هذا الأسلوب مع تمويل الأصول الرأسمالية باهظة الثمن المطلوب تأجيرها بنظام التأجير التمويلي ولا يستطيع لمؤجر بمفرده توفير التمويل اللازم بشرائها بدون اللجوء إلى مؤسسة للإقراض لتمويل الجزء الأكبر من قيمته.

٤/١/٢/٣: ميوب التأجير التمويلي:

بالرغم من المزايا التي يحققها نظام التأجير التمويلي، إلا أن هناك العديد من التخفيضات على هذا النظام من أهمها:

أ- ارتفاع تكاليف الفائدة:

لا تحتوي عقود التأجير على تكاليف الفائدة صراحة، فالمؤجر عند تحديده لدفعة التأجير الدورية يراعى تضمينها العائد الذي يرغب في الحصول عليه، والعائد الضمني الذي يؤول إلى المؤجر في كثير من العقود يكون مرتفعاً للغاية، الأمر الذي يجعل من الأفضل للوحدة أن تقتصر لشراء الأصل.

ب- فقدان القيمة المتبقية:

عند نهاية المدة الزمنية لعقد التأجير ، تؤول القيمة المتبقية للأصل - إذا ما كانت هناك - إلى المؤجر، بينما إذا قامت الوحدة بشراء الأصل فإن القيمة المتبقية للأصل المشتري لا يخرج عن نطاقها.

ويمكن الرد على هذا التحفظ بأن المستأجر قد يقتسم حصيلة بيع للأصل المستأجر (القيمة المتبقية) مع المؤجر طبقاً لنص عقد التأجير. كما قد لا تكون هذه القيمة ذات شأن في أغلب الأحيان، هذا بالإضافة إلى أن عقد التأجير قد يكون مصحوباً بخيار شراء الأصل عند انتهاء سريانه.

ج- صعوبة إجراء تحسينات على الأصل:

يمنع المستأجر عادة من إدخال تحسينات على الأصل المستأجر دون موافقة المؤجر، وعند ملكية الوحدة فإن هذه الصعوبة لا مجال لها بالإضافة إلى ذلك يتعذر الحصول على تمويل خارجي بغرض إدخال تحسينات على الأصول المستأجرة بسبب عدم وجود الضمان الكافي في هذا الشأن.

ويمكن الرد على الانتقاد السابق على أساس أن المستأجر غالباً ما يحدد المواصفات التي يرغبها في الأصل موضع الإيجار، ومن ثم فليس هناك ما يدعو إلى إدخال تحسينات أو تعديلات على هذا الأصل مثلما هو الحال في عقود التأجير متعددة الأطراف ، كما أن المؤجر قد يوافق على أن يمول أو يقوم بإدخال تعديلات معينة بناء على طلب المستأجر خلال فترة التأجير الأساسية.

د- اعتبارات التقادم:

إذا استأجرت الوحدة أصلاً ثم أصبح فيما بعد متقادماً سنظل ملتزمة بمدفوعات دورية عبر فترة التأجير، هذه الحقيقة تظل قائمة حتى ولو لم تتمكن الوحدة من استخدام الأصول المستأجرة.

وفي كثير من الحالات تستمر الوحدة المستأجرة في استعمال الأصول التي أصابها التقادم نظراً لالتزامها بدفع الأقساط الدورية لها مما يؤدي إلى إضعاف المركز التنافسي للوحدة.

هذا ويمكن التغلب على ذلك من خلال الدراسة المتأنية لمعدل التقادم الفني للأصول ولمجال استخدامها.

هـ - عدم التمتع بالمرونة المصاحبة للتملك:

في ظل ملكية الأصل يكون للشركة الحق في تشغيل الأصل في أي وقت وكذلك التأمين يمكن وغيرها من الأمور الأخرى والتي تبدو صعوبة تنفيذها في حالة الاستئجار.

وبالرغم من اعتبار البعض لذلك من عيوب التأجير التمويلي، إلا أن ذلك قد يكون أكثر فائدة للمستأجر حيث الاستفادة من النصح الذي يقدمه المؤجر بخصوص التشغيل والغطاء التأميني الكافي.

٢/٢/٣: المعالجة المحاسبية للتأجير التمويلي:

يهدف هذا الجزء إلى تحليل الجوانب التالية:

- المحاسبة عن التأجير التشغيلي.

- المحاسبة عن التأجير التمويلي.

١/٢/٢/٣: المحاسبة عن التأجير التشغيلي:

أ - في دفاتر المستأجر:

يقوم المستأجر بتحميل إيرادات الفترة المالية الحالية بمصروف الإيجار الدوري الذي يقوم بسداده للمؤجر كمصروف إيرادي، مع الإشارة إلى الالتزامات الخاصة بالدفعات المستقبلية الواردة في عقد الإيجار كملاحظات على القوائم المالية.

هذا ويجب إتباع أساس الاستحقاق في تسجيل المصروف عندما يسدد الإيجار السنوي في فترات تخالف تواريخ السنة المالية .

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن عقد التأجير التشغيلي لا يترتب عليه أية آثار على قائمة المركز المالي للمستأجر حيث لا تسجل فيها قيمة الأصل أو الالتزامات المترتبة على العقد .

ب- في دفاتر المؤجر:

يتم تسجيل دفعات الإيجار التي يتسلمها المؤجر في حساب " إيرادات أصول مؤجرة " ، ومقابل ذلك يقوم المؤجر باستهلاك الأصل وتحميل الإهلاك على إيرادات نفس الفترة بالإضافة إلى كافة المصروفات الأخرى مثل الصيانة، والضرائب، والتأمين

أيضاً يتم الفصل بين أصول الشركة الثابتة التي تقوم باستخدامها وبين أصول الشركة الثابتة التي يتم تأجيرها، حيث يتم تبويب الأصول المؤجرة في بند مستقل باسم " أصول مؤجرة للغير " ضمن عناصر الأصول الثابتة أو قبلها في قائمة المركز المالي، كما يتم تنزيل قيمة مجمع إهلاك تلك الأصول المؤجرة من قيمتها الأصلية كما هو متبع في الأصول الثابتة الأخرى .

وفى ضوء ما سبق يمكن القول أن القيود الخاصة بالتأجير التشغيلي تأخذ الشكل التالي في دفاتر

المؤجر:

١- عند شراء الأصل:

من د / أصول مؤجرة للغير	xx	
إلى د / النقدية / المورد	xx	

٢- عند تحصيل دفعة من الإيجار:

من د / النقدية	xx	
إلى د / إيرادات أصول مؤجرة	xx	

٣- فى نهاية السنة المالية:

من د / إيرادات أصول مؤجرة	xx	
إلى د / ملخص قائمة الدخل	xx	
من د / ملخص قائمة الدخل	xx	
إلى د / قسط إهلاك أصول مؤجرة	xx	
من د / قسط إهلاك أصول مؤجرة	xx	
إلى د / مجمع إهلاك أصول مؤجرة	xx	

وهكذا يكون التأثير على قائمة المركز المالي:

الأصول طويلة الأجل	xx	
أصول مؤجرة للغير	xx	
- مجمع إهلاك أصول مؤجرة		xx

٢/٢/٢/٣: المحاسبة عن التأجير التمويلي:

يمكن التمييز بين اتجاهين هما:

- الاتجاه التقليدي.

- الاتجاه الحديث.

أ - الاتجاه التقليدي للمحاسبة عن التأجير التمويلي:

هذا الاتجاه يعالج التأجير التمويلي بنفس الأسلوب السابق الإشارة إليه بشأن التأجير التشغيلي، حيث يقوم المستأجر بإثبات قسط التأجير المستحق دورياً من فترة إلى أخرى وتحمل به قائمة الدخل، على أن يراعى في هذا الشأن أساس الاستحقاق هذا بالإضافة إلى الإفصاح عن عقود التأجير في شكل ملاحظات على القوائم المالية.

أيضاً لا تختلف المعالجة بشأن دفاتر المؤجر عن ما سبق الإشارة إليه. ولا شك أن ذلك محل انتقاد إلى هذا الاتجاه لاختلاف التأجير التمويلي عن التأجير التشغيلي والذي يجب أن يكون له انعكاس على النظام المحاسبي. هذا ولم تقف الانتقادات الموجهة إلى هذا الاتجاه عند هذا الحد حيث هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إليه من أهمها:

١/أ - عدم قابلية القوائم المالية للمقارنة:

أن القوائم المالية للملاك والمستأجرين ينبغي أن تكون قابلة للمقارنة، فجوهر الخدمات التي تقدمها الأصول - مملوكة أو مستأجرة - يكون واحداً بينما يختلف شكل الملكية، فمثلاً إذا استحوذت الوحدة (أ) على أصل معين عن طريق الاقتراض ووافقت على دفع الأقساط الدورية طوال العمر الاقتصادي للأصل فإنه ينشأ عن ذلك أصل والتزام، بينما إذا استأجرت الوحدة (ب) أصل معين ووافقت على تسديد الدفعات الإيجارية عبر العمر الاقتصادي فإنه ينشأ التزام.

والنتيجة أن الوحدة (أ) والوحدة (ب) كلاهما يستحوذ على الأصول ويتعهد بالالتزامات حتى ولو أن شكل العمليات المالية لا يكون مطابقاً، وموقف كل من الوحدتين يكون مماثلاً جوهرة طالما أن المستأجر لديه التزام غير قابل للإلغاء عليه أدائه.

٢/أ - التغاضي عن اعتبار الأصل مورداً اقتصادياً:

أهمل الاتجاه التقليدي اعتبار الأصول المستأجرة مورداً اقتصادياً برغم كونها كذلك. فالأصول التي تسحوذها الوحدة وتثبتها في قائمة المركز المالي يجب أن تعكس جميع الموارد الاقتصادية للوحدة والتي يتوقع أن تؤدي خدمات اقتصادية مستقبلية. لهذا فعندما يكون التأجير التمويلي كوسيلة بديلة للحصول على الخدمات الاقتصادية غير قابل للتقاع ويعطى نسبة كبيرة من الحياة الاقتصادية للأصل، فإن المستأجر يحصل على حق استخدام الأصل وإن كان ليس ملكاً لهذا الأصل.

نتيجة لذلك فإن المعاملة المحاسبية يجب أن تركز على التشابه في الفوائد الاقتصادية المتوفرة لكل من مستأجر الأصل وآخر مالك لمثل هذا الأصل ، والتغاضي عن هذه الحقيقة يغفل الموارد الاقتصادية المتاحة للمستأجر وذلك بالتركيز على ملكية الأصل في نهاية عقد التأجير والذي تكون قيمته ضئيلة في ذلك الوقت.

أ/٣- عدم تضمين التزام محدد بقائمة المركز المالي:

لا يتم تأجير الأصول لأن التأجير عن الطريق الوحيد للحصول على الأصل، ولكن لأن التأجير يعتبر طريقة جذابة لتمويل الحصول على الأصل، وحيث أن التشابه بين التمويل المدين والتأجير يكون مقبولاً فإن التزامات التأجير يجب أن تعامل محاسبياً بذات الطريقة التي تعامل بها الخصوم الأخرى، الأمر الذي لا يكفله الاتجاه التقليدي في المحاسبة عن عقود التأجير.

أ/٤- مقابلة غير ملائمة للتكلفة بالإيراد:

إن المقياس الملائم لاستنفاد الخدمات الكامنة لمعظم عناصر الآلات والمعدات يكون ممثلاً بالمصروف السنوي المتناقص في مقابل الإيراد خلال العمر الاقتصادي للأصل - حيث صار معترفاً به عموماً من الناحية العملية - وفي كل المواقف - أن قيمة الخدمة السنوية المقدمة من الأصل تتناقص باستمرار عبر الحياة الاقتصادية لهذا الأصل.

من هذه النقطة فإن عقود التأجير ذات المدفوعات الثابتة تعكس طريقة خاطئة لمقابلة الإيراد بالتكلفة عبر الفترة المالية ، حيث عقود التأجير ذات المدفوعات المتناقصة لا تعكس بالضرورة المقياس الملائم لاستنفاد الخدمة الكافية للأصل ، بجدول المدفوعات التأجيرية الدورية الذي يحدده المؤجر يتأثر باعتبارات عديدة وبالتالي من غير المحتمل أن يكون متناسقاً مع التناقص في قيمة الخدمة المستفادة من الأصل ، خصوصاً عندما يتأثر ذلك التناقص بالصيانة الدورية وغيرها من السياسات الإدارية التي يقوم بها المستأجر.

أ/٥- التأثير في رأس المال العامل:

لقد اختلف المحاسبون في تفسيرهم لرأس المال العامل حيث يرى البعض أنه عبارة عن مجموعة الأصول المتداولة، بينما يرى آخرون أن صافي رأس المال العامل هو زيادة الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة.

وبناء على ما سبق فإن الدخل التقليدي للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي سوف لا يمكن من القياس الصحيح لصافي رأس المال العامل ، كما أن نسبة التداول (الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة) ونسبة السيولة (الأصول السريعة التحويل إلى نقدية إلى الخصوم المتداولة) سوف تظهر أكثر مما يجب.

بينما يترتب على رسملة عقد التأجير - كأصل في جانب الأصول وكمال التزام في جانب الخصوم - وأن التزامات مقابل التأجير سوف تصنف إلى جارية وغير جارية، الأمر الذي يترتب عليه سلامة ظهور رصيد رأس المال العامل الصافي والنسب المحاسبية الأخرى.

ب- الاتجاه الحديث للمحاسبة من التأجير التمويلي:

نتيجة للانتقادات التي وجهت إلى الاتجاه التقليدي من ناحية ولتنظيم الممارسة لنظام التأجير التمويلي من ناحية أخرى اهتمت الجمعيات والهيئات المهنية والعملية بهذا الموضوع حيث قدت العديد من المعالجات المحاسبية نركز فقط على اثنين منها:

- معايير المحاسبة الدولية. - معايير المحاسبة المصرية.

أولاً: معايير المحاسبة الدولية:

١- الشروط الواجب توافرها في التأجير التمويلي:

حدد المعيار (١٧) بعض الشروط التي ينبغي أن تتوافر إحداها على الأقل في عقد الإيجار حتى يمكن أن نطلق عليه عقد إيجار تمويلي وهي:

- إذا نص في العقد على أن تنتقل ملكية الأصول المؤجرة في نهاية العقد المستأجر.
 - أن يتضمن العقد منح المستأجر الخيار في شراء الأصول في نهاية فترة العقد بسعر أقل من سعر السوق (خيار الشراء التحفيزي).
 - أن تغطي مدة العقد ٧٥% على الأقل من العمر الاقتصادي المقدر أو المتوقع للأصل.
 - أن تكون القيمة الحالية للحد الأدنى للإيجار المدفوع وقت بدء التعاقد (بعد استبعاد تكاليف التشغيل) مساوية لـ ٩٠% على الأقل من القيمة العادلة للأصل المستأجر.
- وبتحليل الشروط السابقة يتضح لنا أن جوهر عقد التأجير التمويلي هو نقل جميع حقوق الملكية ومخاطرها ومنافعها المتعلقة بالأصل إلى المستأجر، وأنه في حالة عدم تحقيق أي شرط من الشروط السابقة يصبح عقد الإيجار عقد إيجار تشغيلي.

٢- المعالجة المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي من وجهة نظر المستأجر:

تتسم المعالجة المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي من وجهة نظر المستأجر بعدة خصائص أهمها:

أ- يجب أن تنعكس عملية التأجير التمويلي في قائمة المركز المالي وذلك بتسجيل عناصر الأصول والخصوم المتعلقة بهذه العمليات، أن يتم التسجيل بأقل قيمة ما يلي:

- القيمة العادلة للأصل المؤجر (بعد خصم أي منح أو إعفاءات ضريبية حصل عليها المستأجر): ويقصد بالقيمة العادلة قيمة الأصل عند التبادل بين مشتري وبائع راغبين في التعامل وعلى دراية بالظروف السوق ويطرف التسليم الفوري للأصل. بمعنى آخر تعنى القيمة السوقية للأصل في تاريخ التعاقد.

- القيمة الحالية لأقل مدفوعات إيجاريه: ويقصد بها الدفعات التي يلتزم بدفعها المستأجر خلال مدة التأجير (يستثنى منها تكاليف الخدمات والضرائب التي يدفعها المؤجر ثم يستردها فيما بعد) بالإضافة إلى أية مبالغ مضمونة من قبله أو من قبل طرف ذي علاقة به.

$$\text{أقل مدفوعات إيجاريه} = \text{الدفعات الدورية التي يلتزم بدفعها المستأجر طبقاً لبنود العقد} - \text{تكلفة تنفيذ العقد} + \text{القيمة المتبقاة المضمونة}$$

تكلفة تنفيذ العقد = النفقات المباشرة التي يتكبدها المؤجر مل نفقات صيانة وإصلاح الأصل المؤجر وجميع الضرائب والرسوم المقررة

القيمة المتبقاة = القيمة السوقية المتبقية للأصل المستأجر في نهاية فترة التأجير.

ويمكن التوصل إلى القيمة الحالية لأقل مدفوعات وفقاً للخطوات التالية :

×× قسط الإيجار السنوي

×× (-) تكلفة تنفيذ العقد

—

×× صافي قسط الإيجار السنوي

×× (×) معامل القيمة الحالية

—

×× (+) القيمة المتبقية المضمونة

—

×× القيمة الحالية لأقل مدفوعات إيجاريه

هذا ويراعى عند حساب القيمة الحالية لأقل مدفوعات إيجاريه أن يتم استخدام معدل العائد الضمني ويقصد به العائد الذي سوف يعود على المؤجر والذي يجعل القيمة الحالية الإجمالية لأقل دفعات إيجاريه والقيمة المتبقية عند المضمونة متساويان للقيمة السوقية العادلة للأصل عند بدء التعاقد. وأنه في حالة تعذر الوصول إلى معدل العائد الضمني أو سعر الفائدة الضمني فإنه يمكن استخدام معدل الفائدة الافتراضي الإضافي للمؤجر. ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي:

إذا فرض أن القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر عند بداية التعاقد تبلغ ١٨٠.٠٠٠ جنيه، وأن القيمة الحالية لأقل مدفوعات إيجاريه بلغت ١٦٠.٠٠٠ جنيه.

في هذه الحالة وطبقاً للمعيار رقم (١٧) من معايير المحاسبة الدولية يسجل عقد الإيجار في دفاتر المستأجر بالقيمة الأقل بين الاثنين وهي ١٦٠.٠٠٠ جنيه وبذلك يكون قيد اليومية كالتالي:

١٦٠.٠٠٠	من د / الأصول المستأجرة تمويلاً	
١٦٠.٠٠٠	إلى د / الالتزامات من أصول مستأجرة	

وبعد إثبات الالتزام الناشئ عن عقد التأجير يتم تخفيضه سنوياً بقيمة الدفعات الإيجارية المدفوعة من المستأجر إلى المؤجر.

ب- أقساط الإيجار يجب تحليلها إلى عنصرين هما:

العنصر الأول: تكلفة التمويل (العبء التمويلي) ويتمثل في الفرق بين أقل مدفوعات إيجاريه خلال مدة تنفيذ العقد وبين رصيد الالتزام المبدئي أو تكلفة الالتزام في بداية العقد.

هذا ويجب مراعاة توزيع تكلفة التمويل على فترات منتظمة خلال مدة العقد بحيث ينتج عن عملية التوزيع تحميل كل فترة مالية بمبلغ على الرصيد المتبقي من الالتزام خلال كل فترة.

العنصر الثاني: الجزء المسدد من أصل الالتزام وذلك بمقدار قسط الإيجار السنوي المسدد من المستأجر إلى المؤجر.

ج - حساب قسط إهلاك سنوي للأصل المستأجر وتحمله على إيرادات المستأجر بشرط أن يتم حساب قسط الإهلاك طبقاً للقواعد التالية:

- أن تنسق الطريقة مع سياسة إهلاك الأصول المملوكة المماثلة .
 - إهلاك الأصل المستأجر على أساس:
- " العمر الاقتصادي للأصل إذا كان هناك تأكيد من تملك المستأجر له في نهاية مدة عقد التأجير " .
- " العمر الاقتصادي للأصل أو مدة الإيجار أيهما أقل إذا كان هناك عدم تأكيد من تملك المستأجر للأصل في نهاية مدة عقد التأجير " .

بالإضافة إلى ما سبق حدد المعيار (١٧) متطلبات الإفصاح الخاصة بالقوائم المالية للمستأجر والتي تتمثل في:

- الإفصاح عن قيمة الأصول الخاصة بعقود التأجير التمويلي التي تتوافق مع تاريخ إعداد الميزانية، كما يجب الإفصاح عن الالتزامات المصاحبة لهذه الأصول المؤجرة مع فصلها عن عناصر الالتزامات الأخرى للمستأجر، مع ضرورة التمييز بين الأقساط الجارية (وهذه تدرج ضمن التزامات قصيرة الأجل) وبين الأقساط طويلة الأجل (وتلك تدرج ضمن الالتزامات طويلة الأجل) .
- الإفصاح عن المدفوعات الإيجارية الخاصة بكل فترة زمنية خلال مدة عقد الإيجار التمويلي.
- الإفصاح عن العناصر التالية:

- الخيارات خاصة بشراء الأصل المستأجر.

- القيود والمحددات التمويلية الجوهرية.

- إمكانيات تجديد عقد الإيجار.

- الالتزامات العرضية الخاصة بعملية التأجير التمويلي.

ونورد فيما يلي مثلاً إيضاحاً للمعالجة المحاسبية في دفاتر المستأجر وكيفية الإفصاح عنها بالقوائم المالية.

مثال (١):

تعاقدت إحدى الشركات على استئجار أصل ما ، وكانت بيانات التأجير كما يلي :

- مدة التعاقد ٥ سنوات تبدأ من ٢٠١٤/١/١ .
- القيمة العادلة للأصل في تاريخ بدء سريان العقد تبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه وهي نفس تكلفة الأصل المؤجر.
- يبلغ العمر الاقتصادي للأصل موضوع التأجير ٦ سنوات.
- الأصل المؤجر لا تتول ملكيته في نهاية عقد الإيجار إلى المستأجر.
- يبلغ سعر الفائدة الضمني للمؤجر والمعروف لدى المستأجر ١٠%.
- يبلغ قسط الإيجار السنوي المستحق للمؤجر عن كل سنة من سنوات التأجير ١١٩٩٠٨ .
- يستخدم المستأجر طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك وبافتراض عدم وجود خردة للأصل المؤجر أو قيمة متبقاة له .

والمطلوب: تسجيل ما سبق بدفاتر المستأجر.

الحل

١- تم احتساب القيمة الإيجارية الدورية بصفة عامة وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{القيمة الإيجارية الدورية} = \frac{\text{القيمة الحالية لدفعة سنوية أصلية لمدة ٥ سنوات بمعدل ١٠\%}}{\text{تكلفة الأصل الثابت المؤجر}}$$

تكلفة الأصل الثابت المؤجر

$$= \frac{٥٠٠.٠٠٠}{٤١٦٩٨٦} = ١١٩٩٠٨ \text{ جنيه}$$

٢- التحقق من توافر شرط اعتبار العقد التأجير التمويلي. ونظراً لأن فترة التأجير مدتها خمس سنوات وهي تبلغ أكثر من ٧٥% من العمر الاقتصادي المقدّر والمتوقع للأصل ، فإن هذا العقد يعتبر من عقود التأجير التمويلي.

٣- نظراً لعدم أيلولة الأصل المؤجر إلى المستأجر في نهاية عقد التأجير فإن إهلاك الأصل يتم على أساس مدة عقد الإيجار وقدره ٥ سنوات وليس على أساس العمر الإنتاجي له.

القيود المحاسبية:

- يتم إثبات قيمة الأصل والالتزام بدفاتر المستأجر في ٢٠١٤/١/١ :

٥٠٠٠٠٠	من د / الأصول المستأجرة تمويلاً	
٥٠٠٠٠٠	إلى د / التزامات عن أصول مستأجرة	

- عند سداد دفعة الإيجار السنوي في ٢٠١٤/١/١ القيد التالي :

١١٩٩٠٨	من د / التزامات عن أصول مستأجرة	
١١٩٩٠٨	إلى د / النقدية	

- في ٢٠١٤/١٢/٣١ إهلاك الأصول المستأجرة وفقاً لطريقة القسط الثابت ويجرى بقسط الإهلاك بالقيد التالي:

١٠٠٠٠٠	من د / إهلاك أصول مستأجرة	
١٠٠٠٠٠	إلى د / مخصص إهلاك أصول مستأجرة	

- يتم إثبات مصروف الفائدة في ٢٠١٤/١٢/٣١ بالقيد التالي:

٣٨٠٠٩	من د / مصروف الفائدة	
٣٨٠٠٩	إلى د / التزامات عن أصول مستأجرة	

وحول كيفية حساب الفوائد المستحقة نعرض الجدول التالي:

التاريخ	قيمة الإيجار السنوي	الفائدة السنوية	الزيادة أو النقص في الالتزام	رصيد الالتزامات
٢٠١٤/١/١	-	-	-	٥٠٠٠٠٠
٢٠١٤/١/١	١١٩٩٠٨	-	(١١٩٩٠٨)	٣٨٠٠٩٢
٢٠١٤/١٢/٣١	-	٣٨٠٠٩	٣٨٠٠٩	٤١٨١٠١
٢٠١٥/١/١	١١٩٩٠٨	-	(١١٩٩٠٨)	٢٩٨١٩٣
٢٠١٥/١٢/٣١	-	٣٨٠٠٩	٢٩٨١٩	٣٢٨٠١٢
٢٠١٦/١/١	١١٩٩٠٨	-	(١١٩٩٠٨)	٢٠٨١٠٤
٢٠١٦/١٢/٣١	-	٢٠٨١٠	٢٠٨١٠	٢٢٨٩١٤
٢٠١٧/١/١	١١٩٩٠٨	-	(١١٩٩٠٨)	١٠٩٠٠٦
٢٠١٧/١٢/٣١	-	١٠٩٠٠	١٠٩٠٠	١١٩٩٠٨
٢٠١٨/١/١	١١٩٩٠٨	-	(١١٩٩٠٨)	صفر
الإجمالي	٥٩٩٥٤٠	٩٩٥٣٨		

ويلاحظ على الجدول ما يلي:

تم الوصول إلى الفائدة السنوية من خلال ضرب رصيد الالتزامات عن عقد التأجير التمويلي في بداية العام وبعد سداد دفعة الإيجار السنوي في معدل الفائدة الضمني للمؤجر.

$$\text{قيمة الفائدة عن عام } ٢٠١٤ = ٣٨٠٠٩٢ \times ١٠ \%$$

لا توجد فائدة سنوية في نهاية عام ٢٠١٤ نظراً لأن الدفعة السنوية للإيجار تسدد في بداية كل عام وبالتالي لا يوجد رصيد للالتزامات من أصول مستأجرة تحسب على أساسه الفائدة السنوية.

الإفصاح عن التأجير التمويلي في قوائم المستأجر عن عام ٢٠١٤ :

قائمة المركز المالي في ٢٠١٤/١٢/٣١

الصافي	مجمع الإهلاك	التكلفة	
أصول طويلة الأجل			
أصول مستأجرة تمويلية	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	
الالتزامات المتداولة			
الالتزامات طويلة الأجل			
التزامات عن أصول مستأجرة		٤١٨١٠١	

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١

كلّي	جزئي	بيان
	××	صافي المبيعات
	××	يخصم : تكلفة المبيعات
		مجمّل الربح / الخسارة
××		يخصم :
	××	مصرفات تمويلية

ويلاحظ على قائمة الدخل ما يلي:

أن تكلفة المبيعات تتضمن إهلاك الأصول المستأجرة وقدرها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرفات تمويلية وتتضمن الفائدة السنوية وقدرها ٣٨٠٠٩ جنيه .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية :

إيضاح رقم () : بتاريخ ٢٠١٤/١/١ حرر عقد تأجير تمويلي بين الشركة وشركة لمدة خمس سنوات تبدأ في ٢٠١٤/١/١ وتنتهي في ٢٠٢٠/١/١ وذلك في مقابل قيمة إيجاريه سنوية قدرها ١١٩٩٠٨ جنيه تدفع في بداية كل سنة. وقد تضمنت نصوص العقد عدم أيلولة الأصل المؤجر إلى الشركة في نهاية عقد الإيجار.

مثال (٢):

- تعاقدت إحدى الشركات على استئجار إحدى الآلات وكانت بيانات عقد التأجير كالتالي:
- مدة العقد ٥ سنوات ويبدأ سريانه في ٢٠١٤/١/١ .
 - القيمة العادلة للأصل في تاريخ سريان العقد ٢٠٠٠٠٠ جنيه، ويبلغ العمر الاقتصادي للأصل موضوع التأجير ٦ سنوات .
 - التكاليف السنوية لتنفيذ العقد والتي يدفعها المؤجر في بداية كل سنة ٩٦٠٠ جنيه .
 - الإيجار السنوي ٥٥٩٨٢ جنيه ويشمل تكاليف تنفيذ العقد ويدفع في بداية كل سنة.
 - سعر الفائدة الافتراضي للمستأجر ١٠ % .
 - سعر الفائدة الضمني للمؤجر والمعروف لدى المستأجر ٨ % .
 - الآلة سوف تؤول ملكيتها للشركة في نهاية عقد التأجير.
- والمطلوب:** قيود اليومية في دفاتر الشركة المستأجرة.

الحل

تمهيد:

١- حساب القيمة الحالية لأصل قيمة المدفوعات الإيجارية (الحد الأدنى للمدفوعات الإيجارية):

$$\begin{array}{r} \text{قسط الإيجار السنوي متضمناً مصروفات التنفيذ} \\ ٥٥٩٨٢ \\ (-) \text{ تكلفة تنفيذ العقد} \\ ٩٦٠٠ \end{array}$$

$$\begin{array}{r} \text{صافي قسط الإيجار السنوي} \\ ٤٦٣٨٢ \\ (\times) \text{ معمل القيمة الحالية على أساس معدل الخصم } ٨\% \\ ٤٣١٢١ \end{array}$$

$$\begin{array}{r} \text{إجمالي القيمة الحالية لأدنى مدفوعات إيجاريه} \\ ٢٠٠٠٠٣ \end{array}$$

بما أن القيمة المعادلة للأصل أقل يتم أخذها في الحسبان عند تسجيل التأجير التمويلي.

٢- التحقق من توافر اعتبار العقد من عقود التأجير التمويلي. فنظراً لأن فترة التأجير مدتها خمس سنوات وهي تبلغ أكثر من ٧٥% من العمر الاقتصادي للأصل موضوع التأجير، فإن العقد يعتبر من عقود التأجير التمويلي.

٣ - نظراً لوجود نص في العقد يؤكد تملك المستأجر للأصل في نهاية مدة العقد فإن الإهلاك يتم على أساس العمر الاقتصادي للأصل.

٤ - يتم على حساب الفائدة المستحقة من خلال الجدول التالي :

التاريخ	الإيجار السنوي	الفائدة السنوية	الزيادة أو النقص في الالتزام	رصيد الالتزامات
٢٠٠٤/١/١	-	-	-	٢٠٠٠٠٠
٢٠٠٤/١/١	٤٦٣٨٢	-	(٤٦٣٨٩)	١٥٣٦١٨
٢٠٠٤/١٢/٣١	-	١٢٢٨٩	١٢٢٨٩	١٦٥٩٠٧
٢٠٠٥/١/١	٤٦٣٨٢	-	(٤٦٣٨٢)	١١٩٥٢٥
٢٠٠٥/١٢/٣١	-	٩٥٦٢	٩٥٦٢	١٢٩٠٨٧
٢٠٠٦/١/١	٤٦٣٨٢	-	(٤٦٣٨٢)	٨٢٧٠٥
٢٠٠٦/١٢/٣١	-	٦٦١٦	٦٦١٦	٨٩٣٢١
٢٠٠٧/١/١	٤٦٣٨٢	-	(٤٦٣٨٢)	٤٢٩٣٩
٢٠٠٧/١٢/٣١	-	٣٤٣٥	٣٤٣٥	٤٦٣٧٤
٢٠٠٨/١/١	٤٦٣٨٢	-	-	صفر

قيود اليومية:

عام ٢٠١٤:

أ - إثبات قيمة الأصل المستأجر والالتزام الخاص به طبقاً للقيمة العادلة للأصل في ٢٠١٤/١/١ :

٢٠٠٠٠٠	من د / آلات مستأجرة تمويلياً	
٢٠٠٠٠٠	إلى د / التزامات عن أصول مستأجرة	

ب - إثبات سداد قسط الإيجار الأول ومصروف تنفيذ العقد :

٩٦٠٠	من مذكورين :	
	د / مصروفات تنفيذ العقد	
٤٦٣٨٢	د / التزامات عن أصول مستأجرة	
٥٥٩٨٢	إلى د / النقدية	

ج - إثبات إهلاك الأصل في ٢٠١٤/١٢/٣١ :

٣٣٣٣٣	من د / إهلاك أصول مستأجرة	
٣٣٣٣٣	إلى د / مخصص إهلاك الآلة المستأجرة	

د - إثبات مصروف الفائدة في ٢٠١٤/١٢/٣١ :

١٢٢٨٩	من د / مصروف الفائدة	
١٢٢٨٩	إلى د / التزامات عن أصول مستأجرة	

عام ٢٠١٥ :

أ - إثبات سداد قسط الإيجار والمصروفات تنفيذ العقد الخاصة بالسنة الثانية :

	من مذكورين :		
٩٦٠٠	د / مصروفات تنفيذ العقد		
٤٦٣٨٢	د / التزامات عن أصول مستأجرة		
٥٥٩٨٢	إلى د / النقدية		

ب - إثبات إهلاك الأصل في ٢٠١٥/١٢/٣١ :

٣٣٣٣٣	من د / إهلاك أصول مستأجرة	
٣٣٣٣٣	إلى د / مخصص إهلاك الآلة المستأجرة	

ج - إثبات المصروفات الفائدة في ٢٠١٥/١٢/٣١ :

٩٥٦٢	من د / مصروف الفائدة	
٩٥٦٢	إلى د / التزامات عن أصول مستأجرة	

وهكذا يتم إثبات القيود السابقة في كل سنة من السنوات التالية خلال عقد التأجير التمويلي.

٣- المعالجة المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي من وجهة نظر المؤجر:

تتسم المعالجة المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي من وجهة نظر المؤجر بالخصائص التالية :

- أ- الأصل المؤجر يجب أن يظهر بقائمة المركز المالي كأحد الحسابات المدينة وليس ضمن عناصر الأصول الثابتة وذلك بقيمة تعادل صافي المبلغ المستثمر في عملية التأجير التمويلي.
- ويقصد بصافي المبلغ المستثمر إجمالي الاستثمار مطروحاً منه الجزء التمويلي غير المحقق من الدخل (إيرادات التمويل غير المكتسبة):

إجمالي الاستثمار : ويتمثل في:

الحد الأدنى لمدفوعات التأجير + الأرصدة المتبقية وغير المغطاة بضمان

هذا ويقصد بالأرصدة المتبقية غير المغطاة بضمان الرصيد المتبقي من الأصل المؤجر والذي يتم تقديره عند بداية التأجير ولا يكون تحققه للمؤجر مؤكداً أو مضموناً.

وفى محاولة توضيح كيفية حساب إجمالي الاستثمار أن قسط الإيجار السنوي ٦٠.٠٠٠ جنيه ومدة عقد التأجير التمويلي ٥ سنوات ولا توجد قيمة متبقية للأصل.

هنا يبلغ إجمالي الاستثمار = (٦٠.٠٠٠ × ٥ سنوات) + صفر

= ٣٠٠.٠٠٠ جنيه

إيرادات التمويل غير المكتسبة:

وتمثل في الفرق بين المبلغ الإجمالي الذي يستثمره المؤجر في عقد الإيجار (إجمالي قيمة الاستثمار) وبين قيمته الحالية (القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر).

وبافتراض أن القيمة العادلة للأصل في تاريخ بدء سريان عقد التأجير التمويلي ٣١٠.٠٠٠ جنيه ، وأن قسط الإيجار السنوي ٦٦.٠٠٠ جنيه وأن مدة العقد ٥ سنوات .

في هذه الحالة تحتسب قيمة هذه الإيرادات كالتالي :

= (٦٦.٠٠٠ × ٥ سنوات) - ٣١٠.٠٠٠

= ٣٣٠.٠٠٠ - ٣١٠.٠٠٠ = ٢٠.٠٠٠ جنيه.

ويجب مراعاة استنفاد إيرادات التمويل غير المكتسبة على فترات منتظمة خلال سنوات التأجير بحيث تختلف تلك الإيرادات من سنة إلى أخرى ولكن مع ثبات معدل العائد خلال فترة التأجير.

ب- احتساب إيرادات عملية التأجير على أساس يعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي المبالغ المستثمرة بواسطة المؤجر أو على صافي التدفقات النقدية الناتجة عن العملية الاستثمارية الخاصة بعمليات التأجير .

ج- في حالة قيام أحد المنتجين أو الموزعين بإتمام عمليات تأجير تمويلي (ليس شركة متخصصة في التأجير التمويلي) فإنه يجب احتساب أرباح وخسائر عملية البيع وذلك وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة بخصوص مبيعات الشركة العادية الأخرى.

٤- المعالجة المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي المباشرة:

ويقصد به التأجير الذي يقوم به المؤجر بالوساطة المالية بين المنتج أو تاجر الجملة للأصل محل التأجير وبين المستأجر، ويتصف هذا النوع من العقود بأنها لا تتضمن أرباح أو خسائر للأصل المؤجر في بداية عقد التأجير نتيجة لتساوى القيمة السوقية للأصل المؤجر في تاريخ نشأة عقد الإيجار مع قيمته الدفترية، ويقتصر الإيرادات التي يحصل عليها المؤجر في تلك العقود على إيرادات الفائدة التمويلية التي تحتسب على رصيد الالتزامات عن عقد الإيجار.

مثال (٣):

في ضوء البيانات الواردة في مثال رقم (١) .

المطلوب: إثبات ما تقدم في دفاتر المؤجر.

المحل

تمهيد:

في ضوء بيانات المثال السابق يلاحظ أن القيمة العادلة للأصل تبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه وهى نفس تكلفة الأصل المؤجر ، وبذلك لا يتضمن عقد الإيجار أية أرباح أو خسائر للمؤجر ، وبناء عليه يعتبر هذا العقد " عقد تأجير تمويلي مباشر " .

القيود المحاسبية :

١- إثبات عقد الإيجار بدفاتر في ٢٠١٤/١/١:

٥٩٩٥٤٠	من د / إجمالي الاستثمارات في عقد التأجير	
	إلى مذكورين	
٥٠٠٠٠٠	د / الأصل المؤجر	
٩٩٥٤٠	د / إيرادات الفائدة غير المكتسبة	

٢- إثبات تحصيل قسط الإيجار في ٢٠١٤/١/١ :

١١٩٩٠٨	من د / النقدية	
١١٩٩٠٨	إلى د/إجمالي الاستثمارات في عقد التأجير	

٣- إثبات اكتساب الفائدة في نهاية العام:

٣٨٠٠٩	من د / إيراد الفوائد غير المكتسب	
٣٨٠٠٩	إلى د / إيراد الفوائد	

ملاحظات على ما سبق:

- تجرى القيود بنفس الحالة في كل سنة من سنوات العقد.
- تم حساب إجمالي الاستثمارات في عقد التأجير وإيراد الفوائد غير المكتسب كالتالي:

قسط الإيجار السنوي ١١٩٩٠٨

مدة العقد ٥ سنوات

مجموع أدنى مدفوعات إيجاريه ٥٩٩٥٤٠

(+) القيمة المتبقية غير المضمونة ٠٠٠٠٠٠

إجمالي الاستثمارات ٥٩٩٥٤٠

القيمة الدفترية للأصل وهي

تعاادل القيمة المعادلة له ٥٠٠٠٠٠

إيراد الفوائد غير المكتسب ٩٩٥٤٠

هـ- المعالجة المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي البيعية:

ويتصف هذا النوع من العقود بوجود ربح للمنتج أو التاجر في بداية عقد الإيجار وذلك لاختلاف القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر في بداية التعاقد عن قيمته الدفترية في ذلك التاريخ (قد تكون القيمة السوقية أعلى أو أقل حسب حالة السوق والأصل) .

ونتيجة لذلك يكون هناك نوعان من الإيرادات التي يحصل عليها المؤجر في هذا النوع من العقود هما:

النوع الأول: إيرادات الفائدة التمويلية وتسجل بنفس الطريقة السابق إيصاحها بعقود التأجير التمويلي المباشرة.

النوع الثاني: الربح أو الخسارة الناتجة عن اختلاف القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر عن قيمته الدفترية. هذا ويحتسب هذا الربح في بداية عقد الإيجار ويدرج في قائمة الدخل بما يتفق مع السياسة المتبعة في حالات البيع النهائي.

ومن الجدير بالملاحظة، أن مدفوعات عقد الإيجار التمويلي البيعى تعتمد على سعر البيع والذي يترتب عليه قيام المستأجر برسملة الأصل على أساس سعر البيع العادي للمؤجر (القيمة السوقية) وليس على أساس تكلفة الأصل بدفاتر المؤجر . أما بالنسبة لعقود التأجير التمويلي المباشرة فإن المؤجر يحسب القيمة الإيجارية الدورية اعتماداً على تكلفة الأصل وليس على سعر البيع.

مثال:

تعاقدت إحدى الشركات على استئجار أصل ما ، وكانت بيانات عقد التأجير ما يلي:

- مدة العقد ٥ سنوات تبدأ من ٢٠١٦/١/١ .
- القيمة العادلة للأصل في تاريخ بدء سريان العقد تبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وتكلفته ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه.
- يبلغ العمر الاقتصادي للأصل موضوع التأجير ٦ سنوات.
- يحتفظ المؤجر بحق ملكية الأصل في نهاية العقد.
- يبلغ سعر الفائدة الضمني للمؤجر والمعروف لدى المستأجر ١٠ % .
- يبلغ قسط الإيجار السنوي المستحق للمؤجر عن كل سنة من سنوات التأجير ١١٩٩٠٨ جنيه.
- يستخدم المستأجر طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك مع عدم وجود خردة للأصل المؤجر أو قيمة متبقاة.

والمطلوب:

- ١- تسجيل ما سبق بدفاتر المؤجر.
- ٢- بيان أثر ما سبق على القوائم المالية للمؤجر في ٢٠١٦/١٢/٣١ .

تمهيد:

نظراً لاختلاف القيمة العادلة للأصل (٥٠٠٠٠٠٠ جنيه) في بداية التعاقد عن قيمته الدفترية في ذلك التاريخ (٤٠٠٠٠٠٠ جنيه) فإن هذا العقد يعتبر من عقود التأجير التمويلي البيعية وهذا يتطلب تحديد:

- إجمالي الاستثمار .
- إيرادات التمويل غير المكتسبة .
- صافى الاستثمار .
- تكلفة المبيعات .
- إيراد المبيعات .

إجمالي الاستثمار :

الحد الأدنى لمدفوعات التأجير + الأرصدة المتبقية وغير المغطاة

$$(٥ \times ١١٩٩٠٨) + \text{صفر} = ٥٩٩٥٤٠ \text{ جنيه}$$

إيرادات الفائدة غير المكتسبة:

إجمالي الاستثمار - القيمة السوقية للأصل المؤجر

$$٥٩٩٥٤٠ - ٥٠٠٠٠٠ = ٩٩٥٤٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{تكلفة المبيعات} = ٤٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{إيرادات المبيعات} = ٥٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{ربح العملية} = (٤٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠) = ١٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

القيود المحاسبية:

١ - إثبات بيع الأصل المؤجر للمستأجر في ٢٠١٦/١/١ :

من مذكورين		
د / إجمالي الاستثمارات في عقد التأجير	٥٩٩٥٤٠	
د / تكلفة البضاعة المؤجرة	٤٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د / إيرادات المبيعات	٥٠٠٠٠٠	
د / إيرادات الفوائد غير المكتسبة	٩٩٥٤٠	
د / الأصل	٤٠٠٠٠٠	

٢ - إثبات تحصيل قسط الإيجار في ٢٠١٦/١/١٠ :

من د / النقدية	١١٩٩٠٨	
إلى د / إجمالي الاستثمارات في عقد التأجير	١١٩٩٠٨	

٣ - إثبات إيرادات الفوائد في ٢٠١٦/١٢/٣١ :

من د / إيرادات الفوائد غير المكتسبة	٣٨٠٠٩	
إلى د / إيرادات الفوائد	٣٨٠٠٩	

ويلاحظ على ما سبق أن قيود اليومية التي تجرى في دفاتر المؤجر وفقاً لهذا النوع من العقود تتشابه مع قيود اليومية التي تعد في حالة عقود التأجير التمويلي المباشرة باستثناء القيود المتعلقة بإثبات الأرباح الناتجة عن اختلاف القيمة السوقية للأصل المؤجر عن قيمته الدفترية.

الإفصاح في القوائم المالية للمؤجر:

طبقاً للمعيار رقم ١٧ من معايير المحاسبة الدولية يجب على المؤجر الإفصاح عن الأمور التالية في القوائم المالية :

أ - الإفصاح في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي يجب أن يمتد ليشمل العناصر التالية:

- إجمالي المبالغ المستثمرة في الأصول المؤجرة.

- إيرادات التمويل غير المكتسبة.

- القيمة المتبقية غير المضمونة من الأصول المؤجرة.

ب- الإفصاح عن الأساس المتبع في تخصيص وتوزيع الأرباح الناتجة عن عمليات التأجير التمويلي بحيث يتولد عن ذلك عائد دوري ثابت مع ضرورة تحديد ما إذا كانت الأرباح متعلقة بصافي قيمة الاستثمار أو صافي التدفقات النقدية المستثمرة في عقد التأجير التمويلي.

وأنه في حالة استخدام أكثر من أساس لتخصيص وتوزيع أرباح التأجير فإنه يجب أن يتم الإفصاح عن تلك الأسس المتبعة.

ثانياً: معايير المحاسبة المصرية:

قبل التعرض لموقف معايير المحاسبة المصرية من التأجير التمويلي، كان لابد لنا من وقفة مع قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وذلك حتى يكون القارئ على الأسس التي يقوم عليها هذا النظام في مصر والتي على أساسها أصدر المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٠) بشأن القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي.

ولعل تركيزنا على القانون سوف ينصب فقط على الجوانب المحاسبية والتعليق عليها. فقد نصت المادة ٢٣ من القانون على خضوع عمليات التأجير التمويلي للقواعد والمعايير المحاسبية التي يصدرها الوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية.

وأنه بناء على هذا النص صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٩٧ متضمناً القواعد والمعايير المحاسبية لهذه العمليات ، وقد تضمنت هذه المعايير شرطان لاعتبار عقد الإيجار إيجاراً تمويلياً وهما:

- إعطاء المستأجر الحق في شراء المال المؤجر في التاريخ وبالمبلغ المحدد في العقد.
- مدة العقد تمثل ٧٥% على الأقل من العمر الإنتاجي الأصلي للمال المؤجر أو كانت القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية عند نشأة العقد تمثل ٩٠% على الأقل من قيمة المال المؤجر.
- وقد اشتمل القرار على القواعد الخاصة بالمؤجر والمستأجر.

١- المؤجر:

- الاعتراف بملكية المؤجر للأصل طوال مدة التأجير ، وبناء عليه تدرج تلك الأصول بدفاتر المؤجر كأصول ثابتة بالتكلفة الدفترية لاقتنائه.
- السماح للمؤجر بإجراء الإهلاكات على تلك الأصول وفقاً لعمرها الإنتاجي حسبما يجرى عليه العمل وفقاً للعرف وطبيعة المال الذي يجرى إهلاكه.
- تسجيل إيرادات العقد بدفاتر المؤجر على أساس معدل العائد الناتج عن عقد الإيجار مضافاً إليه مبلغ يعادل قسط الإهلاك الدوري وتجنب الفرق بالزيادة بين الإيراد المثبت بهذه الطريقة والقيمة الإيجارية المستحقة عن نفس الفترة المحاسبية في حساب مستقل " تسوية عقود التأجير " .
- يتم تحميل قائمة الدخل للمؤجر بتكلفة الصيانة والتأمين وكافة المصروفات اللازمة للحفاظ على الأصل إلا إذا تم التعاقد على أن يتحملها المستأجر .
- أجازت القواعد تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها عند شك المؤجر في تحصيل دفعات الإيجار .

٢ - المستأجر:

- إدراج القيمة الإيجارية المستحقة عن عقود التأجير التمويلي كمصروف في قائمة الدخل خلال كل فترة مالية.
- إدراج كافة المصروفات التي يتكبدها المستأجر من مصاريف صيانة وإصلاح بقائمة الدخل.
- عند قيام المستأجر في نهاية العقد بشراء المال المستأجر، يثبت هذا المال كأصل ثابت بدفاتر المستأجر وذلك بالقيمة المدفوعة، على أن يتم إهلاكه على مدار العمر المتبقي المقدّر له وفقاً للسياسات والمعدلات التي يتبعها المستأجر للأصول المماثلة.

وبالرغم من الانتقادات التي تعرضت لها القواعد السابقة، إلا أن قرار وزير الاقتصاد ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بخصوص معايير المحاسبة المصرية اعتمد على تلك القواعد في وضع المعيار المصري المتعلق بعمليات التأجير التمويلي مما جعل البعض يتساءل هل يمكن اعتبار قرار وزاري قبل تشكيل اللجنة وقبل صدور المعايير بمثابة معياراً محاسبياً مصرية، وهل خضع هذا القرار الوزاري للخطوات التي يفترض أن يمر بها المعيار المحاسبي.

لأجل ذلك كان لابد من التعرف على محتويات المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٠) بخصوص القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي وذلك بهدف تعريف القارئ بهذا المعيار من ناحية والتعرف على كيفية تطبيقه وأوجه القصور من ناحية أخرى.

نطاق المعيار:

- يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن عقود التأجير التمويلي على العقود التي تبرم وفقاً لأحكام قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ ولائحته التنفيذية .

- يلتزم بما ورد في هذا المعيار كل من كان طرفاً في عقد التأجير التمويلي المسجل في السجل المعد لذلك بالجهة الإدارية المختصة (مصلحة الشركات) ، وكانت شروط العقد تعطى للمستأجر الحق في شراء المال المؤجر في التاريخ وبالمبلغ المحدد في العقد وكانت مدة العقد تمثل ٧٥% على الأقل من العمر الإنتاجي الأصلي للمال المؤجر أو كانت القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية عند نشأة العقد تمثل ٩٠% على الأقل من قيمة المال المؤجر.

- لا يغطي هذا المعيار أنواع عقود التأجير التالية:

- عقود تأجير سيارات الركوب والدراجات الآلية.
- اتفاقيات التأجير الخاصة بالكشف عن أو استخدام الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والغابات والمعادن وحقوق التعدين الأخرى .
- الاتفاقيات التي يلتزم فيها المستأجر بشراء المال المؤجر في نهاية مدة التأجير (والذي يعتبر بيعاً مؤجلاً بالتقسيط) .
- عقود التأجير التي لا تتعلق بمال لازم لمباشرة نشاط إنتاجي خدمي أو سلعي للمستأجر.

وفي ضوء استعراض نطاق المعيار المصري يمكن ملاحظة ما يلي:

أ - أن المعيار حدد شرطان لابد من توافرها معاً في عقد التمويل حتى يمكن أن نطلق عليه تأجير تمويلي:

- حق المستأجر في الشراء.
- مدة العقد ٧٥% من حياة الأصل أو القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية تمثل ٩٠% على الأقل من قيمة المال المؤجر.

ب- أن العلة من تحديد مجالات لا ينطبق عليها المعيار هو قصر المعيار على الأنشطة الإنتاجية فقط، أو وجود معايير أخرى منظمة للمعالجة المحاسبية لتلك المجالات.

تعريف:

القيمة الإيجارية: وهى القيمة المتفق عليها في العقد، والتي يلتزم بأدائها إلى المؤجر مقابل الحق في استخدام الأصل المؤجر تأجيراً تموالياً.

ثمن الشراء : وهو الثمن المحدد في العقد لانتقال ملكية الأصل إلى المستأجر فى نهاية مدة التأجير.

معدل العائد الناتج من عقد الإيجار: هو معدل الفائدة الذي يستخدمه المؤجر لحساب القيمة الإيجارية و ثمن الشراء وهو الذي يجعل القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية تساوى قيمة المال المؤجر عند بدء سريان العقد.

١ - المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمؤجر:

تناول المعيار المعالجة المحاسبية في دفاتر المؤجر وكذلك متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمؤجر في الفقرات من ٥ إلى ١٠ وذلك على النحو التالي:

- يدرج المال المؤجر كأصول ثابتة مؤجرة بدفاتر المؤجر بالتكلفة الدفترية لاقتنائه ويتم إجراء الإهلاكات على تلك الأصول وفقاً لعمرها الإنتاجي المفترض حسبما جرى عليه العمل عادة وفقاً للعرف وطبيعة المال الذي يجرى إهلاكه.

- تسجيل إيرادات عقود التأجير التمويلي على أساس معدل العائد الناتج من عقد الإيجار مضافاً إليه مبلغ يعادل قسط الإهلاك الدوري ويجنب الفرق بالزيادة أو بالنقص حسب الأحوال بين الإيراد المثبت بهذه الطريقة والقيمة الإيجارية المستحقة عن نفس الفترة المحاسبية في حساب مستقل مدين أو دائن يتم تسوية رصيده مع صافي القيمة الدفترية للمال المؤجر عن إنتهاء العقد.

- يتم تحميل قائمة الدخل للمؤجر بتكلفة الصيانة والتأمين وكافة المصروفات اللازمة للحفاظ على الأصل إلا إذا تم التعاقد على أن يتحملها المستأجر .

- عند شك المؤجر في تحصيل دفعات الإيجار ينبغي عليه تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها.

- إذا كان المؤجر هو المصنع أو الموزع للمال المؤجر ، تدرج أرباح أو خسائر البيع في حساب النتيجة عن الفترة للمصنعين أو الموزعين وفقاً للسياسة المتبعة عادة للبيع للغير.

- في نهاية كل فترة مالية يجب الإفصاح عما يلي في القوائم المالية للمؤجر:

- السياسات المحاسبية المتبعة للتعرف على إيرادات التأجير.
- سياسات الإهلاك المتبعة الخاصة بالأصول المؤجرة ونسبة الإهلاك المطبقة.
- بيان بتكلفة الأصول المؤجرة والحركة عليها ومجمع إهلاكها والحركة عليها وأرصدها في نهاية الفترة.

• الأرباح والخسائر الناجمة عن عمليات انتقال ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجرين خلال الفترة المالية.

- أية مبالغ مدينة أو دائنة تنتج عن تطبيق الفقرة (٦) من المعيار .

وباستعراض المعالجة المحاسبية للتأجير التمويلي في دفاتر المؤجر يمكن ملاحظة ما يلي:

أ - يقضى المعيار المصري بأن يدرج المال المؤجر كأصل ثابت مؤجر بدفاتر المؤجر بالتكلفة الدفترية وأن من حق المؤجر إجراء إهلاكات على تلك الأصول وفقاً لطبيعتها وعمرها الإنتاجي دون النظر إلى مدة عقد الإيجار المحرر مع المستأجر.

ولا شك أن المعالجة المحاسبية تختلف عن المعالجة التي وردت بمعايير المحاسبة الدولية والتي تقضى بإظهار الأصل المستأجر بقائمة المركز المالي للمستأجر مقابل إظهار الالتزام بسداد الأقساط ضمن الخصوم ، مع السماح للمستأجر بإهلاك الأصل المؤجر.

ويرجع هذا الاختلاف إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية على مفهوم محاسبي هام وهو " الجوهر قبل الشكل " وهو يعنى أن الأساس في المحاسبة عن المعاملات والأحداث وتصوير نتائجها هو مراعاة جوهر كل منها وما يترتب عليه من آثار مالية دون الاعتماد على شكلها القانوني، بينما المعيار المصري فقد اعتمد على تغليب الشكل القانوني للأصل على الجوهر أو الملكية الاقتصادية (المنافع الاقتصادية الناجمة عن حيازة الأصل).

وبتغليب الشكل عن الجوهر أصبح المعيار المصري لا يفرق بين عقود التأجير التشغيلي وعقود التأجير التمويلي حيث يتم معالجتها محاسبياً بنفس الأسس والقواعد .

ب- إن الإيرادات التي يحصل عليها المؤجر تشمل جزئيتين:

الجزء الأول: ويتمثل في العائد الناتج من عقد الإيجار وهو يعادل الفائدة التمويلية التي سوف تعود على المؤجر من استثمار أمواله في الأصول المؤجرة .

الجزء الثاني: ويتمثل في قسط الإهلاك الدوري.

وتدرج هذه الإيرادات بقائمة الدخل للمؤجر سنوياً ، ويتم إدراج القيمة الإيجارية المستحقة في حساب مستقل بقائمة المركز المالي للمؤجر يتم تسويته في نهاية مدة الإيجار مع صافي القيمة الدفترية للمال المؤجر .

فإذا فرض أن قيمة الفائدة التمويلية ٦٠٠٠٠ جنيه وقسط الإهلاك الدوري ٥٠٠٠٠ جنيه، وأن القيمة الإيجارية السنوية لعقد التأجير التمويلي ١٣٠٠٠٠ جنيه، وأن باقي القيمة الدفترية للأصل المؤجر في نهاية عقد الإيجار ٢٥٠٠٠ جنيه .

في ضوء ما سبق يتضح ما يلي:

$$\begin{aligned} \text{الإيراد السنوي} &= 6.000 + 5.000 = 11.000 \text{ جنيه} \\ \text{القيمة الإيجارية} &= 13.000 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

فروق مالية ٢.٠٠٠ جنيه

تدرج بحساب مستقل بقائمة المركز المالي يطلق عليه (د / تسوية عقود التأجير التمويلي) .
ويتم تسوية هذا الحساب بالزيادة أو النقص طبقاً للاختلاف بين الإيراد السنوي والقيمة الإيجارية، على أن يتم تسويته في نهاية مدة الإيجار مع صافي القيمة الدفترية بالقيد التالي:

من مذكورين		
د / مجمع إهلاك الأصول المؤجرة	xx	
د / تسوية عقود التأجير التمويلي	xx	
إلى د / الأصل المؤجر تمويلاً	xx	

هذا وينتقد البعض المعالجة السابقة على أساس أنها لا تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث يوجد خلط واضح بين معدل العائد الناتج من عقد الإيجار وقسط الإهلاك والقيمة الإيجارية المستحقة وأن ذلك يرجع إلى الأسباب التالية:

- السماح للمؤجر باحتساب إهلاك في دفاتره .
- عدم إدراج إجمالي الالتزامات المستحقة على المستأجر في دفاتر المؤجر .
- عدم إمكانية تحليل القيمة الإيجارية المستحقة على المستأجر إلى عناصرها الأساسية وهي مقدار الانخفاض في المديونية الأصلية للمستأجر من ناحية وإيراد الفوائد من ناحية أخرى .

ج- أن تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها تتفق فقط مع المعالجة المحاسبية الواردة بالمعايير الدولية والتي تقضى بإظهار الأصل المؤجر كأحد الحسابات المدينة بقائمة المركز المالي للمؤجر وليس ضمن عناصر الأصول الثابتة، ولا تتفق مع المعيار المصري حيث لا يوجد حساب إجمالي استثمارات في أصول مؤجرة يتم على أساسه حساب المخصص، هذا بالإضافة إلى أن المؤجر يظل محتفظاً بملكية الأصل الثابت المؤجر .

د - أن المعيار المصري اقتبس في الفقرة التاسعة ما يسمى بالإيجار البيعى، ولا شك أن ذلك لا يتفق مع المعالجات التي أقرها المعيار ومنها عدم الاعتراف بعملية البيع الضمنية ، وهذا يدعو إلى التساؤل كيف يشير المعيار إلى ضرورة إدراج أرباح أو خسائر البيع بدفاتر المؤجر مع بقاء الأصل محل التعاقد ضمن الأصول الثابتة للمؤجر .

٢- المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمستأجر:

وضع المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٠) إطار للمعالجة المحاسبية للتأجير التمويلي في دفاتر المستأجر اشتمل على الفقرات التالية:

- تدرج القيمة الإيجارية المستحقة عن عقود التأجير التمويلي كمصروف في قائمة الدخل الخاصة بالمستأجر خلال كل فترة مالية.

- يدرج ما يتكبده المستأجر من مصاريف كالصيانة وإصلاح الأموال المؤجرة بما يتفق مع الأغراض التي أعدت وفقاً للتعليمات التي يسلمها إليه المؤجر بشأن الأسس الفنية الواجب مراعاتها سواء كانت مقررّة بواسطته أو بواسطة المورد أو المقاول وذلك بقائمة الدخل الخاصة بالمستأجر خلال كل فترة مالية.

- إذا قام المستأجر في نهاية العقد باستخدام حق شراء المال المستأجر يثبت هذا المال كأصل ثابت بالقيمة المدفوعة للممارسة حق شراء المال والمتفق عليها طبقاً للعقد ويتم إهلاكه على مدار العمل الإنتاجي المتبقي المقدّر له وفقاً للسياسات والمعدلات التي يتبعها المستأجر للأصول الثابتة.

- يجب أن يتم الإفصاح في القوائم المالية للمستأجر عما يلي:

أ - بيان الأصول المستأجرة على أن يتضمن ما يلي:

- إجمالي القيمة التعاقدية لكل أصل محللة إلى إجمالي القيمة الإيجارية وثمان الشراء.
- القمر الإنتاجي للأصول المستأجرة .
- تفاصيل مصاريف صيانة وإصلاح الأموال المؤجرة.

ب- تفاصيل مصاريف صيانة وإصلاح الأموال المؤجرة.

ج - يجب تحليل التزامات الاستئجار التمويلي حسب تواريخ استحقاقها بحيث يتم إيضاح ما يستحق سداده خلال السنوات المالية الخمس التالية كل على حدة ، وإجمالي ما يستحق سداده خلال السنوات بعد السنة الخامسة.

د - الإفصاح عن أي شروط مالية هامة تستلزمها عقود الاستئجار مثل الالتزامات المحتملة من تجديد تلك العقود أو استخدام حق اختيار شراء الأصل ودفعات الاستئجار الاحتمالية.

وحول توضيح كيفية تطبيق المعالجة المحاسبية بعقود التأجير التمويلي الواردة بالمعيار رقم ٢٠ نورد المثال التالي المرفق بالمعيار:

مثال:

في أول يناير ٢٠٠٧ قامت إحدى الشركات بتأجير أصل قيمته ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه بعقد تأجير تمويلي لمدة ست سنوات مقابل قيمة إيجاريه قدرها ٢١٩٨٣٨ جنيه سنوية ويحق لمستأجر في نهاية مدة العقد شراء الأصل بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه.

وقد كان العمر الإنتاجي المقدر للأصل عشر سنوات وكان معدل الفائدة التي يرغب المؤجر في استخدامه في هذا التعاقد ١٥% ، والذي بتطبيقه ينتج عنه عائد سنوي خلال فترة التعاقد كالتالي:

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
١٣٠٤٤	٤٠٠١٧	٦٣٤٧٢	٣٨٨٦٧	١٠١٦٠٣	١١٧٠٢٥

والمطلوب: تسجيل هذه العمليات في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر مع بيان كيفية الإفصاح عنها بالقوائم المالية.

الحل

تمهيد للحل:

- تم احتساب القيمة الإيجارية الدورية وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{تكلفة الأصل} = \frac{\text{القيمة الحالية لدفعة سنوية فئة ١ جنيه لمدة ٦ سنوات بمعدل فائدة ١٥\%}}{١٠٠٠٠٠٠} = ٢١٩٨٣٨ = ٤.٥٤٨٨٠.٤١$$

- يتم احتساب العائد السنوي الناتج عن عقد الإيجار في نهاية كل سنة من سنوات التعاقد وفقاً للجدول التالي:

التاريخ	الإيجار السنوي	الفائدة السنوية	النقص/الزيادة في الالتزامات	رصيد الالتزامات
٢٠٠٧/١/١				١٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٧/١/١	٢١٩٨٣٨	-	(٢١٩٨٣٨)	٧٨٠١٦٢
٢٠٠٧/١٢/٣١	-	١١٧٠٢٤	١١٧٠٢٤	٨٩٧١٨٦
٢٠٠٨/١/١	٢١٩٨٣٨	-	(٢١٩٨٣٨)	٦٧٧٣٤٨

٧٧٨٩٥٠	١٠١٦٠٢	١٠١٦٠٢	—	٢٠٠٨/١٢/٣١
٥٥٩١١٢	(٢١٩٨٣٨)	—	٢١٩٨٣٨	٢٠٠٩/١/١
٦٤٢٩٧٩	٨٣٨٦٦	٨٣٨٦٦	—	٢٠٠٩/١٢/٣١
٤٢٣١٤١	(٢١٩٨٣٨)	—	٢١٩٨٣٨	٢٠١٠/١/١
٤٨٦٦١٢	٦٣٤٧١	٦٣٤٧١	—	٢٠١٠/١٢/٣١
٢٦٦٧٧٤	(٢١٩٨٣٨)	—	٢١٩٨٣٨	٢٠١١/١/١
٣٠٦٧٩٠	٤٠٠١٦	٤٠٠١٦	—	٢٠١١/١٢/٣١
٨٦٩٥٢.١٠	(٢١٩٨٣٨)	—	٢١٩٨٣٨	٢٠١٢/١/١
١٠٠٠٠٠	١٣٠٤٤	١٣٠٤٤	—	٢٠١٢/١٢/٣١
تقريباً				

ملاحظات على الجدول:

— إن مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في نهاية سنة ٢٠١٢ يمثل حق شراء الأصل في نهاية عقد التأجير طبقاً لنصوص العقد.

— يتم حساب تسوية عقود التأجير من خلال الجدول التالي :

السنوات	الفوائد السنوية	قسط الإهلاك	الإيراد السنوي	القيمة الإيجارية	تسوية عقود التأجير
٢٠٠٧	١١٧٠٢٥	١٠٠٠٠٠	٢١٧٠٢٥	٢١٩٨٣٨	٢٨١٣
٢٠٠٨	١٠١٦٠٣	١٠٠٠٠٠	٢٠١٦٠٣	٢١٩٨٣٨	١٨٢٢٥
٢٠٠٩	٨٣٨٦٧	١٠٠٠٠٠	١٨٣٨٦٧	٢١٩٨٣٨	٣٥٩٧
٢٠١٠	٦٣٤٧٢	١٠٠٠٠٠	١٦٣٤٧٢	٢١٩٨٣٨	٥٦٣٦٦
٢٠١١	٤٠٠١٧	١٠٠٠٠٠	١٤٠٠١٧	٢١٩٨٣٨	٧٩٨٢١
٢٠١٢	١٣٠٤٤	١٠٠٠٠٠	١١٣٠٤٤	٢١٩٨٣٨	١٠٦٩٤

القيود المحاسبية:

١- في دفاتر المؤجر:

عن عام ٢٠٠٧ :

- إثبات شراء الأصل:

١٠٠٠٠٠	من د / الأصل الثابت المؤجر	
١٠٠٠٠٠	إلى د / المورد	

- إثبات تحصيل الإيرادات:

٢١٩٨٣٨	من د / النقدية	
	إلى مذكورين :	
٢١٧٠٢٥	د / إيرادات التأجير التمويلي	
٢٨١٣	د / تسوية عقود التأجير	

- إثبات إهلاك الأصول الثابتة:

١٠٠٠٠٠	من د / إهلاك الأصول الثابتة المؤجرة	
١٠٠٠٠٠	إلى د / مجمع الإهلاك	

عن عام ٢٠٠٨ :

- إثبات تحصيل الإيرادات من عقد التأجير:

٢١٩٨٣٨	من د / النقدية	
	إلى مذكورين :	
٢٠١٦٠٣	د / إيرادات التأجير التمويلي	
١٨٢٣٥	د / تسوية عقود التأجير	

- إثبات إهلاك الأصول الثابتة المؤجرة:

١٠٠٠٠٠	من د / إهلاك الأصول الثابتة المؤجرة	
١٠٠٠٠٠	إلى د / مجمع الإهلاك	

وهكذا حتى عام ٢٠١٢ حيث تجرى القيود التالية:

٢١٩٨٣٨	من د / النقدية	
	إلى مذكورين	
١١٣٠٤٤	د/إيرادات التأجير التمويلي	
١٠٦٧٩٤	د / تسوية عقود الإيجار	
١٠٠٠٠٠	من د / إهلاك الأصول الثابتة المؤجرة	
١٠٠٠٠٠	إلى د / مجمع الإهلاك	
	من مذكورين	
١٠٠٠٠٠	د / النقدية	
٦٠٠٠٠٠	د / مجمع الإهلاك	
٣٠٠٠٠٠	د / تسوية عقود التأجير	
١٠٠٠٠٠٠	إلى د / الأصل الثابت المؤجر	

ملاحظة:

افترضنا أن المستأجر اختار شراء الأصل طبقاً لنصوص العقد بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وأن رصيد حساب تسوية عقود التأجير ٣٠٠٠٠٠ جنيه وأن صافى القيمة الدفترية للأصل ٤٠٠٠٠٠ (١٠٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠٠) .

وبفرض عدم اختيار المستأجر حق شراء الأصل في نهاية العقد وقد تبين للمؤجر أنه يمكن الاستفادة منه وإن قيمته التخريدية تساوى ٤٠٠٠ جنيه .

في هذه الحالة يجرى القيد التالي بدفاتر المؤجر:

	من مذكورين :	
٦٠٠٠٠٠	د / مجمع إهلاك الأصول الثابتة المؤجرة	
٣٠٠٠٠٠	د / تسوية عقود التأجير	
٤٠٠٠٠	د / أصول ثابتة	
٦٠٠٠٠	د / خسائر أصول ثابتة مؤجرة	
١٠٠٠٠٠٠	إلى د / الأصول الثابتة المؤجرة	

ويترتب على هذا القيد ما يلي:

- إقبال رصيد د / تسوية عقود التأجير ود / مجمع الإهلاك.
 - تحميل قائمة الدخل بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه تمثل خسارة أصول ثابتة مؤجرة لا يمكن استردادها من الأصل نتيجة لعدم قيام المستأجر بشراء الأصل في تاريخ انتهاء فترة التأجير.
 - ظهور الأصل الثابت بقائمة المركز المالي للمؤجر بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه.
- الإفصاح بالقوائم المالية للمؤجر:

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٧/١٢/٣١

الصافي	مجمع الإهلاك	التكلفة	
الأصول طويلة الأجل			
أصول ثابتة مؤجرة	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
الالتزامات طويلة الأجل			
تسوية عقود تأجير تمويلي	٢٨١٣		

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١

كلى	جزئى	
صافى المبيعات (إيرادات تأجير تمويلي) يخصم : تكلفة المبيعات (إهلاك أصول ثابتة مؤجرة) مجمّل الربح	٢١٧٠٢٥	
	١٠٠٠٠٠	
		××

٢- فى دفاتر المستأجر:

- إثبات سداد القيمة الإيجارية:

٢١٩٨٣٨	من د / أصول ثابتة مؤجرة	
٢١٩٨٣٨	إلى د / النقدية	

- بفرض شراء المستأجر للأصل فى نهاية العقد يجرى القيد التالى :

١٠٠٠٠	من د / الأصول الثابتة	
١٠٠٠٠	إلى د / النقدية	

البيع مع إعادة التأجير:

تناول المعيار عمليات البيع مع إعادة التأجير في الفقرتين ١٥ ، ١٦ وذلك على النحو التالي :

- قد يقوم المؤجر بتأجير مال إلى المستأجر ويكون هذا المال قد آلت ملكيته إلى المؤجر من المستأجر بموجب عقد يتوقف نفاذه على إبرام عقد تأجير تمويلي، وفي هذه الحالة يجب أن يقوم المستأجر كبائع بتأجيل أية أرباح أو خسائر تنتج عن الفرق بين ثمن البيع وصافي القيمة الدفترية للأصل في دفاتره ويتم استهلاك هذا الفرق على مدار مدة عقد التأجير .

- بعد عملية البيع وبدء سريان عقد التأجير التمويلي يطبق المؤجر ما ورد في الفقرات من ٥ إلى ١٠ ، ويطبق المستأجر ما ورد بالفقرات من ١١ إلى ١٢ .

ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي:

قامت إحدى الشركات (بائع / مستأجر) في ٢٠١٦/١/١ ببيع آلة تبلغ قيمتها ٨٠٠٠٠٠٠ جنيهه وتكلفة إنتاجها ٦٠٠٠٠٠٠ جنيهه وذلك إلى إحدى الجهات (مشتري / مؤجر).

وقد نص في عقد البيع على قيام الجهة بتأجير الأصل المباع مرة أخرى للشركة الأولى لمدة خمس سنوات بقيمة إيجاريه سنوية تبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيهه.

وبافتراض عدم وجود قيمة باقية ، واستخدام طريقة القسط الثابت .

والمطلوب: إثبات ما سبق في دفاتر كل من البائع / المستأجر، المشتري / المؤجر.

الحل

القيود المحاسبية:

أ- في دفاتر البائع / المستأجر:

- إثبات عملية بيع الأصل في ٢٠١٦/١/١ :

٨٠٠٠٠٠	من د / النقدية	
	إلى مذكورين	
٦٠٠٠٠٠	د / الآلات	
٢٠٠٠٠٠	د / مكاسب مؤجلة من بيع وإعادة التأجير	

- إثبات سداد الإيجار السنوي في عام ٢٠١٦ :

١٤٠٠٠٠	من د / إيجار أصول ثابتة مستأجرة	
١٤٠٠٠٠	إلى د / النقدية	

- إثبات ما يخص السنة الأولى من المكاسب المؤجلة :

٢٨٠٠٠		من د / مكاسب مؤجلة من البيع وإعادة التأجير	
	٢٨٠٠٠	إلى د / أرباح بيع أصول ثابتة	

هذا ويتم إجراء تلك القيود طوال فترة التأجير .

ب- في دفاتر المؤجر :

- إثبات عملية شراء الأصل :

٨٠٠٠٠٠		من د / الآلات	
	٨٠٠٠٠٠	إلى د / النقدية	

هذا ويتم إثبات القيود الأخرى وفقاً لما سبق إيضاحه عند الحديث عن المعالجة المحاسبية في دفاتر

المؤجر .

٣/٣: المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل

تعتبر الأصول طويلة الأجل من العناصر الهامة والمؤثرة على كل من المركز المالي ونتيجة الأعمال في أي منشأة. ونظراً للتأثيرات الهامة والسريعة التي تحدثها التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والقانونية على قيمة هذه الأصول، فإن الوصول إلى القيمة العادلة التي تظهر في القوائم المالية يعد أمراً في غاية الأهمية.

من هنا شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بانخفاض قيمة الأصول الثابتة على المستوى المهني حيث اهتمت جهات وضع المعايير المحاسبية في معظم دول العالم بمشكلة الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة في محاولة منها وضع معيار محاسبي يحكم المعالجة المحاسبية لتلك المشكلة والتي تعد من أهم المشكلات المثيرة للجدل في الفكر المحاسبي.

من هنا سوف نحاول في هذا المبحث التعرف على تلك المشكلة من خلال التركيز على كل من:

- طبيعة الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة.

- المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة.

١/٣/٣: طبيعة الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة:

سوف نحاول في هذا الجزء التعرف على طبيعة الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة من خلال التركيز على نقطتين رئيسيتين هما:

- تعريف الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة.

- أسباب الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة.

١/١/٣/٣: تعريف الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة:

عرف القاموس الانخفاض في قيمة الأصل بأنه تخفيض متعمد في القيمة الدفترية للأصل كانعكاس للانخفاض العام للأسعار أو اتجاه الأصل إلى الزوال والقضاء.

وعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الانخفاض بأنه عدم القدرة على الاسترداد الكامل لصافي القيمة الدفترية للأصل خلال العمر الإنتاجي المتوقع له. وأن خسارة الانخفاض تتمثل في المبلغ الذي تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن قيمته العادلة، وأن القيمة العادلة تعني المبلغ الذي يمكن به بيع أو شراء الأصل في معاملة جارية بين أطراف مهتمة، أي في غير حالات البيع الإجباري أو بيع التصفية.

ويتفق المعيار المحاسبي المصري رقم (٣١) والمعيار الدولي في تعريف الانخفاض في قيمة الأصول من حيث كونه الانخفاض في القيمة الممكن استردادها من الأصل الثابت إلى ما دون قيمته الدفترية، أي المبلغ

الزائد في القيمة الدفترية لأصل ما عن المبلغ الذي يمكن استرداده من هذا الأصل.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة يدور حول النقاط التالية:

- أنه في النقص في القيمة الممكن استردادها عن صافي القيمة الدفترية .
- أن القيمة الممكن استردادها إما تتمثل في القيمة الناتجة عن استخدام الأصل وإما القيمة الناتجة من بيع الأصل والاستغناء عنه .
- إن الانخفاض إما يرجع إلى حدث له تأثير على الأصل نفسه مثل ظهور أصول أكثر تقدماً لها تأثير واضح على العمر الاقتصادي للأصل، أو حدث معين في البيئة الاقتصادية أو القانونية التي يستخدم فيها الأصل.

٢/١/٣/٢: أسباب الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل:

كما أشرنا يقصد بالانخفاض في قيمة الأصول انخفاض القيمة الممكن استردادها من الأصل سواء بالبيع أو بالاستعمال عن القيمة الدفترية. هذا وتتأثر القيمة الممكن استردادها بالحالة الاقتصادية على المستوى القومي.

من هنا بدأ الاهتمام بدراسة كيفية تأثير الحالة الاقتصادية على انخفاض في قيمة الأصول على أساس أن التخفيض ما هو إلا إنتاج للتغيرات في البيئة الاقتصادية. لذلك حاولت عدة دراسات بيان أسباب الانخفاض والمرتبطة بالحالة الاقتصادية وتوصلت إلى ما يلي:

أ- أسعار الفائدة:

كلما كانت أسعار الفائدة السائدة مرتفعة كلما أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الأصول الثابتة وذلك لما يلي:

١- أن زيادة أسعار الفائدة يترتب عليها زيادة نفقة الاقتراض ومن ثم نقص كمية النقود الأمر الذي من شأنه عدم تشجيع الاستثمار ومن ثم انخفاض الإنتاج وما يترتب على ذلك من انخفاض الطلب على الأصول الثابتة الجديدة وانخفاض القيمة الحالية للتدفقات النقدية للأصول المستعملة في الإنتاج وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمتها.

٢- أن زيادة أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة في أسعار الاستهلاك الجاري بالقياس إلى الاستهلاك في المستقبل، وهذا يعني انخفاض الطلب على الاستهلاك الحالي ومن ثم زيادة المدخرات. هذا يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على السلع الاستهلاكية وما يترتب عليه من انخفاض عام في الطلب الكلي يقود إلى حالة من الركود في الاقتصاد تؤثر على الإنتاج ومن ثم على قيمة الأصول الثابتة.

هذا وتوجد استثناءات للقاعدة السابقة تتمثل في الآتي:

■ إذا كان من غير المتوقع أن يتأثر معدل الخصم المستخدم في حساب قيمة الأصل الجارية بارتفاع أسعار

الفائدة. فمثلاً لا يكون هناك أي تأثير لارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل على معدل الخصم الخاص بأصل باق من عمره الإنتاجي فترة طويلة.

■ إذا كان من المحتمل أن يتأثر معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة الممكن استردادها بارتفاع هذه الأسعار، ولكن ظهر من تحليل سابق لحساسية القيمة الممكن تحقيقها أنه ليس من المحتمل حدوث انخفاض عادي في القيمة الممكن استردادها نظراً لأنه من المحتمل أيضاً زيادة التدفقات النقدية والمستقبلية، وأنه ليس من المحتمل أن يؤدي انخفاض القيمة الممكن استردادها إلى خسارة مادية نتيجة هبوط القيمة.

ب- الركود الاقتصادي بصفة عامة:

يقاس الركود الاقتصادي عادة بالتراجع في معدلات النمو للناتج المحلي وزيادة معدلات البطالة وانخفاض مبيعات الجملة والتجزئة وحركة العقارات وغيرها.

والركود بهذا الشكل يختلف عن الكساد والذي يشير إلى انهيار الإنتاج إلى الدرجة التي تلحق الضرر بالأسس الرئيسية للنشاط الاقتصادي. ومن ملامحه انهيار أسعار الأسهم بالبورصة وتفاقم حالات الإفلاس في المؤسسات التجارية والمالية والبطالة الواسعة.

وطبقاً للنظرية الاقتصادية تؤثر الحالة الاقتصادية على قيمة الأصول ، ففي فترات النمو يزداد الطلب عليها ومن ثم ترتفع أسعارها ، بينما في فترات الركود فينخفض الطلب عليها ومن ثم تنخفض أسعارها وما يترتب على ذلك من انخفاض القيمة الممكن استردادها.

ففي فترات الركود ينخفض الطلب على المنتجات والذي يؤثر بدوره على معدلات الإنتاج والذي يترك تأثيراً سلبياً على الطلب على الأصول الثابتة والتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً مما يترتب عليه انخفاض في القيمة الممكن استردادها.

ج- الركود في سوق الأصول الثابتة:

بالإضافة إلى أسعار الفائدة وحالة الركود أو الكساد الاقتصادي تتأثر قيمة الممتلكات بحالة الطلب والعرض السائدة بسوق هذه الممتلكات، فارتفاع معدلات الركود يعنى زيادة المعروض ومن ثم انخفاض في قيمة هذه الأصول.

هذا ويتم التعرف على معدل الركود من خلال متوسط معدل التملك و الحيازة لعدة أنواع من الأصول.

٢/٣/٢: المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل:

عند الحديث عن المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل سوف نركز على زاويتين هما:

- الاهتمام بالانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل .
- المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل في ظل المعيار المصري رقم (٣١).

١/٢/٣/٢: الاهتمام بالمحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل:

بالرغم من اهتمام الفكر المحاسبي بالانخفاض في قيمة الأصول المتداولة من خلال تطبيق سياسة التكلفة أو السوق أيهما أقل وذلك منذ فترة طويلة ، إلا أن الاهتمام بمشكلة الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة والمحاسبة عنها جاءت متأخرة وأن ذلك كما أشارت إحدى الدراسات يرجع إلى عدة عوامل من أهمها :

أ- عوامل ترجع إلى طبيعة الأصل نفسه:

سوف يظل مبدأ التكلفة التاريخية يمثل حجر الزاوية في القياس المحاسبي، حيث يعتبر من أهم المبادئ المحاسبية ذات التأثير الواضح على القوائم المالية، وبالرغم من ذلك، إلا أن الفكر المحاسبي اضطر إلى الخروج عن هذا المبدأ في بعض الحالات ولاسيما عند معالجة بعض بنود الأصول المتداولة حيث يتم تقييمها بالتكلفة أو السوق أيهما أقل من خلال تقييم البند دورياً بصرف النظر عن كون الانخفاض صغيراً أو كبيراً دائماً أو مؤقتاً.

وبالرغم من الانتقادات التي تتعرض لها قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل من خلال تأثيرها السلبي على الموضوعية والقابلية للمقارنة، إلا أنها حظيت باعتراف رسمي من قبل العديد من الهيئات المهتمة بالأمور المحاسبية على مستوى العالم وذلك لملاءمتها لطبيعة المخزون ولارتباطها بمبدأ تحقق الإيرادات.

ومع أن هناك خروجاً عن مبدأ التكلفة التاريخية بالنسبة لبعض الأصول المتداولة، إلا أن الوضع مختلف بالنسبة للأصول طويلة الأجل والتي تقتنى بغرض استخدامها في عمليات الشركة. حيث تسجل في الدفاتر طبقاً لتكلفة حيازتها حيث تعكس هذه التكلفة قيمتها العادلة في تاريخ الحصول عليها، بمعنى آخر تقييم الأصول الثابتة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية نظراً للعديد من المزايا التي يحققها هذا المبدأ والتي من أهمها الموضوعية، وعدم التحيز، الثقة.

هذا وقد ظل هذا الفكر سائداً لفترة طويلة على أساس أن الغرض من اقتناء هذه الأصول ليس هو تحقيق الربح، ومن ثم لا توجد أي مبررات منطقية تدعو إلى إعادة تقييم هذه الأصول دورياً والاعتراف بأي انخفاض في قيمتها.

ب- عوامل ترجع إلى متغيرات فنية واقتصادية:

مع أن هناك معايير تحكم المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول المتداولة منذ فترة طويلة، إلا أن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة ظل ولفترة طويلة بدون معايير محاسبية تحكم الاعتراف والقياس والإفصاح عنه حيث كان يتم التعامل مع حالات الانخفاض الفردية وغير المتكررة من خلال منح الإدارة حرية بشأنها وقد كان ذلك مقبولاً من وجهة نظر المستثمرين وحملة الأسهم ، ولعل ذلك يرجع في المقام الأول إلى عدم ارتفاع معدل تكرار حدوث مثل هذه الحالات.

ويرجع عدم ارتفاع معدل الحدوث التي تميز البيئة الاقتصادية بالاستقرار النوعي وخاصة في مجال التقدم الفني الذي تميز بالتطور المتدرج وغير المتسارع الأمر الذي أدى إلى الانخفاض التدريجي في قيم الأصول وبمعدلات أقرب إلى الثبات منها إلى التغيير، وقد ترتب على ذلك خلق قناعة كافية لدى المحاسبين بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية ستتحقق خلال الفترات المحاسبية المتوقعة، وبالتالي لن تظهر أي مشكلات ملموسة تؤثر على القوائم المالية فيما يتعلق بالانخفاض في قيم بعض الأصول الثابتة.

ومع بداية الربع الأخير من القرن العشرين ومع تزايد معدل التطور التكنولوجي أصبح هناك تقادم مفاجئ نتيجة للتطور السريع، وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية والتي انعكست على القوائم المالية المنشورة، مثل تزايد إعداد الأصول الثابتة التي تعاني من انخفاض في قيمتها، وتزايد الطلب على استئجار هذه النوعية من الأصول لتجنب مخاطر الإحلال والتجديد، وقد صاحب ذلك تزايد في تكلفة اقتناء هذه الأصول وتعاطم أسعارها مما سبب العديد من المشكلات منها عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالفترة المتوقعة لاستخدام هذه الأصول، ومشكلة إحلال وتجديد وتمويل اقتناء هذه الأصول مع ارتفاع تكلفة تمويلها.

وفى ظل تغير الظروف التي تم الإشارة إليها بدأ الاهتمام بالمحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة، فقد أشارت قائمة المفاهيم الأساسية للقوائم المالية والتي أصدرها مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي في عام ١٩٧٠ إلى أن الانخفاض في القيمة السوقية للأصول غير الجارية لا يتم الاعتراف به إلا في حالة التخلص من الأصل أو في حالة عدم وجود منافع اقتصادية له، وأنه في حالات استثنائية وفى ظل توافر دليل مقنع حول عدم القدرة على تغطية تكلفة الأصل أو قيمته الدفترية بالرغم من استخدامه في العملية الإنتاجية ، فإن التكلفة يجب تخفيضها إلى القيمة الممكن استردادها.

وبالرغم من الإشارة الواضحة إلى أهمية هذا الموضوع في تلك المرحلة، إلا أن الاهتمام انصب فقط على الإشارة إلى وجود مشكلة ما دون التعرض إلى الكثير من الجوانب المحاسبية المرتبطة بها، لأجل ذلك شكل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لجنة في عام ١٩٨٠ أصدرت توصيتين هما:

- إن عدم القدرة على استرداد القيمة الدفترية للأصول الثابتة أمر يستوجب الإفصاح عنه في القوائم المالية .
- إن مقياس الانخفاض الدائم في الأصل غير مقنع وأن البديل الأفضل يتمثل في معيار الانخفاض المحتمل.

وفى ظل غياب القواعد المحاسبية الحاكمة في ذلك الوقت، منحت حرية واسعة لإدارة الشركة بشأن عدة أمور مثل متى يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصل وكذلك الكيفية التي يتم بها قياس هذا الانخفاض. وفى ظل تأثير ما سبق على نفعية القوائم المالية ظهرت مطالبات عديدة بضرورة وضع معايير محاسبية تحكم الجوانب المحاسبية للانخفاض في قيمة الأصول الثابتة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية صدر المعيار رقم (١٢١) في مارس ١٩٩٥، أيضاً صدر المعيار رقم (٣٦) في يونيو ١٩٩٨ عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بعنوان محاسبة الانخفاض في قيمة الأصول والذي تضمن وصفاً للإجراءات المحاسبية الواجب تطبيقها حتى نضمن عدم قيد الأصول بأكبر من قيمتها الاستردادية.

أيضاً في بريطانيا صدر المعيار رقم (١١) في يونيو ١٩٩٨ بعنوان محاسبة الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة والشهرة ، وفى استراليا صدرت مذكرة مناقشة عام ١٩٩٩ باسم تخفيضات الأصول ثم صدرت مذكرة مناقشة أخرى حول نفس الموضوع فى مارس ٢٠٠٢ ، أيضاً في كندا أصدر مجلس معايير المحاسبة القسم رقم ٣٠٦٣ تحت اسم الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل على أن يبدأ التطبيق من أو بعد ١ أبريل ٢٠٠٣ .

أما في مصر فبعد أن كان الاهتمام قاصراً على إشارة مختصرة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٠)، جاءت النسخة الأخيرة من معايير المحاسبة المصرية متضمنة معيار محاسبي مستقل للانخفاض في قيمة الأصول تحت رقم (٣١) وبمعنوان " الاضمحلال في قيمة الأصول " متضمناً معالجة الآثار الناتجة عن الانخفاض في قيمة بعض عناصر الأصول طويلة الأجل.

٢/٢/٣: المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل:

في محاولة التعرف على المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل سوف نلقى الضوء بشيء من التفصيل على المعيار المحاسبي المصري رقم (٣١) من خلال تناول الأمور التالية مع ملاحظة الرجوع إلى المعيار الدولي والمعيار الأمريكي للتوضيح إذا تطلب الأمر:

- الهدف من المعيار.
- الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول.
- قياس الانخفاض في قيمة الأصول.
- استرداد خسارة الانخفاض.

أ - الهدف من المعيار:

يهدف المعيار إلى وضع الإجراءات التي يمكن للمنشأة تطبيقها لضمان أن أصولها قد تم إثباتها بقيم لا تتجاوز القيمة القابلة للاسترداد، حيث يصبح الأصل مثبتاً بقيمة أكثر من قيمته القابلة للاسترداد إذا كانت قيمته

الدفترية تتجاوز القيمة المتوقع استردادها من خلال استخدام أو بيع ذلك الأصل، وفي هذه الحالة فإن الأصل يعتبر قد انخفضت قيمته (اضمحلت)، وهنا يتطلب المعيار أن تقوم المنشأة بإثبات الخسارة الناتجة عن الانخفاض ، كما حدد المعيار الحالات التي يتعين فيها أن تقوم المنشأة بإلغاء الخسارة الناتجة عن الانخفاض.

ب- الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول:

يعتبر الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول الثابتة من الأمور التي نالت اهتماماً كبيراً من قبل هيئات وضع المعايير المحاسبية من خلال وضع مؤشرات يستدل عن طريقها على أي انخفاض في قيمة الأصل.

فمثلاً حدد المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٢٢) المؤشرات التالية:

- الانخفاض الكبير في القيمة السوقية للأصل.
- التغير الجوهرى في طريقة استخدام الأصل.
- تغير الشروط القانونية - في غير صالح المنشأة - في جوانب ترتبط باستخدام الأصل.
- التغير في المناخ المحيط بالمنشأة مما يؤثر على استخدام الأصل ومن ثم نقص العائد المتوقع منه.
- تزايد تكاليف تشغيل الأصل بشكل كبير عن المبالغ المتوقع الحصول عليها من استخدامه.
- تحقيق المنشأة تدفقات نقدية سالبة من أحد الأصول الثابتة في السنوات السابقة ومن المتوقع استمرار ذلك في السنوات القادمة.

أيضاً حدد المعيار الدولي رقم (٣٦) والمعيار المصري رقم (٣١) بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة أصل معين، فإذا توافرت هذه المؤشرات عند إعداد القوائم المالية فإن ذلك يتطلب تقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل، وإذا لم تتوافر هذه المؤشرات فعندئذ لا يتطلب الأمر تقدير القيمة القابلة للاسترداد.

هذا وقد تم تقسيم هذه المؤشرات من حيث مصدر الحصول عليها إلى مجموعتين كالتالي:

١- مصادر داخلية للمعلومات:

وتتمثل في الآتي:

- وجود دليل على تقادم الأصل تكنولوجياً أو وجود تلف مادي في الأصل.
- وجود تغيرات جوهرية ذات تأثير سلبي على المنشأة خلال الفترة أو من المتوقع حدوثها في المستقبل القريب.
- وقد تكون هذه التغيرات في النطاق الذي يعمل فيه الأصل، أو في طريقة استخدامه، وهذه التغيرات تشمل تخريد الأصل والخطط الخاصة بإيقاف العمليات المرتبط بها الأصل، أو إعادة هيكلتها أو بيع الأصل قبل التاريخ المحدد مسبقاً أو إعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل بحيث يكون له نهاية محددة.

- وجود دليل يشير إلى أن المنافع الاقتصادية للأصل أقل مما كان متوقعاً مما يعنى بأن هناك احتمال انخفاض في قيمة هذا الأصل، وهناك العديد من الأدلة منها:
- التدفقات النقدية من الأصل أقل عما هو متوقع.
- التدفقات النقدية اللازمة للأصل أعلى مما هو مقدر.
- انخفاض الربح الناتج عن تشغيل الأصل بشكل ملحوظ .

٢- مصادر خارجية للمعلومات:

وتتمثل في الآتي:

- حدوث انخفاض في القيمة السوقية للأصل بطريقة جوهرية أكثر مما كان متوقعاً نتيجة لمرور الزمن أو الاستخدام العادي.
- حدوث تغيرات جوهرية قد يكون لها تأثير سلبي على المنشأة خلال الفترة، أو يحتمل حدوث هذا التأثير السلبي في المستقبل القريب، وقد تكون هذه التغيرات تكنولوجية أو سوقية أو متعلقة بالبيئة الاقتصادية أو القانونية التي تعمل فيها المنشأة أو السوق الذي يتخصص فيه الأصل.
- حدوث زيادة في معدلات الفائدة في السوق خلال الفترة مما يؤثر على العائد من الاستثمارات ومن المحتمل أن تؤثر هذه الزيادة على معدل الخصم المستخدم في احتساب القيمة عند الاستمرار في استخدام الأصل (القيمة الاستخدامية) مما يسفر عنه حدوث انخفاض حاد في القيمة القابلة للاسترداد للأصل.
- ومن الملاحظ أن هذه المؤشرات ليست على سبيل الحصر، حيث يمكن لأي منشأة أن تعتمد على مؤشرات أخرى للحكم على انخفاض قيمة الأصل.

ج- قياس الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل :

على ضوء ما سبق يمكن القول أن قياس الانخفاض في قيمة الأصول يتم من خلال مقارنة القيمة الدفترية بالقيمة الممكن استردادها ، وأن خسارة التخفيض تتمثل في زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الممكن استردادها .

وقد حددت المعايير بعض المتطلبات الواجب توافرها لقياس القيمة القابلة للاسترداد لأي أصل والمتمثلة في الآتي:

- أن القيمة القابلة للاسترداد تتمثل في صافي القيمة العادلة أو القيمة الاستخدامية أيهما أكبر.
- أنه ليس من الضروري دائماً تحديد صافي القيمة العادلة والقيمة الاستخدامية، فمثلاً إذا زادت أي القيمتين عن القيمة الدفترية فليس من الضروري أن يقدر القيمة الأخرى لأن هذا الأصل لا يعاني من ظاهرة انخفاض قيمته.

- في حالة وجود أساس يمكن الاعتماد عليه لتقدير المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع الأصل يمكن تحديد صافي القيمة العادلة.

١ - حساب صافي القيمة العادلة:

تتمثل صافي القيمة العادلة في سعر البيع في صفقة بيع بإرادة حرة بين طرفين ، بعد تعديلها بخصم تكاليف البيع والتي تتمثل في التكاليف الإضافية التي ترتبط مباشرة بالأصل المباع مثل المصروفات القانونية وتكاليف نقل الأصل إذا تحملها البائع والضرائب المختلفة.

٢ - حساب القيمة الاستخدامية:

يتم تحديد القيمة الاستخدامية من خلال تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والناجمة عن الاستمرار في استخدام الأصل ثم حساب القيمة الحالية لها عن طريق استخدام معدل خصم ملائم.

وعند تحديد التدفقات النقدية المستقبلية يجب مراعاة عدة أمور من أهمها:

- أن تكون توقعات التدفقات النقدية بناء على افتراضات معقولة وموثوق فيها وأن تمثل أحسن تقدير من وجهة نظر الإدارة في ظل الظروف الاقتصادية المتوقعة وجودها في الفترة المتبقية من الحياة الإنتاجية للأصل.

- أن تعتمد خطة التدفقات النقدية على أحدث الميزانيات التقديرية التي اعتمدتها الإدارة، ويجب أن تغطي فترة خمس سنوات على الأكثر، إلا إذا كانت الفترة الأطول يمكن تبريرها.

- أن خطة التدفقات النقدية التي تمتد بعد الفترة التي تقضيها أحدث التنبؤات يجب تقديرها باستخدام معدل نمو ثابت أو متناقص للسنوات التالية.

وعند إعداد خطة للتدفقات النقدية المستقبلية يجب أن تمتد إلى عدة جوانب هي :

- خطة للتدفقات النقدية الداخلة نتيجة استمرار استخدام الأصل.
- خطة للتدفقات النقدية الخارجة التي يتم تحملها بالضرورة لحدوث أو توليد التدفقات النقدية الداخلة، والتي ترتبط بالأصل أو توزع عليه بطريقة مباشرة ووفقاً لأساس معقول وثابت.
- صافي التدفق النقدي الواجب استلامه أو دفعه نتيجة التخلص من الأصل في نهاية عمره الإنتاجي وهو يتمثل في ثمن البيع مخصوماً منه التكاليف الخاصة بالبيع.
- أنه عند إعداد التدفقات النقدية يجب عدم أخذ ما يلي في الحسبان:

○ التدفق النقدي الخارج أو المبالغ الخاصة بتخفيض التكلفة مثل خفض مصاريف العاملين لإعادة هيكلة المنشأة .

○ المصاريف الرأسمالية المستقبلية التي سوف تؤدي إلى تحسين الأصل مما يسبب زيادة معدل

إنجاز الأصل أو تزيد عن المنافع المستقبلية المترتبة على هذه المصاريف.

- في حالة الشركات متعددة الجنسيات يتم تقدير التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية التي سوف تتولد بها وتخضع بمعدل الخصم الملائم بهذه العملة ثم يتم ترجمة القيمة الحالية باستخدام سعر الصرف المعلن في تاريخ إعداد القوائم المالية.

وبعد أن يتم تقدير التدفق النقدي المستقبلي فإنه ينبغي حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية وذلك بمعدل خصم مناسب، وهذا المعدل ينبغي أن يكون المعدل المتوقع أن يتوقعه السوق لاستثمار يحمل مخاطر مماثلة وينبغي حسبه قبل الضرائب.

وقد وضعت المعايير المحاسبية مرشحات يجب مراعاتها عند تحديد معدل الخصم المناسب لكل حالة هي:

- معدل الخصم لمعاملات مماثلة في السوق.
- متوسط تكلفة التمويل الجاري للشركات المتداول أسهمها ويواجه تدفقها النقدي أخطاراً مماثلة للأخطار التي تواجهها المنشأة.
- متوسط تكلفة التمويل للمنشأة ككل مع تعديله بالأخطار المرتبطة بالأصل أو الوحدة المولدة للنقد.

هذا ومن المحتمل أن معدل الخصم المقدر الملائم سوف يتحاشى استخدام المرشد الأول لأن هذا المرشد يمكن تطبيقه على الأصول التجارية مثل الآلات أي الأصول التي لها سوق يتاجر فيها، وأنه في ظل صعوبة إيجاد سوق لجميع الأصول فإن حساب معدل الخصم طبقاً للمرشد الأول يصبح صعباً.

بعد أن يتم تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لأصل معين ومقارنة ذلك بالقيمة السوقية للأصل واختيار أكبرها يتم مقارنة ذلك بالقيمة الدفترية للأصل وهنا نحن أمام خياران:

الأول: القيمة الدفترية أكبر وهذا يعني وجود انخفاض في قيمة الأصل بمقدار خسارة الانخفاض يجب الاعتراف بها وتحميلها كمصروف على قائمة الدخل ما لم يكن الأصل معاد تقييمه طبقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) هنا تعامل خسارة التخفيض على أساس أنها إعادة لتقييم هذا الأصل . هذا ويترتب على ما سبق تعديل الإهلاك حيث توزع القيمة الدفترية المعدلة للأصل بعد طرح الخردة على العمر الإنتاجي.

الثاني : القيمة الدفترية أقل وهنا لا يوجد انخفاض في قيمة الأصل ومن ثم يظل في الدفاتر بقيمته الدفترية . فعلى سبيل المثال لو أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية من أصل معين ٨٥٠٠٠٠ جنيه والقيمة الدفترية لهذا الأصل ٦٥٠٠٠٠ جنيه، هنا لا يوجد انخفاض في قيمة الأصل يجب الاعتراف به، ولكن بفرض أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية بلغت ٦٠٠٠٠٠ جنيه هنا يوجد انخفاض في قيمة الأصل وهناك خسارة التخفيض وقدرها ٥٠٠٠٠ جنيه يجب الاعتراف بها في قائمة الدخل على أن يظهر الأصل بقيمة جديدة وهي ٦٠٠٠٠٠ جنيه.

مثال (١):

قامت إحدى الشركات بمراجعة بند الآلات الظاهر في القوائم المالية بتكلفة قدرها ٥٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاك ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

والمطلوب: حساب خسارة الانخفاض وتسجيلها في الدفاتر في ظل الفروض التالية:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من استخدام الأصل ٣٥٠٠٠٠ جنيه .
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من استخدام الأصل ٢٥٠٠٠٠ جنيه.

الحل

الفرض الأول:

$$\text{القيمة الدفترية للأصل} = ٥٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠٠$$

$$\text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية} = ٣٥٠٠٠٠$$

هنا لا يوجد انخفاض في قيمة الأصل ولا يتم حساب خسارة التخفيض.

الفرض الثاني:

$$\text{القيمة الدفترية للأصل} = ٥٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠٠$$

$$\text{القيمة الحالية} = ٢٥٠٠٠٠$$

$$\text{خسارة التخفيض} = ٥٠٠٠٠$$

وهنا يجرى القيد التالي:

٥٠٠٠٠	من د / ملخص قائمة الدخل	
٥٠٠٠٠	إلى د / الآلات	

ويترتب على ذلك ظهور الآلات في الميزانية بالقيمة الممكن استردادها وهي ٢٥٠٠٠٠ جنيه.

مثال (٢):

شركة تنتج مواد تباع إلى مقاولي البناء، وقد بلغت القيمة الدفترية للآلات المستخدمة في الإنتاج في ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ١٢٣٠٠٠٠ جنيه، وقد أعدت الشركة قائمة تدفق نقدي مستقبلي للسنوات الأربعة القادمة كالتالي :

التدفق الخارجي	التدفق النقدي	
٢٨٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	عام ٢٠١٦
٤٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	عام ٢٠١٧
٥٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	عام ٢٠١٨
١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	عام ٢٠١٩

وبفرض أن الشركة تستخدم معدل خصم مقداره ٥% وأن سعر السوق للآلات المتشابهة بلغ ٨٤٥٠٠٠ جنيه.

والمطلوب: حساب خسارة التخفيض (إن وجدت) ثم تأثير ذلك على القوائم المالية المعدة في ٢٠١٥/١٢/٣١ .

أولاً: يتم حساب القيمة الحالية للتدفق النقدي طبقاً للجدول التالي :

السنة	تدفق داخل	تدفق خارج	صافي التدفق	معدل الخصم	القيمة الحالية
٢٠١٦	٧٥٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٤٧٠٠٠٠	٠.٩٥٢٣٨	٤٤٧٦٣٠
٢٠١٧	٨٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠	٠.٩٠٧٠٣	٣٤٤٦٧٠
٢٠١٨	٦٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٠.٨٦٣٨٤	٨٦٣٨٠
٢٠١٩	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٠.٨٢٢٧٠	٤١١٤٠
المجموع					٩١٩٨١٠

ثانياً: صافي القيمة السوقية للآلات (أيهما أعلى) ٩١٩٨١٠

١٢٣٠٠٠٠ .: القيمة الدفترية

٣١٠١٩٠ .: خسارة التخفيض

ثالثاً: التأثير على القوائم المالية:

قائمة الدخل

صافى المبيعات	xx	xx
تكلفة المبيعات	xx	xx
خسارة التخفيض	٣١٠١٩٠	

الميزانية

الأصول طويلة الأجل		
- الآلات	٩١٩٨١٠	

د - استرداد خسارة التخفيض:

يجب على إدارة الشركة في تاريخ إعداد القوائم المالية أن تبحث فيما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسارة التخفيض المعترف بها في السنوات السابقة لم تكن موجودة أو أن قيمتها تناقصت، في حالة وجود مثل هذا المؤشر على الإدارة أن تقوم بتقدير القيمة الممكن استردادها مرة أخرى.

وفي حالة توافر مؤشر على عدم وجود الخسارة المعترف بها أو أن قيمتها قد انخفضت فإن ذلك يعنى أن الحياة الإنتاجية للأصل وكذلك طريقة الإهلاك والقيمة التخريدية تتطلب إعادة النظر والتعديل.

أيضاً في حالة وجود المؤشر يجب استرداد خسارة التخفيض التي سبق الاعتراف بها في السنوات السابقة ، وهنا يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل ليصل إلى قيمته القابلة للاسترداد. هذا وقد وضعت المعايير المحاسبية متطلبات الاسترداد خسارة التخفيض على النحو التالي:

١ - متطلبات لاسترداد خسارة التخفيض لأصل منفرد:

وتتمثل هذه المتطلبات في الآتي:

- يجب ألا يتعدى القيمة الدفترية المزادة لأصل معين نتيجة استرداد خسارة التخفيض ، القيمة الدفترية للأصل التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بخسارة التخفيض في السنوات السابقة.
- يجب الاعتراف بالخسارة المستردة كإيراد فوري في قائمة الدخل، إلا إذا كان يخضع لإعادة التقييم وفقاً للمعيار المصري رقم (١٠) حيث تعتبر بند استرداد خسارة التخفيض زيادة في إعادة التقييم.

- بعد الاعتراف باسترداد خسارة التخفيض يجب تعديل عبء الإهلاك في السنوات الباقية من العمر الإنتاجي للأصل حيث يتم توزيع القيمة الدفترية المعدلة على باقي العمر الإنتاج بشكل منظم.

٢- متطلبات لاسترداد خسارة التخفيض للوحدة المولدة للتعديل:

وتتمثل في الآتي:

- يجب توزيع الخسارة المستردة على الأصول (ماعدا الشهرة) وذلك على أساس النسبة المئوية للقيمة الدفترية لكل أصل منسوبة إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصول

- عند توزيع الخسارة المستردة لا يجب أن تزيد القيمة الدفترية لأي أصل ما عند أحد القيمتين التاليتين أيهما أقل (القيمة القابلة للاسترداد أو صافي القيمة الدفترية) قبل الاعتراف بخسارة التخفيض في السنوات السابقة.

الأسئلة والتمارين

أولاً: الأسئلة:

السؤال الأول: حدد صحة أو خطأ كل عبارة من العبارات التالية:

- ١ - يقصد بالتأجير التمويلي عقد مبرم بين طرفين أحدهما مستأجر والآخر مؤجر لاستئجار أصل طويل الأجل.
- ٢ - يترتب على عقود التأجير التمويلي انتقال الملكية القانونية للمستأجر.
- ٣ - في جميع الأحوال تنتقل ملكية الأصل بعد انتهاء عقد التأجير التمويل
- ٤ - التأجير التشغيلي والتأجير التمويل مصطلحان مترادفان .
- ٥ - يعتبر المؤجر مسؤولاً عن تقادم وإهلاك الأصل المؤجر في كل أنواع عقود الإيجار .
- ٦ - يقتصر ما يحققه التأجير التمويلي من مزايا للاقتصاد القومي على الحد من آثار التضخم .
- ٧ - يقود اعتماد الشركة على التأجير التمويلي إلى تحسين مركزها المالي .
- ٨ - يعتبر التأجير التمويلي من أهم أساليب التمويل ملائمة للدول النامية .
- ٩ - يعتبر أسلوب التأجير البيعي من أفضل أساليب التأجير التمويلي .
- ١٠ - تطلب معايير المحاسبة الدولية توافر مجموعة من الشروط متحدة في عقد التأجير كإيجار تمويلي
- ١١ - يعتبر شرط منح المستأجر الخيار في شراء الأصل كافياً لتبويب عقد الإيجار كإيجار تمويلي .
- ١٢ - لا يترتب على عقود التأجير التمويل أي تأثير على قائمة المركز المالي للمستأجر طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية .
- ١٣ - في جميع الأحوال تسجل عملية التأجير التمويلي في دفاتر المستأجر طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بالقيمة العادلة للأصل المؤجر .
- ١٤ - يقصد بأقل مدفوعات إيجارية الدفعات الدورية التي يلتزم بدفعها المستأجر طبقاً لبنود العقد .
- ١٥ - في كل الأحوال يعتبر معدل العائد الضمني ضروري للوصول إلى أقل مدفوعات إيجارية .
- ١٦ - طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي يحتسب إهلاك الأصل على أساس العمر الاقتصادي للأصل .

١٧- تتميز عمليات التأجير التمويلي المباشرة بعدم تضمينها لأرباح أو خسائر للأصل المؤجر في بداية عقد الا

١٨- يتميز عقد التأجير التمويلي البيعى بوجود ربح للمنتج أو التاجر في بداية عقد الإيجار

١٩- يكون للأصل المؤجر قيمة متبقاة في حالة واحدة عندما تكون مدة العقد أقل من العمر الإنتاجي .

٢٠- في جميع الأحوال يجب على المستأجر تعويض المؤجر عن أي نقص في قيمة الاصل المؤجر .

٢١- لا توجد ثمة اختلاف في المعالجة المحاسبية للقيمة المتبقاه المضمونة وغير المضمونة .

٢٢- طبقا للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٠) يعتبر عقد الإيجار إيجاراً تمويلياً في حالة واحدة وهي حرية المستأجر في شراء المال المؤجر .

٢٣- لا توجد أية اختلافات بين المعيار المحاسبي الدولي والمصري بشأن إهلاك الأصول المؤجرة .

٢٤- يعتبر الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل مشكلة تمويلية لا علاقة للمحاسبة بها.

٢٥ - يتمثل الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل في النقص في القيمة الدفترية عن القيمة الممكن استردادها.

٢٦- كل العوامل التي تقود إلى الانخفاض في قيمة الأصل ترجع إلى الأصل نفسه.

٢٧- لا توجد أي علاقة بين الانخفاض في قيمة الأصول وأسعار الفائدة

٢٨- لا توجد أي علاقة بين الانخفاض في قيمة الاصول واسعار الفائدة السائدة في السوق .

٢٩- في جميع الأحوال تؤثر اسعار الفائدة على قيمة الأصول طويلة الأجل .

٣٠ - هناك علاقة طردية بين الانخفاض في قيمة الأصول والركود الاقتصادي .

٣١- الاهتمام بانخفاض قيمة الأصول المتداولة والأصول طويلة الأجل على نفس القدر في الفكر المحاسبي .

٣٢ - يحكم المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الاصول في مصر المعيار رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها.

٣٣- تتمثل القيمة القابلة للاسترداد في صافي القيمة العادلة أو القيمة الاستخدامية أيهما أقل.

٣٤- في جميع الأحوال لقياس الانخفاض في قيمة الأصل يجب حساب صافي القيمة العادلة والقيمة الاستخدامية.

- ٣٥- تعتبر المصروفات الرأسمالية المستقبلية لتحسين الأصل احد مكونات التدفقات للأصل .
- ٣٦- يعتبر معدل الخصم المعاملات مماثلة في السوق الأكثر ملاءمة لتحديد معدل الخصم للوصول إلى القيمة الحالية التدفقات النقدية
- ٣٧ - يترتب على المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول تأثير واضح الدخل فقط .
- ٣٨ - في جميع الأحوال يتم تحميل خسارة التخفيض المستردة كإيراد في قائمة الدخل .

السؤال الثاني: اختيار الإجابة الصحيحة لكل حالة من الحالات التالية:

- ١- الأصول طويلة الأجل تتضمن ضمن عناصرها :
- أ- مبلغ مدفوع كعربون لشراء سيارة لم يتم استلامها بعد.
- ب- آلة عاطلة لحين التخلص منها بالبيع.
- ج- أراضي مشتراه كموقع لمصنع جديد يتم بناؤه في المستقبل.
- د- لا شيء مما سبق.
- ٢- على ضوء ما ورد في معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ هناك عدة شروط للاعتراف بالأصول الثابت ليس من بينها
- أ- وجود درجة تأكد كافية لتحقيق منافع اقتصادية مستقبلية.
- ب- قياس تكلفة الاقتناء بدرجة عالية من الدقة.
- ج- انتقال عنصري المخاطر والعوائد.
- د- كل ما سبق.
- ٣- في ٢٠١٨/١/١ قامت إحدى شركات الاسمنت بعمل اضافات على الآلات الخاصة بها تطبيقا لتعليمات وزارة البيئة وقد بلغت تكلفة الاضافات ٥٠٠٠٠٠ جنية، علما بان الآلات مشتراه في ٢٠١٥/١/١ بمبلغ ٥ مليون جنية وانفق على تركيبها مليون جنية وقدر عمرها الانتاجي في هذا التوقيت بـ ١٠ سنوات بدون قيمة تخريدية. فاذا علمت أن القيمة الإسترادية للآلات خلال عام ٢٠١٨ بلغت ٤٣٠٠٠٠٠ جنية، ما قيمة الاضافات التي يتم تضمينها بند الآلات الظاهر في الميزانية المعدة في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

- أ- ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه
ب- ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه
ج- ١٠٠٠٠٠ جنيه
د- قيمة أخرى.
- ٤- اشترك منشأة الة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ج ودفعت تكلفة تجميع وتركيب ٥٠٠٠ جنيه وتكلفة اختبار للآلة ٣٠٠٠ جنيه وتكلفة تدريب للعاملين المختصين بتشغيل الآلة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ومصروفات نقل الآلة مبلغ ٢٠٠ جنيه. هنا تكلفة الآلة تكون :
- أ- ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه.
ب- ٥١٥٠٠٠٠ جنيه.
ج- ٥٠٨٠٠٠٠ جنيه.
د- لا شيء مما سبق.
- ٥- من الضروري الاعتراف بكل أو بعض المكاسب المترتبة على عملية الاستبدال غير النقدي للأصول الثابتة ماعدا عندما تكون:
- أ- الأصول التي يتم تبادلها متماثلة ويتم دفع نقدية في التبادل.
ب - الأصول التي يتم تبادلها متماثلة ويتم الحصول على نقدية في التبادل .
ج- الأصول التي يتم تبادلها غير متماثلة ويتم دفع نقدية في التبادل .
د- الأصول التي يتم تبادلها غير متماثلة ويتم الحصول على نقدية في
- ٦- أي من الأصول التالية يكون مؤهلا لرسملة تكلفة الافتراض الخاصة به خلال فترة الإنشاء
- أ- أصول تحت الإنشاء لأغراض الاستخدام داخل المنشأة .
ب - أصول تم تشييدها بغرض البيع أو التأجير .
ج- أصول تم تمويلها عن طريق قروض طويلة الأجل .
د- أصول لا تجري عليها أي أنشطة تكون ضرورية لإعدادها للغرض المقتناة من أجله .
- ٧- قامت إحدى الشركات بشراء سيارة في ٢٠١٥/١/٣١ وقد دفعت مقدم ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه وتعهدت بدفع ٥ أقساط ربع سنوية قيمة كل منها ١٠٠ ألف جنيه ويبلغ السعر النقدي للسيارة في نفس المعرض ٥٠٠ ألف جنيه، هذا وقد بلغت مصروفات تسجيل وترخيص السيارة ٥٠٠٠ جنيه في هذه الحالة تكون تكلفة السيارة التي تسجل بها في الدفاتر:
- أ- ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه.
ب- ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه.
ج- ٥٠٥٠٠٠٠ جنيه.
د- لا شيء مما سبق.

٨- قامت إحدى الشركات بشراء سيارة وأجهزة حاسب وأثاث بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنية السوقية وقد قدرت القيمة السوقية للسيارة بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنية والقيمة السوقية لأجهزة الحاسب ١٥٠٠٠٠ جنية وللاثاث ٢٠٠٠٠ جنية . في هذه الحالة تكون تكلفة كل عنصر الواجب تسجيلها في الدفاتر:

أ- السيارة ١٠٠٠٠٠ ، أجهزة الحاسب ١٠٠٠٠٠ ، الأثاث ١٠٠٠٠٠ .

ب- السيارة ٢٠٠٠٠٠ ، أجهزة الحاسب ١٥٠٠٠٠ ، الأثاث ٢٠٠٠٠٠ .

ج- السيارة ١٢٥٠٠٠ ، أجهزة الحاسب ٧٥٠٠٠ ، الأثاث ١٠٠٠٠٠ .

د- السيارة ٢٠٠٠٠٠ ، أجهزة الحاسب ٢٠٠٠٠٠ ، الأثاث ٢٠٠٠٠٠ .

٩- في ١/١٢/٢٠٠٥ قررت شركة الفردوس شراء قطعة أرض لإستخدامها في بناء مبني للمصنع ، وبدلاً من سداد القيمة نقدا قامت بإصدار ١٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية للسهم ٢٥٠ جنية والقيمة السوقية ٥٠٠ جنية. هذا وقد حصلت الشركة على مبلغ ١٠٠٠٠ جنية من بيع بعض الأنقاض التي كانت موجودة على الأرض عند الشراء ما هي تكلفة الأراضي الواجب تسجيلها في الدفاتر :

أ- ٢٥٠٠٠٠ جنية. ب- ٥٠٠٠٠٠ جنية.

ج- ٢٤٠٠٠٠ جنية . د- لا شيء مما سبق .

١٠- في ١ يناير ٢٠٠٦ قامت إحدى الشركات باستبدال إحدى سيارات النقل المملوكة لها بسيارة نقل مماثلة ولكن أحدث من الأولى. وقد تم الحصول على البيانات التالية عن السيارتين :

السيارة القديمة : التكلفة ٨٠٠٠٠ جنية.

مجموع الإهلاك ٦٠٠٠٠ جنية.

القيمة السوقية ١٧٠٠٠ جنية.

السيارة الجديدة : السعر الأصلي ١٠٠٠٠٠ جنية.

السعر النقدي (بدون تبادل) ٩٠٠٠٠ جنية.

السعر النقدي (مع التبادل) ٧٨٠٠٠ جنية.

ما هي تكلفة السيارة الجديدة ؟

أ- ٩٥٠٠٠ جنية. ب- ٩٨٠٠٠ جنية.

ج- ١٠٠٠٠٠ ج د- لا شيء مما سبق

١١- في ١/١٠/ ٢٠٠٧ اشترت إحدى الشركات قطعة أرض يقام عليها مبني يمكن استخدامه كمخزن ومقر للإدارة وذلك مقابل ٥٤٠٠٠٠ جنيه وقد أعطيت لك البيانات التالية:

القيمة السوقية	التكلفة لدى البائع
الأراضي	١٧٥٠٠٠
مبنى المخزن	٧٥٠٠٠
مبنى الإدارة	٢٠٠٠٠٠
	١٤٠٠٠٠
	٨٠٠٠٠
	١٨٠٠٠٠

ما هي المبالغ الواجب تحميلها على حسابات الأراضي، ومبنى المخزن، ومبنى الإدارة:

- أ- أراضي ١٤٠٠٠٠ جنيه ، مخزن ٨٠٠٠٠ جنيه ، مبنى الإدارة ١٨٠٠٠٠ جنيه.
- ب- أراضي ١٧٥٠٠٠ جنيه ، مخزن ٧٥٠٠٠ جنيه ، مبنى الإدارة ٢٠٠٠٠٠ جنيه.
- ج- أراضي ١٨٩٠٠٠ جنيه ، مخزن ١٠٨٠٠٠ جنيه ، مبنى الإدارة ٢٠٠٠٠٠ جنيه .
- د- لا شيء مما سبق .

١٢- في ١/١٢/٢٠٠٦ قامت إحدى الشركات باقتناء آلات جديدة مقابل الآلات القديمة التي يمتلكها منذ ٥ سنوات ، وقد كان ثمن شراء الآلات القديمة ١٤٠٠٠٠ جنيه وكانت قيمتها الدفترية ٥٦٠٠٠ جنيه في تاريخ الاستبدال ، كما كانت القيمة السوقية للآلات القديمة في هذا التاريخ ٩٠٠٠٠ جنيه، بالإضافة إلى ذلك دفعت الشركة مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه نقدا في عملية الاستبدال ، وكانت القيمة السوقية للآلة الجديدة ١٣٠٠٠٠ جنيه، ما هي تكلفة الآلة الجديدة :

- أ- ١٣٠٠٠٠ جنيه
- ب- ١٤٠٠٠٠ جنيه
- ج- ١٦٠٠٠٠ جنيه
- د - لا شيء مما سبق

١٣- في ١/١/٢٠١٥ قامت إحدى الشركات بشراء قطعة أرض لإقامة مصنع عليها بمبلغ وقدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وقد كان هناك مبني مقام على الأرض عند الشراء تم هدمه وبناء مبني جديد وقد تم استكمال المبني في نهاية عام ٢٠١٥ ، وبلغت عناصر التكاليف التي تم إنفاقها :

تكلفة هدم المبني القديم	٨٠٠٠٠ جنيه
أتعاب المهندسين والرسومات الهندسية	٢٠٠٠٠٠ جنيه
مصروفات نقل ملكية الأراضي	٤٠٠٠٠ جنيه

١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

تكلفة إنشاء المبنى الجديد

٢٠٠٠٠ جنيه

القيمة المحصلة من بيع الأنقاض

ما هي تكلفة الأراضي والمباني الواجب تسجيلها في الدفاتر :

أ- ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه أراضي ، ١٠٢٩٠٠٠٠٠ جنيه مباني .

ب- ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه أراضي، ١٠٢٠٠٠٠٠ جنيه مباني .

ج- ١١٠٠٠٠٠٠ جنيه أراضي، ١٠٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مباني.

د- لا شيء مما سبق .

١٤- في ٢٠١٧/١٢/٣١ اشترت احدى الشركات قطعة ارض لإقامة مبني عليها بمبلغ ١٥ مليون جنيه وقامت بإزالة الانقاض التي عليها بتكلفة قدرها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وتم بيع الأنقاض بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه ، وتم توصيل المرافق لها بتكلفة قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه. وفي ١/١/ ٢٠١٨ تم البدء في انشاء المبنى بتكلفة قدرها ١٥ مليون جنيه بيانها كالتالي:

- ٨ مليون جنيه مواد مباشرة دفع منها ٤ مليون في اول يناير، ٢ مليون في اول يوليو والباقي في اول أكتوبر.

- ٤ مليون جنيه اجور مباشرة دفع منها ٢ مليون في اول يوليو والباقي في اخر ديسمبر.

- ٣ مليون جنيه مصروفات أخرى دفعت بالكامل في اخر ديسمبر .

وفي ٢٠١٨/١٢/٣١ أصبح المبنى جاهزا للاستخدام. وقد تضمنت التزامات الشركة في هذا التاريخ ما يلي: قرض بمبلغ ٥ مليون جنيه بفائدة ١٢% ابرم في ٢٠١٨/١/١ لإنشاء المبنى ، قرض بمبلغ مليون جنيه بفائدة ١١% ابرم في ٢٠١٥/١/١ ، قرض بمبلغ ٢ مليون جنيه بفائدة ٨% ابرم في ٢٠١٦/١/١

ماهي تكلفة المبنى الواجب اظهارها في قائمة المركز المالي المعدة في ٢٠١٨/١٢/٣١ بفرض ان الشركة تتبع طريقة التكلفة الكلية

أ- ١٥ مليون. ب- ١٥٨٧٠٠٠٠٠ جنيه.

ج- ١٥٧٣٥٠٠٠٠ جنيه. د- ١٥٩١٥٠٠٠٠ جنيه.

١٥- اظهرت قائمة المركز المالي لإحدى الشركات والمعدة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بند الآلات بتكلفة قدرها ٣ مليون جنيه ومجمع اهلاك قدره ٨٠٠٠٠٠ جنيه. وبفحص سجل الآلات اتضح انها تتكون من خمس الات على النحو التالي:

- اله رقم (١) وصافي قيمتها الدفترية ٩٥٠٠٠٠ جنيه وعمرها المتبقي ٨ سنوات
- اله رقم (٢) وصافي قيمتها الدفترية ١٠٠٠٠٠ جنيه وعمرها المتبقي ٦ سنوات
- اله رقم (٣) وصافي قيمتها الدفترية ٢٠٠٠٠٠ جنيه وعمرها المتبقي ١٠ سنوات
- اله رقم (٤) وصافي قيمتها الدفترية ٦٠٠٠٠٠ جنيه وعمرها المتبقي ٩ سنوات
- اله رقم (٥) وصافي قيمتها الدفترية ٣٥٠٠٠٠ جنيه وعمرها المتبقي ١٢ سنة

ونتيجة لوجود مؤشرات تدل على انخفاض قيمة الآلات قامت الشركة بتحديد القيمة الاستخدامية لها فبلغت ١٤٥٠٠٠٠ جنيه والقيمة العادلة لها فبلغت ١٣٠٠٠٠٠ جنيه (١٦٠٠٠٠٠ جنيه منها تخص الآلة رقم (٣) .

ما هي القيمة الدفترية المعدلة للآلة رقم (١) ؟

- أ- ٩٥٠٠٠٠ جنيه.
- ب- ٢٧٥٠٠ جنيه.
- ج- ٦١٤٣٠٠ جنيه.
- د- قيمة اخرى اذكرها.

١٦- اشترت احدى الشركات الات في ٢٠١٢/١/١ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه تستهلك بمعدل ١٠% قسط ثابت وفي ٢٠١٥/١/٣ تم تحديد القيمة العادلة لهذه الآلات بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه وتم حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية لها فبلغ ٦٣٠٠٠٠ جنيه

ما هي قيمة خسارة الانخفاض الواجب تحميلها على قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١

- أ- ٣٥٠٠٠٠ جنيه.
- ب- ٤٠٠٠٠٠ جنيه.
- ج- ٧٠٠٠٠ جنيه.
- د - قيمة اخرى

١٧- من بيانات الحالة السابقة يكون مصروف الاهلاك الخاص بهذه الآلات والواجب تحميله على قائمة الدخل في نهاية عام ٢٠١٥

- أ- ١٠٠٠٠٠ جنيه.
- ب- ٦٠٠٠٠ جنيه.
- ج- ٦٣٠٠٠ جنيه.
- د - ٩٠٠٠٠ جنيه.

١٨- اظهرت قائمة المركز المالي لإحدى الشركات والمعدة في ٢٠٠/١٢/٣١ بند الآلات بقيمة دفترية صافية قدرها ٢ مليون جنيه، وبفحص سجل الآلات اتضح انها تتكون من اربع الات على النحو التالي:

- الآلة رقم ١ صافي قيمتها الدفترية ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه وعمرها المتبقي ٨ سنوات
- الآلة رقم ٢ صافي قيمتها الدفترية ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وعمرها المتبقي ٦ سنوات
- الآلة رقم ٣ صافي قيمتها الدفترية ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه وعمرها المتبقي ٥ سنوات
- الآلة رقم ٤ صافي قيمتها الدفترية ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه وعمرها المتبقي ٤ سنوات

ونتيجة لوجود العديد من المؤشرات الدالة على انخفاض قيمة الآلات قامت ادارة الشركة بتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من هذه الآلات فبلغت ١٥٠٠٠٠٠ جنيه والقيمة العادلة لها ١٤٠٠٠٠٠ جنيه (منها ٢٥٠٠٠ تخص الآلة رقم ٢)

ما هي القيمة الدفترية المعدلة للآلة رقم ١

- أ- ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه.
- ب- ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه.
- ج- ٥٧٥٠٠٠٠ جنيه.
- د- ٥٥٠٠٠٠٠ جنيه.

١٩- في ٢٠١٥/١/١ قامت إحدى الشركات باستبدال الآلة تكلفتها ٦٠٠٠٠ جنيه ومجمع اهلاكها ٤٠٠٠٠ جنيه قيمتها العادلة ٣٠٠٠٠ جنيه باله جديدة مماثلة قيمتها العادلة ٢٤٠٠٠ جنيه مع تحصيل مبلغ ٩٠٠٠ جنيه في عملية الاستبدال. ما هي تكلفة الآلة المقتناة الواجب اظهارها في قائمة المركز المالي المعدة في ٢٠١٥/١٢/٣١

- أ- ٣٠٠٠٠٠ جنيه.
- ب- ٢٤٠٠٠٠ جنيه.
- ج- ١٩٠٠٠٠ جنيه.
- د- ١٨٠٠٠٠ جنيه.

٢٠- قامت إحدى الشركات باستبدال الآلة تكلفتها ٣٠٠٠٠ جنيه ومجمع اهلاكها ٢٠٠٠٠ جنيه وقيمتها العادلة ١٥٠٠٠ جنيه باله جديدة مماثلة قيمتها العادلة ١٢٠٠٠ جنيه مع دفع مبلغ ٣٠٠٠ جنيه في عملية الاستبدال.

ما هي تكلفة الآلة المقتناة الواجب اظهارها في الميزانية المعدة بعد الاستبدال

- أ- ١٥٠٠٠ جنيه.
- ب- ٩٠٠٠ جنيه.
- ج- ٨٠٠٠ جنيه.
- د- قيمة أخرى اذكرها.

٢١- في ١/١/ ٢٠١٥ بدأت احدى الشركات في انشاء مبنى بتكلفة إجمالية ١٠ مليون جنيه دفعت كالتالي:

٤ مليون جنيه في ١/١/ ٢٠١٥

٢ مليون في ١/٧/ ٢٠١٥

٢ مليون في ١/١٠/ ٢٠١٥

٢ مليون في ٣١/١٢/ ٢٠١٥

وقد أصبح المبنى جاهزا للاستخدام في ٣١/١٢/ ٢٠١٥. وقد تضمنت التزامات الشركة في ٣١/١٢/ ٢٠١٥ ما يلي:

- قرض بمبلغ ٤ مليون جنيه بفائدة ١٢% ابرم في ٢٠١٥ الانشاء المبنى ويستحق السداد بعد ٣ سنوات وتسدد الفائدة في ٣١/١٢ من كل عام.

- قرض بمبلغ مليون جنيه بفائدة ١١% ابرم في ١/١/ ٢٠١١ ويستحق السداد بعد ٥ سنوات وتسدد الفائدة في ٣١/١٢ من كل عام

- قرض بمبلغ ٢ مليون جنيه بفائدة ٨% ابرم في ١/١/ ٢٠١٢ ويستحق السداد بعد ٤ سنوات وتسدد الفائدة في ٣١/١٢ من كل عام

ما هي تكلفة المبنى الواجب اظهاره في قائمة المركز المالي المعدة في ٣١/١٢/ ٢٠١٥

أ- ١ مليون. ب- ١٠٧٠٠٠٠٠٠ جنيه.

ج- ١٠٦١٠٠٠٠ جنيه. د- ٨ مليون.

٢٢- في ٣١/١٢/ ٢٠١٠ بدأت احدى الشركات في انشاء مبنى بتكلفة إجمالية ٣ مليون جنيه دفعت كالتالي:

٤٢٠٠٠٠ جنيه في ١/١/ ٢٠١٠

٦٠٠٠٠٠ جنيه في ١/٣/ ٢٠١٠

١٠٨٠٠٠٠ جنيه في ١/٥/ ٢٠١٠

٩٠٠٠٠٠ جنيه في ٣١/١٢/ ٢٠١٠

وقد أصبح المبنى جاهزا للاستخدام في ٢٠١٠/١/٣١ وقد تضمنت التزامات الشركة في ٢٠١٠/١٢/٣١ ما يلي:

- قرض بمبلغ ١.٥ مليون جنيه بفائدة ١٢% تم الحصول عليه لإنشاء المبنى وتسدد الفائدة في ١٢/٣١ من كل عام

- قرض بمبلغ ١.٥ مليون جنيه بفائدة ١٠% ويستحق السداد بعد سنتين وتسدد الفائدة في ١٢/٣١ من كل عام

- قرض بمبلغ ١ مليون جنيه بفائدة ٨% ابرم في ٢٠٠٦/١/١ ويستحق السداد بعد ٥ سنوات وتسدد الفائدة في ١٢/٣١ من كل عام

ما هي تكلفة المبنى الواجب اظهاره في قائمة المركز المالي المعدة في ٢٠١٠/١٢/٣١ .

أ- ٣ مليون. ب- ٢١٠٠٠٠٠٠ جنيه.

ج- ٣١٩٢٨٨٠ جنيه. د- قيمة اخرى اذكرها.

٢٣- في ٢٠٠٧/١/١ اشترت إحدى شركات الاسمنت اله بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه ودفعت مصاريف نقل وتأمين ١٠٠٠٠ جنيه ومصاريف تركيب ١٠٠٠٠٠ جنيه ومصاريف إزالة الآله القديمة ٩٠٠٠٠ جنيه وقد قدر الخبراء مصروفات الصيانة الدورية لها بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه سنويا وعمرها الانتاجي بـ ١٠ سنوات بدون قيمة تخريدية. وفي ٢٠٠٩/١/١ قامت الشركة بعمل إضافات على الآله للحد من الأتربة المنبعثة عنها تكلفت ٢٠٠٠٠٠ جنيه وقد قدرت الله والاضافات قيمة استردادية مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه. وفي ٢٠١١/١/١ قررت الشركة استبدال هذه الآله باله أخرى مماثلة تكلفتها ١٥٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاكها ٥٠٠٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ١١٠٠٠٠٠ جنيه وقامت الشركة بدفع مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه في عملية الاستبدال.

ما هي تكلفة الآله المقتناه الواجب إظهارها في قائمة المركز المالي المعدة في ٢٠١١/١٢/٣١

أ- ١١٠٠٠٠٠ جنيه. ب- ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه.

ج- ١٠٠٠٠٠٠ جنيه. د- قيمة اخرى اذكرها.

٢٤- أظهرت قائمة المركز المالي لإحدى الشركات والمعدة في ٢٠٠٨/١٢/٣١ بند الآلات بتكلفة قدرها ٨ مليون جنيه وبفحص سجل الآلات اتضح أنها تتكون من ٤ آلات على النحو التالي:

- اله رقم ١ وتكلفتها ٤ مليون جنيه ومشتره في ٢٠٠٣/٧/١ وعمرها الانتاجي ١٠ سنوات.

- اله رقم ٢ وتكلفتها ٢ مليون جنيه ومشتراه في ٢٠٠٦/٧/١ وعمرها الانتاجي ١٠ سنوات.

- اله رقم ٣ وتكلفتها ١ مليون جنيه ومشتراه في ٢٠٠٧/١/١ وعمرها الإنتاجي ١٠ سنوات.

- اله رقم ٤ وتكلفتها ١ مليون جنيه ومشتراه في ٢٠٠٨/١/١ وعمرها الانتاجي ١٠ سنوات.

ونتيجة لوجود مؤشرات تدل على انخفاض قيمة الآلات قامت الشركة بتحديد القيمة الاستخدامية لها فبلغت ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه (منها ١٤٢٨٧٥٠ جنيه تخص الآلة رقم ٢) والقيمة العادلة لها فبلغت ٤٤٠٠٠٠٠ جنيه بفرض عدم وجود قيمة تخريدية لكل الآلات.

ما هي القيمة الدفترية المعدلة للآلة رقم ١؟

أ- ١٩٢٠٠٠٠ جنيه. ب- ١٥٧٩٥٠٠ جنيه.

ج- ١٨٠٠٠٠٠ جنيه. د- قيمة اخرى اذكرها.

٢٥- بناء على المجموعة التالية من الظروف، أي مجموعة منها لا يترتب عليها معالجة عقود الإيجار كإيجار تمويلي من وجهة نظر معايير المحاسبة الدولية نقل حق الملكية وجود شرط الشراء مدة العقد ٧٥ %.

نقل حق الملكية	وجود شرط الشراء الاختياري	مدة العقد ٧٥% من حياة الاصل
أ لا	لا	لا
ب نعم	لا	لا
ج لا	نعم	لا
د نعم	نعم	نعم

٢٦- بناء على المجموعة الثانية من الظروف ، أي مجموعة يترتب على توافرها معالجة عقود الإيجار كإيجار تمويلي من وجهة نظر معايير المحاسبة المصرية :

	الحق في شراء	مدة العقد ٧٥% على الاقل من حياة الاصل	القيمة الحالية لمدفوعات التأجير ٩٠% من قيمة
أ	نعم	لا	لا
ب	لا	نعم	نعم
ج	نعم	لا	نعم
د	لا	لا	نعم

٢٧- عند احتساب القيمة الحالية لأقل مدفوعات إيجارية فإنه يجب على المستأجر أن :

- أ- يستخدم معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي في جميع الحالات .
- ب- يستخدم معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي أو معدل الفائدة الضمنية للمؤجر أيهما أكبر ، وذلك بافتراض أن معدل الفائدة الضمنية معلوما للمستأجر .
- ج - يستخدم معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي أو معدل الفائدة الضمنية أيهما أقل ، وذلك بافتراض أن معدل الفائدة الضمنية معلومة للمستأجر "
- د- يستخدم معدل الفائدة الضمنية على الاقتراض الإضافي أو معدل الفائدة الضمنية أيهما أكبر بغض النظر عن ما إذا كان المستأجر يعلم بهذا المعدل الأخير من عدمه .

٢٨- عندما تقوم إحدى الشركات ببيع أحد أصولها ثم تعيد استئجاره ، فإن أي أرباح يتم احتسابها يجب

- أ- الاعتراف بها في بداية العقد .
- ب- الاعتراف بها كتسويات سنوات سابقة .
- ج- الاعتراف بها في نهاية فترة الإيجار .
- د- لا شيء مما سبق .

٢٩- في ٢٠٠٥/٧/١ قامت شركة سارة ببيع آلة إلى إحدى الشركات التابعة لها بمبلغ ٢٦٠٠٠٠٠ جنيه. وكانت القيمة الدفترية للآلة هي ٢٢٠٠٠٠٠ جنيه والعمر الاقتصادي المتبقي لها ١٠ سنوات، وفي نفس اليوم قامت شركة سارة باستئجار الآلة مقابل دفعات شهرية تبلغ ٢٧٥٠ لمدة ٥ سنوات بدون أي حق للشراء أو تجديد العقد في هذه الحالة، مصروف الإيجار عن الآلة في ٢٠٠٥/١٢/٣١ بدفاتر شركة سارة يكون :

- أ- ٣٣٠٠٠ جنيه
- ب - ١٩٥٠٠ جنيه
- ج- ١٢٥٠٠ جنيه
- د- لا شيء مما سبق.

٣٠- قامت إحدى الشركات باستبدال إحدى سيارات النقل المملوكة لها والتي تبلغ قيمتها السوقية ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه وتكلفتها ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع اهلاكها ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه بسيارة أخرى مماثلة تبلغ قيمتها السوقية ٢١٠٠٠٠٠ جنيه وتكلفتها ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع اهلاكها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه، وقد قامت الشركة بتحصيل مبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه في عملية الاستبدال.

ما هي تكلفة السيارة المقتناة الواجب تسجيلها في الدفاتر

أ- ٢١٠٠٠٠ جنيه. ب- ١٥٧٥٠٠ جنيه.

ج- ٣٧٥٠٠٠ جنيه. د- قيمة أخرى أذكرها.

٣١- قامت إحدى الشركات باستبدال سيارة مستعملة مملوكة لها تكلفتها ١٥٠٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ٧١٠٠٠ جنيه بسيارة أخرى مماثلة تكلفتها ٢٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع أهلاكها ١٠٠٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ١١٠٠٠٠ جنيه مع دفع مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه نقداً.

ما هي القيمة التي تثبت بها السيارة المقتناة بدفاتر الشركة؟

أ- ١١١٠٠٠ جنيه. ج- ١٠٢٠٠٠ جنيه.

ج- ١٢١٠٠٠ جنيه. د- قيمه أخرى.

٣٢- في ٢٠١١/١/١ قامت إحدى الشركات باستبدال آلة مملوكة لها اشتراها في ٢٠٠٧/٧/١ بتكلفة إجمالية قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه وقد قدرت قيمتها السوقية وقت الاستبدال بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه باله أخرى مماثلة تكلفتها ١٥٠٠٠٠ جنيه ومجمع أهلاكها ٥٠٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ١١٠٠٠٠ جنيه. وقد بلغت تكلفة الآلة المقتناة المسجلة في ميزانية ٢٠١١/١٢/٣١ مبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه.

ما هو معدل أهلاك الآلة المتنازل عنها

أ- ٩% ب- ١٠%

ج- ٢٠% د- قيمة أخرى أذكرها.

٣٣- في ٢٠٠٧/٧/١ اشترت إحدى الشركات آلة بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه ودفعت مصاريف نقل وتأمين ١٠٠٠ جنيه وبلغت تكلفة إزالة الآلة القديمة وتمهيد الموقع ٩٠٠٠ جنيه وتم تركيبها بتكلفة بلغت ١٠٠٠٠ جنيه وقد قدر العمر الانتاجي لها بـ ١٠ سنوات بدون قيمة تخريبية. وفي ٢٠١١/١/١ قررت الشركة استبدالها باله أخرى مماثلة تكلفتها ١٥٠٠٠٠ جنيه ومجمع أهلاكها ٥٠٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ١٠٠٠٠٠ جنيه مع دفع ٣٠٠٠٠ جنيه نقداً.

ما تكلفة الآلة المقتناة الواجب تسجيلها في الدفاتر.

أ- ١١٠٠٠٠ جنيه. ب- ١٤٠٠٠٠ جنيه.

ج- ١٠٠٠٠٠ جنيه. د- قيمة أخرى.

٣٤- يرتبط الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل بكثير من العوامل الاقتصادية ليس من بينها:

أ- اسعار الفائدة.

ب- الركود الاقتصادي.

ج- كفاءة بورصة الأوراق المالية.

د- لاشيء مما سبق.

٣٥- هناك العديد من العوامل التي اجلت الاهتمام بالمحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة ليس من بينها

أ- التمسك بالتكلفة التاريخية.

ب- انخفاض معدل حدوث الانخفاض في الأصول الثابتة.

ج- التطور البطيء في الأصول الثابتة المنتجة.

د- التأثير المحدود للأصول الثابتة على المركز المالي ونتيجة الاعمال.

٣٦- عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للوصول الى القيمة الاستخدامية التي يعتمد عليها في الوصول الى خسارة التخفيض هناك عدة أمور يجب مراعاتها ليس من بينها:

أ- ان تقوم على افتراضات معقولة وموثوق فيها.

ب- أن تمثل افضل تقدير من وجهة نظر الادارة.

ج- أن تغطي فترة التقدير ١٠ سنوات على الأقل.

د- لاشيء مما سبق.

ثانياً: التمارين:

تمرين رقم (١):

- فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها إحدى الشركات والتي تتعلق باقتناء الأصول الثابتة:
- قامت الشركة باقتناء آلة سعرها الأصلي ٢٩٠.٠٠٠ جنيه وذلك في وقامت بإصدار ١٠.٠٠٠ سهم مقابل هذه الآلة بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم وقيمة سوقية ١٣ جنيه . كما قامت الشركة بدفع مبلغ إضافي وقدره ٨٠.٠٠٠ جنيه.
 - تم استبدال سيارة مستعملة مملوكة للشركة تكلفتها ١١٠.٠٠٠ جنيه وقيمتها الدفترية ٤٠.٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ٨٠.٠٠٠ جنيه لسيارة مماثلة أخرى بالإضافة إلى دفع ٩٠.٠٠٠ جنيه نقداً .
 - حصلت الشركة على آلة مستعملة قيمتها السوقية ٩٠.٠٠٠ جنيه ومبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه مقابل آلة مماثلة قيمتها الدفترية ١٠٠.٠٠٠ (١٥٠.٠٠٠ - ٥٠.٠٠٠) وقيمتها السوقية ١٢٠.٠٠٠ جنيه.
 - قامت الشركة بشراء مجموعة من الأصول والتي تشمل أراضي و مباني بسعر ٩٠٠.٠٠٠ جنيه. وقد قامت الشركة باقتراض مبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه بفائدة ١٢% يتم سدادها مع القرض بعد سنة وذلك لتمويل عملية الشراء. هذا وتبلغ القيمة السوقية للأراضي ٢٧٠.٠٠٠ جنيه وللمباني ٥٤٠.٠٠٠ جنيه.
 - تمتلك الشركة حاسب قديم قيمته الدفترية ٥٠٠ (١٠٠٠ - ٥٠٠ مجمع الإهلاك) وقيمتها السوقية ١٥٠٠ جنيه. وقد قامت الشركة باقتناء حاسب جديد مماثل قيمته السوقية ٢١٠٠ جنيه وذلك مقابل دفع مبلغ ٦٠٠ جنيه نقداً مع استبدال الحاسب القديم .

والمطلوب:

- اجراء قيود اليومية اللازمة.
- بفرض أن الأول التي تم استبدالها غير متماثلة ما هي قيود اليومية اللازمة في هذه الحالة.

تمرين رقم (٢):

- قامت إحدى الشركات باستبدال إحدى سيارات النقل المملوكة لها والتي تبلغ قيمتها السوقية ٣١٥.٠٠٠ جنيه وتكلفتها ٤٥٠.٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاكها ٢٢٥.٠٠٠ جنيه بسيارة أخرى تبلغ قيمتها السوقية ٣٠٦.٠٠٠ جنيه وتكلفتها ٥٤٠.٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاكها ٢٧٠.٠٠٠ جنيه وقد قامت الشركة بتحصيل مبلغ ٩٠٠ جنيه نقداً في عملية الاستبدال.

المطلوب :

- قيود اليومية في دفاتر الشركة بفرض أن الأصول متماثلة .
- قيود اليومية في دفاتر الشركة بفرض أن الأصول غير متماثلة.

تمرين رقم (٣):

تمتلك إحدى الشركات معدات تكلفتها ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاكها ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه، ونظرا لتعرض هذه الأصول لبعض المشكلات التي أدت إلى انخفاض في قيمتها قررت الشركة إعادة تقييمها طبقا لقيمتها العادلة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه علما بان العمر الإنتاجي المتبقي للمعدات ٥ سنوات وقيمتها مخردة في نهاية عمرها ٥٠٠٠٠٠ جنيه.

والمطلوب:

- تحديد بعض المؤشرات الداخلية والخارجية الدالة على انخفاض قيمة الأصل.
- إجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل الانخفاض.
- أثر ما سبق على القوائم المالية.

تمرين رقم (٤):

افترض أن كل من الحالات التالية مستقلة عن الأخريات. استخدم البيانات المعطاة لإثبات قيود اليومية اللازمة في دفاتر كل من الشركتين:

شركة أ	شركة ب
الآلات (تكلفة)	١٢٠٠٠٠
مجمع الإهلاك	٦٠٠٠٠
القيمة السوقية	٩٠٠٠٠

الحالة الأولى : تم تبادل الآلات وتعتبر الآلات غير متماثلة .

الحالة الثانية : تم تبادل الآلات وتعتبر الآلات متماثلة .

تمرين رقم (٥):

تقيم شركة المنار ببناء أحد الأصول المؤهلة لتحمل تكلفة الاقتراض وفي ٢٠٠٦/١٢/٣١ كان إجمالي التكاليف المنصرفة على الأصل المذكور ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وقد بلغت التكاليف المنصرفة في ٧/١ مبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه والباقي تم صرفه في ١/١ . هذا وتمول عملية الإنشاء من خلال مصادر التمويل التالية:

- قرض من أحد البنوك بمبلغ ٢ مليون جنيه بفائدة ١% يستخدم بالكامل في إنشاء الأصل .
- أوراق دفع موردين بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة ١.٥% شهريا تخص إنشاء الأصل وأغراض الشركة العامة .
- سندات بمبلغ مليون جنيه بفائدة ١% تمول إنشاء الأصل وفي اغراض الشركة الأخرى.

والمطلوب:

حساب وتحديد المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض المتعلقة بمصادر التمويل المشار إليها في ١٢/٣١ على ضوء متطلبات المعيار المحاسبي المصري.

تمرين رقم (٦):

تعافت إحدى الشركات على استئجار أحد المعدات الثقيلة، وكانت بيانات التأجير كما وردت بعقد الإيجار كالتالي:

- مدة العقد ٥ سنوات ويبدأ سريانه في ٢٠٠٦/١/١
- القيمة العادلة للأصل في تاريخ سريان العقد ٣٠٠٠٠٠ جنية، ويبلغ العمر الاقتصادي للأصل موضع التأجير ٦ سنوات.
- التكاليف السنوية لتنفيذ العقد والتي يدفعها المؤجر في بداية كل سنة ١٤٤٠٠ جنية .
- قسط الإيجار السنوي ٨٣٩٧٣ جنية ويشمل تكاليف تنفيذ العقد ويدفع في بداية كل سنة .
- سعر فائدة الاقتراض للمستأجر ١٠ % .
- سعر الفائدة الضمني للمؤجر والمعروف لدى المستأجر ٨ % .

والمطلوب:

- إثبات ما تقدم بدفاتر المستأجر في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ .
- تأثير ما سبق على القوائم المالية للمستأجر.

تمرين رقم (٧):

تعافت إحدى الشركات مع شركة تأجير على استئجار إحدى الآلات ، وكانت بيانات عقد التأجير

كالتالي:

- مدة العقد ٣ سنوات تبدأ في ٢٠٠٤/١/١ .
- العمر الاقتصادي المقرر للأصل ٤ سنوات .
- القيمة المتبقية غير المضمونة ٧٨٠٠ جنية في نهاية السنة الثالثة .
- قسط الإيجار السنوي والذي يدفع في نهاية كل سنة ٢٨٩١٥ جنية .
- تكلفة الأصل المؤجر ٧٥٠٠٠ جنية.
- سعر الفائدة الضمني للعقد ١٢ % .
- سعر الفائدة الاقتراض للمؤجر ١٢.٥ % .

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة وبيان تأثيرها على القوائم المالية للمؤجر طبقاً لمعايير المحاسبة

الدولية .

تمرين رقم (٨):

شركة العربي مستأجر ، وشركة محفوظ مؤجر وقعتا عقد تأجير في ٢٠٠٥/١/١ يمكن العقد شركة العربي من استئجار وحدة معدة ثقيلة من شركة محفوظ للاستثمار اعتباراً من ١ يناير ويحتوي عقد التأجير على ما يلي :

١- مدة التأجير ٤ سنوات ، ومدفوعات التأجير متساوية قيمة كل منها ٣٢٩٢٣.٤٥ جنيه تستحق في نهاية كل سنة.

٢ - التكلفة والقيمة العادلة للمعدة في بداية العقد ١٠٠٠٠٠ جنيه، والعمر الاقتصادي المقدر للمعدة ٤ سنوات.

٣- القيمة المتبقية للمعدة في نهاية عقد الإيجار = صفر.

٤ - تؤول المعدة إلى شركة العربي في نهاية العقد

٥- معدل الفائدة على الأموال المقترضة الإضافية لشركة العربي ١٢.٥ % .

٦ - تستخدم شركة العربي طريقة القسط الثابت لإهلاك مثل هذه المعدة الثقيلة .

٧- معدل الفائدة الضمني في العقد ١٢ % .

٨ - القيمة الحالية لـ ١ جنيه لمدة ٤ سنوات ٣.٠٣٧٣٤٩ .

بفرض أن الشركة ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية .

فالمطلوب:

أ- إثبات ذلك بدفاتر المستأجر و بيان أثر ذلك على القوائم المالية.

تمرين رقم (٩):

في ٢٠٠٠/١/١ قامت شركة الشمس ببيع آلة تبلغ تكلفتها ١٠٠٠٠٠ جنيه وقيمتها العادلة ١٣٠٠٠ جنيه إلى شركة سارة ، وقد نص عقد البيع على قيام شركة سارة بتأجير الآلة مرة أخرى لشركة الشمس بالشروط التالية:

- مدة عقد الإيجار ٥ سنوات تبدأ من ٢٠٠٠/١/١ .

- قسط الإيجار السنوي ٣٤٢٩٠ جنيه تسدد في نهاية كل سنة .

- سعر الفائدة الضمني ١٠ % .

- العمر الاقتصادي للأصل ٥ سنوات .

- القيمة المتبقية للأصل = صفر.

- طريقة حساب الإهلاك هي القسط الثابت .

والمطلوب:

- تسجيل ما سبق بدفاتر البائع / المستأجر. ب - تسجيل ما سبق بدفاتر المشتري / المؤجر في

ضوء معيار المحاسبة رقم (٢٠).

تمرين رقم (١٠):

- في ٢٠٠٤/١/١ قامت شركة حامد بتاجير آلة لشركة شيخون بالشروط التالية
- تبلغ قيمة الآلة مليون جنيه.
 - أن مدة العقد ٦ سنوات تبدأ في ٢٠٠٤/١/١ .
 - أن مدفوعات الإيجار السنوية ٢١٩٨٣٨ جنيه تدفع في بداية العام.
 - يحق لشركة شيخون شراء الأصل في نهاية مدة العقد بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه
 - العمر الإنتاجي للأصل ١٠ سنوات.
 - معدل الفائدة الضمني يبلغ ١٥% والذي ينتج عنه عائد كالتالي :

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الإيجار	١١٧٠٢٥	١٠١٦٠٣	٨٣٨٦٧	٦٣٤٧٢	٤٠٠١٧	١٣٠٤٤

والمطلوب:

باعتبارك خبيراً في معايير المحاسبة المصرية بين المعالجة المحاسبية السليمة في دفاتر المؤجر والمستأجر وكذلك تأثير ذلك على القوائم المالية لهما .

تمرين رقم (١١):

- قامت شركة الحباك باستئجار آلة في ٢٠٠٨/٧/١ وتضمن العقد ما يلي :
- مدة الإيجار ٤ سنوات ولا يتضمن أي حق لتجديد العقد .
 - تبلغ الدفعات الإيجارية السنوية ٢٦٨١٥ جنيه تدفع في ٦/٣٠ من كل عام .
 - تبلغ القيمة العادلة للآلة في ٢٠٠٨/٧/١ مبلغ ٩٤٠٠٠ جنيه .
 - يقدر العمر الاقتصادي للآلة ب ٦ سنوات وبدون قيمة للخردة.
 - تستهلك الشركة آلاتها المتشابهة باستخدام طريقة مجموع أرقام السنوات .
 - يقوم المستأجر بدفع جميع نفقات تنفيذ العقد
 - يبلغ معدل الفائدة للاقتراض ١٢% وأن الشركة تعلم أن المؤجر يستخدم معدل للفائدة الضمنية يبلغ ١٠.٥ في احتسابه للقيمة الإيجارية السنوية .

تمرين رقم (١٢):

تقوم شركة الفارس بتصنيع مقطورات السيارات ، وفي ٢٠٠٨/١/١ قامت شركة الفارس بتأجير ٢٠ مقطورة لشركة حسن محفوظ وذلك لمدة ٦ سنوات غير قابلة للإلغاء. ولقد توافرت لديك المعلومات التالية عن عقد التأجير:

- ١- تدفع دفعات الإيجار السنوية المتساوية في ١٢/٣١ من كل عام بما يحقق معدل قدره ١٠% للعائد على استثمارات (معامل القيمة الحالية لمدة ٦ سنوات بمعدل ١٠% يبلغ ٤.٣٥٥٢٦).
- ٢- تنتقل ملكية المقطورات لشركة حسن محفوظ في نهاية فترة الإيجار .
- ٣- تبلغ القيمة السوقية العادلة لكل مقطورة ٤٠٠٠٠ جنيه ، وتبلغ تكلفتها في دفاتر شركة الفارس ٣٥٠٠٠ جنيه . ويقدر العمر الاقتصادي للمقطورة بتسع سنوات.

والمطلوب:

- ما هو نوع عقد الإيجار من وجهة نظر المؤجر ؟ ولماذا ؟
- قم باحتساب دفعات الإيجار السنوية .
- قم بإعداد قيود اليومية في دفاتر المؤجر خلال عامي ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ .

تمرين رقم (١٣):

فيما يلي بنود عقد آلة بين شركتين:

- تبلغ مدة العقد ٥ سنوات تبدأ من ١/١/٢٠٠٦ .
- القيمة العادلة للأصل في تاريخ بدء سريان العقد تبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه وهي نفس تكلفة الأصل المؤجر
- يبلغ سعر الفائدة الضمني للمؤجر ١٠% .
- يستخدم المستأجر طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك .
- هناك قيمة متبقية للأصل المؤجر في نهاية مدة الإيجار تبلغ ٥٠٠٠ جنيه يحتفظ بها المؤجر مضمونة من قبل المستأجر تبلغ قيمتها الحالية وفقا لمعامل القيمة الحالية ٠.٢٩٠٦٢ جنيه .

والمطلوب:

تسجيل ما سبق بدفاتر المؤجر والمستأجر .

الفصل الرابع

المحاسبة عن اندماج الشركات

مقدمة:

تدفع الأحوال الاقتصادية العامة كالتضخم والمنافسة وغيرها الشركات المساهمة إلى التوسع في نشاطاتها وزيادة حجم أعمالها. وتواجه الشركات المساهمة في هذا الشأن بديلين: الأول يطلق عليه التوسع الداخلي **Internal Expansion**، والثاني يطلق عليه التوسع الخارجي **External Expansion**. ويشير الأسلوب الأول إلى الزيادة الطبيعية للنشاط من خلال التوسع في حجم الإنتاج والفروع وإضافة خطوط إنتاج جديدة والتوسع الجغرافي لمناطق البيع والتوزيع واتخاذ قرارات الموازنة الرأسمالية بإضافة أصول ثابتة كآلات والمباني. ويمول هذا النوع من التوسع بسبل التمويل العادية كالإبقاء على الأرباح في النشاط وإصدار الأسهم والسندات. وتتمثل الخاصية المميزة لهذا التوسع بأنه لا يشمل اقتناء لمنشآت أخرى قائمة. أما النوع الثاني للتوسع فيتم من خلال اقتناء لمنشآت أخرى قائمة من خلال الدمج أو الانضمام **Business Combination or Merger Acquisition**.

ويركز هذا الفصل على محاسبة النوع الثاني من التوسع، والذي يتمثل في دمج **Business Combination** شركتين أو أكثر بحيث يؤدي إلى وحدة محاسبية جديدة تعمل تحت إدارة مركزية واحدة وذات حجم عمليات ونشاطات أكبر. وهذا الدمج ينشأ وحدة قانونية جديدة لتحل محل الشركات المندمجة. ويتم الدمج عادة بين منشأتين أو أكثر تتقارب في حجم نشاط محدود نسبياً، أو بين منشأة كبيرة مسيطرة وأخرى صغيرة يشتركان في نشاطات متشابهة.

ونظراً لأهمية مشكلات المحاسبة عن الاندماج خصوصاً بالنسبة لقطاع الأعمال وللمستثمرين والحكومة في الوقت الراهن، تتناول هذا الفصل عرض الجوانب النظرية وطرق المحاسبة عن الاندماج طبقاً للمنهج المعاصر في المحاسبة وفي ضوء معايير المحاسبة المصرية.

ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

١/٤ - الإطار النظري لاندماج الشركات.

٢/٤ - المعالجة المحاسبية لاندماج الشركات.

٤-١ الإطار النظري لاندماج الشركات:

٤-١-١ مفهوم الاندماج:

- يعرف الاندماج بأنه: "العملية القانونية التي تجمع في شركة واحدة عدة شركات قائمة".
- كما عرف بعض الفقهاء الاندماج بأنه: "التحام شركتين أو أكثر التحاماً يؤدي إلى زوالهما معاً وانتقال جميع أموالهما إلى شركة جديدة، أو زوال إحدهما فقط وانتقال جميع أموالها إلى الشركة الدامجة".
- وفي تعريف آخر فقد عرف الاندماج بأنه: "عملية تتضمن قيام شركة أو عدة شركات بنقل كافة موجوداتها إلى شركة أخرى قائمة، يزيد رأسمالها بمقدار هذه الموجودات أو إلى شركة جديدة بحيث تتحمل الشركة الدامجة أو الجديدة كافة خصوم الشركة المندمجة وتؤول الأسهم أو الحصص الجديدة التي تمثل هذه الموجودات إلى الشركة المندمجة".
- وقد عرف الاندماج أيضاً بأنه: "إفناء شركة أو أكثر في شركة أخرى، أو إفناء شركتين أو أكثر وقيام شركة بنقل أموال الشركات التي فنيت إليها.
- ويمكن أيضاً أن نعرف الاندماج بأنه: "عقد بين شركتين أو أكثر، يترتب عليه زوال الشخصية المعنوية للشركة أو الشركات المندمجة وتنتقل كافة أصولها وخصومها إلى الشركة الدامجة أو تتحل بمقتضاه شركتان أو أكثر فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتكونان شركة واحدة جديدة لها شخصية معنوية مستقلة، وتنتقل كافة الأصول والخصوم إلى الشركة الجديدة".
- وهذا التعريف، يعتمد على أسس معينة هي:
- ١- يبين هذا التعريف أن الاندماج عقد يبرم بين الشركات الداخلة فيه ولذلك يلزم توافر الأركان العامة للعقد.
 - ٢- كذلك يبين التعريف الأثر المترتب على الاندماج وهو زوال الشخصية المعنوية للشركات المندمجة وكذلك انتقال أصول وخصوم الشركات المندمجة إلى الشركة الجديدة.
- ما لا يعتبر اندماجاً وفقاً للتعريف:
- أ- عمليات التركيز الاقتصادي التي تتم بوسائل أخرى غير الاندماج مثل المشروع المشترك، والشركة القابضة وغيرها.
 - ب- انضمام مشروع فردي إلى شركة لأن أصل الاندماج أن يحدث بين شركتين قائمتين وبالتالي لا يعتبر انضمام مشروع فردي إلى شركة قائمة أو جديدة من الاندماج.
 - ج- الاندماج الجزئي: فلا يعتبر اندماجاً نقل جزء من ذمة شركة إلى شركة أخرى.
 - د- اندماج الجماعات التي لا تتخذ شكل شركة: فتعريف الاندماج لا يتناول سوى اندماج الشركات وليس الجمعيات أو المؤسسات العامة.

* الفرق بين الاندماج والاتحاد والاستحواذ:

الاندماج والإتحاد والسيطرة كلها تعد من الأشكال الأساسية للانضمام وهي تعنى:

الاندماج Merger: هو اندماج شركة أو أكثر (شركات مدمجة) فى شركة أخرى قائمة (الشركة الدامجة) وفى هذه الحالة تزول الصفة القانونية عن الشركات المدمجة وتصبح هذه الشركات المدمجة قطاعات من الشركة الدامجة.

الإتحاد Consolidation: هو قيام إحدى الشركات بالانضمام إلى شركة أو شركات أخرى. وفى هذه الحالة أيضاً تزول الصفة القانونية عن الشركات التى انضمت إلى بعضها البعض ويتم نقل صافى أصول هذه الشركات المنضمة إلى بعضها البعض إلى الشركة الجديدة.

السيطرة أو الاستحواذ Acquisition: وهذا النوع من الانضمام يحدث عندما تقوم إحدى الشركات الرئيسية والتى تسمى الشركة القابضة **Holding company** أو الشركة الأم **Parent company** بشراء كل أو جزء من أصول شركة أو شركات أخرى، والتى تسمى بالشركات التابعة **Subsidiary company**.

وعلاوة على المصطلحات السابقة يجدر الإشارة إلى أن هذا الفصل يستخدم بعض المسميات الأساسية يتعين إيضاحها مقدماً وهي:

الشركة الدامجة Acquiring Company(Combiner) ويقصد بذلك الشركة المشتريّة لموارد شركة أو شركات أخرى.

الشركة المدمجة Acquired Company (Combinee) ويقصد بذلك الشركة البائعة لمواردها للشركة المشتريّة أو الدامجة.

صافى الأصول Net Assets وهو يشير إلى جملة أصول المنشأة مطروحاً منه جملة الالتزامات (القصيرة والطويلة الأجل) قبل الغير، وطبقاً لمعادلة المركز المالى فإن هذا الفرق يعادل جملة حقوق الملكية **Owners'(Stockholders') Equity**.

٤-١-٢ أهمية الاندماج ودوافعه:

أولاً: أهمية الاندماج:

لا شك أن الحياة فى تطور دائم ومستمر فى جميع نواحي الحياة خاصة فى مجال الصناعة والاختراع، ويشهد العالم نمواً سريعاً فى وسائل النقل والانتقال والاتصال، وبالتالي أصبحت القدرات الفردية والإمكانات المتواضعة ورؤوس الأموال المبعثرة غير قادرة على تحقيق الأهداف الكبيرة للأفراد، لذلك تبدو أهمية الاندماج فى الآتي:

- توفير رؤوس الأموال الكافية والقادرة على تحقيق أهداف الشركات.

- تحقيق الائتمان والثقة لدى العملاء والبنوك.
- توحيد الإدارات وخط التفكير وانسجامه، وبالتالي توفير الجهود وتوحيدها.
- الحد من المنافسة وبالتالي فتح أسواق جديدة.
- توفير الأيدي العاملة الماهرة بما يؤدي إلى جودة الإنتاج وخفض النفقات.
- يعد الاندماج سبيلاً للشركات للخلاص من الانهيار والإفلاس.
- يهيئ الاندماج للدولة فرصة لتقوية اقتصادها وزيادة رؤوس الأموال القوية التي تمكنها من التصدي والصمود والمحافظة على أسواقها الداخلية والخارجية وفتح أسواق جديدة.

ثانياً: دوافع الاندماج:

تلجأ الشركات إلى سياسة الاندماج لأسباب متنوعة تختلف باختلاف ظروف الشركات، ويمكن أن نعبر عن بعض أهم الدوافع والأسباب التي تدفع الشركات إلى الاندماج وهي:

١- الاندماج بدافع التكامل:

فقد يكون الدافع لتحقيق التكامل بنوعيه الرأسي والأفقي، ويتحقق التكامل الأفقي باندماج شركتين أو أكثر تقوم بنفس النشاط أو الإنتاج كاندماج شركتين لغزل القطن مثلاً. أما التكامل الرأسي، فيكون باندماج شركتين تقوم بأغراض متكاملة كاندماج شركة مقاولات مع شركة توريد الأخشاب والخرسانة.

٢- الاندماج بدافع المنافسة:

قد تلجأ الشركات إلى الاندماج بهدف المنافسة أو البقاء والقدرة على الوقوف في مواجهة الشركات المسيطرة أو الأكبر حجماً.

٣- الاندماج بدافع العولمة:

تشير الدراسات إلى أن المتغيرات الاقتصادية في ظل العولمة أدت إلى الخوف والقلق من جانب الشركات والمؤسسات بل حتى من جانب الدول، وبسبب العولمة سعت هذه الشركات إلى الاندماج لمواجهة المتغيرات الاقتصادية في ظل العولمة، كذلك لجأت إلى إقامة التكتلات فيما بينها، لمواجهة أي تطور أو تغيير تشهده الساحة الاقتصادية في ظل العولمة.

٤- الاندماج كعلاج للشركات المتعثرة:

قد يتم اللجوء إلى الاندماج كحل وعلاج للشركات المتعثرة، فتلجأ هذه الشركات التي تعاني من الأزمات الاقتصادية والديون إلى الاندماج مع شركة أخرى ذات إمكانيات اقتصادية وإدارية أفضل للتخلص من الظروف الصعبة التي تعاني منها الشركة المتعثرة.

٥- الاندماج بدافع وطني:

قد يتم اللجوء إلى الاندماج بين الشركات من أجل تحقيق مصلحة عامة وطنية لحماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على سمعته وحمايته من التعرض للاهتزاز.

٦- الاندماج بدافع الاحتكار والرغبة في السيطرة:

وهو السبب والدافع غير المشروع للاندماج لأنه يؤدي إلى الإضرار بالآخرين.

٤-١-٣ صور الاندماج وأنواعه:

هناك عدة تصنيفات للاندماج يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: من حيث الهدف من الاندماج:

بالنظر إلى أغراض وغايات الشركات يمكن تقسيم الاندماج إلى ثلاثة أنواع:

١- اندماج أفقي *Horizontal Combinations*:

اندماج شركة مع شركة أخرى أو أكثر تزاوّل نفس نوعية النشاط الإنتاجي أو تتعامل في سلع أو خدمات متشابهة. وهو لذلك اندماج بين شركات غالباً ما تكون متنافسة، ويكون الاندماج بسبب الرغبة في تخفيض حدة المنافسة والرغبة في تحقيق قدر من الاحتكار، حالة ذلك: الاندماج الواقع بين شركات التأمين أو البنوك أو شركات الصرافة.

٢- اندماج رأسي *Vertical Combinations*:

ويكون بين شركات متغايرة الأغراض إلا أن أغراضها متكاملة يكمل بعضها بعضاً، ومن الأمثلة: الاندماج بين شركات حلج القطن أو غزله وتصنيعه وشركات تسويقه والاتجار به.

٣- اندماج تكتلي *Conglomerate Merger*:

يسمى أيضاً بالاندماج المتنوع أو التجميعي ويكون بين شركات تقوم بأعمال مختلفة، أي كل شركة تقوم بنشاط لا علاقة له بنشاط الشركة الأخرى، وذلك بهدف التنويع ومن ثم تقليل مخاطر الأعمال.

ثانياً: من حيث جنسية الشركات الداخلة فيه:

١- الاندماج بين شركات وطنية: حيث تكون جميع الشركات المندمجة منتمية لدولة واحدة.

٢- الاندماج بين شركات متعددة الجنسيات: كالاندماج الواقع بين الشركات المصرية وأخرى أجنبية، أو قد يكون الاندماج بين شركات أجنبية فيما بينها لينشأ شركة أجنبية وطبيعي يجب مراعاة نصوص قانون كل دولة من الدول التابعة لها الشركات الداخلة في الاندماج.

ثالثاً: من حيث تأثيره على شخصية الشركة أو الشركات الداخلة فيه:

١- الاندماج بطريق الضم:

ويطلق على الاتحاد في هذه الحالة "الدمج القانوني *Statutory Merger*" ويتم هذا النوع من الاندماج بانضمام شركة إلى شركة أخرى أي باندماج شركة في شركة أخرى قائمة، ويترتب عليه انقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها نهائياً، وتظل الشركة الدامجة هي الشركة القائمة والمتمتعة وحدها بالشخصية المعنوية.

ويعتبر هذا النوع من الاندماج هو الأكثر شيوعاً من الاندماج بطريق المزج وذلك لأن الاندماج بطريق المزج يتطلب نفقات كبيرة بالإضافة إلى أنه يأخذ وقتاً طويلاً.

٢- الاندماج بطريق المزج:

ويطلق علي الاتحاد في هذه الحالة "التجمع القانوني أو الوحدة القانونية الجديدة *Statutory Consolidation*" يؤدي هذا الاندماج إلى انقضاء جميع الشركات الداخلة فيه وزوال شخصية كل منها، وينشأ من صافي ذمم تلك الشركات شركة جديدة لم تكن موجودة من قبل.

٣- الاندماج بطريق الانقسام:

يقصد بالاندماج عن طريق الانقسام حل شركة قائمة وتقسيم ذمتها إلى جزئين أو أكثر وانتقال كل جزء إلى شركة قائمة بذاتها.

٤-١-٤ موقف معايير المحاسبة المصرية بشأن الاندماج:

في سبتمبر ١٩٩٦ أصدر الجهاز المركزي للمحاسبات قرار رئيس الجهاز رقم ٢٦٤٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن "المعايير المحاسبية كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد"، وقد شمل هذا القرار عدد ٢٠ معياراً مأخوذة عن معايير المحاسبة الدولية. وقد تضمنت المادة الثانية من هذا القرار سريان هذه المعايير علي الوحدات الاقتصادية العامة. وتناول المعيار رقم (١٦) بهذا القرار الضوابط المحاسبية لتنظيم المحاسبة عن اندماج المشروعات *Business Combinations* (يقابل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٢).

وفي أكتوبر ١٩٩٧ صدر عن وزارة الاقتصاد القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم. ويظهر انه لم يصدر معيار محاسبة مستقل عن اندماج المشروعات من وزارة الاقتصاد، بينما صدر هذا المعيار من الجهاز المركزي للمحاسبات مقابلاً للمعيار الدولي رقم 22 *IAS*. ويلاحظ علي معيار الجهاز المركزي للمحاسبات ما يلي:

- استخدم معيار الجهاز مسمي طريقة "الحيازة" مقابلاً لمسمي طريقة "الشراء *Purchase*"، كما استخدم المعيار مسمي طريقة "توحيد المصالح" مقابل لمسمي طريقة "دمج المصالح أو طريقة دمج مصالح المساهمين *Pooling of Interests*".
- لم يحسم المعيار طريقة المحاسبة علي الاندماج حيث سمح بالطريقتين. كما أشار إلي أن الاندماجات القانونية التي يتناولها ليست بغرض إعادة الهيكلة أو إعادة التنظيم.
- حدد المعيار في فقراته أرقام ١٢، ١٩ أسس تحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم التي يتم حيازتها في طريقة الشراء (الحيازة).
- لم يشر المعيار في فقرة ١٠ لفتح حساب الاستثمار في الشركة الدامجة ليعلي بتكلفة الحيازة بالإضافة إلي التكاليف المباشرة للاندماج.

- أشار المعيار في الفقرة ٢١ لمعالجة تجاوز تكلفة الحيازة للقيمة العادلة لصافي الأصول باعتباره قيمة الشهرة، ولكن لم يربط الأخيرة بدليل حسابات النظام المحاسبي الموحد. كما لم يحسم المعيار في الفقرة ٢٤ معالجة نقص تكلفة الشراء عن القيم العادلة للأصول (شهرة سالبة).
- لم يشر المعيار ضمن طريقة توحيد المصالح للاعتبارات المختلفة لشروط معالجة الأرباح المحتجزة للمنشأة المندمجة في الشركة الجديدة.
- تناول المعيار في فقراته أرقام ٣٢، ٣٣ الإفصاح في القوائم المالية للفترة التي يتم فيها الاندماج عن: أسماء المشروعات المندمجة - طريقة المحاسبة المستخدمة - تاريخ سريان الاندماج. وبالنسبة لحالات الاندماج بطريقة الحيازة (الشراء) ضرورة الإفصاح عن: النسبة المئوية لأسهم التصويت التي تم حيازتها - تكلفة الحيازة - قيمة المخصصات وغيرها من المصروفات المعترف بها في تاريخ الحيازة والناشئة عنها.

٤-١-٥ طرق المحاسبة عن الاندماج:

إن أى شركة تريد أن تقوم بعملية الانضمام هذه يجب أن تفكر أولاً في الطريقة التي ستستخدم لتسجيل عملية الاندماج.

و قد استقر العرف المحاسبي على طريقتين غير بديلتين للمحاسبة عن عمليات الانضمام و إعداد التقارير المالية الخاصة بها، وهما: طريقة الشراء (يستخدم معيار الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٦ مسمي طريقة الحيازة)، وطريقة مزج المصالح (أو توحيد المصالح طبقاً لمعيار الجهاز المركزي للمحاسبات).

أولاً: طريقة توحيد المصالح (التجميع):

في بداية الأمر تم قبول التجميع بالنسبة لعمليات الاندماج التي تكون فيها الكيانات الداخلة في الاندماج لها نفس الجوهر الاقتصادي (بحيث كان من الصعب معرفة أي الأطراف هو الممتلك) ومع ذلك فمع مرور الوقت تم قبول أسلوب التجميع بالنسبة لمجموعات كبيرة من عمليات اندماج الشركات ذات الأسس الاقتصادية غير المتكافئة، كما وتتطلب عملية الاندماج وفق هذه الطريقة تحقيق اثني عشر شرطاً نصت عليها المعايير المحاسبية وتقسم هذه الشروط إلى ثلاث فئات رئيسية الأول منها مرتبط بسمات الكيانات الداخلة في عملية الاندماج متمثلة بالشرط الأول والثاني والفئة الثانية من هذه الشروط ترتبط بوسائل تحقيق الاندماج متمثلة بسبعة شروط من الشرط الثالث وحتى الشرط التاسع والفئة الثالثة مرتبطة بغياب معاملات معينة بعد التملك مبنية بالشروط الثلاث الأخيرة وفيما يلي ملخص لهذه الشروط:

- ١- استقلالية إدارات كل من الشركات المستثمرة والشركات المستثمر فيها عن بعضها البعض خلال العامين السابقين لتاريخ الاستثمار.

- ٢- ألا يوجد استثمار في الأسهم الصادرة عن الشركة المستثمرة من قبل الشركات المستثمر فيها قبل عملية الاستثمار يزيد عن ١٠% أو العكس.
- ٣- أن يتم الاستثمار في عملية واحدة وليس بشكل تدريجي ويجب إتمامها خلال فترة عام من تاريخ اتخاذ قرار الاستثمار.
- ٤- أن يكون سعر الاستثمار أو الشراء بشكل أسهم عادية تصدرها الشركة المستثمرة لكل أو لغالبية حملة أسهم الشركات المستثمر فيها.
- ٥- لا يسمح لأي من الشركات المستثمرة أو المستثمر فيها تغيير حصة الملكية في الأسهم العادية عن طريق شراء أسهم خزينة أو توزيع أسهم خلال فترة عامين تكون بدايتها تاريخ قرار الاستثمار وتنتهي بانجاز عملية الاستثمار.
- ٦- قد يسمح لأي من الشركات المستثمرة أو المستثمر فيها أن تشتري جزءاً من أسهمها العادية ولكن لأهداف لا تتعلق بعملية الاستثمار.
- ٧- ألا تغير عملية الاستثمار حصة ملكية حامل السهم فيجب أن تبقى ملكيته كما كانت قبل عملية الاستثمار.
- ٨- عدم اتخاذ أية إجراءات من قبل الشركات المستثمرة أو المستثمر فيها تؤدي إلى تعطيل أو حرمان أي من حملة الأسهم من ممارسة حق التصويت.
- ٩- ألا ينتج عن عملية الاستثمار أية التزامات مشروطة تتعلق بحدوث حدث مستقبلي.
- ١٠- يجب ألا يكون هنالك اتفاق مباشر أو غير مباشر بين الشركة المستثمرة والشركة المستثمر فيها على شراء أو إصدار أسهم قبل عملية الاستثمار بحيث يؤدي ذلك إلى التأثير على عملية الاستثمار.
- ١١- عدم دخول الشركة المستثمرة في عقود مالية لصالح حملة الأسهم القدامى في الشركات المستثمر فيها.
- ١٢- ألا يوجد نية لدى الشركة المستثمرة أو المستثمر فيها بيع قسم كبير ومهم من الأصول خلال عامين بعد عملية الاستثمار.

* الانتقادات التي توجه إلى طريقة توحيد المصالح:

يرى البعض أن الانتقاد الأساسي الذي يوجه إلى طريقة توحيد المصالح يتمثل في أنها تتجاهل قيم الأصول التي يتم تعامل الأطراف على أساسها وتستبدلها بقيم غير مناسبة تماماً وهي القيم بدفاتر المنشأة البائعة.

ويرى رئيس هيئة حسابات هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية أن طريقة توحيد المصالح تتجاهل الجوهر الاقتصادي لعملية الاندماج كما أن بعض الشروط الضرورية لتطبيق تلك الطريقة يعتمد على قصد أو نية الأطراف بخصوص عملية الاندماج وبالتالي فإنه من الصعب إجراء تقييم موضوعي للتعرف على ما إذا كانت الشركات قد استوفت شروط الاندماج.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن إدراج الشركة الدامجة للأرباح المحتجزة للشركة المدمجة في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة حقوق الملكية والقدرة على سداد المديونية وقد يعتبر ذلك نوع من التضليل. يتضح من ذلك أن جوهر الانتقادات التي توجه لطريقة توحيد المصالح تتعلق بمشكلكتي القياس والإفصاح.

ثانياً: طريقة الشراء (الحياسة):

وفقاً لهذه الطريقة تعالج عملية الاندماج على أنها حيازة شركة أو أكثر بواسطة شركة أخرى أي أنه توجد عملية شراء تفاوضية ولذلك تسجل الشركة الدامجة الأصول التي تم اقتنائها والالتزامات التي تم قبولها على أساس قيمتها السوقية العادلة وقت الشراء ومقارنة تكلفة الشراء عن القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول المقتناة وفي حالة زيادة تكلفة الشراء عن القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول المقتناة فإن الفرق بينهما يمثل شهرة موجبة، أما إذا كانت تكلفة الشراء تقل عن القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول المقتناة فإن الفرق بينهما يمثل شهرة سالبة.

والميزة الأساسية لطريقة الشراء تتمثل في أنها تركز على الجوهر أكثر من الشكل حيث أن المهم هو عملية الاقتناء في حد ذاتها وليس الشكل الذي تمت به العملية سواء كان المقابل أسهم عادية أو نقدية أو أصول أخرى، ولذلك فإنه لا بد من وجود أساس جديد للمحاسبة يتمثل في تقييم أصول والالتزامات الشركة المندمجة وفقاً لقيمتها السوقية العادلة وبالتالي فإن تلك الطريقة تتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

* الانتقادات التي توجه إلى طريقة الشراء:

تتمثل أهم الانتقادات التي توجه إلى طريقة الشراء في الاعتراف بالشهرة واستهلاكها الذي يكون له تأثير سلبي على الأرباح خلال فترة طويلة، بالإضافة إلى عدم التجانس في تقييم الأصول والالتزامات حيث أنه يتم تقييم أصول والالتزامات الشركة المندمجة بقيمتها السوقية العادلة في حين تبقى أصول والالتزامات الشركة الدامجة بقيمتها الدفترية.

* الجدل حول وجود طريقتين للمحاسبة عن الاندماج:

يترتب على المحاسبة عن الاندماج باستخدام كل من طريقة المصالح وطريقة الشراء اختلافات هامة في النتائج المحاسبية.

ففي حين تعترف طريقة الشراء بالقيمة السوقية للأصول والالتزامات للشركة المندمجة وتعترف بالشهرة المشتراة فإن طريقة توحيد المصالح لا تعترف بذلك.

وفي حين تأخذ طريقة توحيد المصالح بعين الاعتبار أرباح الشركة المندمجة قبل تاريخ الاندماج وتظهر الأرباح المحتجزة للشركة المندمجة في القوائم المالية المجمعة، تُهمل ذلك طريقة الشراء.

بالإضافة إلى ما سبق فإن التكاليف المباشرة المتعلقة بالاندماج تعالج باعتبارها جزء من تكلفة الشراء عند المحاسبة بطريقة الشراء وتعالج باعتبارها مصروفات تخص الفترة التي تحدث فيها عند المحاسبة عن الاندماج باستخدام طريقة توحيد المصالح.

وتُعالج التكاليف غير المباشرة المتعلقة بالاندماج باعتبارها مصروفات تخص الفترة عند المحاسبة عن الاندماج بطريقة الشراء أو طريقة توحيد المصالح.

ويترتب على تلك الاختلافات أن المحاسبة عن الاندماج بطريقة توحيد المصالح غالباً ما تظهر أرباح أكبر من تلك التي تظهر إذا ما تمت المحاسبة عن الاندماج بطريقة الشراء ولعل ذلك يعتبر أحد العوامل الهامة التي تجعل الشركات تفضل اختيار طريقة توحيد المصالح للمحاسبة عن الاندماج.

ويعرض الشكل التالي مقارنة لأهم خصائص طريقة الشراء بخصائص طريقة دمج مصالح المساهمين للمحاسبة عن الاندماج:

طريقة الشراء (الحيازة)	طريقة دمج الحقوق (توحيد المصالح)	بند المعالجة المحاسبية
بالقيم السوقية (الجارية)	بالقيم الدفترية	تقييم صافي أصول الشركة المندمجة
تعالج كشهرة محل	تهمل	زيادة تكلفة الشراء عن قيم السوق للأصول
تعالج كشهرة سالبة وتوزع علي الأصول غير المتداولة او تعالج كاحتياطي رأسمالي	تهمل	نقص تكلفة الشراء عن قيم السوق للأصول
لا تضاف لأرباح الشركة الجديدة (الدامجة)	تضاف للأرباح المحتجزة للشركة الجديدة في ظل بعض الاعتبارات (سنذكرها)	الأرباح المحتجزة للشركة المندمجة
لا تضاف لأرباح الشركة الدامجة	تضاف لربح الشركة الجديدة	صافي ربح سنة الاندماج للشركة المندمجة (عناصر قائمة الدخل)
يستخدم ويقفل في صافي الأصول	لا يستخدم عموماً	استخدام ح/ استثمار في الشركة المندمجة
تعلي علي حساب الاستثمار	تعالج كمصروف نقدي عادي للفترة	معالجة التكاليف المباشرة للاندماج

٢-٤ المعالجة المحاسبية لاندماج الشركات:

عرضنا في الجزء السابق طريقتين للمحاسبة عن الاندماج هما طريقة توحيد الحقوق وطريقة الشراء، وتحدد الشركات التي اتفقت علي الاندماج خلال مرحلة التفاوض الطريقة التي سوف تستخدم للمحاسبة عن الاندماج نظراً لتأثير تلك الطريقة علي القوائم المالية في الفترات الحالية والمستقبلية. وجدير بالذكر أن المعالجة المحاسبية لعملية الاندماج تتم في دفاتر وسجلات الشركة الدامجة، وتختص هذه المعالجة المحاسبية بالجوانب الآتية:

- الإجراءات المحاسبية الخاصة بإثبات عملية الاندماج.
 - المعالجة المحاسبية للنفقات الخاصة بإتمام عملية الاندماج.
 - إعداد القوائم المالية عن السنة المالية التي تمت خلالها عملية الاندماج.
- وفي ضوء ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية التي أصدرها الجهاز المركزي للمحاسبات والمعايير الصادرة عن المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين بشأن طرق المحاسبة عن الاندماج فإننا سنتناول المعالجة المحاسبية لعملية الاندماج في ظل الطريقتين علي النحو التالي:

١-٢-٤ المعالجة المحاسبية وفقاً لطريقة توحيد الحقوق:

- تقوم طريقة دمج المصالح (توحيد الحقوق) عموماً علي المقومات التالية:
- افتراض عدم حدوث عملية تبادلية بين طرفي عملية الاندماج، ولكن يجري توحيد وضم حقوق الملكية بين الطرفين عن طريق تبادل أسهم الشركتين.
 - طالما أن الأسهم تم تبادلها ولم تكن موضع بيع وشراء فلا يستخدم في التقييم أي أساس يختلف عن القيمة الدفترية لصافي أصول الشركتين، وتعالج أصول وخصوم الشركة المندمجة بقيمتها الدفترية.
 - يتحدد رصيد حساب الأرباح المحتجزة للشركة الجديدة بعد الاندماج بمراعاة ما يخصها من الأرباح المحتجزة للشركة المندمجة، كما أن صافي ربح الشركة الجديدة يشمل الأرباح التي حققتها الشركة المندمجة طوال العام.

وكما ستوضح الأمثلة التالية بالتفصيل فإن حسابات صافي أصول الشركة المندمجة تجعل مدينة بالأصول ودائنة بالالتزامات بقيمتها الدفترية مقابل جعل حسابات رأس مال الأسهم العادية ورأس المال الإضافي (علاوة الإصدار في المنهج التقليدي) دائنة بقيمة الأسهم المصدرة مقابل أسهم الشركة المندمجة، مع مراعاة جعل د/الأرباح المحتجزة دائناً في حالة وجود أرباح محتجزة للشركة المندمجة وذلك لإضافته علي رصيد الأرباح المحتجزة للشركة الدامجة (مع مراعاة بعض الاعتبارات الخاصة التي سنوضحها عند تناول الطريقة بالتفصيل). وتعالج مصاريف الاندماج كمصروف عادي للفترة يسدد من د/النقدية.

أولاً: الدمج من بداية العام:

- تتلخص قواعد الدمج في هذه الحالة فيما يلي:
- يتم التعامل في صافي الأصول بالقيم الدفترية وتستخدم في ضم عناصر المركز المالي للشركتين وكطرف مدين في قيد الاندماج الرئيسي.
- تعالج كل التكاليف النقدية للاندماج سواء المباشرة أو المتعلقة بإصدار الأسهم والاستشارات المختلفة باعتبارها كلها مصروفات تخص الفترة التي أنفقت بها.
- يتم المحاسبة عن الأسهم التي تصدرها الشركة الدامجة مقابل أسهم الشركة المندمجة بالقيمة الاسمية وتظهر دائنة في قيد الاندماج الرئيسي، ويراعي في هذا القيد معالجة أي فرق بين إجمالي القيمة الاسمية للأسهم التي تصدرها الشركة الدامجة (بالإضافة لأي مبالغ أخرى يكون قد تضمنها ثمن الشراء والتزمت بها الشركة الدامجة) وبين إجمالي رأس المال المدفوع (رأس مال الأسهم + رأس المال الإضافي) بالشركة المندمجة بإضافته أو استنزاله من رأس المال المدفوع بالشركة الدامجة. وإذا لم يكف الأخير يعالج الفرق باستنزاله من الأرباح المحتجزة للشركة المندمجة، وذلك بضم أرباح محتجزة مخفضة (بأثر الفرق) للشركة المندمجة ضمن قيد الاندماج الرئيسي.
- لا يشمل الدمج مصاريف وإيرادات الشركة المندمجة في حالة الاندماج في بداية السنة المالية للشركتين.

ونلخص تطبيق هذه القاعدة في الحالات الأربع التالية (وسنقربها بأمثلة رقمية مفصلة):

(أ) الدمج القانوني:

الحالة الأولى: القيمة الاسمية للأسهم التي أصدرتها الدامجة (بالإضافة لأي مبالغ أخرى تكون قد التزمت بها الشركة الدامجة إن وجدت) = رصيد رأس المال المدفوع بالمندمجة:

وفي هذه الحالة لا تعلي أي مبالغ في قيد الاندماج الرئيسي علي حساب رأس المال الإضافي بالشركة الدامجة.

وتقوم الشركة الدامجة (المستمرة) بإثبات قيد الاندماج الرئيسي في دفاتها بجعل حسابات صافي أصول الشركة المندمجة مدينة (الأصول مدينة والالتزامات دائنة) بقيمتها الدفترية، وجعل حسابات رأس مال الأسهم والأرباح المحتجزة دائنة بقيمتها الدفترية، ويظهر قيد الاندماج الرئيسي بدفاتر الشركة الدامجة كما يلي:

××	من د/ صافي الأصول (بالمندمجة) إلى مذكورين	
××	د/ رأس مال الأسهم (المصدر)	
××	د/ الأرباح المحتجزة (بالمندمجة)	

ويترتب علي القيد السابق:

- أن رأس المال يمثل القيمة الجديدة لمساهمي الشركة المندمجة في الشركة الدامجة.
- أن قائمة المركز المالي للشركة الجديدة يتم إعدادها بعد جمع قيم البنود المتقابلة للشركة المندمجة والدامجة.

الحالة الثانية: القيمة الاسمية للأسهم التي أصدرتها الدامجة (بالإضافة لأي مبالغ أخرى تكون قد التزمت بها الشركة الدامجة إن وجدت) > رصيد رأس المال المدفوع بالمندمجة:
وفي هذه الحالة يضاف الفرق بينهما دائماً في قيد الاندماج الرئيسي لحساب رأس المال الإضافي بالشركة الدامجة.

وتقوم الشركة الدامجة (المستمرة) بإثبات قيد الاندماج الرئيسي في دفاتها بجعل حسابات صافي أصول الشركة المندمجة مدينة (الأصول مدينة والالتزامات دائنة) بقيمتها الدفترية، وجعل حسابات رأس مال الأسهم ورأس المال الإضافي والأرباح المحتجزة دائنة بقيمتها الدفترية، ويظهر قيد الاندماج الرئيسي بدفاتر الشركة الدامجة كما يلي:

××	من د/ صافي الأصول (بالمندمجة) إلى مذكورين	
××	د/ رأس مال الأسهم (المصدر)	
××	د/ رأس المال الإضافي (الفرق)	
××	د/ الأرباح المحتجزة (بالمندمجة)	

ويترتب علي القيد السابق:

- أن رأس المال يمثل القيمة الجديدة لمساهمي الشركة المندمجة في الشركة الدامجة.
- أن رأس المال الإضافي بعد الاندماج = رصيد رأس المال الإضافي بالشركة الدامجة + الفرق.
- أن قائمة المركز المالي للشركة الجديدة يتم إعدادها بعد جمع قيم البنود المتقابلة للشركة المندمجة والدامجة.

الحالة الثالثة: القيمة الاسمية للأسهم التي أصدرتها الدامجة (بالإضافة لأي مبالغ أخرى تكون قد التزمت بها الشركة الدامجة إن وجدت) < رصيد رأس المال المدفوع بالمندمجة:
وفي هذه الحالة يجب أن نفرق بين احتمالين:

الاحتمال الأول: رصيد رأس المال الإضافي بالدامجة يكفي لتغطية الفرق:

وفي ظل هذا الاحتمال يتم استئزال الفرق بينهما من رأس المال الإضافي للشركة الدامجة وذلك بجعله مديناً في قيد الاندماج الرئيسي، ويظهر قيد الاندماج الرئيسي كالتالي:

من مذكورين		
د/ صافي الأصول (بالمندمجة)	××	
د/ رأس المال الإضافي (بكامل الفرق)	××	
إلي مذكورين		
د/ رأس مال الأسهم (المصدر)	××	
د/ الأرباح المحتجزة (بالمندمجة)	××	

ويترتب علي القيد السابق:

- أن رأس المال يمثل القيمة الجديدة لمساهمي الشركة المندمجة في الشركة الدامجة.
- أن رأس المال الإضافي بعد الاندماج = رصيد رأس المال الإضافي بالشركة الدامجة - الفرق.
- أن قائمة المركز المالي للشركة الجديدة يتم إعدادها بعد جمع قيم البنود المتقابلة للشركة المندمجة والدامجة.

الاحتمال الثاني: رصيد رأس المال الإضافي بالدامجة لا يكفي لتغطية الفرق:

وفي ظل هذا الاحتمال يتم استنزال الفرق بينهما من رأس المال الإضافي للشركة الدامجة وإذا لم يكف رصيد الحساب الأخير لتغطية الفرق بينهما فيعالج أي فرق يتبقى في الأرباح المحتجزة للشركة المندمجة ، ويظهر قيد الاندماج الرئيسي كالتالي:

من مذكورين		
د/ صافي الأصول (بالمندمجة)	××	
د/ رأس المال الإضافي (بجزء من الفرق)	××	
إلي مذكورين		
د/ رأس مال الأسهم (المصدر)	××	
د/ الأرباح المحتجزة (بالباقى بعد استنزال المتبقي من الفرق)	××	

ويترتب علي القيد السابق:

- أن رأس المال يمثل القيمة الجديدة لمساهمي الشركة المندمجة في الشركة الدامجة.
- أن رأس المال الإضافي بعد الاندماج يساوي صفر حيث تم استهلاكه بالكامل في عملية التخفيض.
- أن الأرباح المحتجزة بالشركة المندمجة = رصيد الأرباح المحتجزة بالمندمجة - المتبقي من الفرق.
- أن قائمة المركز المالي للشركة الجديدة يتم إعدادها بعد جمع قيم البنود المتقابلة للشركة المندمجة والدامجة.

(ب) **الدمج بإنشاء شركة جديدة:**

الحالة الرابعة: قد يحدث اندماج بين شركتين عن طريق إنشاء وحدة قانونية أو شركة جديدة، وفي

هذه الحالة يتم إثبات الاندماج في دفاتر الشركة الجديدة كآلاتي:

- حساب صافي الأصول للشركة الجديدة يجعل مديناً بالقيمة الدفترية لصافي أصول الشركتين معاً.
 - حساب رأس مال الأسهم للشركة الجديدة يجعل دائناً بالقيمة الاسمية للأسهم الجديدة المصدرة.
 - حساب الأرباح المحتجزة يجعل دائناً بجملة رصيد الأرباح المحتجزة للشركتين معاً.
 - في حالة وجود فرق بين جانبي القيد يتم تسوية الفرق في حساب رأس المال الإضافي بجعله دائناً في حالة أن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة تقل عن رأس المال المدفوع من الشركتين معاً والعكس.
- ويظهر قيد الاندماج الرئيسي الذي يعبر عن قائمة المركز المالي بعد الاندماج علي النحو التالي:

××	من د/ صافي الأصول (الشركتين معاً) إلي مذكورين	
××	د/ رأس مال الأسهم (المصدر)	
××	د/ رأس المال الإضافي (الفرق)	
××	د/ الأرباح المحتجزة (الشركتين معاً)	

ولإيضاح هذه القواعد نتناول فيما يلي معالجات طريقة دمج مصالح المساهمين في أربع حالات تالية تنبثق جميعها من البيانات الأساسية التالية لرأس المال وصافي أصول الشركة الدامجة (الدالي) والشركة المندمجة (الريان) في بداية سنة مالية:

مثال (١):

في ٢٠١١/١/١ اندمجت شركة عمرو مع شركة محمد وفيما يلي ملخص قائمة المركز المالي للشركتين قبل تاريخ الاندماج مباشرة (القيمة بالجنيه):

بيان	الشركة الدامجة محمد	الشركة المندمجة عمرو	المجموع
رأس مال الأسهم (٥ ج للسهم)	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
+ رأس المال الإضافي	١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
= رأس المال المدفوع	٢١٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠
+ أرباح محتجزة	٦٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
= حقوق الملكية (صافي الأصول)	٢٧٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٤٣٠,٠٠٠

فإذا علمت أن جميع الشروط اللازمة لتطبيق طريقة توحيد الحقوق توفرت لعملية الاندماج

فالمطلوب إثبات عملية الاندماج وإعداد قائمة المركز المالي بعد الاندماج مباشرة في ظل الحالات التالية:

- (١) قيام الشركة الدامجة بإصدار ٢٤,٠٠٠ سهم عادي مقابل كامل أسهم الشركة المندمجة.
- (٢) قيام الشركة الدامجة بإصدار ٢٠,٠٠٠ سهم عادي مقابل كامل أسهم الشركة المندمجة.
- (٣/أ) قيام الشركة الدامجة بإصدار ٢٥,٠٠٠ سهم عادي مقابل كامل أسهم الشركة المندمجة.
- (٣/ب) قيام الشركة الدامجة بإصدار ٢٨,٠٠٠ سهم عادي مقابل كامل أسهم الشركة المندمجة.
- (٤) قامت شركة عبد العزيز بدمج الشركتين معاً مقابل إصدار ٣٢,٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ ج للسهم يخصص منها ٢١,٠٠٠ سهم مقابل أسهم شركة الدالي، ١١,٠٠٠ سهم مقابل أسهم شركة الريان.

الحل:

الحالة الأولى: دمج قانوني

$$\begin{array}{l} \text{القيمة الاسمية للأسهم المصدرة} = ٢٤,٠٠٠ \times ٥ \text{ ج} = ١٢٠,٠٠٠ \text{ ج} \\ \text{رأس المال المدفوع بالمندمجة} \\ \text{الفرق} \end{array}$$

وحيث أن القيمة الاسمية للأسهم التي أصدرتها الدامجة = رصيد رأس المال المدفوع بالمندمجة = ١٢٠,٠٠٠ ج (الحالة الأولى) لذا لا تعطي أي مبالغ علي حساب رأس المال الإضافي للشركة الدامجة ويكون قيد الاندماج الرئيسي في دفاتر الشركة الدامجة كالاتي:

١٦٠,٠٠٠	من د/ صافي الأصول (بالمندمجة)
	إلى مذكورين
١٢٠,٠٠٠	د/ رأس مال الأسهم (المصدر)
٤٠,٠٠٠	د/ الأرباح المحتجزة (بالمندمجة)

ويلاحظ أن جميع الحسابات تم معالجتها بالقيم الدفترية، وإن أرصدة الحسابات السابقة (موقف حسابات قائمة المركز المالي) في دفاتر الشركة الدامجة بعد ترحيل القيد السابق إليها قد أصبحت (الرصيد الأساسي + أثر قيد الاندماج) كالتالي:

$$\begin{array}{l} \text{صافي الأصول} = ٢٧٠,٠٠٠ + ١٦٠,٠٠٠ = ٤٣٠,٠٠٠ \text{ ج} \\ \text{رأس مال الأسهم} = ٢٠٠,٠٠٠ + ١٢٠,٠٠٠ = ٣٢٠,٠٠٠ \text{ ج} \\ \text{رأس المال الإضافي} = ١٠,٠٠٠ + \text{صفر} = ١٠,٠٠٠ \text{ ج} \\ \text{الأرباح المحتجزة} = ٦٠,٠٠٠ + ٤٠,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠ \text{ ج} \end{array}$$

وتكون قائمة المركز المالي بعد الاندماج مباشرة كما يلي:

صافي الأصول			٤٣٠,٠٠٠
<u>حقوق الملكية:</u>			
رأس مال الأسهم	٣٢٠,٠٠٠		
رأس المال الإضافي	١٠,٠٠٠		
رأس المال المدفوع		٣٣٠,٠٠٠	
الأرباح المحتجزة		١٠٠,٠٠٠	
جملة حقوق الملكية			٤٣٠,٠٠٠

كما يلاحظ كذلك أنه إذا التزمت الشركة الدامجة بالإضافة لإصدار الأسهم السابقة (قيمتها الاسمية ١٢٠,٠٠٠ جنيه) بسداد مبلغ إضافي نقدي أو بورصة تجارية - ضمن شروط الاندماج - قدره مثلاً ١٠,٠٠٠ جنيه، فتتم المقارنة في هذه الحالة بين ١٣٠,٠٠٠ جنيه (١٢٠,٠٠٠ + ١٠,٠٠٠) مع رأس المال المدفوع في المندمجة ١٢٠,٠٠٠ جنيه.

الحالة الثانية: دمج قانوني

$$\begin{aligned} \text{القيمة الاسمية للأسهم المصدرة} &= ٢٠,٠٠٠ \times ٥ \text{ ج} = ١٠٠,٠٠٠ \text{ ج} \\ \text{رأس المال المدفوع بالمندمجة} &= ١٢٠,٠٠٠ \text{ ج} \\ \text{الفرق (سالب)} &= ٢٠,٠٠٠ \text{ ج} \end{aligned}$$

وحيث أن القيمة الاسمية للأسهم التي أصدرتها الدامجة > رصيد رأس المال المدفوع بالمندمجة (الحالة الثانية) لذا يعالج الفرق بينهما (٢٠,٠٠٠ ج) بإضافته إلي رأس المال الإضافي للشركة الدامجة ويكون قيد الاندماج الرئيسي في دفاتر الشركة الدامجة كالاتي:

١٦٠,٠٠٠	من د/ صافي الأصول (بالمندمجة)
	إلي مذكورين
١٠٠,٠٠٠	د/ رأس مال الأسهم (المصدر)
٢٠,٠٠٠	د/ رأس المال الإضافي (الفرق)
٤٠,٠٠٠	د/ الأرباح المحتجزة (بالمندمجة)

ويلاحظ أن جميع الحسابات تم معالجتها بالقيم الدفترية، وأن أرصدة الحسابات السابقة (موقف حسابات قائمة المركز المالي) في دفاتر الشركة الدامجة بعد ترحيل القيد السابق إليها قد أصبحت (الرصيد الأساسي + أثر قيد الاندماج) كالتالي:

$$\text{صافي الأصول} = ٢٧٠,٠٠٠ + ١٦٠,٠٠٠ = ٤٣٠,٠٠٠ \text{ ج}$$

رأس مال الأسهم = ٢٠٠,٠٠٠ + ١٠٠,٠٠٠ = ٣٠٠,٠٠٠ ج

رأس المال الإضافي = ١٠,٠٠٠ + ٢٠,٠٠٠ = ٣٠,٠٠٠ ج

الأرباح المحتجزة = ٦٠,٠٠٠ + ٤٠,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠ ج

وتكون قائمة المركز المالي بعد الاندماج مباشرة كما يلي:

صافي الأصول			
<u>حقوق الملكية:</u>			
رأس مال الأسهم	٣٠٠,٠٠٠		
رأس المال الإضافي	٣٠,٠٠٠		
رأس المال المدفوع		٣٣٠,٠٠٠	
الأرباح المحتجزة		١٠٠,٠٠٠	
جملة حقوق الملكية			٤٣٠,٠٠٠

الحالة الثالثة (أ): دمج قانوني

القيمة الاسمية للأسهم المصدرة = ٢٥,٠٠٠ × ٥ ج = ١٢٥,٠٠٠ ج

رأس المال المدفوع بالمندمجة

الفرق (موجب) ج ٥,٠٠٠

وحيث أن القيمة الاسمية للأسهم التي أصدرتها الدامجة < رصيد رأس المال المدفوع بالمندمجة ورصيد رأس المال الإضافي بالدامجة يكفي الفرق (الحالة الثالثة أ) لذا يعالج الفرق بينهما (٥,٠٠٠ ج) باستنزاله من رأس المال الإضافي للشركة الدامجة ويكون قيد الاندماج الرئيسي في دفاتر الشركة الدامجة كالآتي:

من مذكورين		
د/ صافي الأصول (بالمندمجة)	١٦٠,٠٠٠	
د/ رأس المال الإضافي (الفرق)	٥,٠٠٠	
إلي مذكورين		
د/ رأس مال الأسهم (المصدر)	١٢٥,٠٠٠	
د/ الأرباح المحتجزة (بالمندمجة)	٤٠,٠٠٠	

ويلاحظ أن جميع الحسابات تم معالجتها بالقيم الدفترية، وأن أرصدة الحسابات السابقة (موقف حسابات قائمة المركز المالي) في دفاتر الشركة الدامجة بعد ترحيل القيد السابق إليها قد أصبحت (الرصيد الأساسي + أثر قيد الاندماج) كالتالي:

صافي الأصول = ٢٧٠,٠٠٠ + ١٦٠,٠٠٠ = ٤٣٠,٠٠٠ ج
 رأس مال الأسهم = ٢٠٠,٠٠٠ + ١٢٥,٠٠٠ = ٣٢٥,٠٠٠ ج
 رأس المال الإضافي = ٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ = ٥,٠٠٠ ج
 الأرباح المحتجزة = ٦٠,٠٠٠ + ٤٠,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠ ج
 وتكون قائمة المركز المالي بعد الاندماج مباشرة كما يلي:

٤٣٠,٠٠٠			صافي الأصول حقوق الملكية:
		٣٢٥,٠٠٠	رأس مال الأسهم
		٥,٠٠٠	رأس المال الإضافي
	٣٣٠,٠٠٠		رأس المال المدفوع
	١٠٠,٠٠٠		الأرباح المحتجزة
٤٣٠,٠٠٠			جملة حقوق الملكية

الحالة الثالثة (ب): دمج قانوني

القيمة الاسمية للأسهم المصدرة = ٢٨,٠٠٠ × ٥ ج = ١٤٠,٠٠٠ ج
 رأس المال المدفوع بالمندمجة
 الفرق (موجب) ٢٠,٠٠٠ ج

وحيث أن القيمة الاسمية للأسهم التي أصدرتها الدامجة < رصيد رأس المال المدفوع بالمندمجة
 ورصيد رأس المال الإضافي بالدامجة لا يكفي لتغطية الفرق (الحالة الثالثة ب) لذا يعالج الفرق بينهما
 (٢٠,٠٠٠ ج) كما يلي:

- استخدام كل رصيد رأس المال الإضافي للشركة الدامجة (١٠,٠٠٠ ج) في تغطية جزء من الفرق.
 - والباقي من الفرق (٢٠,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ = ١٠,٠٠٠ ج) يخفض من رصيد الأرباح المحتجزة
 للشركة المندمجة.

وعليه يكون قيد الاندماج الرئيسي في دفاتر الشركة الدامجة كالاتي:

من مذكورين		
د/ صافي الأصول (بالمندمجة)	١٦٠,٠٠٠	
د/ رأس المال الإضافي (معالجة نصف الفرق)	١٠,٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ رأس مال الأسهم (المصدر)	١٤٠,٠٠٠	
د/ الأرباح المحتجزة (استنزال النصف المتبقي	٣٠,٠٠٠	
من الفرق من رصيد الأرباح المحتجزة بالمندمجة)		

ويلاحظ أن جميع الحسابات تم معالجتها بالقيم الدفترية، وأن أرصدة الحسابات السابقة (موقف حسابات قائمة المركز المالي) في دفاتر الشركة الدامجة بعد ترحيل القيد السابق إليها قد أصبحت (الرصيد الأساسي + أثر قيد الاندماج) كالتالي:

$$\text{صافي الأصول} = ٢٧٠,٠٠٠ + ١٦٠,٠٠٠ = ٤٣٠,٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{رأس مال الأسهم} = ٢٠٠,٠٠٠ + ١٤٠,٠٠٠ = ٣٤٠,٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{رأس المال الإضافي} = ١٠,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ = \text{صفر}$$

$$\text{الأرباح المحتجزة} = ٦٠,٠٠٠ + ٣٠,٠٠٠ = ٩٠,٠٠٠ \text{ ج}$$

وتكون قائمة المركز المالي بعد الاندماج مباشرة كما يلي:

صافي الأصول			صافي الأصول
حقوق الملكية:			حقوق الملكية:
٤٣٠,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠	-	رأس مال الأسهم
			رأس المال الإضافي
			رأس المال المدفوع
			الأرباح المحتجزة
٤٣٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠		جملة حقوق الملكية

وكما هو موضح الآن فإن قيد الاندماج الرئيسي في الحالة الرابعة يمكن تبريره بأن إجمالي القيمة الاسمية لأسهم الشركة الدامجة بعد الاندماج مباشرة هو ٣٤٠,٠٠٠ جنيه (٢٠٠ ألف جنيه الرصيد القديم + ١٤٠ ألف جنيه مصدرة بالأسهم الجديدة) وهو يزيد بمقدار ١٠,٠٠٠ جنيه علي جملة رأس المال المدفوع للشركتين معاً قبل الاندماج مباشرة (٢١٠,٠٠٠ + ٣٣٠,٠٠٠). وحيث أن ذلك غير ممكن فتخفيض الزيادة بينهما ١٠,٠٠٠ جنيه (٣٤٠,٠٠٠ ج - ٣٣٠,٠٠٠ ج) من الأرباح المحتجزة للشركة الدامجة المستمرة بعد الاندماج مباشرة لتصبح مخفضة إلي ٩٠,٠٠٠ جنيه (٦٠,٠٠٠ أرباح محتجزة بالدامجة + ٤٠,٠٠٠ أرباح محتجزة بالمندمجة - ١٠,٠٠٠ الزيادة). وبذلك يتم دمج ٣٠,٠٠٠ جنيه فقط بدلاً من ٤٠,٠٠٠ جنيه كأرباح محتجزة للشركة المندمجة في قيد الاندماج، ويكون رصيد رأس المال الإضافي للشركة المستمرة صفراً، وتكون جملة حقوق المساهمين بها ٤٣٠,٠٠٠ جنيه. وهو في هذه الحالة يساوي جملة حقوق المساهمين في الثلاث حالات السابقة.

الحالة الرابعة: تجميع قانوني (شركة جديدة)

القيمة الاسمية للأسهم المصدرة بالجديدة = ٣٢,٠٠٠ × ١٠ ج	٣٢٠,٠٠٠ ج
رأس المال المدفوع بالشركتين قبل الاندماج	٣٣٠,٠٠٠ ج
الفرق (سالب) ويمثل رأس المال الإضافي	١٠,٠٠٠ ج

ونظراً لأن إجمالي قيمة الأسهم المصدرة ٣٢٠ ألف جنيه يقل عن جملة رأس المال المدفوع للشركتين معاً قبل الاندماج (٢١٠ + ١٢٠ = ٣٣٠ ألف جنيه) فيضاف الفرق كما في الحالة الثانية علي حساب رأس المال الإضافي بعد الاندماج مباشرة، باعتبار أن ذلك يشير إلي أن الأسهم أصدرت بعلاوة إصدار.

وعليه يكون قيد الاندماج الرئيسي في دفاتر الشركة الجديدة كالآتي:

من د/ صافي الأصول (الشركتين معاً)		٤٣٠,٠٠٠
إلي مذكورين		
د/ رأس مال الأسهم (المصدر)	٣٢٠,٠٠٠	
د/ رأس المال الإضافي (الفرق)	١٠,٠٠٠	
د/ الأرباح المحتجزة (الشركتين معاً)	١٠٠,٠٠٠	

ويلاحظ أن جميع الحسابات تم معالجتها بالقيم الدفترية، وأن أرصدة الحسابات السابقة (موقف حسابات قائمة المركز المالي) في دفاتر الشركة الجديدة بعد القيد السابق قد أصبحت كالتالي:

صافي الأصول = ٢٧٠,٠٠٠ + ١٦٠,٠٠٠ = ٤٣٠,٠٠٠ ج

رأس مال الأسهم = ٢٠٠,٠٠٠ سهم \times ١٠ ج = ٣٢٠,٠٠٠ ج

رأس المال الإضافي = ٣٢٠,٠٠٠ - ٣٣٠,٠٠٠ = ١٠,٠٠٠ ج

الأرباح المحتجزة = ٦٠,٠٠٠ + ٤٠,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠ ج

وتكون قائمة المركز المالي بعد الاندماج مباشرة كما يلي:

٤٣٠,٠٠٠			صافي الأصول
			<u>حقوق الملكية:</u>
		٣٢٠,٠٠٠	رأس مال الأسهم
		١٠,٠٠٠	رأس المال الإضافي
	٣٣٠,٠٠٠		رأس المال المدفوع
	١٠٠,٠٠٠		الأرباح المحتجزة
٤٣٠,٠٠٠			جملة حقوق الملكية

ويمكن تلخيص أثر قيد الاندماج علي بنود قائمة المركز المالي المعدة بعد الاندماج مباشرة في الحالات الأربع السابقة كما يلي:

أرصدة بنود المركز المالي الملخصة بعد الاندماج
(مقارنة نتائج الحالات الأربع بالجنيه)

بنود قائمة المركز المالي	دفاتر الشركة الدامجة					دفاتر الجديدة
	الحالة (١)	الحالة (٢)	الحالة (١/٣)	الحالة (٣/ب)	الحالة (٤)	
صافي الأصول	٤٣٠.٠٠٠	٤٣٠.٠٠٠	٤٣٠.٠٠٠	٤٣٠.٠٠٠	٤٣٠.٠٠٠	
رأس مال الأسهم	٣٢٠.٠٠٠	٣.٠٠٠	٣٢٥.٠٠٠	٣٤٠.٠٠٠	٣٢٠.٠٠٠	
+ رأس المال الإضافي	١.٠٠٠	٣.٠٠٠	٥.٠٠٠	-	١.٠٠٠	
= رأس المال المدفوع	٣٣.٠٠٠	٣٣.٠٠٠	٣٣.٠٠٠	٣٤.٠٠٠	٣٣.٠٠٠	
+ أرباح محتجزة	١.٠٠٠	١.٠٠٠	١.٠٠٠	٩.٠٠٠	١.٠٠٠	
جملة حقوق المساهمين	٤٣٠.٠٠٠	٤٣٠.٠٠٠	٤٣٠.٠٠٠	٤٣٠.٠٠٠	٤٣٠.٠٠٠	

ثانياً: الدمج خلال العام:

- نفس قواعد الدمج المتبعة عند الاندماج في بداية السنة عدا ما يلي:
- يراعي معالجة أي فرق بين إجمالي القيمة الاسمية للأسهم التي تصدرها الشركة الدامجة (بالإضافة لأي مبالغ أخرى يكون قد تضمنها ثمن الشراء والتزمت بها الشركة الدامجة) وبين إجمالي رأس المال المدفوع (رأس مال الأسهم + رأس المال الإضافي) بالشركة المندمجة بإضافته أو استنزائه من الأرباح المحتجزة للشركة المندمجة.
 - يشمل الدمج مصاريف وإيرادات الشركة المندمجة في حالة الاندماج خلال السنة المالية للشركتين.

مثال (٢):

في ٢٠١١/٦/١ قررت شركة مهند للغزل والنسيج إجراء دمج مع شركة محمد لبيع المنسوجات وكانت أرصدة حسابات كل منهما طبقاً لميزان المراجعة الملخص في هذا التاريخ كما يلي (بالجنيه):

بيان	شركة مهند (الدامجة)	شركة محمد (المندمجة)
أصول مختلفة	٨٩٠,٠٠٠	٤٤٠,٠٠٠
مصرفات	١٦٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
جملة الأرصدة المدينة	١,٠٥٠,٠٠٠	٥١٠,٠٠٠
رأس مال الأسهم (قيمة اسمية ١٠ ج للسهم)	٦٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
أرباح محتجزة	٢٢٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
التزامات مختلفة	٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
إيرادات	٢٠٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
جملة الأرصدة الدائنة	١,٠٥٠,٠٠٠	٥١٠,٠٠٠

فإذا علمت أن جميع الشروط اللازمة لتطبيق طريقة توحيد الحقوق توفرت لعملية الاندماج

فالمطلوب إثبات عملية الاندماج وإعداد ميزان المراجعة بعد الاندماج مباشرة في ظل الحالات التالية:

- (١) قيام الشركة الدامجة بإصدار ٣٣,٠٠٠ سهم عادي مقابل كامل أسهم الشركة المندمجة.
- (٢) قامت شركة الكبير بدمج الشركتين معاً مقابل إصدار ٩٢,٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ ج للسهم يتم تبادلها بأسهم الشركتين.

الحل:

الحالة الأولى: دمج قانوني:

طبقاً لقواعد طريقة دمج مصالح المساهمين تبلغ القيمة الاسمية للأسهم المصدرة ٣٣٠,٠٠٠ جنيه وهي أكبر (>) من رأس المال المدفوع في الشركة المندمجة وهو ٣٠٠,٠٠٠ جنيه. لذلك يجري قيد الاندماج الرئيسي بالقيم الدفترية لعناصر ميزان المراجعة، مع مراعاة اعتبارين:

- الأول جعل رأس مال الأسهم دائماً بالقيمة الاسمية للأسهم المصدرة.
- والثاني دمج الأرباح المحتجزة للشركة المندمجة بقيمتها الدفترية مطروحاً منها فرق قيمة رأس المال المدفوع بها عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة وقدره ٣٠,٠٠٠ جنيه (٣٣٠,٠٠٠ - ٣٠٠,٠٠٠). وبناء عليه يكون قيد الاندماج الرئيسي كالتالي:

من مذكورين		
د/ أصول مختلفة (بالمندمجة)		٤٤٠,٠٠٠
د/ مصروفات (بالمندمجة)		٧٠,٠٠٠
إلي مذكورين		
د/ التزامات مختلفة (بالمندمجة)	٤٠,٠٠٠	
د/ إيرادات (بالمندمجة)	١١٠,٠٠٠	
د/ رأس مال الأسهم (المصدر)	٣٣٠,٠٠٠	
د/ الأرباح المحتجزة (٦٠,٠٠٠ بالمندمجة - ٣٠,٠٠٠ الفرق)	٣٠,٠٠٠	

وبعد الاندماج مباشرة تكون أرصدة ميزان المراجعة للشركتين كما يلي:

بيان	شركة الزناتي (الدامجة)	أثر قيود اليومية	شركة الزناتي (بعد الدمج)
أصول مختلفة	٨٩٠,٠٠٠	٤٤٠,٠٠٠	١,٣٣٠,٠٠٠
مصروفات	١٦٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠
جملة الأرصدة المدينة	١,٠٥٠,٠٠٠	٥١٠,٠٠٠	١,٥٦٠,٠٠٠
رأس مال الأسهم (قيمة اسمية ١٠ ج للسهم)	٦٠٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠	٩٣٠,٠٠٠
أرباح محتجزة	٢٢٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
التزامات مختلفة	٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
إيرادات	٢٠٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٣١٠,٠٠٠
جملة الأرصدة الدائنة	١,٠٥٠,٠٠٠	٥١٠,٠٠٠	١,٥٦٠,٠٠٠

الحالة الثانية: وحدة قانونية جديدة:

في هذه الحالة تكون القيمة الاسمية للأسهم المصدرة ٩٢٠,٠٠٠ جنيه أكبر من رأس المال المدفوع بالشركتين معاً ٩٠٠,٠٠٠ جنيه. ويعالج الفرق ٢٠,٠٠٠ جنيه بإنقاصه من جملة الأرباح المحتجزة التي يتم دمجها للشركتين في قيد الاندماج الرئيسي التالي بدفاتر الشركة الجديدة (شركة الكبير):

من مذكورين		
د/ أصول مختلفة (بالشركتين)		١,٣٣٠,٠٠٠
د/ مصروفات (بالشركتين)		٢٣٠,٠٠٠
إلي مذكورين		
د/ التزامات مختلفة (بالشركتين)	٧٠,٠٠٠	
د/ إيرادات (بالشركتين)	٣١٠,٠٠٠	
د/ رأس مال الأسهم (المصدر)	٩٢٠,٠٠٠	
د/ الأرباح المحتجزة	٢٦٠,٠٠٠	
(٢٠,٠٠٠ - ٦٠,٠٠٠ + ٢٢٠,٠٠٠ الفرق)		

وبعد الاندماج مباشرة تكون أرصدة ميزان المراجعة للشركة الجديدة كما يلي:

شركة الكبير (بعد الدمج)	بيان
١,٣٣٠,٠٠٠	أصول مختلفة
٢٣٠,٠٠٠	مصروفات
١,٥٦٠,٠٠٠	جملة الأرصدة المدينة
٩٢٠,٠٠٠	رأس مال الأسهم (قيمة اسمية ١٠ ج للسهم)
٢٦٠,٠٠٠	أرباح محتجزة
٧٠,٠٠٠	التزامات مختلفة
٣١٠,٠٠٠	إيرادات
١,٥٦٠,٠٠٠	جملة الأرصدة الدائنة

٤-٢-٢ المعالجة المحاسبية وفقاً لطريقة الحيازة:

تقوم طريقة الشراء (الحيازة) عموماً علي المقومات التالية:

- افتراض أن عملية الاندماج تمثل عملية مالية أحد أطرافها الشركة المشترية (الدامجة) التي تشتري أصول الطرف الآخر وهو الشركة المندمجة.
- بناء علي ما سبق يفترض وجود عملية تبادلية بين الطرفين لتبادل موارد تقيم بالقيمة السوقية وقت التبادل.
- تقوم الشركة الدامجة بتسجيل صافي الأصول التي تحصل عليها بالقيمة السوقية وقت الاندماج.
- تعالج الزيادة في التكلفة (ثمن الشراء) التي تتحملها الشركة الدامجة عن القيم السوقية لصافي الأصول المشتراه باعتبارها شهرة محل Goodwill، ويتم إثباتها كأصل بدفاتر الشركة الدامجة علي أن تستهلك علي عدة فترات لاحقة للاندماج. ويعالج النقص كشهرة محل سالبة توزع كتخفيض للقيم الجارية للأصول غير المتداولة (وفي بعض الأحيان يعالج النقص كاحتياطي رأسمالي).
- تعامل الأرباح المحتجزة للشركة المدمجة باعتبارها تخص المساهمين القدامي لهذه الشركة، ومن ثم لا تظهر في سجلات وقوائم الشركة الدامجة، وبناء عليه فإن أرباح الشركة الدامجة بعد الاندماج تعكس فقط نتائج أعمالها بعد الاندماج، أي لا تشمل أي أرباح حققتها الشركة المندمجة قبل الاندماج.
- وكما ستوضح الأمثلة التالية بالتفصيل فإن الشركة الدامجة تفتح د/استثمارات في الشركة المندمجة (أصل) يعلي أو يجعل مديناً بكل من ثمن الشراء وبالتكاليف النقدية المباشرة المسددة بسبب الاندماج. كما تجعل حسابات صافي الأصول (الأصول مدينة والالتزامات دائنة) مدينة بقيمتها الجارية في تاريخ الاندماج مقابل جعل رصيد د/الاستثمارات دائناً لإقفاله، وفي حالة وجود فروق بينهما تعالج كرصيد لشهرة المحل.
- وخلاصة ما سبق أن طريقة الشراء (الحيازة) تتضمن تحديد بندين هما:
- ١- التكلفة الكلية (أو ثمن الشراء والتكاليف التي تدفع بمناسبة الاندماج) التي تتحملها الشركة الدامجة لشراء أسهم أو صافي أصول الشركة المندمجة.
- ٢- انتقال الأصول والالتزامات وأسلوب معالجة فروق التكلفة الكلية للاندماج عن القيمة الجارية لصافي أصول الشركة المندمجة.

أولاً: تحديد التكلفة الكلية لشراء المندمجة:

تشمل التكلفة الكلية للاندماج طبقاً لطريقة الشراء ما يلي:

- (أ) ثمن الشراء: يرتبط تحديد ثمن الشراء بالطريقة المتبعة في السداد عند الاندماج، ويمكن التفرقة بين ثلاث طرق للسداد هي:
- السداد نقداً: وفي هذه الحالة يعتبر المبلغ المسدد نقداً هو ثمن شراء الشركة المندمجة.

• السداد بموجب سند أذني: وفي هذه الحالة تقوم الشركة الدامجة بإصدار سندات إذنية مقابل شراء الشركة المندمجة، وفي هذه الحالة تعتبر القيمة الحالية للسندات - وليس قيمتها الاسمية - هي ثمن الشراء، وفي حالة وجود فروق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية تعالج كعلاوة أو خصم إصدار للسندات.

• السداد بإصدار أسهم: وفي هذه الحالة تقوم الشركة الدامجة بإصدار أسهم عادية كثن لشراء الشركة المندمجة، ويتحدد ثمن الشراء بالقيمة العادلة (الجارية) للأسهم العادية المصدرة، وفي حالة زيادة القيمة الحالية للأسهم عن قيمتها الاسمية يعالج الفرق كرأس مال إضافي (علاوة إصدار). ويتم إثبات ثمن الشراء حسب طريقة السداد وفقاً للقيد التالي:

××	من د/ استثمارات في شركة (المندمجة)	
××	إلي د/ النقدية (السداد نقداً)	
××	إلي د/ السندات (السداد بكمبيالات)	
××	إلي د/ رأس مال الأسهم (القيمة الاسمية)	
××	إلي د/ رأس المال الإضافي (العلاوة)	

(ب) التكاليف المباشرة التي تتحملها الشركة الدامجة لاستكمال إجراءات الاندماج. وتشمل هذه التكاليف نفقات الرسوم القانونية لتنفيذ الاندماج ورسوم الاستشارات المالية والمحاسبية المتعلقة بالاندماج. وفي حالة وجود نفقات أخرى غير مباشرة أو عمومية فتعالج كمصروف عام يخص الفترة التي أنفقت فيها. ويتم إثبات التكاليف المباشرة وغير المباشرة بالقيد التالي:

××	من د/ استثمارات في شركة (تكاليف مباشرة)	
××	من د/ مصروفات أخرى (تكاليف غير مباشرة)	
××	إلي د/ النقدية	

وفي حالة إصدار أسهم لغرض الاندماج تعالج مصاريف إصدار وتسجيل الأسهم وما يرتبط بها من مصاريف قانونية وتكاليف استشارات محاسبية ومالية - كتخفيض من القيمة العادلة للأسهم أو رأس المال المدفوع. وطبقاً للمنهج المعاصر تعالج هذه المصاريف كتخفيض من د/ رأس المال الإضافي (علاوة الإصدار في المنهج التقليدي).

××	من د/ رأس المال الإضافي (تكاليف إصدار الأسهم)	
××	إلي د/ النقدية	

(ج) أية تكاليف أخرى محتملة **Contingent Considerations** تتمثل في مبالغ نقدية أو أصول غير نقدية أو أوراق مالية قد تتحملها الشركة الدامجة بمناسبة الاندماج. فعلى سبيل الحالة قد يتفق على أن تسدد الشركة الدامجة للمساهمين القدامى بالشركة المندمجة مبالغ في حالة تجاوز إيرادات أو أرباح الشركة بعد الاندماج حداً معيناً. ويراعي أن هذه الأعباء القابلة للقياس تعالج ضمن بنود التكاليف الكلية للاندماج في تاريخه، أما الأعباء غير القابلة للقياس في تاريخ الاندماج فيفصح عنها في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للشركة الدامجة، ولا تصبح جزءاً من تكلفة الشراء إلا عند حدوثها.

ثانياً: انتقال الأصول والالتزامات:

تقوم طريقة الاندماج وفقاً لأسلوب الشراء على تسجيل القيمة العادلة لأصول الشركة المندمجة والقيمة الحالية لأية ديون تتعهد بها الشركة الدامجة. وغالباً ما تتحدد القيمة العادلة للأصول طبقاً لقيمتها السوقية أو الجارية في تاريخ الاندماج.

ونورد فيما يلي بعض الإرشادات العامة لتحديد القيمة الجارية (العادلة) لأهم عناصر صافي الأصول:

- الاستثمارات قصيرة الأجل في أوراق مالية: صافي القيمة البيعية.
- المدينون: صافي القيمة الحالية ناقصاً مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- مخزون المواد الخام: تكلفة الاستبدال الجارية.
- مخزون البضاعة التامة: صافي القيمة البيعية.
- المباني والمعدات المقرر استخدامها: تكلفة الاستبدال الجارية.
- الأصول الثابتة المقرر بيعها: صافي القيمة البيعية.
- الأراضي والأصول غير الملموسة: القيمة الجارية لها.
- الشهرة المثبتة في دفاتر وقوائم الشركة المندمجة: تهمل.
- الالتزامات: القيمة الحالية باستخدام معدل الفائدة الجاري للخصم.

* معالجة فروق التكلفة الكلية للاندماج عن القيمة الجارية لصافي الأصول:

بعد تحديد التكلفة الكلية للاندماج تقارن بالقيمة الجارية لصافي أصول الشركة المندمجة، ويترتب على هذه المقارنة ما يلي:

- إذا كانت التكلفة الكلية للاندماج أكبر من القيمة الجارية لصافي الأصول فيعالج الفرق كشهرة محل تظهر ضمن أصول الشركة الدامجة بالإضافة إلى صافي أصول الشركة المندمجة بقيمتها الجارية في مقابل إقفال د/ الاستثمارات في الشركة المندمجة:

من مذكورين		
د/ أصول مختلفة (بالبقيم الجارية)		× ×
د/ الشهرة		× ×
إلي مذكورين		
د/ التزامات متداولة (بالبقيم الجارية)	× ×	
د/ استثمارات في شركة	× ×	

• إذا كانت التكلفة الكلية للاندماج أقل من القيمة الجارية لصافي الأصول فيعالج الفرق كشهرة محل سالبة **Negative Goodwill**، ويشير ذلك إلى أن الشركة المندمجة حققت أرباحاً منخفضة أو توالى عليها خسائر في الفترات السابقة مما انعكس على خفض سعر أسهمها بالسوق. ويعالج هذا الفرق بتوزيعه على بنود الأصول غير المتداولة (باستثناء الاستثمارات في الأوراق المالية طويلة الأجل) لتخفيضها. وإذا تبقى رصيد غير موزع لعدم وجود أصول غير متداولة يمكن تخفيضها فيظهر الرصيد الدائن غير الموزع ضمن بند الأرصدة الدائنة المؤجلة **Deferred Credit**. وفي بعض الحالات يعالج هذا الفرق كاحتياطي رأسمالي (ملحق رقم ٣/د بلائحة قانون سوق المال بشأن إعداد القوائم المالية المجمعة).

وفي كلتا الحالتين يتعين استهلاك أو تخفيض **Amortize** أي رصيد للشهرة (موجباً أو سالباً) دورياً على عدد من الأعوام المستقبلية.

مثال (٣): طريقة الشراء - دمج قانوني - شهرة موجبة

في ٢٠١٩/١/١ اتفقت الشركة (أ) مع الشركة (ب) علي إجراء دمج قانوني تصدر بموجبه الشركة (أ) ١٠٠ ألف سهم بقيمة اسمية ٥٠ جنيهه بقيمة سوقية ٧٠ جنيهه للسهم، وذلك مقابل كل أسهم الشركة (ب) وقدرها ٧٠ ألف سهم قيمة السهم الاسمية ٥٠ جنيهه.

وفيما يلي قائمة المركز المالي للشركة (أ) وقائمة المركز المالي للشركة (ب) في تاريخ الاندماج وبيانات القيم الجارية (العادلة) لصافي أصول الشركة ب:

قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١/١ (بالجنيه)

بيان	شركة (أ)		شركة (ب)	
	قيم دفترية		قيم دفترية	
نقدية وأصول متداولة	٤,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٩٠٠,٠٠٠	
آلات ومعدات (صافي)	٤,٠٠٠,٠٠٠	٣,١٠٠,٠٠٠	٣,٦٠٠,٠٠٠	
أصول أخرى	١,٥٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	
جملة الأصول	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٤٠٠,٠٠٠		
التزامات متداولة	١,٧٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	
قروض طويلة الأجل	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	
<u>حقوق الملكية:</u>				
رأس مال الأسهم (٥ ج للسهم)	٦,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠		
رأس مال إضافي (علاوة إصدار)	١,٠٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠		
أرباح محتجزة	٣٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠		
جملة الخصوم	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٤٠٠,٠٠٠		

وقد تحملت الشركة (أ) الأعباء النقدية التالية بسبب الاندماج:

رسوم قانونية لتنفيذ الاندماج	١٠٠,٠٠٠ جنيهه
رسوم استشارية لعملية الاندماج	٢٢٠,٠٠٠ جنيهه
تكاليف إصدار الأسهم	١٢٠,٠٠٠ جنيهه
رسوم تسجيل الأسهم المصدرة	٦٠,٠٠٠ جنيهه
جملة	٥٠٠,٠٠٠ جنيهه

والمطلوب:

إثبات قيود الاندماج في دفاتر الشركة الدامجة (أ) وتصوير قائمة المركز المالي للشركة بعد الاندماج بمعلومية بنود قائمة المركز المالي للشركة (أ) قبل الاندماج، طبقاً لطريقتي: الشراء (الحيازة) وتوحيد المصالح.

الحل: طبقاً لطريقة الشراء (الحيازة):

تسبب التكلفة الكلية للاندماج التي تحملتها الشركة الدامجة (أ) وتقارن بإجمالي القيمة الجارية لصافي أصول الشركة المندمجة (ب) لتحديد موقف الشهرة:

١- تحديد التكلفة الكلية للشراء:

القيمة السوقية للأسهم التي أصدرتها الشركة (أ) = ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم × ج ٧٠ = ج ٧,٠٠٠,٠٠٠
تضاف التكاليف المباشرة للاندماج (عدا تكاليف الإصدار):

رسوم قانونية لتنفيذ الاندماج ج ١٠٠,٠٠٠
رسوم استشارية لعملية الاندماج ج ٢٢٠,٠٠٠
التكلفة (ثمن الشراء وسيعادل رصيد د/ الاستثمارات في الشركة ب) ج ٧,٣٢٠,٠٠٠

٢- تحديد القيمة الجارية لصافي أصول الشركة (ب):

القيمة الجارية للأصول = ج ٢,٩٠٠,٠٠٠ + ج ٣,٦٠٠,٠٠٠ + ج ٨٠٠,٠٠٠ = ج ٧,٣٠٠,٠٠٠
القيمة الجارية للالتزامات = ج ٦٠٠,٠٠٠ + ج ١,٢٠٠,٠٠٠ = ج ١,٨٠٠,٠٠٠
القيمة الجارية لصافي الأصول ج ٥,٥٠٠,٠٠٠

وبالمقارنة نجد أن هناك زيادة في التكلفة عن قيمة صافي الأصول وتعادل قيمة الشهرة المدينة (الموجبة) = ج ٧,٣٢٠,٠٠٠ - ج ٥,٥٠٠,٠٠٠ = ج ١,٨٢٠,٠٠٠ جنيه

ويتم إثبات الاندماج في دفاتر الشركة الدامجة (أ) كما يلي:

- إثبات الأسهم التي أصدرتها الشركة الدامجة (أ):

٧,٠٠٠,٠٠٠	من د/ استثمارات في الشركة (ب)
	إلى مذكورين
٥,٠٠٠,٠٠٠	د/ رأس مال الأسهم (القيمة الاسمية)
٢,٠٠٠,٠٠٠	د/ رأس المال الإضافي (العلاوة)

- تسجيل التكاليف المباشرة للاندماج بتعليقها علي د/ الاستثمارات، (سيصبح رصيده ٧,٣٢٠,٠٠٠ مدين معادلاً للتكلفة أو ثمن الشراء) بينما تثبت تكاليف إصدار الأسهم كتخفيض لرأس المال الإضافي، مع جعل حساب النقدية دائماً للسداد.

٣٢٠,٠٠٠	من مذكورين
	د/ استثمارات في الشركة (ب)
١٨٠,٠٠٠	د/ رأس المال الإضافي
٥٠٠,٠٠٠	إلى د/ النقدية

- إثبات صافي أصول (ب) بالقيم الجارية والشهرة كأصل مقابل إقفال د/الاستثمارات في ب:

من مذكورين		
د/ أصول متداولة		٢,٩٠٠,٠٠٠
د/ آلات ومعدات		٣,٦٠٠,٠٠٠
د/ أصول أخرى		٨٠٠,٠٠٠
د/ الشهرة		١,٨٢٠,٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ التزامات متداولة	٦٠٠,٠٠٠	
د/ قروض طويلة الأجل	١,٢٠٠,٠٠٠	
د/ استثمارات في الشركة (ب)	٧,٣٢٠,٠٠٠	

ويلاحظ أن عملية الاندماج اتخذت شكل اندماج قانوني حيث تتوقف الشركة (ب) عن مزاوله نشاطها وتصفي، بينما تثبت الشركة (أ) عملية الاندماج في دفاتها وتظهر قائمة المركز المالي للشركة الدامجة المستمرة بعد الاندماج من أرصدة حسابات ميزانية (أ) بعد ترحيل القيود الأربعة السابقة للحسابات المناظرة في دفاتها.

وفيما يلي أرصدة ميزانية الشركة (أ) قبل الاندماج مباشرة (العمود الأول)، وأثر ترحيل قيود الاندماج الأربعة (العمود الثاني) على أرصدة حسابات قائمة المركز المالي للشركة (أ)، وأخيراً أرصدة حسابات المركز المالي للشركة الدامجة بعد الاندماج:

قائمة المركز المالي للشركة الدامجة بعد الاندماج مباشرة (بالجنيه)

بيان	شركة (أ) الدامجة	أثر قيود الاندماج	الشركة (أ) بعد الاندماج
نقدية وأصول متداولة	٤٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠ - ٢٩٠٠,٠٠٠	٦٩٠,٠٠٠
آلات ومعدات (صافي)	٤٠٠٠,٠٠٠	٣٦٠٠,٠٠٠	٧,٦٠٠,٠٠٠
أصول أخرى	١٥٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٢,٣٠٠,٠٠٠
شهرة محل		١٨٢٠,٠٠٠	١,٨٢٠,٠٠٠
جملة الأصول	١٠,٠٠٠,٠٠٠		١٠,٨٦٢,٠٠٠
التزامات متداولة	١,٧٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٢,٣٠٠,٠٠٠
قروض طويلة الأجل	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠

حقوق الملكية:			
رأس مال الأسهم (٥٠ ج)	٦,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,١٠٠,٠٠٠
للسهم)			
رأس مال إضافي (علاوة إصدار)	١,٠٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠ - ٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٨٢٠,٠٠٠
أرباح محتجزة	٣٠٠,٠٠٠		٣٠٠,٠٠٠
جملة الخصوم	١٠,٠٠٠,٠٠٠		١٠,٨٦٢,٠٠٠

الحل طبقاً لطريقة توحيد المصالح:

القيمة الاسمية للأسهم المصدرة = $١٠٠,٠٠٠ \times ٥٠ ج = ٥,٠٠٠,٠٠٠ ج$

رأس المال المدفوع بالمندمجة (٣٥٠٠,٠٠٠ + ٧٠٠,٠٠٠ إضافي) $٤,٢٠٠,٠٠٠ ج$

الفرق (موجب) $٨٠,٠٠٠ ج$

وحيث أن القيمة الاسمية للأسهم التي أصدرتها الدامجة < رصيد رأس المال المدفوع بالمندمجة، فطبقاً للحالة الثالثة (أ) يغطي هذا الفرق من رصيد حساب رأس المال الإضافي للشركة (أ) بجعله مديناً بمبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه (رصيد الأساس ١٠٠,٠٠٠ جنيه يكفي تغطية هذا الفرق بالكامل).

وبناء عليه تجعل أصول (ب) مدينة والتزامات (ب) دائنة في قيد الاندماج الرئيسي بدفاتر (أ) لإثبات صافي قيمة أصول (ب) بقيمتها الدفترية، كما يجعل قيد الاندماج دائناً برأس مال الأسهم المصدرة بقيمتها الاسمية، وحساب الأرباح المحتجزة دائناً بكامل قيمة الأرباح المحتجزة في (ب) لدمجها.

- القيد الرئيسي للاندماج في دفاتر (أ):

من مذكورين		
د/ أصول متداولة		٢,٥٠٠,٠٠٠
د/ آلات ومعدات		٣,١٠٠,٠٠٠
د/ أصول أخرى		٨٠٠,٠٠٠
د/ رأس المال الإضافي (الفرق)		٨٠٠,٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ التزامات متداولة	٦٠٠,٠٠٠	
د/ قروض طويلة الأجل	١,٤٠٠,٠٠٠	
د/ رأس مال الأسهم	٥,٠٠٠,٠٠٠	
د/ الأرباح المحتجزة (ب)	٢٠٠,٠٠٠	

- قيد إثبات كل مصاريف الاندماج في دفاتر (أ):

من د/ مصروفات الاندماج	٥٠٠,٠٠٠
إلى د/ النقدية	٥٠٠,٠٠٠

ويلاحظ أن طريقة دمج مصالح المساهمين (توحيد المصالح) تعالج كل مصاريف الاندماج كمصروف عادي للفترة ويقفل في نهايتها في د/ النتيجة (ملخص الدخل في المنهج المعاصر، أو د/ المتاجرة والأرباح والخسائر في المنهج التقليدي).

قائمة المركز المالي للشركة الدامجة بعد الاندماج مباشرة (بالجنيه)

بيان	شركة (أ) الدامجة	أثر قيود الاندماج	الشركة (أ) بعد الاندماج
نقدية وأصول متداولة	٤,٥٠٠,٠٠٠	-٢,٥٠٠,٠٠٠ ٥٠٠,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠
آلات ومعدات (صافي)	٤٠٠٠,٠٠٠	٣,١٠٠,٠٠٠	٧,١٠٠,٠٠٠
أصول أخرى	١,٥٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٢,٣٠٠,٠٠٠
مصاريف اندماج		٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
جملة الأصول	١٠,٠٠٠,٠٠٠		١٠,٦٤٠,٠٠٠
التزامات متداولة	١٧٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٢٣٠٠,٠٠٠
قروض طويلة الأجل	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠
<u>حقوق الملكية:</u>			
رأس مال الأسهم (٥٠ ج)	٦,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠
للسهم			
رأس مال إضافي	١٠٠٠,٠٠٠	(٨٠٠,٠٠٠)	٢٠٠,٠٠٠
أرباح محتجزة	٣٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
جملة الخصوم	١٠,٠٠٠,٠٠٠		١٠,٦٤٠,٠٠٠

مثال (٤): طريقة الشراء - دمج قانوني - شهرة سالبة :

في ٢٠١٩/٧/١ اتفقت الشركة (س) مع الشركة (ص) علي إجراء دمج قانوني تقوم بموجبه الشركة (س) بشراء أصول والتزامات الشركة (ص)، علي أن يسدد ثمن الشراء بإصدار ١٠٠ ألف سهم من أسهمها بقيمة اسمية ٨ جنيهه بقيمة سوقية ١٠ جنيهه للسهم في تاريخ الاندماج، بالإضافة إلي تعهد الشركة (س) بسداد ورقة دفع تستحق بعد ثلاث سنوات بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه. وفيما يلي الأرصدة الدفترية والقيم الجارية لأصول والتزامات الشركة (س) والشركة (ص) في تاريخ الاندماج (بالجنيه):

بيان	شركة (س)		شركة (ص)	
	قيم دفترية		قيم دفترية	
نقدية	١٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
أوراق قبض	٢٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
مخزون	٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
أراضي	٢٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
مباني (بعد الاستهلاك)	٧٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠
آلات ومعدات (بعد الاستهلاك)	٣٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠
حق (براءة اختراع)				١٢٠,٠٠٠
جملة الأصول	١,٥٥٠,٠٠٠	١,٢٦٠,٠٠٠	١,٢٦٠,٠٠٠	١,٧٢٠,٠٠٠
دائنون	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
أوراق دفع	١٠٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
التزامات أخرى	١٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
جملة الالتزامات	٣١٠,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠
صافي الأصول = حقوق الملكية	١,٢٤٠,٠٠٠	٩٢٠,٠٠٠	٩٢٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠
رأس مال الأسهم	١,٠٠٠,٠٠٠			
رأس مال إضافي	٢٠٠,٠٠٠			
أرباح محتجزة	٤٠,٠٠٠			
حقوق الملكية	١,٢٤٠,٠٠٠			

والمطلوب:

إثبات قيود الاندماج في دفاتر الشركة (س) طبقاً لطريقة الشراء (الحيازة) وتصوير قائمة المركز المالي للشركتين بعد الاندماج مباشرة.

الحل:

تحسب التكلفة الكلية للاندماج التي تحملتها الشركة الدامجة (س) وتقارن بإجمالي القيمة الجارية لصافي أصول الشركة المندمجة (ص) لتحديد موقف الشهرة:

القيمة السوقية للأسهم التي أصدرتها الشركة (أ)	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج
(١٠ × ١٠٠,٠٠٠ سهم ج)	
+ التزام ورقة الدفع	٢٠٠,٠٠٠ ج
التكلفة الكلية	١,٢٠٠,٠٠٠ ج
- القيمة الجارية لصافي أصول الشركة (ص)	١,٤٠٠,٠٠٠ ج
شهرة سالبة (دائنة)	٢٠٠,٠٠٠ ج

وتعالج الشهرة السالبة (٢٠٠,٠٠٠ ج رصيد دائن) إما بتكوين احتياطي رأسمالي بقيمتها أو بتوزيع الشهرة السالبة علي القيم الجارية للأصول غير المتداولة (لتخفيضها إلي القيم الجارية المعدلة) وذلك بنسبة القيمة الجارية لكل أصل إلي جملة القيمة الجارية (العادلة) للأصول غير المتداولة كما يوضحها الجدول التالي:

أصول غير متداولة	(١) القيم الجارية	(٢) نسب القيم الجارية	(٣) نصيب الأصل من الشهرة (٢٠٠,٠٠٠ × النسبة)	(٤) التكلفة المعدلة (٣) - (١)
أراضي	١٢٠,٠٠٠	%١٠	٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
مباني	٧٢٠,٠٠٠	%٦٠	١٢٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
آلات ومعدات	٢٤٠,٠٠٠	%٢٠	٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
حق اختراع	١٢٠,٠٠٠	%١٠	٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
جملة	١,٢٠٠,٠٠٠	%١٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠

ويتم إثبات الاندماج في دفاتر الشركة الدامجة (س) كما يلي:

- إثبات الأسهم التي أصدرتها الشركة الدامجة (س) وورقة الدفع المتعهد بها كثنان لصافي الأصول المتحصل عليها من الشركة المندمجة (ص):

١,٢٠٠,٠٠٠	من د/ استثمارات في الشركة (ص) إلي مذكورين
٨٠٠,٠٠٠	د/ رأس مال الأسهم (١٠٠,٠٠٠ × ٨ ج)
٢٠٠,٠٠٠	د/ رأس المال الإضافي (١٠٠,٠٠٠ × ٢ ج)
٢٠٠,٠٠٠	د/ أوراق الدفع

- إثبات صافي أصول (ص) المشتراه في الاندماج بالقيم الجارية والقيم الجارية المعدلة بأثر الشهرة السالبة مع إقفال د/ الاستثمارات في (ص):

من مذكورين		
د/ النقدية (جارية)		٦٠,٠٠٠
د/ أوراق قبض (جارية)		١٦٠,٠٠٠
د/ المخزون (جارية)		٣٠٠,٠٠٠
د/ الأراضي (جارية معدلة)		١٠٠,٠٠٠
د/ المباني (جارية معدلة)		٦٠٠,٠٠٠
د/ الآلات والمعدات (جارية معدلة)		٢٠٠,٠٠٠
د/ حق اختراع (جارية معدلة)		١٠٠,٠٠٠
د/ خصم علي أوراق الدفع		٣٠,٠٠٠
إلي مذكورين		
د/ دائنون (جارية)	١٠٠,٠٠٠	
د/ أوراق دفع (دفترية)	١٦٠,٠٠٠	
د/ التزامات أخرى (جارية)	٩٠,٠٠٠	
د/ استثمارات في الشركة (ص)	١,٢٠٠,٠٠٠	

ويلاحظ أنه بعد تخفيض القيم الجارية للأصول غير المتداولة إلي القيم الجارية المعدلة (بأثر الشهرة السالبة) وإضافة باقي بنود صافي الأصول بقيمها الجارية إليها تعادل هذا المجموع مع ثمن شراء صافي الأصول (١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه) والممثل في نفس رصيد د/ الاستثمارات في (ص).

وبناء عليه يمكن تصوير ميزانية الشركة بعد الاندماج مباشرة كما تظهر بالعمود الثالث بالشكل التالي:

بيان	شركة (أ) الدامجة	أثر قيود الاندماج	الشركة (أ) بعد الاندماج
نقدية	١٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
أوراق قبض	٢٠٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠
مخزون	٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠
أراضي	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
مباني (بعد الاستهلاك)	٧٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠
آلات ومعدات (بعد الاستهلاك)	٣٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
حق (براءة اختراع)		١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
جملة الأصول	١,٥٥٠,٠٠٠		٣,٠٧٠,٠٠٠
دائنون	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
أوراق دفع	١٠٠,٠٠٠	-١٦٠,٠٠٠	٤٣٠,٠٠٠
التزامات أخرى	١٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
<u>حقوق الملكية:</u>		٢٠٠,٠٠٠	
رأس مال الأسهم	١,٠٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠
رأس مال إضافي	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
أرباح محتجزة	٤٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠
جملة الخصوم	١,٥٥٠,٠٠٠		٣,٠٧٠,٠٠٠

مثال (٥): مقارنة شاملة لطريقتي الاندماج وآثارهما على القوائم المالية:

اتفقت الشركتان (د)، (م) في ٢٠١٩/١٢/٣١ علي الاندماج القانوني، حيث تستمر الشركة (د) في نشاطها بعد الاندماج وعلي أن تصدر ٩٠ ألف سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ جنيهاً وإجمالي قيمة سوقية ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه في تاريخ الاندماج وذلك مقابل شراء صافي أصول الشركة (م). وقد بلغت النفقات المباشرة للاندماج ٥٠ ألف جنيه، ونفقات إصدار وتسجيل الأسهم ١٠ آلاف جنيه سددتها بالكامل الشركة (د) نقداً. وفيما يلي ميزان المراجعة الملخص للشركتين وبيانات القيم الجارية لأصول والتزامات الشركة (م) في ٢٠١٠/١٢/٣١:

بيان	شركة (د)		شركة (م)	
	قيم دفترية		قيم دفترية	
نقدية	٥٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠	
مدينون	٧٠٠,٠٠٠		٤٠٠,٠٠٠	
مخزون	٩٠٠,٠٠٠		٣٥٠,٠٠٠	
سيارات (صافي)	١,١٠٠,٠٠٠		٤٠٠,٠٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة	١,٠٠٠,٠٠٠		٣٥٠,٠٠٠	
مصروفات أخرى	٤٠٠,٠٠٠		١٥٠,٠٠٠	
جملة الأرصدة المدينة	٤,٦٠٠,٠٠٠		١,٨٠٠,٠٠٠	
دائنون	٤٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠	
التزامات أخرى	٣٠٠,٠٠٠		١٥٠,٠٠٠	
رأس مال الأسهم (١٠ ج للسهم)	١,٦٠٠,٠٠٠		٦٠٠,٠٠٠	
رأس مال إضافي	٢٠٠,٠٠٠		٥٠,٠٠٠	
أرباح محتجزة	٣٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠	
مبيعات	١,٨٠٠,٠٠٠		٦٠٠,٠٠٠	
جملة الأرصدة الدائنة	٤,٦٠٠,٠٠٠		١,٨٠٠,٠٠٠	

والمطلوب: إثبات قيود الاندماج في دفاتر الشركة (د) وتصوير القوائم المالية للدخل والأرباح المحتجزة والمركز المالي عقب الاندماج مباشرة طبقاً لطريقتي الشراء ودمج مصالح المساهمين للشركة المستمرة.

الحل:

أولاً: طريقة الشراء (الحيازة)

تحسب التكلفة الكلية للاندماج التي تحملتها الشركة الدامجة (د) وتقارن بإجمالي القيمة الجارية لصافي أصول الشركة المندمجة (م) لتحديد موقف الشهرة:

١- تحديد التكلفة الكلية للشراء:

القيمة السوقية للأسهم التي أصدرتها الشركة (د) ج ١,٢٠٠,٠٠٠
تضاف التكاليف المباشرة للاندماج ج ٥٠,٠٠٠

التكلفة (ثمن الشراء وسيعادل رصيد د/ الاستثمارات في الشركة م) ج ١,٢٥٠,٠٠٠

٢- تحديد القيمة الجارية لصافي أصول الشركة (م):

القيمة الجارية للأصول = ٢٠٠,٠٠ + ٤٠٠,٠٠٠ + ٣٥٠,٠٠٠ + ٥٠٠,٠٠٠ = ١,٤٥٠,٠٠٠ ج

القيمة الجارية للالتزامات = ٢٠٠,٠٠٠ ج + ١٥٠,٠٠٠ ج = ٣٥٠,٠٠٠ ج

القيمة الجارية لصافي الأصول ج ١,١٠٠,٠٠٠

وبالمقارنة نجد أن هناك زيادة في التكلفة عن قيمة صافي الأصول وتعادل قيمة الشهرة المدينة

(الموجبة) = ١,٢٥٠,٠٠٠ ج - ١,١٠٠,٠٠٠ ج = ١٥٠,٠٠٠ جنيه

ويتم إثبات الاندماج في دفاتر الشركة الدامجة (د) كما يلي:

- إثبات الأسهم التي أصدرتها الشركة الدامجة (د):

١,٢٠٠,٠٠٠	من د/ استثمارات في الشركة (م)
	إلى مذكورين
٩٠٠,٠٠٠	د/ رأس مال الأسهم (القيمة الاسمية)
٣٠٠,٠٠٠	د/ رأس المال الإضافي (العلاوة)

- تسجيل التكاليف المباشرة للاندماج بتعليقتها علي د/ الاستثمارات، (سيصبح رصيده ١,٢٥٠,٠٠٠ مدين معادلاً للتكلفة أو ثمن الشراء) بينما تثبت تكاليف إصدار الأسهم كتخفيض لرأس المال الإضافي، مع جعل حساب النقدية دائماً للسداد.

٥٠,٠٠٠	من مذكورين
	د/ استثمارات في الشركة (م)
١٠,٠٠٠	د/ رأس المال الإضافي
٦٠,٠٠٠	إلى د/ النقدية

- إثبات صافي أصول الشركة (م) بالقيم الجارية والشهرة كأصل مقابل إقفال د/الاستثمارات في الشركة (م):

من مذكورين		
د/ نقدية		٢٠٠,٠٠٠
د/ مدينون		٤٠٠,٠٠٠
د/ مخزون		٣٥٠,٠٠٠
د/ السيارات		٥٠٠,٠٠٠
د/ الشهرة		١٥٠,٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ التزامات متداولة	٢٠٠,٠٠٠	
د/ قروض طويلة الأجل	١٥٠,٠٠٠	
د/ استثمارات في الشركة (ب)	١,٢٥٠,٠٠٠	

ويلحظ أن قيد الاندماج الرئيسي في طريقة الشراء لا يشمل أي دمج لعناصر الإيرادات والمصروفات بقائمة دخل الشركة المندمجة. وعقب ترحيل هذه القيود إلى حسابات الشركة (د) يتم عرض القوائم المالية للشركة بعد الاندماج طبقاً لطريقة الشراء كما يظهر في ثالثاً.

ثانياً: طريقة دمج مصالح المساهمين (توحيد المصالح)

بمقارنة القيمة الاسمية للأسهم التي أصدرتها (د) برأس المال المدفوع بالشركة (م) يتبين ٩٠٠,٠٠٠ جنيه (٩٠,٠٠٠ سهم × ١٠ ج) < ٦٥٠,٠٠٠ جنيه (٦٠٠,٠٠٠ + ٥٠,٠٠٠)، أي أن رأس مال الأسهم المصدرة أكبر بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه (٩٠٠,٠٠٠ - ٦٥٠,٠٠٠) وطبقاً للحالة الثالثة (ب) فإن رصيد رأس المال الإضافي بالدامجة (٢٠٠,٠٠٠ ج) لا يكفي لتغطية الفرق لذا يعالج الفرق بينهما (٢٥٠,٠٠٠ ج) كما يلي:

- استخدام كل رصيد رأس المال الإضافي للشركة الدامجة (٢٠٠,٠٠٠ ج) في تغطية جزء من الفرق

من مذكورين		
د/ نقدية		٢٠٠,٠٠٠
د/ مدينون		٤٠٠,٠٠٠
د/ المخزون		٣٠٠,٠٠٠
د/ السيارات		٤٠٠,٠٠٠
د/ تكلفة البضاعة المباعة		٣٥٠,٠٠٠
د/ مصروفات أخرى		١٥٠,٠٠٠
د/ رأس المال الإضافي (معالجة جزء من الفرق)		٢٠٠,٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ الدائنون	٢٠٠,٠٠٠	
د/ التزامات أخرى	١٥٠,٠٠٠	
د/ المبيعات	٦٠٠,٠٠٠	
د/ رأس مال الأسهم (٩٠,٠٠٠ سهم × ١٠)	٩٠٠,٠٠٠	
د/ الأرباح المحتجزة (استنزال المتبقي من الفرق من رصيد الأرباح المحتجزة بالمندمجة)	١٥٠,٠٠٠	

- والباقي من الفرق (٢٥٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠ = ٥٠,٠٠٠ ج) يخفض من رصيد الأرباح المحتجزة للشركة المندمجة.

وعليه يكون قيد الاندماج الرئيسي في دفاتر الشركة الدامجة كآتي:

ويلاحظ أن جميع الحسابات بقيد الاندماج الرئيسي تم معالجتها بالقيم الدفترية وأن طريقة توحيد المصالح تشمل دمج عناصر الإيرادات والمصروفات بقائمة دخل الشركة المندمجة. وعقب ترحيل هذه القيود إلى حسابات الشركة (د) يتم عرض القوائم المالية للشركة بعد الاندماج طبقاً لطريقة الشراء كما يظهر في ثالثاً.

ثالثاً: القوائم المالية (قوائم الدخل والأرباح المحتجزة والمركز المالي)
القوائم المالية للشركة الدامجة بعد الاندماج مباشرة (بالألف جنيه)

دمج المصالح	طريقة الشراء	قائمة الدخل:
٢,٤٠٠ د+م	١٨٠٠ د فقط	مبيعات
(١٣٥٠) د+م	(١٠٠٠) د فقط	(-) تكلفة البضاعة المباعة
(٥٥٠) د+م	(٤٠٠) د فقط	(-) مصروفات أخرى
(٦٠)		(-) مصروفات الاندماج مع (م)
٤٤٠	٤٠٠	صافي الدخل (ينقل للأرباح المحتجزة)
٣٠٠	٣٠٠	قائمة الأرباح المحتجزة:
١٥٠		رصيد أول المدة في ٢٠١٩/١/١
٤٤٠	٤٠٠	+ زيادة أرباح محتجزة لدمج أرباح محتجزة مخفضة في (م)
٨٩٠	٧٠٠	+ صافي دخل العام (قائمة الدخل)
		رصيد آخر المدة في ٢٠١٩/١٢/٣١
		قائمة المركز المالي:
٦٤٠	٦٤٠	الأصول
(٦٠)		نقدية
(٤٠٠+٧٠٠) ١١٠٠	١١٠٠	مدينون
(٣٠٠+٩٠٠) ١٢٠٠	(٣٥٠+٩٠٠) ١٢٥٠	المخزون
(٤٠٠+١١٠٠) ١٥٠٠	(٥٠٠+١١٠٠) ١٦٠٠	السيارات
	١٥٠	شهرة
٤٤٤٠	٤٧٤٠	جملة الأصول
		الالتزامات:
(٢٠٠+٤٠٠) ٦٠٠	٦٠٠	دائنون
(١٥٠+٣٠٠) ٤٥٠	٤٥٠	التزامات أخرى
		حقوق الملكية:
(٩٠٠+١٦٠٠) ٢٥٠٠	٢٥٠٠	رأس مال الأسهم (١٦٠ + ٩٠ ألف سهم × ١٠ ج)
(٢٠٠) ٠ -	٤٩٠ (٢٠٠) -	رأس المال الإضافي
٢٠٠ -	٣٠٠ -	رصيد
٢٠٠ -	١٠ -	تكاليف
٨٩٠	٧٠٠	أرباح محتجزة في ٢٠١٠/١٢/٣١
٤٤٤٠	٤٧٤٠	

وبالاحظ علي مقارنة حل الطريقتين ما يلي:

طريقة الشراء (الحيازة):

- أظهرت رصيد للشهرة وعند استهلاك هذا الرصيد علي السنوات التالية ستزيد مصروفات هذه السنوات.
- يقوم قيد إصدار الأسهم الجديدة علي القيمة السوقية للأسهم، ويعلي بهذه القيمة علي حساب الاستثمارات. كما يعلي الأخير بالتكاليف المباشرة لإصدار هذه الأسهم، أي يزداد بها التكاليف الكلية للشراء مع معالجة باقي تكاليف الاندماج كتخفيض رأس المال الإضافي.
- بالنسبة لقائمة الدخل تظهر نتائج أعمال الشركة الدامجة (د) فقط.
- بالنسبة لقائمة المركز المالي تظهر صافي أصول الشركة الدامجة بالقيم الدفترية وتضيف إليها القيم الجارية لنفس العناصر من الشركة المندمجة. وتعالج زيادة التكلفة (ثمن الشراء) عن القيمة الجارية لصافي أصول الشركة المندمجة كأصل هو الشهرة. كما لا تتأثر الأرباح المحتجزة للشركة الدامجة بالأرباح المحتجزة في الشركة المندمجة.

طريقة دمج مصالح المساهمين (توحيد المصالح):

- لا تظهر رصيد للشهرة.
- بالنسبة لقائمة الدخل تظهر نتائج أعمال الشركة الدامجة (د) بالإضافة لنتائج أعمال الشركة المندمجة (م)، حيث تدمج إيرادات ومصروفات الشركتين وتعالج كل مصاريف الاندماج كنفقة للفترة.
- بالنسبة لقائمة المركز المالي تظهر صافي أصول الشركة الدامجة والشركة المندمجة بالقيم الدفترية. كما تدمج الطريقة أرباح المحتجزة للشركة المندمجة (في ظل بعض الاعتبارات) مع الأرباح المحتجزة للشركة الدامجة.

بالإضافة لاختلاف رقم الدخل في الطريقتين، فإن الأرباح المحتجزة في طريقة دمج مصالح المساهمين أكبر من طريقة الشراء. وهذا يرجع لأن الأولي تدمج كل أو جزء كبير من الأرباح المحتجزة للشركة المندمجة. وعلي الرغم من ذلك فإن جملة حقوق الملكية أكبر في طريقة الشراء بسبب زيادة رأس المال الإضافي بالطريقة لمراعاتها لعلاوة الإصدار في حالة زيادة القيمة السوقية للأسهم المصدرة عن قيمتها الاسمية. ونظراً لأن طريقة دمج مصالح المساهمين تظهر ربحية أفضل نجد أن إدارة الشركات تميل إلي تفضيلها أكثر في حالة سماح المعايير المحاسبية الاختيار بين الطريقتين.

الاسئلة والتمارين

أولاً: الاسئلة:

- ١- اذكر دوافع اندماج الشركات ومزاياه؟
- ٢- ما هي أنواع الاندماج وطرق تصنيفه؟
- ٣- قدم توصيفاً كاملاً لما يلي: الاندماج القانوني - الوحدة القانونية الجديدة - شراء صافي الأصول - شراء أسهم - الشركة المندمجة.
- ٤- اذكر توصيف مناسب لإجراءات طريقتي الشراء (الحيازة) ودمج مصالح المساهمين (توحيد المصالح) للمحاسبة عن الاندماج القانوني.
- ٥- وضح المقصود بالشهرة السالبة وأساليب معالجتها دفترياً.
- ٦- لماذا تميل إدارة الشركات المندمجة إلى إتباع طريقة دمج مصالح المساهمين (توحيد المصالح) للمحاسبة عن الاندماج.
- ٧- ناقش الفروق بين طريقة الشراء (الحيازة) وطريقة دمج مصالح المساهمين (توحيد المصالح) من حيث آثارهما علي:
 - تقييم صافي أصول الشركة المندمجة.
 - معالجة التكاليف النقدية المباشرة للاندماج.
 - صافي الدخل في سنة الاندماج وبعدها.
 - الأرباح المحتجزة بعد الاندماج.
 - عناصر قسم حقوق المساهمين بعد الاندماج.
- ٨- ناقش العبارة التالية موضحاً أسلوب تنفيذها:
"يجب ألا يقل رأس المال المدفوع لمجموعة الشركات المندمجة بعد الاندماج مباشرة عن مجموع رأس المال المدفوع لتلك الشركات قبل الاندماج".

ثانياً: التمارين:

تمرين رقم (١):

أصدرت الشركة (س) عدد ١٥٠ ألف سهم بقيمة اسمية ٢٠ جنيه للسهم لمبادلتها بكل أسهم (الشركة ص) في عملية دمج قانوني. وقد بلغت القيمة السوقية لسهم الشركة (س) في تاريخ الاندماج ٢٥ جنيه. وقد بلغت النفقات النقدية التي تحملتها الشركة (س) بسبب الاندماج كما يلي: رسوم خدمات محاسبية ٢٠,٠٠٠ جنيه.

تكاليف طبع وإصدار الأسهم ١٠,٠٠٠ جنيه.

رسوم استشارات مالية وجدوى ٢٥,٠٠٠ جنيه.

تكاليف تسجيل الأسهم بسوق المال ١٥,٠٠٠ جنيه.

رسوم قانونية لتنفيذ الاندماج ٥,٠٠٠ جنيه.

المطلوب: تحديد تكلفة الاندماج الكلية بالنسبة للشركة (س) طبقاً لطريقتي الشراء ودمج مصالح المساهمين وأسلوب معالجتها محاسبياً.

تمرين رقم (٢):

اتفقت الشركة (س) مع الشركة (ص) علي إصدار الشركة الأولي ٦٠٠ ألف سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم مقابل أسهم الشركة الثانية وذلك لتحقيق اندماج قانوني بينهما. وفي ٢٠١٩/١/١ (تاريخ الاتفاق) بلغت القيمة السوقية لسهم الشركة (س) مبلغ ١٦ جنيه، وكانت قائمة المركز المالي للشركتين كالآتي (بالجنيه):

بيان	الشركة (س)		الشركة (ص)	
	قيم دفترية		قيم دفترية	قيم جارية
أصول متداولة	١٩,٠٠٠,٠٠٠	١٩,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	٢,٦٠٠,٠٠٠
أصول ثابتة	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠
جملة الأصول	٤٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٢,٠٠٠,٠٠٠	٩,٣٠٠,٠٠٠	
التزامات	١٣,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
رأس مال الأسهم (١٠ ج للسهم)	٢١,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	
رأس مال إضافي	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	
أرباح محتجزة	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	
جملة الخصوم	٤٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٢,٠٠٠,٠٠٠	٩,٣٠٠,٠٠٠	

المطلوب:

- بفرض المحاسبة عن الاندماج بطريقة دمج (توحيد) المصالح: حدد أرصدة حسابات رأس مال الأسهم ورأس المال الإضافي والأرباح المحتجزة بعد الاندماج مباشرة، ثم قم بإعداد قائمة المركز المالي للشركة س ص بعد الاندماج مباشرة؟.

- بفرض المحاسبة عن الاندماج بطريقة الشراء أثبت قيد الاندماج الرئيسي؟.

تمرين رقم (٣):

اتفقت الشركة (أ) مع الشركة (ب) علي إصدار الأولي ٥٠ ألف سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم مقابل أسهم الشركة الثانية وذلك لتحقيق اندماج قانوني بينهما. وفي ٢٠١٠/١٢/٣١ (تاريخ الاتفاق) بلغت القيمة السوقية للأسهم الجديدة التي أصدرتها الشركة (أ) مبلغ ٨٩٠ ألف جنيه وكان ميزان المراجعة الملخص للشركتين وبيانات القيم الجارية كالاتي (بالجنيه):

بيان	الشركة (أ)		الشركة (ب)	
	قيم دفترية		قيم دفترية	
نقدية	٤٨٠,٠٠٠		١٣٠,٠٠٠	
مدينون وأوراق قبض	٦٢٠,٠٠٠		٣٠٠,٠٠٠	
مخزون	٨٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠	
آلات ومعدات (صافي)	١,٢٠٠,٠٠٠		٣٤٠,٠٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة	٩٩٠,٠٠٠		٣٢٠,٠٠٠	
مصروفات أخرى	٣٣٠,٠٠٠		١١٠,٠٠٠	
جملة الأرصدة المدينة	٤,٤٢٠,٠٠٠		١,٤٠٠,٠٠٠	
أوراق دفع ودائنون	٢١٠,٠٠٠		١٢٠,٠٠٠	
التزامات متنوعة	٣٠٠,٠٠٠		١٨٠,٠٠٠	
رأس مال الأسهم (١٠ ج للسهم)	١,٥٠٠,٠٠٠		٥٠٠,٠٠٠	
رأس مال إضافي	٢٠٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠	
أرباح محتجزة	٥١٠,٠٠٠		١٢٠,٠٠٠	
مبيعات	١,٧٠٠,٠٠٠		٤٤٠,٠٠٠	
جملة الأرصدة الدائنة	٤,٤٢٠,٠٠٠		١,٤٠٠,٠٠٠	

فإذا علمت أن تكاليف تسجيل وإصدار الأسهم الجديدة بلغت ٢٢ ألف جنيه والتكاليف النقدية المباشرة الأخرى التي تحملتها الشركة (أ) بمناسبة الاندماج بلغت ٣٥ ألف جنيه

فالمطلوب:

- إثبات الاندماج طبقاً لطريقتي الشراء (الحيازة) ودمج مصالح المساهمين (توحيد المصالح) بدفاتر الشركة الدامجة.
- تصوير القوائم المالية للدخل والأرباح المحتجزة والمركز المالي عقب الاندماج مباشرة لشركة (أب) طبقاً للطريقتين.

تمرين رقم (٤):

في تاريخ اندماج الشركة (ع) مع الشركة (م) بلغت جملة أرصدة قسم حقوق المساهمين للشركة (م) ٧٦٠ ألف جنيه منها مبلغ ٣٨٠ ألف جنيه أرباح محتجزة. كما كانت أرصدة حسابات قسم حقوق المساهمين للشركة (ع) في نفس التاريخ كما يلي (بالجنيه):

رأس مال الأسهم (٥ جنيه قيمة اسمية للسهم)	٥٥٠,٠٠٠ جنيه
رأس المال الإضافي المدفوع	١٨٠,٠٠٠ جنيه
أرباح محتجزة	١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه
	١,٩٣٠,٠٠٠ جنيه

فإذا علمت أن الاندماج سيحاسب عليه طبقاً لطريقة دمج مصالح المساهمين (توحيد) المصالح المطلوب : إثبات الاندماج في دفاتر الشركة الدامجة (ع) في كل من الحالات التالية:

- أصدرت الشركة (ع) ٧٠ ألف سهم للشركة (م).
- ب- أصدرت الشركة (ع) ٧٦ ألف سهم للشركة (م).
- ج- أصدرت الشركة (ع) ٨٦ ألف سهم للشركة (م).
- د- أصدرت الشركة (ع) ١٢٠ ألف سهم للشركة (م).

تمرين رقم (٥):

تدرس شركة الإيمان عملية اندماجها مع شركة العلا بشراء أسهم الشركة الأخيرة وإتباع طريقة الشراء (الحيازة) للمحاسبة. وفيما يلي قائمة المركز المالي للشركتين والقيم الجارية لأهم بنود ميزانية شركة العلا قبل الاندماج مباشرة (بالجنيه):

بيان	شركة الإيمان		شركة العلا	
	قيم دفترية		قيم دفترية	قيم جارية
نقدية	٥٠٠,٠٠٠		٣٦,٠٠٠	
مخزون	٨٠٠,٠٠٠		٣٤,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
استثمارات طويلة الأجل	٢٠٠,٠٠٠		٢٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠
أراضي	١٢٠,٠٠٠		٩,٠٠٠	١٢,٠٠٠
أثاث (صافي)	١١٠,٠٠٠		٦,٠٠٠	١٣,٠٠٠
حقوق (براءات) اختراع	٦,٠٠٠		١١,٠٠٠	
جملة الأصول	١,٧٣٠,٠٠٠		١١١,٠٠٠	

التزامات متنوعة	٨٠,٠٠٠	٢٣,٠٠٠
رأس مال الأسهم	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
رأس مال إضافي	٦٠,٠٠٠	
أرباح محتجزة	٥٩٠,٠٠٠	٣٨,٠٠٠
جملة الخصوم	١,٧٣٠,٠٠٠	١١١,٠٠٠

المطلوب: إثبات الاندماج في دفاتر شركة الإيمان (الدامجة) وتصوير قائمة مركزها المالي عقب الاندماج في الحالات التالية:

أ- سددت شركة الإيمان ١٥٠ ألف جنيه نقداً بالإضافة إلى ٢٠ ألف جنيه تكاليف نقدية مباشرة للاندماج.

ب- سددت شركة الإيمان ١١٠ ألف جنيه نقداً بالإضافة إلى ١٥ ألف جنيه تكاليف نقدية مباشرة للاندماج.

ج- سددت شركة الإيمان ٧٠ ألف جنيه نقداً بالإضافة إلى ١٠ آلاف جنيه تكاليف نقدية مباشرة للاندماج.

تمرين رقم (٦):

اتفق في ٢٠١٩/١٢/٣١ علي تكوين شركة جديدة (وحدة قانونية جديدة) باسم شركة التضامن تقوم بإصدار أسهم يتم تبادلها باسم الشركتين س، ص اللتين تقرر تصفيتهما. وقد تم الاتفاق علي الشروط التالية لدمج الشركتين:

- بالنسبة للشركة س: تصدر شركة التضامن عدد ٦٠ ألف سهم من أسهمها بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم (قيمتها السوقية ٩٢٠ ألف جنيه)، كما تدفع مبلغ ٨٠ ألف جنيه مقابل شراء كل أسهم شركة س. وقد سددت شركة التضامن كذلك مبلغ ١٢ ألف جنيه نفقات إصدار وتسجيل الأسهم ومبلغ ٢,٠٠٠ جنيه نفقات مباشرة للاندماج.

- بالنسبة للشركة ص: تصدر شركة التضامن عدد ٧٥ ألف سهم من أسهمها بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم (قيمتها السوقية ١,١٠٠ ألف جنيه)، كما تدفع مبلغ ٩٠ ألف جنيه مقابل شراء كل أسهم شركة ص. وقد سددت شركة التضامن كذلك مبلغ ١٨ ألف جنيه نفقات إصدار وتسجيل الأسهم ومبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه نفقات مباشرة للاندماج.

المطلوب: إثبات قيود إنشاء الشركة الجديدة في دفاتر شركة التضامن وعرض قائمة المركز المالي لها عقب تنفيذ بنود الاتفاق مباشرة طبقاً لطريقة الشراء (الحيازة).

وفيما يلي ميزانية الشركتين س، ص قبل الاندماج مباشرة والقيم السوقية لعناصر الميزانيتين (بالألف جنيه)

شركة ص		شركة س		بيان
قيم جارية	قيم دفترية	قيم جارية	قيم دفترية	
١٤٠	١٤٠	١٢٠	١٢٠	نقدية
٨٠	٨٠	٦٠	٦٠	مدينون
٣٦٠	٣١٠	٣٧٠	٢٤٠	مخزون
١٠٠	٨٠			استثمارات قصيرة الأجل
٥٠٠	٤٠٠			استثمارات طويلة الأجل
١,٣٠٠	١,١٠٠	٨٥٠	٧٠٠	آلات (صافي)
٣٠٠	٢٠٠	٩٠	٨٠	أراضي
	٢,٣١٠		١,٢٠٠	جملة الأصول
٤٨٠	٤٨٠	٢٢٠	٢٢٠	أوراق دفع
١,١٠٠	٩٠٠			التزامات متداولة
		٣٦٠	٤٦٠	قرض سندات ٨%
			١٩٠	رأس مال الأسهم (١٠ ج للسهم)
	٢٥٠			رأس مال الأسهم (٥ ج للسهم)
	٣٠٠		١١٠	رأس مال إضافي
	٣٨٠		٢٢٠	أرباح محتجزة
	٢,٣١٠		١,٢٠٠	جملة الخصوم

تمرين رقم (٧):

- تنفيذ المطلوب في التمرين السابق طبقاً لطريقة دمج مصالح المساهمين (توحيد المصالح) بافتراض:
- أن شركة التضامن أصدرت ٢٧ ألف سهم مقابل أسهم الشركة س وعدد ٦٠ ألف سهم مقابل أسهم الشركة ص (جميعها بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم).
 - النفقات النقدية للاندماج كما هي في الحالة السابق.

تمرين رقم (٨):

في ٢٠١٩/١٢/٣١ اتفقت الشركة الدامجة (د) مع الشركة المندمجة (م) علي إصدار الأولي ٤٤ ألف سهم عادي بقيمة اسمية ٢٥ جنيه للسهم مقابل كل أسهم الشركة الثانية وذلك لتحقيق اندماج قانوني بينهما. وفي تاريخ الاتفاق بلغت القيمة السوقية للأسهم الجديدة التي أصدرتها الشركة (د) مبلغ ١,٣٢٠ ألف جنيه. وفيما يلي أرصدة ميزان المراجعة الملخص للشركتين وبيانات القيم الجارية لأصول والتزامات الشركة (م) في هذا التاريخ (بالجنيه):

بيان	الشركة (د)		الشركة (م)	
	قيم دفترية		قيم دفترية	
نقدية	٣٤٢,٠٠٠	٢٥٨,٠٠٠	٢٥٨,٠٠٠	٢٥٨,٠٠٠
مخزون	٨٦٠,٤٠٠	٤٢٠,٧٠٠	٤٢٠,٧٠٠	٤٥٠,٠٠٠
آلات ومعدات (صافي)	١,١٠٠,٢٠٠	٦٨٠,٢٠٠	٦٨٠,٢٠٠	٧١٠,٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٨٩٠,٣٠٠	٣٤٠,٥٠٠	٣٤٠,٥٠٠	
مصرفات أخرى	٢٣٠,٠٠٠	٩٠,٦٠٠	٩٠,٦٠٠	
جملة الأرصدة المدينة	٣,٤٢٢,٩٠٠	١,٧٩٠,٠٠٠	١,٧٩٠,٠٠٠	
دائون	٨٥,٤٠٠	٧٠,٩٠٠	٧٠,٩٠٠	٦٩,٠٠٠
أوراق دفع	٢١٠,٢٠٠	١٢٠,١٠٠	١٢٠,١٠٠	١٢٠,١٠٠
التزامات أخرى	١٦٢,٠٠٠	٨٣,٢٠٠	٨٣,٢٠٠	٨٠,٢٠٠
مبيعات صافية	١,٦٨٠,٠٠٠	٤٦٠,٢٠٠	٤٦٠,٢٠٠	
رأس مال الأسهم (٢٥ ج للسهم)	١,٠٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	
رأس مال إضافي	٨٥,٣٠٠	١٨٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	
أرباح محتجزة	٢٠٠,٠٠٠	١٢٥,٦٠٠	١٢٥,٦٠٠	
جملة الأرصدة الدائنة	٣,٤٢٢,٩٠٠	١,٧٩٠,٠٠٠	١,٧٩٠,٠٠٠	

فإذا علمت أن تكاليف تسجيل وإصدار الأسهم الجديدة بلغت ٢٠ ألف جنيه وتكاليف دراسات الجدوى بمناسبة الاندماج التي تحملتها الشركة (د) بلغت ٢٤ ألف جنيه، وسدد نصف كل نوع من هذه التكاليف نقداً والباقي بورقة تجارية.

المطلوب: إثبات الاندماج بدفاتر الشركة (د) طبقاً لطريقة دمج مصالح المساهمين (توحيد المصالح) وتصوير القوائم المالية للدخل والأرباح المحتجزة والمركز المالي عقب الاندماج مباشرة طبقاً لنفس الطريقة.

تمرين رقم (٩):

اتفقت الشركة (أ) مع الشركة (ب) علي إصدار الأولي ٤٠ ألف سهم بقيمة اسمية ٢٠ جنيه للسهم مقابل أسهم الشركة الثانية وذلك لتحقيق اندماج قانوني بينهما. وفي ٢٠١٩/١٢/٣١ (تاريخ الاتفاق) بلغت القيمة السوقية للسهم الجديد الذي أصدرته الشركة (أ) بمناسبة الاندماج مبلغ ٢٩ جنيه. وفيما يلي أرصدة ميزان المراجعة الملخص للشركتين وبيانات القيم الجارية (بالجنيه) في هذا التاريخ:

بيان	الشركة (أ)		الشركة (ب)	
	قيم دفترية		قيم دفترية	
نقدية	٤٦٢,٥٠٠	١٤٧,٠٠٠	١٤٧,٠٠٠	١٤٧,٠٠٠
مدينون	١٦٤,٦٠٠	٢٨٥,٣٠٠	٢٨٥,٣٠٠	٢٨٥,٣٠٠
مخزون	٧٦٤,٥٠٠	٢٦٧,٤٠٠	٢٦٧,٤٠٠	٣١٠,٠٠٠
آلات ومعدات (صافي)	١,٢٤٠,٠٠٠	٣٨٥,٢٠٠	٣٨٥,٢٠٠	٤٣٠,٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٨٦٥,٠٠٠	٣١٠,٠٠٠	٣١٠,٠٠٠	
نفقات أخرى	٢٦٧,٠٠٠	١٢٨,٢٠٠	١٢٨,٢٠٠	
جملة الأرصدة المدينة	٣,٧٦٣,٦٠٠	١,٥٢٣,١٠٠	١,٥٢٣,١٠٠	
أوراق دفع	١٤٠,٠٠٠	٦٠,٨٠٠	٦٠,٨٠٠	٦٠,٨٠٠
قرض سندات	٧١٠,٠٠٠			
مبيعات صافية	١,٥٨٢,٠٠٠	٦٧٠,٠٠٠	٦٧٠,٠٠٠	
رأس مال الأسهم (٢٠ ج للسهم)	١,١٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	
رأس مال إضافي	٢٠٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	
أرباح محتجزة	٣١,٦٠٠	٨٢,٣٠٠	٨٢,٣٠٠	
جملة الأرصدة الدائنة	٣,٧٦٣,٦٠٠	١,٥٢٣,١٠٠	١,٥٢٣,١٠٠	

فإذا علمت أن الشركة (أ) تحملت النفقات التالية بمناسبة الاندماج:

- نفقات الدراسات القانونية لتنفيذ الاندماج بلغت ١٠ آلاف جنيه وسددت نقداً.
- تكاليف إصدار وتسجيل الأسهم الجديدة المصدرة بلغت ١٥ ألف جنيه وسددت بورقة تجارية.
- المطلوب:** إثبات الاندماج بدفاتر الشركة (أ) طبقاً لطريقة الشراء (الحيازة)، وتصوير القوائم المالية للدخل والأرباح المحتجزة والمركز المالي عقب الاندماج مباشرة طبقاً لنفس الطريقة.

تمرين رقم (١٠):

اتفقت الشركة (س) مع الشركة (ص) علي إصدار الأولي ٢٠,٤٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٥ جنيه للسهم مقابل كل أسهم الشركة الثانية وذلك لتحقيق اندماج قانوني بينهما. وفي ٢٠١٩/١/١ (تاريخ الاتفاق) بلغت القيمة السوقية للأسهم الجديدة التي أصدرتها الشركة (س) بمناسبة الاندماج مبلغ ٨٥٠ ألف جنيه. وفيما يلي أرصدة ميزان المراجعة الملخص للشركتين وبيانات القيم الجارية (بالجنيه) في هذا التاريخ:

بيان	الشركة (س)		الشركة (ص)	
	قيم دفترية		قيم دفترية	
نقدية	٤٨٢,٠٠٠		١٣٥,٠٠٠	
أوراق قبض	٦٢٢,٠٠٠		٣١٠,٠٠٠	
مخزون	٧٩٦,٠٠٠		٢٤٠,٠٠٠	
آلات ومعدات (صافي)	١,٢٠٠,٠٠٠		٢٨٠,٠٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة	٩٢٢,٠٠٠		٣٣٠,٠٠٠	
نفقات أخرى	٣٢٠,٠٠٠		١١٢,٠٠٠	
جملة الأرصدة المدينة	٤,٤١٢,٠٠٠		١,٤٠٧,٠٠٠	
أوراق دفع	٢١٢,٠٠٠		١٣٠,٠٠٠	
دائنون	٣١٠,٠٠٠		١٥٤,٠٠٠	
مبيعات صافية	١,٧٥٠,٠٠٠		٤٥٠,٠٠٠	
رأس مال الأسهم (١٠ ج للسهم)	١,٤٥٠,٠٠٠		٥٠٠,٠٠٠	
رأس مال إضافي	١٩٠,٠٠٠		٣٥,٠٠٠	
أرباح محتجزة	٥٠٠,٠٠٠		١٣٨,٠٠٠	
جملة الأرصدة الدائنة	٤,٤١٢,٠٠٠		١,٤٠٧,٠٠٠	

فإذا علمت أن الشركة (س) تحملت النفقات التالية بمناسبة الاندماج:

- تكاليف إصدار وتسجيل الأسهم الجديدة المصدرة بلغت ١٥ ألف جنيه نقداً.
 - التكاليف النقدية المباشرة الأخرى للاندماج بلغت ٣٠ ألف جنيه.
- المطلوب:** إثبات الاندماج بدفاتر الشركة (س) طبقاً لطريقة دمج مصالح المساهمين (توحيد المصالح). ثم تصوير القوائم المالية للدخل والأرباح المحتجزة والمركز المالي للشركة (س) عقب الاندماج مباشرة.

تمرين رقم (١١):

اتفقت الشركة (ك) مع الشركة (ل) علي إصدار الأولي ٢٠ ألف سهم بقيمة اسمية ٣٠ جنيه للسهم وسداد ٨٠ ألف جنيه نقداً وذلك مقابل كل أسهم الشركة الثانية بغرض تحقيق اندماج قانوني بينهما. وفي ٢٠١٩/١/١ (تاريخ الاتفاق) بلغت القيمة السوقية للأسهم الجديدة التي أصدرتها الشركة (ك) بمناسبة الاندماج مبلغ ٨١٠ ألف جنيه. وفيما يلي أرصدة ميزان المراجعة الملخص للشركتين وبيانات القيم الجارية (بالجنيه) في هذا التاريخ:

بيان	الشركة (ك)		الشركة (ل)	
	قيم دفترية		قيم دفترية	
نقدية	٤٨٧,٠٠٠	١٢٣,٠٠٠	١٢٣,٠٠٠	١٢٣,٠٠٠
مدينون	٨٢٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠
أراضي وآلات (صافي)	١,٢٨٠,٠٠٠	٢٩٠,٠٠٠	٢٩٠,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠
دائنون	٢١٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
أوراق دفع	٢٦٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
رأس مال الأسهم (٣٠ ك، ٢٠ ل)	١,٣٥٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	
رأس مال إضافي	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	
أرباح محتجزة	٥٤٦,٠٠٠	٥٨,٠٠٠	٥٨,٠٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة	٨٣٢,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	
نفقات التشغيل وغيرها	٣١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	
مبيعات صافية	١,٨٥٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	

فإذا علمت أن:

- تحملت الشركة (ك) بمناسبة الاندماج: نفقات إصدار وتسجيل الأسهم الجديدة المصدرة بلغت ١٠ آلاف جنيه، نفقات استشارات الاندماج ٢٠ ألف جنيه، نفقات مباشرة أخرى للاندماج بلغت ٤ آلاف جنيه. وقد سدد نصف هذه التكاليف نقداً والباقي بورقة تجارية.

- قامت الشركة (ك) عقب الاندماج بإجراء توزيعات نقدية علي المساهمين بواقع جنيه واحد عن السهم. **المطلوب:** إثبات الاندماج بدفاتر الشركة (ك) طبقاً لطريقة دمج مصالح المساهمين (توحيد المصالح). ثم تصوير القوائم المالية للدخل والأرباح المحتجزة والمركز المالي للشركة (ك) عقب العمليات السابقة.

الفصل الخامس

السياسات الحاسوبية والتغيرات في

التقديرات الحاسوبية والأخطاء

مقدمة:

لقد تناول المعيار المصري رقم ٥ موضوع المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء؛ بهدف دعم وتعزيز درجة الثقة في القوائم المالية للشركة، وإمكانية مقارنة هذه القوائم المالية سواء مع القوائم المالية للفترات الزمنية المختلفة لنفس الشركة أم مع القوائم المالية للشركات الأخرى.

لذا سوف يتم تناول هذا الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

- ١/٥ - الإطار النظري للسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.
- ٢/٥ - المشكلات المرتبطة بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

١/٥ - الإطار النظري للسياسات المحاسبية

والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء

تمثل القابلية للمقارنة إحدى السمات النوعية للقوائم المالية طبقاً لإطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وبالنسبة لمستخدمي القوائم المالية يكون من المهم لهم أن يكونوا قادرين على إجراء المقارنات ليس فقط القوائم المالية للمنشأة من فترة لأخرى بل كذلك القوائم المالية للمنشآت المختلفة، وهذه المعلومات لازمة لعمل المقارنات المتعلقة بالأداء المالي والمركز المالي والتغييرات في المركز المالي. ويحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) والمعيار المصري رقم ٥ معايير اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والإفصاحات عنها ويضع كذلك المتطلبات والإفصاحات في تقديرات المحاسبة وتصحيح الأخطاء.

ويهدف المعيار من وراء ذلك إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز ملائمة وموثوقية القوائم المالية للمنشأة.
- ضمان قابلية القوائم المالية للمنشأة للمقارنة على مدار الوقت وفي نفس الوقت مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى.
- السياسات المحاسبية.
- محاسبة التحوط.
- القيمة العادلة.

أولاً: التعريفات الأساسية:

- السياسات المحاسبية: هي المبادئ المحددة، والأسس، والاتفاقات، والقواعد، والممارسات المطبقة بواسطة المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية.
- التغيير في التقدير المحاسبي: هي التسويات التي تجري على القيم الدفترية المسجلة لأصل أو التزام أو مبلغ الاستهلاك الدوري للأصل والذي ينتج عن تقدير الوضع الحالي والمنافع المتوقعة مستقبلاً والالتزامات المقترنة بالأصول والالتزامات، والتغييرات في التقديرات المحاسبية تنتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة -ولذلك- فإنها لا تعتبر تصحيح لأخطاء.
- أخطاء الفترة السابقة: هي إغفال أو عرض خاطئ في القوائم المالية لفترة سابقة أو أكثر ناشئة عن الفشل في ذلك أو إساءة استخدام المعلومات المعتمدة عليها والتي كانت متاحة وقتها، ويمكن توقع بشكل مقبول أنها قد أخذت في الاعتبار عند عرض القوائم المالية.

ثانياً: السياسات المحاسبية:

تعد السياسات المحاسبية أساسية للفهم السليم للمعلومات الواردة بالقوائم المالية المعدة بواسطة إدارة المنشأة، وينبغي على المنشأة أن تبرز بوضوح جميع السياسات المحاسبية الهامة التي استخدمتها

في إعداد القوائم المالية؛ لأنه بمقتضى المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS، فإن هناك معالجات بديلة مسموح بها في بعض المعايير التي تتناول القياس المحاسبي ولذلك تكون هناك أهمية لوصف وتحديد السياسات المحاسبية التي استخدمتها المنشأة في إعداد قوائمها المالية، فمثلا بمقتضى المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) الخاص بالمخزون يكون للمنشأة الخيار بين طريقتي الوارد أولا صادر أولا، وطريقة المتوسط المرجح في تقييم المخزون، وما لم تفصح المنشأة عن أى طريقة استخدمتها في إعداد قوائمها المالية، فإن مستخدمي القوائم المالية لن يكونوا قادرين على الاستخدام الصحيح للقوائم المالية لعمل مقارنات نسبية مع المنشآت الأخرى.

ثالثا: اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية:

أ - عند تطبيق معيار أو تفسيره بشكل خاص على صفقة أو حدث آخر أو ظرف فإن السياسة المحاسبية المطبقة على هذا البند يجب تحديدها بتطبيق هذا المعيار أو التفسير واعتبار إرشادات التنفيذ المتعلقة بها الصادرة بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية عن المعيار أو التفسير.

ب- لا تخاطب المعايير أو التفسيرات صفقة بعينها أو حدث أو ظرف معين ولكن الإدارة تختار وتطبق السياسة المحاسبية الملائمة والوثيقة الصلة باحتياجات صنع القرار بواسطة مستخدمي القوائم المالية وأن تتصف بالملائمة والمصادقية، وفي هذا الصدد فإن ملائمة وموثوقية القوائم المالية تعني:

- تمثل بأمانة المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية.
- تعكس الجوهر الاقتصادي للصفقات والأحداث والظروف الأخرى.
- تكون محايدة وخالية من التحيز.
- تعكس الحيلة والحذر (التحفظ).
- أن تكون مكتملة من كافة الجوانب الجوهرية.

ج- ولتحقيق الاختيار والتطبيق السليم للسياسات المحاسبية فإنه ينبغي على الإدارة أن تستخدم المصادر التالية (حسب ترتيبها التنازلي):

- ١- متطلبات وإصدارات المعايير والتفسيرات التي تتعامل مع موضوعات مماثلة وذات علاقة.
- ٢- التعريفات ومعايير الاعتراف ومفاهيم القياس بالنسبة للأصول والالتزامات والدخل والمصروفات وفق ما هو وارد في إطار عمل مجلس معايير المحاسبة المالية والدولية.
- ٣- كذلك يمكن أن يؤخذ في الاعتبار عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الإصدارات الأحدث للجهات الأخرى واضعة المعايير والتي تستخدم إطار عمل فكري مماثل لوضع المعايير والإصدارات المحاسبية الأخرى والممارسات المقبولة في الصناعات المختلفة - إلى الدرجة التي لا تتعارض مع المصادر المرجعية الأولية (أى معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيراته وإطار عمله).

ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) عندما توجه إدارة المنشأة أحد الأمور لم تغطي صراحة بواسطة المعايير والتفسيرات الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية القائمة، حينئذ عليها أن تبحث في إطار العمل للبحث عن حل، وإذا لم تجد عليها البحث في الإصدارات الحديثة للجهات الأخرى التي تضع معايير محاسبية بشرط ألا تكون متعارضة مع معايير وتفسيرات مجلس معايير المحاسبة الدولية أو إطاره. فمثلا؛ عند مقارنة المعايير الصادرة حتى الآن بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية، نجد أن الأخيرة لا تتناول فقط المعايير العامة ولكنها متخمة بقواعد وإرشادات صناعات عديدة، في حين أن المعايير الدولية ركزت لفترة طويلة على المعايير وليس توجيهات صناعات معينة رغم أنها حاولت حديثا أن تضع معايير لصناعات العامة خاصة مثل المصارف والتأمين والصناعات الإستراتيجية، وبهذا طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) فإنه إذا واجهت إدارة المنشأة مسائل محاسبية أو متعلقة بصناعة معينة ولم تتناولها بعد المعايير المحاسبية الدولية، فإنها تبحث عن حلول وفقا لمعايير المحاسبة الأمريكية أو معيار آخر وطني يوجد به مثل هذا التوجيه ويمكن الرجوع إليه، مع الأخذ في الاعتبار أن التوجيه الذي يطبق يجب ألا يكون متعارضا مع المصدر المرجعي الأول (أي معايير وتفسيرات مجلس معايير المحاسبة الدولي أو إطار عمله).

رابعاً: تماثل السياسات المحاسبية:

ما أن يتم إصدار السياسات المحاسبية، فإنه يجب تطبيقها بشكل متماثل على الصفقات المتماثلة والأحداث والظروف الأخرى ما لم يكن هناك معيار أو تفسير يتطلب بصفة خاصة أو يتيح تقسيم البنود إلى فئات يمكن أن توجد لكل فئة سياسة مختلفة ملائمة لها.

وإذا وجد معيار أو تفسير يتطلب أو يتيح هذه التقسيمات للفئات فإنه يتم اختيار وتطبيق السياسة المحاسبية المناسبة بالتوافق مع كل فئة.

خامساً: العوامل التي تحكم التغييرات في السياسات المحاسبية:

أ - ما أن يتم إصدار سياسة محاسبية، فيمكن تغييرها فقط إذا كان التغيير:

- مطلوبا بواسطة معيار أو تفسير. أو
- ينتج عن السياسة الجديدة تقدير القوائم المالية بشكل أكثر ملائمة وموثوقية.

مثال:

قد يحدث في إحدى السنوات أن تغير المنشأة نظامها المحاسبي من اليدوي إلى استخدام الحاسبات الالكترونية - وقد يكون مطلوبا تغيير السياسة المحاسبية من طريقة الوارد أولا صادر أولا (التي تستخدم في ظل النظام اليدوي) إلى طريقة المتوسط المرجح - وقد يكون هذا التغيير أساسيا لأن النظام باستخدام الحاسبات الذي تم تفصيله خصيصا للصناعة التي تنتمي إليها المنشأة - قادر على تقييم المخزون بمقتضى طريقة المتوسط المرجح فقط ولا يكون مجهزا لتقييم المخزون بموجب طريقة الوارد أولا

صادر أولاً، وذلك لأن الممارسات الأفضل بالصناعة توجب استخدام طريقة المتوسط وليس الوارد أولاً صادر أولاً وفي ظل هذه الظروف فإن هذا التغير في طريقة تقييم المخزون من الطريقة الأخيرة إلى المتوسط المرجح يحتمل أن يكون له ما يبرره لأنه يترتب عليه قوائم مالية تقدم معلومات يعتمد عليها وملائمة وقابلة للمقارنة مع المنشآت الأخرى في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

ب- هناك بنود لا تعتبر تغييرات في السياسات المحاسبية:

• تطبيق سياسة محاسبية بالنسبة للصفقات أو الأحداث أو الظروف الأخرى التي تختلف جوهرياً عن تلك التي كانت تحدث سابقاً.

• تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة لصفقات أو أحداث أو ظروف أخرى لم تحدث من قبل أو كانت غير جوهريّة.

سادساً: تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية:

أ - التغيير في السياسة المحاسبية المطلوب بواسطة معيار أو تفسير - يطبق وفقاً للأحكام الانتقالية الواردة في المعيار أو التفسير، أما إذا كان المعيار أو التفسير لا يتضمن أحكاماً انتقالية أو إذا كان التغيير في السياسة المحاسبية اختياريًا، فإن التغيير المحاسبي يطبق بأثر رجعي بمعنى أن السياسة المحاسبية تطبق على الصفقات والأحداث والظروف الأخرى كما لو كانت السياسة المحاسبية الجديدة تطبق دائماً من قبل.

ب- والتأثير العملي لهذا الأمر هو أن المبالغ المقابلة أو المقارنة الواردة في القوائم المالية يجب إعادة صياغتها كما لو كانت السياسة الجديدة مطبقة دائماً، وتأثير السياسة الجديدة يكون على الأرباح المحتجزة (المرحلة) سابقاً على الفترة الأسبق المعروضة والتي يجب تسويتها من خلال رقم الأرباح المحتجزة (المرحلة) أيضاً.

مثال رقم (١):

الحقائق:

أ - غيرت شركة الياسمين من سياستها المحاسبية في سنة ٢٠١٣ بالنسبة لتقييم المخزون وحتى عام ٢٠٠٦ كان يتم تقييم المخزون باستخدام طريقة المتوسط المرجح وفي سنة ٢٠٠٧ تغيرت الطريقة إلى الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) وذلك لأن الأخيرة أكثر دقة وتعكس الاستخدام والتدفق للمخزون في الدورة الاقتصادية وكان التأثير على تقييم المخزون محدد كما يلي:

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ زيادة بمبلغ ١٠٠٠٠ دولار.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ زيادة بمبلغ ١٥٠٠٠ دولار.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ زيادة بمبلغ ٢٠٠٠٠ دولار.

ب- قوائم الدخل السابقة لأغراض التسوية هي:

٢٠٠٧	٢٠٠٦	بيان
٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	الإيراد
(١٠٠٠٠٠)	(٨٠٠٠٠)	تكاليف المبيعات
١٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	إجمالي الربح
(٦٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠)	مصرفات إدارية
(٢٥٠٠٠)	(١٥٠٠٠)	مصرفات بيع وتوزيع
٦٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	صافي الربح

المطلوب:

عرض التغيير في السياسة المحاسبية في قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية طبقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) والمعيار المصري رقم (٥).

الحل:

أ - تكون قوائم الدخل بعد التعديل كما يلي:

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

٢٠٠٧	٢٠٠٦ (معاد صياغتها)	بيان
٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	الإيراد
(٩٥٠٠٠)	(٧٥٠٠٠)	تكاليف المبيعات
١٥٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	إجمالي الربح
(٦٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠)	مصرفات إدارية
(٢٥٠٠٠)	(١٥٠٠٠)	مصرفات بيع وتوزيع
٧٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	صافي الربح

الإيضاح: في كل سنة، تنقص تكلفة المبيعات بمبلغ ٥٠٠٠ دولار وصافي التأثير على المخزون الافتتاحي والنهائي للتغيير في السياسة المحاسبية.

ب- تأثير الأرباح المحتجزة الداخلة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية يكون كما يلي:
(الأرقام المظلة تمثل الوضع إذا لم يكن قد حدث تغير في السياسة المحاسبية)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

الأرباح المحتجزة	الأرباح المحتجزة	بيان
٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	رصيد أرباح محتجزة في ٢٠١٢/١/١ وفق ما هو وارد أصلا (افتراضي)
-	١٠٠٠٠	أثر التغير في السياسة المحاسبية لتقييم المخزون
٣٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠	رصيد أرباح محتجزة ٢٠١٢/١٢/٣١ (وأيضا ٢٠١٣/١/١)
٥٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	+ صافي الربح عن سنة ٢٠٠٦ وفقا لإعادة الصياغة
٣٥٥٠٠٠	٤٧٠٠٠٠	رصيد أرباح محتجزة ٢٠١٢/١٢/٣١ (وأيضا ٢٠١٣/١/١)
٦٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	+ صافي الربح عن سنة ٢٠١٣
٤٢٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠	رصيد أرباح محتجزة في ٢٠١٣/١٢/٣١

الإيضاح: التأثير التراكمي في ٢٠١٢/١٢/٣١ هو زيادة في الأرباح المحتجزة بمقدار ١٥٠٠٠ دولار وفي ٢٠١٣/١٢/٣١ بمقدار ٢٠٠٠٠ دولار.

سابعاً: قيود التطبيق بأثر رجعي:

أ - لا يكون مطلوباً إجراء التعديل بأثر رجعي إذا كان هذا الأمر غير عملي من ناحية تحديد الآثار لفترة معينة أو الآثار التراكمية للتغيير، ومصطلح غير عملي معرف بدقة شديدة في المعيار من أجل إعادة القوائم المستخدمة لتجنب إعادة صياغة الفترات السابقة.

ب - لا يكون تطبيق مطلب معيار أو تفسير عملياً عندما لا تستطيع المنشأة تطبيقه بعد عمل كل الجهود اللازمة لذلك - لفترة معينة سابقة يكون الأمر غير عملي لتطبيق تغيير في سياسة محاسبية إذا:

- كانت آثار التطبيق بأثر رجعي غير ممكن تحديدها.
- أو تطلب التطبيق بأثر رجعي افتراضات حول ما هي نوايا الإدارة التي كانت موجودة وقتها.
- أو تطلب التطبيق بأثر رجعي تقديرات هامة للمبالغ والقيم وغير ممكن التمييز بموضوعية عن المعلومات الأخرى المرتبطة بالمعلومات المتعلقة بتلك التقديرات والتي:
 - تقدم دليلاً عن الملبسات والظروف التي كانت موجودة وقتئذ.
 - تكون متاحة وقتئذ.

ج - عندما يكون غير عملي تطبيق التغيير في السياسة بأثر رجعي - تطبيق المنشأة التغيير على أقدم فترة سابقة يمكن فيها تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية.

ثامنا: إفصاحات التغييرات في السياسات المحاسبية:

١ - عندما يكون للتطبيق المبدئي لمعيار أو تفسير تأثير على الفترات الحالية أو السابقة أو يكون له تأثير غير ممكن تحديده بشكل عملي أو قد يكون له تأثير، فإن المنشأة تفصح عن:

- عنوان المعيار أو التفسير.
- إذا كان عمليا - أن تغيرا يحدث طبقا للأحكام الانتقالية.
- طبيعة التغير.
- إذا كان عمليا - وصف الأحكام الانتقالية.
- إذا كان عمليا - وصف الأحكام الانتقالية التي يكون لها تأثير على فترات المستقبل.
- بالنسبة للفترة الحالية والسابقة المعروضة لدرجة عملية - مقدار التسوية لكل بند سطري في القوائم المالية.
- مقدار التسوية المتعلقة بالفترات قبل تلك المعروضة.
- إذا كان التطبيق بأثر رجعي غير عملي - يتم بيان الظروف التي أدت لذلك والتاريخ الذي طبقت فيه السياسة المحاسبية.

٢ - إفصاحات مماثلة مطلوبة عن التغييرات الاختيارية في السياسات المحاسبية مع الإضافة التي يوفرها الوصف بسبب تقديم السياسة الجديدة للمعلومات المعتمد عليها والأكثر علاقة.

٣ - بالإضافة إلى ما سبق - الإفصاحات المطلوبة بشأن المعايير والتفسيرات التي كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد، هذه الإفصاحات تتضمن حقيقة أن بعض المعايير أو التفسيرات صدرت (في تاريخ الترخيص بالقوائم المالية) ولكنها غير سارية، ومعلومات معروفة أو مقدرة بشكل معقول متعلقة بتقدير التأثير الممكن للمعيار والتفسير الجديد.

التغييرات في التقديرات المحاسبية:

١ - هناك بنود كثيرة في القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة ولهذا يتم تقديرها، ويرجع ذلك إلى عدم التأكد المرتبط بأنشطة الأعمال، والمحاسبة- يجب أن تترجم هذه الحالات غير المؤكدة إلى أرقام يتم التقرير عنها في القوائم المالية، وتعد هذه التقديرات المحاسبية هامة كجزء من عملية التقارير المالية، وتشمل الأمثلة العامة للتقديرات المحاسبية:

- الديون المعدومة.
- المخزون.
- العمر الإنتاجي للأصول الثابتة (الممتلكات والمنشآت والآلات والمعدات).
- القيم العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية.
- مخصص التزامات الضمان.

٢- قد تتغير التقديرات المحاسبية مع تغير الظروف أو زيادة الخبرة ولذلك فإن التغير في التقدير المحاسبي لا يتم بأثر رجعي للفترات السابقة لأنه ليس تصحيحاً لخطأ.

مثال رقم (٢):

الحقائق:

١- أنشئت شركة المتحدة في أول يناير ٢٠١٠ وتتبع المعايير المحاسبية الدولية في إعداد قوائمها المالية، وعند إعدادها للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر استخدمت الشركة الحياة الإنتاجية لآلاتها ومعدات كما يلي:

- المباني ١٥ سنة
- المصنع والآلات ١٠ سنوات
- الأثاث والتجهيزات ٧ سنوات

٢- في أول يناير ٢٠١٤ قررت مراجعة الحياة الإنتاجية للأموال والآلات والمعدات ولهذا الغرض تعاقدت مع خبراء تقييم خارجيين لإعادة تقدير الحياة الإنتاجية الباقية للأموال والآلات والمعدات للشركة في بداية ٢٠٠٤ كالآتي:

- المباني ١٠ سنوات
- المصنع والآلات ٧ سنوات
- الأثاث والتجهيزات ٥ سنوات

٣- تستخدم الشركة طريقة القسط الثابت في الإهلاك والتكلفة الأصلية لمختلف مكونات الأملاك والمصنع والمعدات كانت كما يلي:

المباني ١٥ مليون دولار - المصنع والآلات ١٠ مليون دولار، والأثاث والتجهيزات ٣,٥ مليون دولار.

المطلوب:

حساب التأثير على قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ إذا قررت الشركة تغيير الحياة الإنتاجية للأملاك والآلات والمعدات بالتوافق مع توصيات الخبراء الخارجيين وبفرض عدم وجود قيمة للخردة للمكونات الثلاثة للأملاك والمصنع والآلات سواء مبدئياً أو في وقت المعاينة وتعديل الحياة الإنتاجية للأصل.

الحل:

١- أعباء الإهلاك السنوي قبل التغيير في التقدير كانت كما يلي:

$$\text{المباني} \quad \frac{15}{15} \text{ مليون دولار} = 1000000 \text{ دولار}$$

$$\text{المصنع والآلات} \quad \frac{10}{10} \text{ مليون دولار} = 1000000 \text{ دولار}$$

$$\text{الأثاث والتجهيزات} \quad \frac{3.5}{7} \text{ مليون دولار} = 500000 \text{ دولار}$$

$$\underline{\underline{2500000}} \quad (\text{أ})$$

٢- أعباء الإهلاك السنوي المعدل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

$$\text{للمباني} \quad = \frac{15 \text{ مليون} - 3 \times \text{مليون}}{10} = 1200000 \text{ دولار}$$

$$\text{للمصنع والآلات} \quad = \frac{10 \text{ مليون} - 3 \times \text{مليون}}{7} = 1000000 \text{ دولار}$$

$$\text{للأثاث والتجهيزات} \quad = \frac{3.5 \text{ مليون} - 0.5 \times \text{مليون}}{5} = 400000 \text{ دولار}$$

$$\underline{\underline{2600000}} \quad (\text{ب})$$

ج- التأثير على القوائم المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

$$= (\text{ب}) - (\text{أ})$$

$$= 2600000 - 2500000 = 100000 \text{ دولار}$$

٣- ربما توجد بعض الحالات التي قد توجد فيها صعوبة في التمييز بين التغييرات في أسس القياس (أى

سياسات المحاسبة) والتغييرات في التقديرات وفى مثل هذه الحالات يعالج التغيير كتغير في التقدير.

٤- يتم تسوية التغييرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي عدلت فيها التقديرات إذا كانت ذات علاقة

بالفترات المقبلة إذا كانت هي الأخرى متأثرة.

مثال رقم (٣):

الوقائع:

- ١- في أول يناير ٢٠١٠ اشترت الشركة معدات خدمة شاقة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ دولار وفي تاريخ التركيب قدرت الحياة الإنتاجية للأصل بمدة ١٠ سنوات وقيمة الخردة ٤٠٠٠٠ دولار وطبقا لذلك يكون الإهلاك السنوي ٣٦٠٠٠ دولار عبارة عن (٤٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠) / ١٠ سنوات.
- ٢- في أول يناير ٢٠١٥ (أى بعد أربع سنوات) من استخدام المعدات قررت الشركة مراجعة الحياة الإنتاجية للمعدات وقيمة الخردة وباستشارة الخبراء الفنيين في هذا المجال أشاروا إلى أن الحياة الإنتاجية الباقية للمعدات في أول يناير ٢٠٠٥ كانت ٧ سنوات وقيمة الخردة ٤٦٠٠٠ دولار.

المطلوب:

حساب الإهلاك السنوي المعدل عن سنة ٢٠١٥ والسنوات المستقبلية.

الحل:

يحسب الإهلاك السنوي المعدل عن سنة ٢٠١٥ وما بعدها على أساس الصيغة التالية:

$$\text{الإهلاك السنوي المعدل} = \frac{\text{صافي القيمة الدفترية في أول يناير ٢٠١٥} - \text{القيمة المعدلة للخردة}}{\text{الحياة الإنتاجية الباقية}}$$

صافي القيمة الدفترية في أول يناير ٢٠١٥

$$= ٤٠٠٠٠٠ - (٣٦٠٠٠ \times ٤ \text{ سنوات}) = ٢٥٦٠٠٠ \text{ دولار}$$

$$\text{حيث الإهلاك السنوي} = \frac{٤٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠٠}{١٠} = ٣٦٠٠٠ \text{ دولار}$$

الإهلاك السنوي المعدل عن سنة ٢٠١٥ وما بعدها:

$$= \frac{٤٦٠٠٠ - ٢٥٦٠٠٠}{٧} = ٣٠٠٠٠ \text{ دولار}$$

٥- الإفصاحات بالنسبة للتغيرات في التقديرات المحاسبية:

ينبغي على المنشأة الإفصاح عن المبالغ وطبيعة التغيرات في التقديرات المحاسبية - كذلك - عليها الإفصاح عن التغيرات المتعلقة بالفترات المستقبلية ما لم تكن عملية - وتعريف "غير عملية" الذي تم إيضاحه بالنسبة لأغراض التغيير في السياسة المحاسبية ينطبق في حالة التغيرات في التقديرات المحاسبية كذلك.

تصحيح الأخطاء للفترة السابقة:

١- قد تنشأ الأخطاء في الاعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح عن البنود الظاهرة في القوائم المالية، فإذا كانت القوائم المالية تحتوي على أخطاء جوهرية أو أخطاء غير جوهرية تحقق عرضاً معيناً فإنها حينئذ لا تتفق مع المعايير الدولية للتقارير المالية، ويمثل سوء العرض أو إغفال بعض البنود أن تكون جوهرية إذا كانت بمفردها أو بجمعها مع أمور أخرى يمكنها التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

٢- اكتشاف الأخطاء الناتجة المتعلقة بفترة سابقة يتم تصحيحها بإعادة صياغة الأرقام المقارنة في القوائم المالية عن السنة التي اكتشف فيها الخطأ، ما لم تكن غير عملية -حسب التعريف الدقيق لمصطلح غير عملي الوارد في هذا المعيار.

٣- الإفصاح بالنسبة لتصحيح أخطاء الفترة السابقة:

بالنسبة لتصحيح أخطاء الفترة السابقة فإن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) فقرة (٤٩) يتطلب الإفصاح عن:

- طبيعة خطأ الفترة السابقة.
- كل فترة معروفة - إلى الدرجة التي يكون فيها عملياً - مبلغ التصحيح.
- بالنسبة للمنشآت التي تطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٣) فإنه بالنسبة لربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة يتم تعديلها.
- مبلغ التصحيح في بداية الفترة الأسبق المعروضة.
- إذا كان التعديل بأثر رجعي غير عملي -بالنسبة لفترة سابقة معينة- فإنه يجب إيضاح الظروف التي أدت لذلك ووصف كيف ومتى تم تصحيح الخطأ.

مثال رقم (٤):

الوقائع:

- ١ - لاحظ المراجع الداخلي للشركة في سنة ٢٠١٢ أن الشركة قد أغفلت القيد في الدفاتر لحساب مصروف استهلاك لسنة ٢٠١١ بمبلغ ٣٠٠٠٠ دولار لأصل غير ملموس.
- ٢ - المعلومات المستخرجة من قوائم الدخل عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، ٢٠١٢ قبل التصحيح كانت كما يلي:

بيان	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي الربح	٣٤٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
مصروفات إدارية وعمومية	(٩٠٠٠٠)	(٩٠٠٠٠)
مصروفات بيع وتوزيع	(٣٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠)
استهلاك	-	(٣٠٠٠٠)
صافي الربح قبل ضرائب الدخل	٢٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠
ضرائب الدخل	(٤٥٠٠٠)	(٣٠٠٠٠)
صافي الربح	١٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠

- ٣ - الأرباح المحتجزة للشركة لسنتي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ قبل تصحيح الخطأ كانت كما يلي:

بيان	٢٠٠١	٢٠٠٢
أرباح محتجزة بداية السنة	٤٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠
أرباح محتجزة نهاية السنة	٢٢٥٠٠٠	٣٤٥٠٠٠

- ٤ - سعر ضريبة الدخل المطبق على الشركة هو ٢٠% لجميع السنوات.

المطلوب:

بيان تصحيح الخطأ وإعادة تقديم القوائم المالية للشركة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٨).

الحل:

يتم تصحيح الخطأ وإعادة تقديم القوائم المالية للشركة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) كما يلي:

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

بيان	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي الربح	٣٤٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
مصروفات إدارية ومصروفات بيع وتوزيع شاملة الاستهلاك (انظر الشرح أدناه) بالملاحظات على الحل	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
صافي الربح قبل ضرائب الدخل	١٩٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠
(-) ضرائب الدخل	(٣٩٠٠٠)	(٣٠٠٠٠)
صافي الربح	١٥٦٠٠٠	١٢٠٠٠٠

قائمة التغيرات في حقوق الملكية (أعمدة الأرباح المحتجزة فقط)

٢٠١٢	٢٠١١	بيان
		رصيد أرباح محتجزة أول المدة (حسب المقرر سابقاً)
		تصحيح الخطأ صافي من ضرائب الدخل بمبلغ ٦٠٠٠ (انظر الملاحظة أدناه)
٢٢٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	
(٢٤٠٠٠)	--	رصيد أرباح محتجزة أول المدة (بعد التعديل)
٢٠١٠٠٠	٤٥٠٠٠	صافي الربح
١٢٠٠٠٠	١٥٦٠٠٠	رصيد أرباح محتجزة آخر المدة
٣٢١٠٠٠	٢٠١٠٠٠	

ملاحظات على الحل:

أغفلت الشركة قيد عبء الاستهلاك بمبلغ ٣٠٠٠٠ دولار في سنة ٢٠٠١ وتم تعديل القوائم المالية لسنة ٢٠٠١ لتصحيح هذا الخطأ.

الإيضاح: طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) المعدل فإن مبلغ التصحيح للخطأ المتعلق بالفترات السابقة يجب التقرير عنه بتسوية الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة والمعلومات المقارنة يجب تعديلها أيضاً ما لم يكن هذا الأمر غير عملي وتتم عملية التعديل في إعداد القوائم المالية والإفصاح المتعلق بها كما يلي:

- كما تم عرضه في قائمة التغيرات في حقوق الملكية (عمود الأرباح المحتجزة فقط) كانت الأرباح في البداية ٢٤٠٠٠ دولار الذي يمثل مبلغ الخطأ، ٣٠٠٠٠ دولار وتكون الضريبة على الدخل عليها ٦٠٠٠ دولار (٣٠٠٠٠ × ٢٠%).

- المبالغ المقارنة في قائمة الدخل كانت معدلة كالتالي:

الإهلاك قبل التصحيح	١٢٠٠٠٠ دولار
مبلغ التصحيح	٣٠٠٠٠ دولار
القيمة بعد التصحيح	١٥٠٠٠٠ دولار
ضرائب الدخل قبل التصحيح	٤٥٠٠٠ دولار
(-) مبلغ التصحيح	(٦٠٠٠) دولار
بعد التصحيح	٣٩٠٠٠ دولار

أسئلة متعددة الاختيار:

- (١) غيرت شركة التوحيد والنور طريقة تقييم المخزون من طريقة المتوسط المرجح إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً، ويتم المحاسبة عن هذا التغير كآتي:
- أ - تغيير تقدير محاسبي وتتم المحاسبة عنه بشكل مستقبلي.
 - ب - تغيير في السياسات المحاسبية وتتم المحاسبة عنه بشكل مستقبلي.
 - ج - تغيير في السياسات المحاسبية وتتم المحاسبة عنه بأثر رجعي.
 - د - تتم المحاسبة عنه لتصحيح الخطأ والمحاسبة عنه بأثر رجعي.
- (٢) لا يشمل التغيير في السياسات المحاسبية:
- أ - التغيير في الحياة الإنتاجية لأصل ثابت من ١٠ سنوات إلى ٧ سنوات.
 - ب - التغيير في طريقة تقييم المخزون من الوارد أولاً صادر أولاً إلى طريقة المتوسط المرجح.
 - ج - التغيير في طريقة تقييم المخزون من طريقة المتوسط المرجح إلى طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً.
 - د - التغيير من اتفاق الدفع كحافز في أعياد الميلاد بواقع شهر واحد للأفراد قبل نهاية السنة إلى ممارسة الدفع نصف شهر راتب فقط.
- (٣) عندما تغير شركة مساهمة سياستها المحاسبية اختياريًا عليها:
- أ - إخطار المساهمين قبل اتخاذ القرار.
 - ب - المحاسبة عنها بأثر رجعي.
 - ج - معالجة آثار التغير كبد غير عادي.
 - د - معالجته بأثر رجعي وتسوية أثر التغير في الفترة الحالية والفترات المستقبلية.
- (٤) عندما يكون من الصعب التفرقة بين تغيير التقدير والتغيير في السياسة المحاسبية حينئذ ينبغي على المنشأة:
- أ - معالجة كل التغيير كتغير في التقدير المحاسبي مع الإفصاح المحاسبي المناسب.
 - ب - تقسيم - على أساس معقول - المبالغ الخاصة بتغيير التقدير وتغيير السياسة المحاسبية ومعالجة كل منهما تبعاً لذلك.
 - ج - معالجة كل التغيير كتغير في السياسة المحاسبية.
 - د - لما كان هذا التغير خليطاً من نوعين من التغييرات فمن الأفضل تجاهله في سنة التغير على أن تنتظر المنشأة للسنة التالية لترى كيف يحدث التغير وحينئذ تعالجه بناءً على ذلك.
- (٥) عندما يقوم خبير تقييم مستقل بنصح المنشأة أن قيمة الخردة للآلات والمعدات والأموال قد تغيرت بشكل سيئ جداً، لهذا فإن التغير جوهري وعلى المنشأة عمل الآتي:
- أ - أن تغير بأثر رجعي عبء الإهلاك على أساس قيمة الخردة المعدلة.
 - ب - أن تغير عبء الإهلاك ومعالجته لتصحيح لخطأ.
 - ج - أن تغير الإهلاك السنوي عن السنة الحالية والسنوات المستقبلية.
 - د - تجاهل أثر التغير على الإهلاك السنوي لأن التغييرات في قيم الخردة سوف تؤثر عادة على المستقبل فقط.

٢/٥ - المشكلات المرتبطة بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء

مقدمة:

يهدف المعيار المصري رقم (٥) إلى بيان معايير اختيار وتغيير السياسات المحاسبية وكيفية معالجة التغييرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء، وذلك بغرض توفير الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة للقوائم المالية.

نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار في الحالات التالية:

- عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية.
- عند المعالجة المحاسبية للتغييرات في السياسات المحاسبية.
- عند المعالجة المحاسبية للتغييرات في التقديرات المحاسبية.
- تصحيح أخطاء الفترة السابقة.

مفاهيم أساسية:

- السياسات المحاسبية هي مبادئ وأسس وقواعد وممارسات محددة يطبقها الكيان الاقتصادي (الشركات) عند إعداد وعرض القوائم المالية.
- تمثل القوائم المالية نتائج الاختيارات بين مبادئ وطرق محاسبية مختلفة. فالشركات تقوم باختيار تلك المبادئ والطرق التي يعتقدون أنها تصور وتصف الواقع الاقتصادي في قوائمها المالية، وأيضًا تصف نتائج العمليات والتغييرات في المركز المالي، وتحدث تلك التغييرات بسبب التغييرات التي تحدث في الافتراضات والتقديرات التي تكمن وراء تطبيق تلك المبادئ والطرق والتغييرات التي تحدث عن طريق السلطات المسؤولة أو الأنواع الأخرى للتغييرات.
- إن أخذ هذه التغييرات في الحسبان والتقرير عنها يعتبر مشكلة واجهت مهنة المحاسبة لسنوات عديدة، حيث أن معظم التحليلات المالية تعتمد على التماثل والقابلية للمقارنة الخاصة بإعداد القوائم المالية. وأى نوع من أنواع التغييرات المحاسبية يؤدي إلى عدم التماثل، لذلك يؤخذ في الحسبان الأثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة، لذلك فإن التغييرات المحاسبية يجب توضيحها والإفصاح عنها بالشكل الذي يحسن من تحليل وفهم القوائم المالية.
- ويوصف التغيير المحاسبية على أنه تغير في:

١- المبدأ المحاسبي Accounting Principle.

٢- التقدير المحاسبي Accounting Estimate.

٣- نوعية التقرير Reporting Entity.

• إن افتراض أن المنشأة لا يجب أن تغير المبدأ المحاسبي، يمكن التغلب عليه فقط في حالة تقديم المنشأة لمبررات استخدام المبدأ المحاسبي البديل على أساس أنه الأفضل، ولا توجد هناك مجموعة متفق عليها عالميا من الأهداف الخاصة بالتقرير المالي الخارجي، فقد يكون هناك أحد المبادئ مفضلا لصناعة معينة أو شركة معينة ولكنه لا يكون مفضلا لغيرها بالضرورة، وعلى أية حال؛ فإن هذا التماثل ومشكلته لم يسبب اهتماما كبيرا في العملية المحاسبية وذلك لأن تبرير عملية الأفضلية تظل حسب ظروف المنشأة، وقد كان المحاسب المستقل مسئولا فقط عن فحص المبادئ المفضلة وتحديد معقوليتها.

• وتلي ذلك تغير النظرة إلى التغييرات المحاسبية بضرورة أن يفتتن هذا التغير بخطاب من مراقب الحسابات يشير فيه إلى التغير ومبرراته والظروف التي دفعت إليه، كذلك تم الاستعانة بالدليل لصناعي لكل صناعة على حدة من خلال توضيح المبادئ المحاسبية المفضلة.

التغير في التقدير المحاسبي Change in Accounting Estimate

هو مراجعة المقاييس المحاسبية والتي تعتمد على أحداث جديدة New Events وخبرات إضافية Additional Experience، وتطورات لاحقة Subsequent developments وبُعد نظر وحكم أفضل ، ومثل هذه المراجعات تمثل جزء ملازم من العملية المحاسبية. حيث يعد استخدام تقديرات مناسبة جزء أساسي في عملية إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيتها، ولأن الأحداث غير المؤكدة متأصلة في أنشطة الأعمال اليومية فإن إجراء تعديلات في تلك التقديرات المحاسبية يعد ممارسة مقبولة في العملية المحاسبية.

• إذا التغييرات في التقديرات المحاسبية هي تعديلات في المبلغ المرحل لأصل أو التزام أو مبلغ الاستهلاك الدوري لأصل ما تنتج من تقدير الوضع الحالي للأصول والالتزامات والمنافع والالتزامات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بها. وتنتج التغييرات في التقديرات المحاسبية من معلومات جديدة أو تطورات جديدة، وبالتالي هي ليست تصويب للأخطاء. على سبيل المثال: ينتج التغير في طريقة الإهلاك من معلومات جديدة عن استخدام الأصل ذي العلاقة ومن ثم فهو تغيير في التقدير المحاسبي.

أخطاء الفترة السابقة:

هي محذوفات من القوائم المالية للكيان وبيانات غير صادقة فيها عن فترة واحدة أو أكثر سابقة، وتنشأ من الإخفاق في استخدام -أو إساءة استخدام- معلومات موثوقة:

• كانت متاحة عندما تم التصريح بإصدار القوائم المالية عن فترة (أو فترات) سابقة أو كان يمكن الحصول عليها وأخذها في الاعتبار عند إعداد وعرض تلك القوائم المالية. وتتضمن مثل هذه الأخطاء تأثيرات: الأخطاء الحسابية، السهو في تطبيق السياسات المحاسبية، الغش.

- البيانات غير الصادقة تكون عادية إذا استطاعت كل منها على حدة أو مع بعضها أن تؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية المتخذة على أساس القوائم المالية.

التغيرات غير العملية:

هي متطلبات لا يستطيع الكيان تطبيقها بعد بذل جهد معقول في سبيل ذلك. ويصبح تطبيق تغيير في سياسة محاسبية أو تصويب خطأ ما بأثر رجعي غير عملي (أو غير ممكن عملياً) عندما:

- يكون تقرير التأثيرات غير ممكن.

- يكون وضع افتراضات بشأن قصد الإدارة في الفترة السابقة مطلوباً.
- يكون من المستحيل التفرقة بين المعلومات المتصلة بالظروف في الفترة السابقة والمعلومات التي كانت متاحة في تلك الفترة وبين معلومات أخرى.

إن المعلومات الواردة في القوائم المالية للمنشأة التجارية عبر فترة زمنية ما لا بد أن تكون قابلة للمقارنة حتى تكون ذات قيمة بالنسبة لمستخدمي تلك القوائم، ويسعى مستخدمو القوائم المالية عادة إلى التعرف على الاتجاهات الخاصة بالمركز المالي للمنشأة والأداء والتدفقات النقدية عن طريق دراسة وتحليل المعلومات الواردة في تلك القوائم، وبذلك يتحتم أن تطبق نفس السياسات المحاسبية عاماً بعد عام عند إعداد القوائم المالية، وأن يتم الإشارة بوضوح إلى أي حالات خروج على هذه القاعدة.

أن القوائم المالية هي نتيجة للاختيارات التي تتم من بين المبادئ والمناهج المحاسبية المختلفة، وتختار الشركات المبادئ المحاسبية والأساليب المحاسبية التي ترى أنها تصور من خلال القوائم المالية، الواقع الاقتصادي لمركزها المالي ونتائج العمليات والتغيرات التي تطرأ على الافتراضات والتقديرات التي يركز عليها تطبيق تلك المبادئ والأساليب وكذلك الجهة المصدرة لها وأنواع التغيرات الأخرى.

لقد ظلت محاسبة ونشر تلك التغيرات مشكلة تؤرق مهنة المحاسبة لأعوام طويلة، ويقوم جانب كبير من التحليل المالي على ثبات وقابلية مقارنة القوائم المالية السنوية، وأى نوع من التغيير المحاسبي يحدث حالة من التضارب والتناقض ولذا فإن محور التركيز الأساسي للإدارة عند اتخاذ القرارات المتصلة بالتغيير ينبغي أن يتمثل في دراسة تأثيره على قابلية مقارنة القوائم المالية.

إن الأهداف التي ترمي هذه القاعدة إلى تحقيقها من وراء بيان تلك المعاملة والإفصاحات المحاسبية هي رفع درجة قابلية المقارنة بالقوائم المالية للمنشأة عن الأعوام السابقة وبالقوائم المالية للمنشآت الأخرى، ورغم أن تصويب خطأ جوهري وارد في قوائم مالية صادرة في السابق لا يعتبر تغييراً محاسبياً إلا أن الأمر موضع نقاش في هذه القاعدة وعليه فقد تناولناه في هذا الفصل.

وعند إعداد القوائم المالية يكون هناك افتراض أساسي وهو أنه ما أن يتم الأخذ بمبدأ محاسبي ما، ينبغي الامتناع عن تغييره فيما يتعلق بمحاسبة الأحداث والمعاملات ذات الأنواع المماثلة وهذا الاستخدام الثابت للمبادئ المحاسبية يزيد ويرفع من منفعة القوائم المالية، ولا يجوز التغاضي عن الافتراض القائل بأن الكيان ينبغي ألا يغير أى مبدأ محاسبي إلا إذا قامت المنشأة بتبرير استخدام مبدأ محاسبي مقبول بديل على أساس أنه مفضل لديها.

امثلة عملية عن التغير في السياسات المحاسبية

مثال رقم (١):

قامت شركة الياسمين خلال عام ٢٠١٦ بتغيير سياستها المحاسبية الخاصة بكيفية معالجة تكاليف الاقتراض المباشرة المتعلقة بإنشاء أصل ثابت طويل الآجل ما زال تحت الإنشاء، وكانت الشركة تقوم برسملة تكاليف الاقتراض بعد خصم ضريبة الدخل وقررت اعتبارها مصروف في نفس سنة حدوثها، فإذا علمت ما يلي:

- ١- قامت الشركة برسملة تكلفة الاقتراض البالغة ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه في عام ٢٠١٥، وكذلك رسملة ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه من الفوائد في السنوات التي تسبق عام ٢٠١٥.
- ٢- أظهرت السجلات المحاسبية لشركة الياسمين في عام ٢٠١٦ أرباح من نشاطها العادي قبل الفوائد والضرائب بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وفوائد مدفوعة بمبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه (تخص عام ٢٠١٦ فقط) وضريبة دخل بمبلغ ٦٨٠٠٠٠٠ جنيه.
- ٣- سعر الضريبة ٢٠% ولم يتم حساب إهلاك لأن الأصل الثابت لم يعمل بعد.
- ٤- بيانات عن سنة ٢٠١٥:

٢٥٠٠٠٠٠	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	
--	فوائد مدفوعة (يتم رسملتها)	(-)
٢٥٠٠٠٠٠	صافي الربح بعد الفوائد	
(٥٠٠٠٠٠)	ضريبة الدخل ٢٠%	(-)
٢٠٠٠٠٠٠	صافي الربح بعد الضرائب	

- ٥- بلغ رصيد أول المدة للأرباح المرحلة لعام ٢٠١٥ مبلغ ٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ورصيد آخر المدة ٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه.

الحل:

بيانات قائمة الدخل

٢٠١٦	٢٠١٥	
٤٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	الربح قبل الفوائد والضرائب
(٦٠٠٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠٠٠)	(-) فوائد مدفوعة
٣٤٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	صافي الربح بعد الفوائد
(٦٨٠٠٠٠٠)	(٤٠٠٠٠٠٠)	(-) ضريبة الدخل ٢٠%
٢٧٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	صافي الربح بعد الضرائب

قائمة الأرباح المرحلة

٢٠١٦	٢٠١٥	
٨٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	(١) رصيد أول المدة للأرباح المرحلة قبل التعديل
		(±)
		(٢) صافي الأثر بعد خصم ضريبة الدخل:
	٦٤٠٠٠٠	في عام ٢٠٠٥ (٨٠ × ٨٠٠٠٠) %
١٠٤٠٠٠٠		في عام ٢٠٠٦ عبارة عن (٥٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠) × ٨٠ %
٦٩٦٠٠٠٠	٥٣٦٠٠٠٠	رصيد أول المدة للأرباح المرحلة بعد التعديل
		+
٢٧٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	صافي الربح (من قائمة الدخل)
٩٦٨٠٠٠٠	٦٩٦٠٠٠٠	رصيد أرباح مرحلة آخر المدة

مثال رقم (٢):

التطبيق المستقبلي لتغيير في السياسة المحاسبية عندما لا يكون التطبيق بأثر رجعي ممكنا من

الناحية العملية:

أثناء عام ٢٠١٥؛ غيرت شركة هاميس سياستها المحاسبية الخاصة بإهلاك أصل ثابت لتطبيق منهج مكونات يتصف بدرجة أعم وأشمل مع تبني نموذج إعادة التقييم في الوقت ذاته.

وفى السنوات السابقة لعام ٢٠١٥، لم تكن سجلات أصول شركة هاميس مفصلة بدرجة كافية لتطبيق المنهج بشكل كامل، وفى نهاية ٢٠١٤، كلفت الإدارة إحدى الجهات بإجراء مسح هندسي وفر معلومات حول المكونات المحتفظ بها وقيمتها العادلة، والقيم المختلفة التقديرية والمبالغ القابلة للإهلاك في بداية ٢٠١٥، ومع ذلك لم يوفر المسح أساسا كافيا يمكن من تقدير تكلفة تلك المكونات التي لم تتم محاسبتها بشكل منفصل سابقا، ولم تسمح السجلات الموجودة قبل المسح بإعادة إنشاء هذه المعلومات.

وبحثت إدارة شركة هاميس كيفية محاسبة كل من جانبي التغيير المحاسبي وقررت أنه لم يكن من الممكن عمليا محاسبة التغيير إلى منهج مكونات أكثر اكتمالا بأثر رجعي أو محاسبة ذلك التغيير مستقبليا من أى تاريخ سابق لبداية عام ٢٠١٥، أيضا فإن التغيير من نموذج تكاليف إلى نموذج إعادة تقييم مطلوب محاسبته مستقبليا، ولذلك فقد انتهت الإدارة إلى أنه ينبغي عليها تطبيق سياسة شركة هاميس الجديدة مستقبليا منذ بداية عام ٢٠١٥.

- معلومات إضافية:

نسبة ضريبة الدخل هي ٣٠% فرضاً.

الحل:

	الأصول الثابتة:
٢٥٠٠٠٠	التكلفة
(١٤٠٠٠٠)	الإهلاك
١١٠٠٠٠	صافي القيمة الدفترية
١٥٠٠٠	صافي الإهلاك المستقبلية عن عام ٢٠١٥ (أساس قديم)
	بعض نتائج المسح الهندسي:
١٧٠٠٠٠	التقييم
٣٠٠٠٠	القيمة المتبقية التقديرية
٧	متوسط العمر المتبقي للأصل (بالسنوات)
	نفقة الإهلاك على الأصول الثابتة الموجودة عن عام ٢٠١٥:
٢٠٠٠٠	(أساس جديد) أي (٣٠٠٠٠ - ١٧٠٠٠) ÷ ٧ سنوات

مستخلصات من الإيضاحات:

منذ بداية عام ٢٠١٥، غيرت شركة هاميس سياستها المحاسبية لإهلاك الأصول الثابتة لتطبيق منهج مكونات أكثر اكتمالا مع تطبيق نموذج إعادة التقييم في الوقت ذاته. وتتبنى الإدارة وجهة النظر التي تقول أن هذه السياسة توفر معلومات موثوقة وملائمة لأنها تتعامل بشكل أدق مع مكونات الأصول الثابتة ومبنية على قيم محدثة. وقد تم تطبيق السياسة مستقبليا منذ بدء عام ٢٠١٥ لأنه لم يكن من الممكن عمليا تقدير تأثيرات تطبيق السياسة سواء بأثر رجعي أو مستقبلي من أي تاريخ أسبق. وبناءً عليه فإن تبني السياسة الجديدة ليس له تأثير على السنوات السابقة. ويتمثل التأثير على السنة الجارية في زيادة المبلغ المرحل للأصول الثابتة في بداية العام بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه، وزيادة مخصص الضرائب المؤجلة في بداية المدة بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه وتكوين فروق إعادة تقييم في بداية السنة بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه وزيادة نفقة الإهلاك بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وخفض نفقة الضريبة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه.

مثال رقم (٣):

التطبيق المستقبلي لتغيير السياسة المحاسبية عندما لا يكون التطبيق بأثر رجعي ممكنا من الناحية العملية:

أثناء عام ٢٠١٥، غيرت شركة (س) سياستها المحاسبية الخاصة بإهلاك أصل ثابت لتطبيق منهج مكونات أعم وأشمل مع تبني نموذج إعادة التقييم في الوقت ذاته. وفى السنوات السابقة لعام ٢٠١٥، لم تكن سجلات أصول الشركة (س) مفصلة بدرجة كافية

لتطبيق منهج مكونات بشكل كامل، وفي نهاية عام ٢٠١٤ كلفت الإدارة إحدى الجهات بإجراء مسح هندسي وفر معلومات حول المكونات المحتفظ بها وقيمتها لعادلة، والقيم المختلفة التقديرية والمبالغ القابلة للإهلاك في بداية عام ٢٠١٥، ومع ذلك لم يوفر المسح أساساً كافياً يمكن من تقدير تكلفة تلك المكونات التي لم تتم محاسبتها بشكل منفصل سابقاً، ولم تسمح السجلات الموجودة قبل المسح بإعادة إنشاء هذه المعلومات.

وبحثت إدارة شركة (س) كيفية محاسبة كل من جانبي التغيير المحاسبي وقررت أنه لم يكن من الممكن عملياً محاسبة التغيير إلى منهج مكونات أكثر اكتمالاً بأثر رجعي أو محاسبة ذلك التغيير مستقبلياً من أي تاريخ سابق لبداية عام ٢٠١٥. أيضاً فإن التغيير من نموذج تكاليف إلى نموذج إعادة تقييم مطلوب محاسبته مستقبلياً، ولذلك فقد انتهت الإدارة إلى أنه ينبغي عليها تطبيق سياسة شركة (س) الجديدة مستقبلياً منذ بداية عام ٢٠١٥.

معلومات إضافية: نسبة ضريبة الدخل هي ٢٠% فرضاً، واليك البيانات التالية:

الأصول الثابتة:	
٦٠٠٠٠٠	التكلفة
(٢٤٠٠٠٠)	مجمع الإهلاك السابق
٣٦٠٠٠٠	صافي القيمة الدفترية
٦٠٠٠٠	نفقة الإهلاك المستقبلية عن عام ٢٠١٥ (أساس قديم)
نتائج المسح الهندسي:	
التقييم (بالقيمة العادلة)	
٣٠٠٠٠٠	مكون (أ)
١٥٠٠٠٠	مكون (ب)
٦٠٠٠٠	مكون (ج)
القيمة المتبقية المقدرة في نهاية العمر الإنتاجي:	
٣٠٠٠٠	مكون (أ)
١٥٠٠٠	مكون (ب)
٦٠٠٠	مكون (ج)
٦ سنوات	متوسط العمر المتبقي للأصول (بالسنوات)
٩ سنوات	مكون (أ)
٦ سنوات	مكون (ب)
٥ سنوات	مكون (ج)

الحل:

لحساب إهلاك مكون (أ)	=	$\frac{30000 - 300000}{9}$	=	30000	جنيه
لحساب إهلاك مكون (ب)	=	$\frac{15000 - 150000}{6}$	=	22500	جنيه
لحساب إهلاك مكون (ج)	=	$\frac{6000 - 60000}{5}$	=	1080	جنيه
مجموع الإهلاكات	=	$22500 + 30000 + 10800$	=	63300	جنيه

مستخلصات من الإيضاحات:

في بداية عام ٢٠١٥، غيرت الشركة (س) سياستها المحاسبية لإهلاك الأصول الثابتة لتطبيق منهج مكونات بشكل أكثر اكتمالا مع تطبيق نموذج إعادة التقييم في الوقت ذاته وتتبنى الإدارة وجهة النظر التي تقول أن هذه السياسة توفر معلومات موثوقة وملائمة لأنها تتعامل بشكل أدق مع مكونات الأصول الثابتة ومبنية على قيم محدثة.

وقد تم تطبيق السياسة مستقبليا منذ بدء عام ٢٠١٥ لأنه لم يكن من الممكن عملياً تقدير تأثيرات تطبيق السياسة سواءً بأثر رجعي أو مستقبلي من أى تاريخ أسبق. وبناءً عليه فإن تبني السياسة الجديدة ليس له تأثير على السنوات السابقة، ويتمثل التأثير على السنة الحالية في زيادة القيمة الدفترية للأصول الثابتة في بداية العام بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه (ترتفع من ٣٦٠٠٠٠ إلى ٥١٠٠٠٠ أى القيمة العادلة)، وكذلك زيادة مخصص الضرائب المؤجلة بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه (عبارة عن الزيادة $\times 20\%$)، وتكوين فروق إعادة تقييم في بداية السنة بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه ضمن حقوق الملكية، وزيادة نفقة الإهلاك بمبلغ ١٦٥٠٠ جنيه وخفض مصروف ضريبة الدخل بمبلغ ٣٣٠٠ جنيه، ويظهر مقابله أصل ضريبي مؤجل بنفس القيمة.

مثال رقم (٤):

تقدير العمر الإنتاجي:

بفرض أن هناك أصل ثابت تكلفته ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وكان قد تم تقدير عمره الإنتاجي في السابق على أساس أنه سيكون ١٠ سنوات، وتستخدم المنشأة طريقة القسط الثابت ولا توجد له قيمة متبقية (خردة)، وبعد سنتين راجعت الإدارة تقديرها للعمر الإنتاجي وعدلته إلى ٦ سنوات.

وال المطلوب: حساب الإهلاك خلال سنوات العمر الإنتاجي للأصل.

الحل:

أولاً: حساب الإهلاك في السنتين الأولى والثانية: العمر الإنتاجي = ١٠ سنوات

إهلاك السنة الأولى = $1000000 \div 10$ سنوات = ١٠٠٠٠٠٠ جنيه

إهلاك السنة الثانية = $1000000 \div 10$ سنوات = ١٠٠٠٠٠٠ جنيه

إذاً مجمع الإهلاك في السنتين = ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه

ثانياً: صافي القيمة الدفترية عند إعادة تقدير العمر الإنتاجي:

= تكلفة الأصل - مجمع الإهلاك

= $1000000 - 2000000$ = ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه

ثالثاً: حساب الإهلاك خلال الفترة المتبقية وقد أصبحت ٤ سنوات

إهلاك السنوات من ٣ إلى ٦ = $800000 \div 4$ سنوات = ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه

مثال رقم (٥):

- ١- اكتشفت الشركة (ب) خلال عام ٢٠١٢ أن بعض المنتجات التي تم بيعها خلال عام ٢٠١١ قد تم إدراجها بالخطأ ضمن مخزون ٣١ ديسمبر بمبلغ ٦٥٠٠٠.
- ٢- وقد أظهرت دفاتر حسابات الشركة (ب) عن عام ٢٠١٢ مبيعات بمبلغ ١٠٤٠٠٠٠ وتكلفة بضاعة مبيعة بمبلغ ٨٦٥٠٠٠ (تتضمن خطأ في رصيد مخزون أول المدة بمبلغ ٦٥٠٠٠) وبلغت ضريبة الدخل ٥٢٥٠٠.

٣- أظهرت شركة (ب) الآتي في عام ٢٠١١:

٧٣٥٠٠٠	مبيعات
(٥٣٥٠٠٠)	تكلفة بضاعة مبيعة
٢٠٠٠٠٠	الربح قبل الضرائب
(٦٠٠٠٠)	ضرائب الدخل ٣٠٥
١٤٠٠٠٠	صافي الربح

- ٤- بلغ رصيد أول المدة في عام ٢٠١١ للأرباح المرحلة مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ورصيد آخر المدة للأرباح المرحلة مبلغ ٣٤٠٠٠٠ جنيه.
- ٥- سعر الضريبة ٣٠%.

الحل:

بيانات قائمة الدخل

٢٠١٢	٢٠١١ معدلة	
١٠٤٠٠٠٠	٧٣٥٠٠٠	مبيعات
(٨٠٠٠٠٠)	(٦٠٠٠٠٠)	تكلفة بضاعة مباعه
٢٤٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠	الربح قبل ضرائب الدخل
(٧٢٠٠٠)	(٤٠٥٠٠)	(-) ضريبة الدخل ٣٠%
١٦٨٠٠٠	٩٤٥٠٠	صافي الربح

بيانات من قائمة الأرباح المحتجزة

٢٠١٢	٢٠١١ معدلة	
٣٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	رصيد أرباح مرحلة أول المدة قبل التعديل
(٤٥٥٠٠)	--	تصحيح خطأ: (الصافي بعد خصم ضريبة الدخل بمبلغ ١٩٥٠٠ جنيهه) الصافي = ٦٥٠٠٠ - ١٩٥٠٠ =
٢٩٤٥٠٠	٢٠٠٠٠٠	رصيد أول المدة للأرباح المرحلة بعد التعديل
١٦٨٠٠٠	٩٤٥٠٠	صافي الربح (من قائمة الدخل)
٤٦٢٥٠٠	٢٩٤٥٠٠	رصيد آخر المدة للأرباح المرحلة

مثال رقم (٦):

- ١- اكتشفت شركة جهاد خلال عام ٢٠١٦ أن بعض المنتجات التي تم بيعها خلال عام ٢٠١٥ قد تم إدراجها بالخطأ ضمن مخزون ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بمبلغ ٤٠٠٠٠.
- ٢- وقد أظهرت دفاتر حسابات الشركة عن عام ٢٠١٦ مبيعات بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ وتكلفة بضاعة مباعه بمبلغ ٤٢٠٠٠٠ (تتضمن خطأ في رصيد مخزون أول المدة بمبلغ ٤٠٠٠٠) وبلغت ضريبة الدخل ٣٦٠٠٠ جنيهه.

٣- أظهرت دفاتر شركة جهاد الآتي في عام ٢٠١٥:

٥٦٠٠٠٠	مبيعات
(٣٩٢٠٠٠)	(-) تكلفة بضاعة مباعه
١٦٨٠٠٠	الربح قبل الضرائب
(٣٣٦٠٠)	(-) ضرائب الدخل ٢٠%
١٣٤٤٠٠	صافي الربح

- ٤- بلغ رصيد أول المدة للأرباح المحتجزة في عام ٢٠١٥ مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه ورصيد آخر المدة للأرباح المحتجزة مبلغ ٩٣٤٤٠٠ جنيه.
- ٥- سعر الضريبة ٢٠%.

الحل:

بيانات قائمة الدخل

٢٠١٦	٢٠١٥ معدلة	
٦٠٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠	مبيعات
٣٨٠٠٠٠	٤٣٢٠٠٠	(-) تكلفة بضاعة مباعه
٤٠٠٠٠ نقص	٤٠٠٠٠ زيادة	
٢٢٠٠٠٠	١٢٨٠٠٠	الربح قبل ضرائب الدخل
٤٤٠٠٠	٢٥٦٠٠	(-) ضريبة الدخل ٢٠%
١٧٦٠٠٠	١٠٢٤٠٠	صافي الربح

بيانات من قائمة الأرباح المحتجزة

٢٠١٦	٢٠١٥ معدلة	
٩٣٤٤٠٠	٨٠٠٠٠٠	رصيد أرباح مرحلة أول المدة قبل التعديل
		تصحيح خطأ:
		(الصافي بعد خصم ضريبة الدخل بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه)
		٨٠٠٠ قيمة الخطأ $\times ٢٠\%$ ضريبة = ٨٠٠٠
(٣٢٠٠٠)	--	الصافي = ٨٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ = ٣٢٠٠٠
٩٠٢٤٠٠	٨٠٠٠٠٠	رصيد أول المدة للأرباح المرحلة بعد التعديل
١٧٦٠٠٠	١٠٢٤٠٠	صافي الربح (من قائمة الدخل)
١٠٧٨٤٠٠	٩٠٢٤٠٠	رصيد آخر المدة للأرباح المرحلة

مثال رقم (٧):

قررت الشركة (س) في عام ٢٠١٥ تغيير طريقة الاستهلاك المتبعة للآلات والمعدات من طريقة نسبة من مجموع أرقام السنوات إلى طريقة القسط الثابت، وذلك لأنه تبين لها أن طريقة القسط الثابت هي الطريقة الأكثر قبولاً في ممارسات الصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك تتفق الطريقة مع نمط الاستهلاك المتوقع، فإذا علمت ما يلي:

١- تم شراء الآلات في ٢٠١٢/١/١ وبلغت تكلفتها ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه وقيمة الخردة المقدرة ٥٠٠٠٠ جنيه والعمر الإنتاجي المقدر ١٠ سنوات.

٢- أظهرت السجلات المحاسبية للشركة في عام ٢٠١٥ أرباح من نشاطها العادي قبل خصم إهلاك الآلات والضرائب بمبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه.

٣- سعر الضريبة ٢٠%.

٤- بيانات عن سنة ٢٠١٤:

٧٨٠٠٠٠	صافي الربح قبل إهلاك الآلات والمعدات والضرائب
(٨٠٠٠٠)	(-) إهلاك الآلات والمعدات
٧٠٠٠٠٠	صافي الربح بعد الإهلاك
(١٤٠٠٠٠)	(-) ضرائب الدخل ٢٠%
٥٦٠٠٠٠	صافي الربح

٥- بلغ رصيد أول المدة للأرباح المحتجزة في عام ٢٠١٤ مبلغ ١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه ورصيد آخر المدة للأرباح المحتجزة مبلغ ١٩٦٠٠٠٠٠ جنيه.

وال المطلوب:

إجراء القيود اللازمة وبيان كيفية معالجة التغيير في السياسات المحاسبية المتبعة للإهلاك.

الحل:

بيانات قائمة الدخل

٢٠١٥	٢٠١٤	
٩٠٠٠٠٠	٧٨٠٠٠٠	الربح قبل الإهلاك والضرائب
٥٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	(-) إهلاك الآلات والمعدات
٨٤٥٠٠٠	٧٢٥٠٠٠	صافي الربح قبل الضرائب
١٦٩٠٠٠	١٤٥٠٠٠	(-) ضريبة الدخل ٢٠%
٦٧٦٠٠٠	٥٨٠٠٠٠	صافي الربح بعد الضرائب

بيانات من قائمة الأرباح المحتجزة

٢٠١٦	٢٠١٥معدلة	
١٩٦٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	(١) رصيد أرباح محتجزة أول المدة قبل التعديل (+) صافي الأثر بعد خصم ضريبة الدخل: في عام ٢٠٠٤ = فرق الإهلاكات السابقة $\times 80\%$ للسنتي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ = $80\% \times 80000$ في عام ٢٠٠٥ = $80\% \times 100000$
٨٤٠٠٠	٦٤٠٠٠	
٢٠٤٤٠٠٠	١٤٦٤٠٠٠	(٢) رصيد أرباح محتجزة أول المدة بعد التعديل + صافي ربح العام (أعلاه)
٦٧٦٠٠٠	٥٨٠٠٠٠	
٢٧٢٠٠٠٠	٢٠٤٤٠٠٠	

ملاحظات على الحل:

أولاً: الإهلاك بطريقة نسبة مجموع أرقام السنوات:

السنة	أرقام السنوات	معكوس أرقام السنوات	النسبة	الإهلاك = (تكلفة - خردة) \times النسبة
٢٠١٢	١	١٠	١٠	$(50000 - 60000) = \frac{10}{55} = 10000$
٢٠١٣	٢	٩	٥٥	
٢٠١٤	٣	٨	٩	$(50000 - 60000) = \frac{9}{55} = 90000$
٢٠١٥	٤	٧	٥٥	
٢٠١٦	٥	٦	٨	$(50000 - 60000) = \frac{8}{55} = 80000$
	٦	٥	٥٥	
	٧	٤		وهذا هو
	٨	٣		
	٩	٢		
	١٠	١		
		٥٥		

ثانياً: الإهلاك بطريقة القسط الثابت:

$$\text{الإهلاك السنوي} = \frac{(\text{تكلفة - خردة})}{(\text{عدد السنوات})} = \frac{60000 - 50000}{(10 \text{ سنوات})} = 1000$$

ثالثاً: فروق الإهلاك:

السنة	نسبة من مجموع أرقام السنوات	قسط ثابت	الفرق
٢٠٠٢	١٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٤٥٠٠٠
٢٠٠٣	٩٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
٢٠٠٤	٨٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٢٥٠٠٠

مجموع الفروق قبل سنة ٢٠٠٤ = ٤٥٠٠٠ + ٣٥٠٠٠ = ٨٠٠٠٠ جنيه

وتؤدى إلى تخفيض صافي الربح بهذا المبلغ للسنوات قبل العام ٢٠١٤ وذلك لأن الإهلاك أكبر في ظل طريقة نسبة من مجموع أرقام السنوات بالمقارنة بطريقة القسط الثابت وذلك في السنوات الأولى من عمر الأصل.

ولذلك عند تعديل بيانات القوائم المالية، يتم زيادة الأرباح المحتجزة في عام ٢٠١٤ بهذا المبالغ ولكن بعد خصم ضريبة الدخل بنسبة ٢٠%.

$$\text{أى المبلغ} \times \frac{80}{100} = \text{لينتج الأثر الصافي.}$$

ونفس الأمر عند تعديل رقم الأرباح المحتجزة لسنة ٢٠١٥:

$$\text{مجموع الفروق قبل سنة ٢٠٠٥} = ٤٥٠٠٠ + ٣٥٠٠٠ + ٢٥٠٠٠ = ١٠٥٠٠٠$$

$$\text{التعديل} = \frac{80}{100} \times 105000 = 84000$$

قيد التعديل في عام ٢٠١٥:

مدين	دائن	بيان	تاريخ
١٠٥٠٠٠		من د/ مجمع إهلاك الآلات والمعدات إلى مذكورين:	١٢/٣١
	٨٤٠٠٠	د/ أرباح محتجزة	
	٢١٠٠٠	د/ مصروف ضريبة الدخل	
		أو إلى د/ الأثر المتراكم للتغير في السياسات المحاسبية (التزام ضريبي مؤجل)	

مثال رقم (٨):

اشترت إحدى الوحدات الاقتصادية آلة بتكلفة إجمالية ٣٠٠.٠٠٠ جنيه في ٢٠١٥/١/١ وقد قدر عمرها الإنتاجي في هذا التاريخ بخمس سنوات دون أن تكون لها قيمة كخردة. وقد استخدمت الوحدة طريقة مجموع أرقام السنوات لإهلاك الآلة خلال عام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧ وفي عام ٢٠١٨ تم التحويل إلى طريقة القسط الثابت.

والمطلوب: المعالجة المحاسبية للتغيرات في السياسات المحاسبية:

أ - بفرض عدم وجود أثر للضريبة.

ب - بفرض أثر الضريبة على الدخل ٣٠%.

الحل:

في البداية يتم احتساب الأثر المتراكم للتغيير في طريقة احتساب الإهلاك.

السنة	طريقة مجموع أرقام السنوات	القسط الثابت	الفرق
٢٠١٥	١٠٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠
٢٠١٦	٨٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠
٢٠١٧	٦٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	—
			٦٠.٠٠٠

بفرض عدم وجود أثر الضريبة:

في هذه الحالة يكون الأثر المتراكم للتغيير في السياسات المحاسبية ٦٠.٠٠٠ جنيه ويتم إثبات ذلك في الدفاتر في ٢٠١٨/١٢/٣١ بالقيد التالي:

٦٠.٠٠٠	من د/ مجمع إهلاك الآلات
٦٠.٠٠٠	إلى د/ الأثر المتراكم للتغيير في السياسات المحاسبية

ويترتب على القيد السابق ما يلي:

— تعديل رصيد مجمع إهلاك الآلات ليعكس قيمة الإهلاك المتراكم في حالة استخدام طريقة القسط الثابت في السنوات الماضية بدلا من طريقة مجموع أرقام السنوات.

— أن الأثر المتراكم يؤدي إلى زيادة صافي الربح من عام ٢٠١٨ بمبلغ ٦٠.٠٠٠ ج.

بفرض أن الضريبة على الدخل ٣٠%:

يؤدي الأثر المتراكم إلى زيادة صافي الربح وهذا يؤدي بالتبعية إلى زيادة الضريبة المستحقة وهنا

يحدد الأثر المتراكم للتغيير في السياسات المحاسبية كالتالي:

التأثير على الربح قبل الضريبة	٦٠٠٠٠	جنيه
يخصم أثر الضريبة (٣٠% × ٦٠٠٠٠)	١٨٠٠٠	جنيه
صافي الأثر المتراكم للتغير في السياسات المحاسبية	٤٢٠٠٠	جنيه

وهنا يكون قيد التسوية في نهاية عام ٢٠١٨ كالتالي:

٦٠٠٠٠	من د/ مجمع إهلاك الآلات
	إلى مذكورين:
١٨٠٠٠	د/ الضرائب المستحقة
٤٢٠٠٠	د/ الأثر المتراكم للتغير في السياسات المحاسبية

وحول كيفية الإفصاح عن التسويات السابقة في قائمة الدخل يكون كالتالي:

	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
صافي الربح العادي (أرقام مفترضة)	١٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
البنود غير العادية (أرقام مفترضة)	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
الأثر المتراكم للتغيرات في السياسات المحاسبية	٤٨٠٠٠	—	—	—
صافي الربح	١١٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠
العائد على السهم العادي	١٠,٠٠	٤,٠٠	٦,٠٠	٥,٠٠
من الربح العادي	١,٠	٠,٨	١,٠	٠,٦
من البنود غير العادية	٠,٤٨	—	—	—
من الأثر المتراكم من التغير في السياسات المحاسبية	١١,٤٨	٤,٨	٧	٥,٦

بالإضافة إلى ذلك يجب الإفصاح عن ما قد كانت ستكون عليه الأرقام الواردة في قوائم الدخل عن السنوات السابقة إذا كانت طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك قد طبقت خلال تلك السنوات وتلك تعتبر بيانات إضافية لمساعدة قراء القوائم المالية على تحديد اتجاه العائد خلال فترة زمنية طويلة نسبية. وجدير بالذكر أن هناك بعض الحالات التي يصعب فيها تحديد الأثر المتراكم للتغيرات المحاسبية أو قد يكون التغير يتعلق بالسنة الحالية والسنوات السابقة التالية فقط ولا يؤثر على سنوات سابقة بالإضافة إلى ذلك قد يكون الإفصاح عن الأثر المتراكم في قائمة الدخل غير ممكن نظرا لعدم توافر بيانات كافية عن الفروق بين الطريقتين في السنوات السابقة، مثال ذلك التحول إلى طريقة الوارد أخيرا صادر أولا لتحديد تكلفة المخزون حيث قد يصعب تحديد الأثر المتراكم لعدم وجود سجلات كاملة للتكلفة التاريخية للمخزون. وفي هذه الحالة لا يكون هناك أثر متراكم لقياسه ويكتفى بملحوظة مرفقة بالقوائم المالية تشير إلى عدم وجود أثر متراكم للتغير على السنوات السابقة.

مثال رقم (٩):

كانت قائمة الدخل للشركة (ج) عن السنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ كالتالي:

بيان	٢٠١٤	٢٠١٣
ربح من الأنشطة العادية قبل الفوائد والضرائب	٣٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
فوائد مدفوعة القيمة	(٣٠٠٠)	—
ربح من الأنشطة العادية قبل ضريبة الدخل	٢٧٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
ضريبة الدخل ٣٠%	٨١٠٠٠	٥٤٠٠٠
	١٨٩٠٠٠	١٢٦٠٠٠

فإذا علمت أن:

- الشركة قامت خلال عام ٢٠١٤ بتغيير سياساتها المحاسبية بشأن معالجة تكاليف الاقتراض المتعلقة بشراء محطة كهرباء مازالت تحت الإنشاء ليتم استخدامها بمعرفة هذه الشركة، حيث كانت تقوم برسملة هذه التكاليف بعد خصم الضرائب، تم التغيير إلى اعتبار هذه التكاليف مصروفات بدلا من رسملتها.
- لم تقم الشركة باحتساب أى إهلاك على محطة الكهرباء لعدم استخدامها بعد.
- بلغ الرصيد أول المدة للأرباح المرحلة لعام ٢٠١٣ مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ورصيد آخر المدة ٣٢٦٠٠٠ جنيه.
- بلغت نسبة الضريبة على الدخل ٣٠%.
- بلغت تكلفة الاقتراض التي تم رسملتها عام ٢٠١٣ مبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه والبالغة ٥٢٠٠٠ في الفترات التي تسبق عام ٢٠١٣.

وال المطلوب: بيان تأثير ما سبق على قائمة الدخل وقائمة الأرباح المرحلة باستخدام المعالجة القياسية.

الحل:

شركة (ج)

بيانات مستخرجة من قائمة الدخل

بيان	٢٠١٤	٢٠١٣
ربح من الأنشطة العادية قبل الفوائد والضرائب	٣٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
فوائد مدفوعة	(٣٠٠٠)	(٢٦٠٠٠)
ربح الأنشطة العادية قبل ضريبة الدخل	٢٧٠٠٠٠	١٥٤٠٠٠
ضريبة الدخل بواقع ٣٠%	٨١٠٠٠	٤٦٢٠٠
صافي الربح	١٨٩٠٠٠	١٠٧٨٠٠

ملاحظات :

١- تم إعادة عرض المعلومات المقارنة في عام ٢٠١٣ من خلال تحميل قائمة الدخل الخاص بها بتكاليف الاقتراض واعتبارها مصروف بدلا من تحميلها على تكلفة محطة الكهرباء وقد بلغت هذه التكاليف ٢٦٠٠٠ جنيه.

٢- انخفضت ضريبة الدخل الوارد في قائمة الدخل عند عرض المعلومات المقارنة في عام ٢٠١٣ من مبلغ ٥٤٠٠٠ جنيه إلى ٤٦٢٠٠ ج نتيجة تحميل قائمة الدخل بمصروفات الاقتراض.

شركة (ج): بيانات مستخرجة من قائمة الأرباح المرحلة

بيان	٢٠١٤	٢٠١٣
رصيد أول المدة قبل التعديل	٣٢٦٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
التغيير في السياسات المحاسبية الخاصة برسطة الضرائب	٤٥٦٠٠	٣٦٤٠٠
رصيد أول المدة	٢٧١٤٠٠	١٦٣٦٠٠
صافي الربح	١٨٩٠٠٠	١٠٧٨٠٠
	٤٦٠٤٠٠	٢٧١٤٠٠

ملاحظات :

١- تكاليف الاقتراض التي تم رسملتها عام ٢٠١٣ + تكاليف الاقتراض الخاصة بالسنوات السابقة لعام ٢٠١٣.

$$\text{الإجمالي} = ٢٦٠٠٠ + ٥٢٠٠٠ = ٧٨٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{قيمة ضريبة الدخل المستحقة عليهم} = ٧٨٠٠٠ \times ٥٠\% = ٣٩٠٠٠ \text{ ج}$$

قيمة الفوائد التي يتعين إدراجها بقائمة الأرباح المرحلة لعام ٢٠٠٤

$$= ٧٨٠٠٠ - ٣٩٠٠٠ = ٥٤٦٠٠ \text{ ج}$$

$$٢- \text{تكاليف الاقتراض التي تم رسملتها قبل عام ٢٠١٣} = ٥٢٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{قيمة ضريبة الدخل المستحقة عليها} = ٥٢٠٠٠ \times ٣٠\% = ١٥٦٠٠ \text{ ج}$$

قيمة الفوائد التي يتعين إدراجها بقائمة الأرباح المرحلة لعام ٢٠١٣

$$= ٥٢٠٠٠ - ١٥٦٠٠ = ٣٦٤٠٠ \text{ ج}$$

وفى النهاية نود الإشارة إلى أن التغيير في السياسة المحاسبية لا يقتصر فحسب على التأثير على قائمة الدخل وقائمة الأرباح المرحلة، ولكن يمتد إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تتضمن الآتي:

- قامت الشركة خلال عام ٢٠١٤ بتغيير سياستها المحاسبية الخاصة بمعالجة تكاليف الاقتراض المتعلقة

بمحطة الكهرباء التي مازالت تحت الإنشاء وذلك باعتبار هذه التكاليف مصروفا بدلا من رسملتها على تكلفة المحطة.

وقد تم هذا التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي، وقد تم تعديل القوائم المالية المقارنة لعام ٢٠٠٣ تمشيا مع التغيير في السياسة المحاسبية، وقد كان أثر هذا التغيير هي زيادة الفوائد المدفوعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه عام ٢٠٠٤ و ٢٦٠٠ جنيه عام ٢٠٠٣ وبالتالي انخفض رصيد أول المدة للأرباح المرحلة من عام ٢٠٠٣ بمبلغ ٥٢٠٠ جنيه (٣٦٤٠ جنيه بعد استبعاد الأثر الضريبي له) وهو قيمة التسوية المتعلقة بالفترات السابقة.

وفيما يلي نعرض لحل المثال السابق باستخدام المعالجة البديلة المسموح بها.

شركة (ج): بيانات مستخرجة من قائمة الدخل

بيان	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤ معدل	٢٠١٣ معدل
الربح من الأنشطة العادية قبل الفوائد والضرائب	٣٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
فوائد مدفوعة	(٣٠٠٠٠)	-	(٣٠٠٠٠)	(٢٦٠٠٠)
إجمالي أثر التغيير في السياسات المحاسبية	(٧٨٠٠٠)			
الربح من الأنشطة العادية قبل ضريبة الدخل	١٩٢٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	١٥٤٠٠٠
ضريبة الدخل وتتضمن أثر التغيير في السياسة المحاسبية	٥٧٦٠٠	٥٤٠٠٠	٨١٠٠٠	٤٦٢٠٠
صافي الربح	١٣٤٤٠٠	١٢٦٠٠٠	١٨٩٠٠٠	١٠٧٨٠٠

ملاحظات:

- (٢٦٠٠) = تم إعادة عرض المعلومات الإضافية للمقارنة في عام ٢٠١٣ من خلال تحميل قائمة الدخل بها بقيمة تكاليف الاقتراض باعتبارها مصروف بدلا من تحميلها على تكلفة محطات الكهرباء تحت الإنشاء.

- (٧٨٠٠٠) = يمثل هذا المبلغ إجمالي تكاليف الاقتراض التي سبق رسملتها عام ٢٠١٣ وما قبلها (٢٦٠٠٠ ج + ٥٢٠٠٠ ج) وقد تم تحميلها على قائمة الدخل باعتبارها مصروف بدلا من تحميلها على تكلفة محطات الكهرباء تحت الإنشاء وقد تم إظهار أثر تغيير هذه السياسة على صافي ربح الشركة خلال الفترة الجارية في عام ٢٠١٤.

شركة (ج)

بيان	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤ معدل	٢٠١٣ معدل
رصيد أول المدة قبل التعديل	٣٢٦.٠٠٠	٢.٠٠٠	٣٢٦.٠٠٠	٢.٠٠٠
التغير في السياسة المحاسبية بعد استبعاد	(٣٠.٠٠٠)	-	(٥٤٦.٠٠)	(٣٦٤.٠٠)
ضريبة الدخل البالغة ٢٣٤٠ لعام ٢٠٠٤ ، البالغة ١٥٦٠ لعام ٢٠٠٣.				
رصيد أول المدة للأرباح المرحلة	٣٢٦.٠٠٠	٢.٠٠٠	٢٧١٤.٠٠	١٦٣٦.٠٠
بعد التعديل				
صافي الربح	١٣٤٤.٠٠	١٢٦.٠٠٠	١٨٩.٠٠٠	١٠٧٨.٠٠
رصيد آخر المدة	٤٦٠.٤٠٠	٣٢٦.٠٠٠	٤٦٠.٤٠٠	٢٧١٤.٠٠

هذا ويترتب على ما سبق ظهور البيانات التالية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

- تم إجراء تسوية مبلغ ٧٨٠٠٠ ج في قائمة الدخل عن عام ٢٠١٤ عبارة عن أثر التغيير في السياسة المحاسبية الخاصة بمعالجة تكلفة الاقتراض المتعلقة بمحطة الكهرباء لاستخدام الشركة والتي ما زالت تحت الإنشاء. وقد قامت الشركة في ٢٠١٤ باعتبار تكلفة الاقتراض مصروفا بدلا من رسمتها وذلك تمشيا مع المعالجة القياسية الواردة بالمعيار المحاسبي المصري الخاص بتكاليف الاقتراض.

- وقد تم التغيير في السياسة بأثر رجعي ويظهر نموذج إيضاحي للمعلومات بعد التعديل بافتراض أن السياسة الجديدة كان يتم استخدامها من قبل. وقد تم تخفيض رصيد أول المدة للأرباح المرحلة في نموذج إيضاح المعلومات عن عام ٢٠١٣ بمبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه (٣٦٤.٠٠٠ جنيه بعد استبعاد الأثر الضريبي) وهي قيمة التسوية المتعلقة بالفترة السابقة لعام ٢٠١٣.

وفى ضوء ما سبق نخلص إلى أنه يترتب على التغييرات في السياسات المحاسبية التي تطلب المعالجة بأثر رجعي ما يلي:

أ - عند إعداد القوائم المالية لأغراض المقارنة فإنه يجب إعادة تكوين القوائم للسنوات السابقة كما لو كانت الطريقة الجديدة قد طبقت خلالها.

ب- يتم تعديل رصيد الأرباح المرحلة في السنة التي تم فيها التغيير بحيث يعكس أثر التغيير في السياسة المحاسبية على الأرباح التي تحققت في السنوات السابقة.

مثال رقم (١٠):

إذا فرض أن إدارة وحدة اقتصادية تحتسب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها سنويا بنسبة ٢% من قيمة المبيعات السنوية الآجلة. وفي عام ٢٠١٨ تبين لها من واقع ظروف السوق أن هذه النسبة يتعين أن تكون ٤% من قيمة المبيعات السنوية الآجلة. وقد بلغت المبيعات خلال هذا العام مبلغ ٢ مليون جنيه مبيعات آجلة. المطلوب: ما تأثير ذلك على الوحدة الاقتصادية ؟

الحل:

- هنا يصبح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها = ٢ مليون × ٤% = ٨٠.٠٠٠ ج
- ويتم تحميل قائمة الدخل به دون تعديل لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال السنوات السابقة قبل عام ٢٠١٨ لأن مثل هذا النوع من التغيير يؤثر فقط في الفترة الجارية.

مثال رقم (١١):

إذا فرض أن الوحدة الاقتصادية قدرت العمر الاقتصادي للأصل بعشرة سنوات ابتداء من عام ٢٠٠٥ وبلغت تكلفته ٢٠٠.٠٠٠ جنيه، وفي نهاية عام ٢٠١٧ تبين لإدارة الشركة أن العمر الاقتصادي سيكون خمس سنوات بدلا من عشرة سنوات، فما هو تأثير ذلك؟

الحل: في هذه الحالة يتم توزيع تكلفة الأصل (بعد استبعاد إهلاك أعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) على العمر المتبقي للأصل وقدره سنتان على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{صافي تكلفة الأصل} &= 200.000 - \frac{3}{15} \times 200.000 \\ &= 200.000 - 40.000 = 160.000 \\ \text{قسط الإهلاك} &= \frac{160.000}{2} = 80.000 \end{aligned}$$

ويترتب على ما سبق الآتي:

- يتم تحميل قائمة الدخل ابتداء من عام ٢٠١٨ (السنة المالية التي حدث فيها تغيير التقدير المحاسبي) حتى عام ٢٠١٩ بمبلغ ٨٠.٠٠٠ جنيه سنويا.
- لا يتم تعديل الإهلاكات المحسوبة في السنوات السابقة لأن مثل هذا النوع من التغيير يؤثر فقط في الفترة الجارية واللاحقة دون أن يمتد إلى الفترات السابقة.

مثال رقم (١٢):

اشترت إحدى الوحدات الاقتصادية آلة في ١/١١/٢٠١٥ بتكلفة قدرها ١٥٠.٠٠٠ جنية. وقد قدر عمرها الاقتصادي بخمس سنوات وليس لها أي قيمة تخريدية، وتستخدم الشركة طريقة القسط الثابت لإهلاك الآلة ولكن نتيجة لخطأ وقع فيه المحاسب فقد تم إثبات تكلفة الآلة كمصروف إيرادي ضمن المصروفات المتنوعة.

وبفرض اكتشاف الخطأ في عام ٢٠١٦:

المطلوب: إجراء التسويات اللازمة.

الحل: ترتب على الخطأ السابق ما يلي:

- تخفيض رصيد الآلات بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنية.
- تخفيض رصيد د/ مجمع إهلاك الآلات بمقدار إهلاك عام ٢٠١٥.
- تضخيم مصروفات عام ٢٠١٥ بتكلفة الآلة.
- تخفيض الربح قبل الضريبة ومن ثم تخفيض الضريبة المستحقة عن عام ٢٠١٥.

ولتصحيح ما سبق يتم إجراء القيود التالية:

١٢/٣١	من د/ الآلات إلى مذكورين:		١٥٠.٠٠٠
	د/ مجمع إهلاك الآلات	٣٠.٠٠٠	
	د/ الأرباح المرحلة	١٢٠.٠٠٠	
١٢/٣١	من د/ الأرباح المرحلة إلى د/ الضريبة المستحقة على الدخل	٤٨٠.٠٠٠	٤٨٠.٠٠٠

ويترتب على هذين القيدتين أن يزيد رصيد د/ الأرباح المرحلة بمبلغ ٧٢٠.٠٠٠ جنية وهو عبارة عن:

١٥٠.٠٠٠	التخفيض في المصروفات العامة
(٣٠.٠٠٠)	الزيادة في م. الإهلاك
١٢٠.٠٠٠	الزيادة في الأرباح قبل الضريبة
(٤٨٠.٠٠٠)	الزيادة في الضريبة (٤٠%)
٧٢٠.٠٠٠	صافي الزيادة في رصيد الأرباح المرحلة

الأسئلة والتمارين

أولاً: الأسئلة :

اختار الإجابة الصحيحة لكل حالة من الحالات التالية:

- ١- تسويات السنوات السابقة التي تؤثر على أرقام صافي الربح للسنوات السابقة:
أ - يتم الإفصاح عنها كتسويات للسنة الحالية والسنوات التالية.
ب- تعالج في السنوات التالية فقط.
ج- لا يتم الإفصاح عنها في الجزء المخصص بالربح العادي في قائمة الدخل.
د - تؤدي دائما إلى تغير في حساب الضريبة المستحقة على الدخل.
هـ - لا شيء مما سبق.
- ٢- إحدى الشركات اشترت مبنى في عام ٢٠١٣ وقررت استخدام طريقة مجموع أرقام السنوات لاحتساب الإهلاك. وبعد مرور ١٠ سنوات قررت التحول إلى طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك. وفي هذه الحالة يظهر رصيد حساب الإهلاك للمباني في نهاية السنة التي تم فيها التغير مساويا ل:
أ - مصروف الإهلاك لمدة ١٠ سنوات على أساس القسط الثابت / وتظهر قائمة الدخل خسارة نتيجة التغير في السياسات المحاسبية.
ب- مصروف الإهلاك لمدة سنة واحدة على أساس القسط الثابت مضافا إليه مصروف الإهلاك لمدة ٩ سنوات على أساس مجموع أرقام السنوات.
ج- مصروف الإهلاك لمدة ١٠ سنوات على أساس القسط الثابت، وتظهر قائمة الأرباح المرحلة تعديلا لرصيد أول المدة.
د - لا شيء مما سبق
- ٣- أي مما يلي يعتبر تغييرا في السياسات المحاسبية له أثر رجعي على قياس الربح:
أ - التغير في سياسة المحاسبة عن الإيجارات.
ب- التغير من طريقة الوارد أخيرا صادر أولا إلى أي طريقة أخرى من طرق حساب تكلفة المخزون.
ج- التغير في سياسة احتساب الإهلاك.
د- التغير في سياسة المحاسبة عن فوائد القروض.
هـ - لا شيء مما سبق.
- ٤- أي مما يلي يعتبر تغييرا في التقديرات المحاسبية:
أ - التغير في طريقة احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من نسبة من المبيعات الآجلة إلى نسبة من رصيد العملاء.
ب- التغير من طريقة القسط المتناقص إلى القسط الثابت لاحتساب الإهلاك.

ج- اختيار طريقة نسبة الاكتمال للمحاسبة عن العقود طويلة الآجل.

د- التغيير من طريقة رسملة تكلفة الاقتراض إلى اعتبارها مصروفا إيراديا.

هـ- لا شيء مما سبق.

٥- في ٢٠١٨/١/١ اشترت شركة آلة بتكلفة إجمالية ٦٠٠٠٠٠ جينه وقد قدر عمرها الإنتاجي في هذا التاريخ بخمس سنوات دون أن يكون لها قيمة تخريدية وقد استخدمت الشركة طريقة مجموع أرقام السنوات لإهلاك الآلة خلال عام ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، وفي عام ٢٠٢١ تم التحول إلى طريقة القسط الثابت.

ما هو مقدار الأثر المتراكم لهذا التغيير في ظل تجاهل أثر الضريبة:

أ - صفر. ب- ١٢٠٠٠٠ ج- ١٠٢٠٠٠ د- ١٨٠٠٠٠

هـ- لا شيء مما سبق.

٦- في الحالة السابقة، ما هو الأثر المتراكم إذا كانت الضريبة على الدخل ٣٠%:

أ - ٨٤٠٠٠ ب- ٩٦٠٠٠ ج- ٧٢٠٠٠ د- ١٠٠٠٠٠

هـ- لا شيء مما سبق.

٧- خلال عام ٢٠٢٠ اكتشف محاسب شركة جهاد التجارية أن المخزون الذي يظهر في القوائم المالية قد ظهر بأقل من قيمته كالتالي:

- سنة ٢٠١٧ ٥٠٠٠٠٠ ج - سنة ٢٠١٨ ٢٠٠٠٠٠٠ د- ٤٠٠٠٠٠٠

- سنة ٢٠١٩ صفر

وتتبع الشركة سياسة الوارد أولا صادرا أولا، بافتراض عدم وجود أخطاء أخرى يكون رصيد الأرباح المرحلة في ٢٠٢٠/١٢/٣١:

أ - أقل مما يجب بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جينه.

ب- أعلى مما يجب بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ جينه.

ج- أقل مما يجب بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جينه.

د- صحيحا.

هـ- لا شيء مما سبق.

٨- في ٢٠١٨/١/١ قامت شركة هاميس بشراء آلة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جينه وبلغت مصاريف نقل وتركيب الآلة ٦٠٠٠٠ جينه وعمرها الاقتصادي المقدر هو ٨ سنوات وبدون قيمة مقدرة للخردة. وفي ٢٠١٩/١/١ قامت الشركة بالتحويل إلى طريقة القسط الثابت بعد أن كانت طريقة مجموع الأرقام هي المستخدمة.

ما هو مقدار مصروف الإهلاك لهذه الآلة عن السنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١:

أ - ٢٦٢٥٠ ب- ٣٥٠٠٠ ج- ٤٥٠٠٠ د- ٦٠٠٠٠

هـ- لا شيء مما سبق.

ثانيا: التمارين:

تمرين رقم (١):

اشترت شركة الشروق معدات بمبلغ ٢٢٨٠٠٠٠ جنيه في ١ ابريل ٢٠١٨، ويقدر لهذه الآلات عمر إنتاجي قدره ٨ سنوات وقيمة نفاية قدرها ١٢٠٠٠٠ جنيه، كما تبلغ وحدات الإنتاج المقدرة لها ٤٠٠٠٠ وحدة وساعات العمل المقدرة ٢٠٠٠٠ ساعة، وخلال سنة ٢٠١٨ استخدمت الشركة المعدات لمدة ١٦٠٠ ساعة وأنتجت المعدات ٣٠٠٠ وحدة.

المطلوب:

حساب مصروف الإهلاك في ظل كل من الطرق التالية إذا علمت أن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

أ - طريقة القسط الثابت في سنة ٢٠١٨.

ب- طريقة النشاط (وحدات الإنتاج) في سنة ٢٠١٨.

ج- طريقة النشاط (ساعات الدوران) في سنة ٢٠١٨.

د- طريقة مجموع أرقام السنوات في سنة ٢٠٢٠.

هـ- طريقة القسط المتناقص في سنة ٢٠١٩.

تمرين رقم (٢):

اشترت شركة الوادي آلة في ١ يونيو ٢٠١٧ بمبلغ ٤٢٠٠٠٠ جنيه بشرط تسليم محل البائع، وانفق على نقلها لموقع التركيب ٣٠٠٠ جنيه كما انفق على تركيبها ٥٠٠٠ جنيه وقد قدر العمر الإنتاجي للآلة بـ ١٠ سنوات بقيمة نفاية قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه، وفي ١ يونيو ٢٠١٨ تم استبدال جزء حيوي من الآلة بتكلفة ٢٤٣٠٠ جنيه وحل محله آخر مصمم لتخفيض تكلفة تشغيل الآلة، وفي ١ يونيو ٢٠٢٠ اشترت الشركة آلة جديدة بطاقة أكبر تكلفتها ٣٩٠٠٠٠ جنيه تسليم محل المشتري مع مبادلتها بالآلة القديمة التي تبلغ القيمة السوقية العادلة لها في المبادلة ٢٤٠٠٠٠ جنيه، وقد تكلف إعداد الآلة القديمة للنقل من موقعها ١٢٥٠ جنيه، كما بلغت تكلفة تركيب الآلة الجديدة ١٢٠٠٠ جنيه، ومن المقرر أن يكون العمر الإنتاجي للآلة الجديدة ١٠ سنوات بقيمة نفاية قدرها ٣٠٠٠٠ جنيه في نهاية هذه الفترة.

المطلوب:

بافتراض أن الإهلاك سوف يحسب على أساس القسط الثابت، احسب الإهلاك السنوي للآلة الجديدة عن السنة المالية التي تبدأ في ٢٠٢٠/٦/١ (مع التقريب لأقرب جنيه)

تمرين رقم (٣):

سبق لشركة المحمدي أن اشترت آلة تكلفتها ٦٠٠٠٠٠ جنية في سنة ٢٠١٨ بعمر إنتاجي مقدر ٨ سنوات وقيمة نفاية ٤٠٠٠٠ جنية في نهاية هذا الوقت. وقد تم حساب الإهلاك لمدة ٥ سنوات على هذا الأساس. وفي سنة ٢٠٢١ تحدد أن العمر الإنتاجي الكلي للآلة (متضمنا سنة ٢٠٢١) يجب أن يكون ١٠ سنوات بقيمة نفاية قدرها ٣٠٠٠٠ جنية في نهاية ذلك الوقت، وبفرض استخدام طريقة القسط الثابت.

المطلوب:

- أ - إجراء القيد اللازم لتصحيح إهلاك السنوات السابقة إذا لزم الأمر.
- ب - إجراء القيد اللازم لتسجيل الإهلاك عن سنة ٢٠٢١.

تمرين رقم (٤):

كانت إدارة شركة الفجر بصدد مناقشة ما إذا كانت معدات معينة يجب تخفيض تكلفتها من الدفاتر بصورة جزئية كالعبء على العمليات الجارية نتيجة للتقادم، وبلغت تكلفة هذه الأصول ٩٠٠٠٠٠ جنية بمجمع إهلاك حتى تاريخه يبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنية. وقد قررت الإدارة أن هذه الأصول قد تعرضت لنقص دائم في قيمتها وأنه يجب التقرير عن قيمة دفترية قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنية فقط في القوائم المالية. وعلاوة على ذلك، تم خفض العمر الإنتاجي المتبقي لهذا الأصل من ٨ سنوات إلى ٥ سنوات. كما قدرت قيمة النفاية لهذه المعدات بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنية.

المطلوب:

- أ - إجراء قيد اليومية اللازم لتسجيل تخفيض قيمة الأصل بالدفاتر.
- ب - بفرض عدم توقع استخدام الأصل في المستقبل، إعداد قيد اليومية اللازم لتسجيل تخفيض قيمة الأصل.

ج - أين يلزم التقرير عن مكسب أو خسارة التخفيض داخل قائمة الدخل؟

د - ما هي القضايا المحاسبية التي واجهتها الإدارة في المحاسبة عن هذا التخفيض؟

تمرين رقم (٥):

اشترت شركة الفؤاد آلة في ١ مارس ٢٠٢٠ بتكلفة ٤٩٠٠٠٠ جنية وبلغ العمر الإنتاجي لها ١٠ سنوات وقيمة النفاية ١٠٠٠٠ جنية، وللأغراض الضريبية فقد قدر العمر الإنتاجي لها بعدد ٥ سنوات.

المطلوب:

- أ - بافتراض أن الشركة تستخدم طريقة القسط الثابت للأغراض الدفترية والضريبية، فما هو

مصروف الإهلاك المقرر عنه في:

١- القوائم المالية لسنة ٢٠٢٠.

٢- الإقرار الضريبي لسنة ٢٠٢٠.

ب- بافتراض أن الشركة تستخدم طريقة القسط المتناقص للأغراض الدفترية والضريبية، فما هو

مصروف الإهلاك المقرر عنه في:

١- القوائم المالية لسنة ٢٠٢٠.

٢- الإقرار الضريبي لسنة ٢٠٢٠.

ج- لماذا يختلف الإهلاك للأغراض الضريبية عن الإهلاك للأغراض الدفترية حتى عندما تستخدم الشركة نفس طريقة الإهلاك في حساب كل منهما.

تمرين رقم (٦):

بلغت تكلفة المعدات التي اشترتها شركة التوحيد والنور في ١/٤/٢٠٢٠ مبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه ومن المقرر أن قيمة النفاية لهذه الآلة في نهاية عمرها الإنتاجي سوف تبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه. ويقدر العمر الإنتاجي لها بمقدار ٧ سنوات. كما تقدر ساعات الدوران الإجمالية لها بعدد ٤٠٠٠٠ ساعة ويقدر الإنتاج الكلي لها بعدد ٥٠٠٠٠٠ وحدة. وخلال سنة ٢٠٢٠ عملت الآلة لمدة ٦٠٠٠ ساعة وأنتجت ٥٥٠٠٠٠ وحدة. وخلال سنة ٢٠٢١ عملت الآلة لمدة ٥٥٠٠ ساعة وأنتجت ٤٨٠٠٠ وحدة.

المطلوب:

حساب مصروفات الإهلاك عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والسنة المنتهية في ٣١

ديسمبر ٢٠٢١ باستخدام الطرق التالية:

١- القسط الثابت. ٢- وحدات المخرجات. ٣- ساعات الدوران.

٤- مجموع أرقام السنوات. ٥- طريقة القسط المتناقص.

تمرين رقم (٧):

بل صافي الربح لإحدى الشركات عن السنوات ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه، ٣٩٠٠٠٠ جنيه، ٤٩٠٠٠٠ جنيه على التوالي.

وبافتراض أنه لم يتم تحميل قيود الإهلاك عن عام ٢٠٢٠ وأن المعلومات التالية قد أتيت لك:

١- قامت الشركة بشراء سيارة في ١/١/٢٠١٧ بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه وقيمتها المقدرة كخردة ١٠٠٠٠ جنيه وعمرها الاقتصادي ٦ سنوات. وقد قام محاسب الشركة بتحميل القيمة على حساب المصروفات المتنوعة.

٢- خلال عام ٢٠٢٠ تحولت الشركة من طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك عن المباني إلى طريقة

نسبة من الرصيد المتناقص. وقد كانت العمليات على أساس كل من الطريقتين:

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
قسط ثابت	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
قسط متناقص	١١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠

٣- تم شراء آلة في ٢٠١٧/٧/١ بتكلفة قدرها ٩٠٠٠٠ جنيه عمرها الاقتصادي المقدر كخردة ١٥٠٠٠ جنيه. وقد قررت الشركة في بداية عام ٢٠٠٠ أن الآلة يمكن استخدامها اقتصاديا حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ وأن الخردة المتوقعة في ذلك التاريخ تبلغ قيمتها ٧٥٠٠ جنيه. وتستخدم الشركة طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك عن الآلات.

٤- عند مراجعة الشركة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها في عام ٢٠٢٠ قررت أن ١% من المبيعات يعتبر ملائما علما بأن الشركة جرت على احتساب نسبة ٠.٥% خلال الأعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩ عندما كان المخصص ٤٥٠٠٠ جنيه، ٣٠٠٠٠ جنيه على التوالي. وكانت الشركة ستثبت المخصص عن عام ٢٠٢٠ بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه إذا استخدمت المعدل السابق استخدامه ولم تقم الشركة بإثبات المخصص عن الفترة بعد.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة في كل من الحالات السابقة وذلك في دفاتر الشركة عن عام ٢٠٢٠ بافتراض أن الدفاتر لم تقفل بعد.

تمرين رقم (٨):

اشترت إحدى الشركات في ٢٠١٥/١/١ آلة بتكلفة قدرها ٣٠٠٠٠٠ جنيه وقدر عمرها الاقتصادي في وقت الشراء بعشر سنوات ولم يحتسب لها قيمة تخريدية. وتقوم تلك الشركة بحساب الإهلاك الآلات والمعدات وفقا لطريقة القسط الثابت.

وفي عام ٢٠٢٠ اتضح أن هناك خطأ في تقدير العمر الاقتصادي للآلة وأن عمرها المناسب هو ١٢ سنة وليس ١٠ سنوات:

والمطلوب:

أ - بيان نوع التغيير السابق.

ب - المعالجة المحاسبية المناسبة.

ج - كيفية الإفصاح عن هذا التغيير.

تمرين رقم (٩):

قررت إحدى الشركات التحول من استخدام طريقة القسط المتناقص إلى طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك خلال عام ٢٠١٨ وذلك بالنسبة لجميع أصولها الثابتة. وقد أعطيت لك المعلومات التالية:

السنة	الإهلاك طبقاً للقسط المتناقص	الإهلاك طبقاً للقسط الثابت	الفرق
٢٠١٦	٣٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢٠١٧	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٢٠١٨	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

وقد كان صافي الربح عن عام ٢٠١٧ مبلغ ٣٨٠٠٠٠٠ جنيه وصافي الربح عن عام ٢٠١٨ مبلغ ٣٩٥٠٠٠ جنيه، وذلك دون الأخذ في الاعتبار أي تسويات للأثر المتراكم للتغيير في طريقة الإهلاك. وقد استخدمت طريقة القسط الثابت عن عام ٢٠١٨.

والمطلوب:

١- ما مقدار التسوية اللازمة للأثر المتراكم في عام ٢٠١٨ إذا فرض أن معدل الضريبة ٢٠%.

٢- قيود اليومية اللازمة لإثبات الأثر المتراكم في دفاتر الشركة.

تمرين رقم (١٠):

قررت إحدى الشركات في عام ٢٠١٥ التحول من استخدام طريقة مجموع أرقام السنوات إلى طريقة القسط الثابت في احتساب إهلاك الآلات المملوكة لها والمشتراة في ٢٠١٢/١/١ بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه وقد قدرت الخردة في هذا التوقيت بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه والعمر الإنتاجي ١٠ سنوات.

وقد أظهرت السجلات المحاسبية في عام ٢٠١٥ أرباح من النشاط العادي قبل الإهلاك والضرائب مبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه، وخلال عام ٢٠١٤ بلغ ٧٨٠٠٠٠ جنيه قبل الإهلاك والضرائب:

فإذا علمت أن:

- سعر الضريبة ٢٠%.

- رصيد الأرباح المرحلة أول المدة في عام ٢٠١٤ مبلغ ١٤٠٠٠٠٠ جنيه ورصيد آخر المدة مبلغ ١٩٦٠٠٠٠ جنيه.

والمطلوب:

إجراء القيود اللازمة وبيان كيفية معالجة التغيير في السياسات المحاسبية المتبقية للإهلاك.

نماذج امتحانات تجريبية

النموذج التجريبي الأول

السؤال الأول: حدد مدي صحة أو خطأ كل عبارة من العبارات الآتية:

- ١- في دفاتر مشتري عقد الخيار يظهر رصيد لحساب استثمارات مالية في عقود خيارات في حالة عدم تنفيذ العقد ويقفل في قائمة الدخل.
- ٢- الاختلاف الوحيد بين عقود الخيارات والمستقبلات هو إلزام مشتري العقد بتنفيذه.
- ٣- عند إبرام عقد صرف مؤجل لشراء عملة أجنبية يجعل حساب مديني عقد صرف مؤجل للعملة الأجنبية مدينا بسعر الصرف الحاضر.
- ٤- عند إبرام عقد صرف مؤجل بغرض الحماية لبيع عمله أجنبية يجعل حساب دائني عقد صرف مؤجل للعملة الأجنبية دائنا بسعر الصرف الآجل.
- ٥- يؤدي ارتفاع سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لشراء العملة الأجنبية إلى تحقيق مكاسب على عقد الصرف المؤجل.
- ٦- يؤدي انخفاض سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لشراء العملة الأجنبية إلى تحقيق خسائر على عقد الصرف المؤجل.
- ٧- يؤدي ارتفاع سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لبيع العملة الأجنبية إلى تحقيق مكاسب على عقد الصرف المؤجل.
- ٨- يؤدي انخفاض سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لبيع العملة الأجنبية إلى تحقيق مكاسب على عقد الصرف المؤجل.
- ٩- عند إبرام عقد صرف مؤجل لبيع عمله أجنبية يجعل حساب دائني عقد صرف مؤجل للعملة الأجنبية دائنا بسعر الصرف الحاضر.
- ١٠- مشتري حق البيع يدفع مقابل حق شراء العقد المتمثل في بيع الأوراق المالية، بما يحق له تنفيذ العقد من عدمه.

السؤال الثاني: أختار الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات الآتية:

أولا:

- ١- في دفاتر مشتري عقد الخيار يظهر رصيد لحساب استثمارات مالية في عقود خيار برصيد:
 - أ- صفر.
 - ب- دائن.
 - ج- مدين.
 - د- محتمل كل ما سبق.
- ٢- يؤدي ارتفاع سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لشراء عملة أجنبية إلى:
 - أ- تحقيق مكاسب عقد صرف تقفل في حساب دائني عقد صرف.

- ب- تحقيق خسائر عقد صرف تقفل في حساب دائني عقد صرف .
- ج- تحقيق مكاسب عقد صرف تقفل في حساب مديني عقد صرف .
- د- تحقيق خسائر عقد صرف تقفل في حساب مديني عقد صرف .
- ٣- يؤدي ارتفاع سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لبيع عملة أجنبية إلى:
- أ- تحقيق مكاسب عقد صرف تقفل في حساب دائني عقد صرف.
- ب- تحقيق خسائر عقد صرف تقفل في حساب دائني عقد صرف .
- ج- تحقيق مكاسب عقد صرف تقفل في حساب مديني عقد صرف .
- د- تحقيق خسائر عقد صرف تقفل في حساب مديني عقد صرف .
- ثانياً:** في ٢٠١٥/٨/١ قامت شركة تغيان ببيع بضاعة إلى شركة إيطالية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ يورو على أن يتم التحصيل في ٢٠١٦/٤/١. وقد تعاقدت الشركة على بيع ٥٠٠٠٠٠ يورو بموجب عقد صرف مؤجل ينفذ في ٢٠١٦/٤/١ على أساس ١٤.٥ جنيه مصري لليورو.
- وإذا علمت أن سعر صرف اليورو كان علي النحو التالي:
- | | | | |
|--------------|------------|-------------|------------|
| ٢٠١٥/٦/٢٥ - | ١٣.٦ جنيه. | ٢٠١٥/١٠/١ - | ١٤.٢ جنيه. |
| ٢٠١٥/٧/١ - | ١٣.٤ جنيه. | ٢٠١٥/٨/١ - | ١٤ جنيه. |
| ٢٠١٥/١٢/٣١ - | ١٥ جنيه. | ٢٠١٦/٤/١ - | ١٤.٧ جنيه. |
- علي ضوء البيانات السابقة حدد الإجابة الصحيحة لكل عبارة مما يلي:
- ٤- قيمة خصم الصرف المؤجل في ٢٠١٥/٨/١ هو:
- أ- ٢٥٠٠٠٠ جنيه.
- ب- ١٢٥٠٠٠ جنيه.
- ج- ١٠٠٠٠٠ جنيه.
- د- لا شيء مما سبق.
- ٥- رصيد دائني عقد صرف مؤجل في ٢٠١٥/٨/١ هو:
- أ- ٧٥٠٠٠٠ يورو.
- ب- ٧٠٠٠٠٠ جنيه.
- ج- ٧٠٠٠٠٠ يورو.
- د- لا شيء مما سبق.
- ٦- فروق أسعار عملة في ٢٠١٥/١٢/٣١ تمثل:
- أ- خسائر معاملات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه.
- ب- مكاسب عقد صرف بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه.
- ج- مكاسب معاملات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه.
- د- لا شيء مما سبق.
- ٧- فروق أسعار عملة في (خسائر عقد صرف) ٢٠١٥/١٢/٣١ تقفل في حساب:
- أ- مديني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري.
- ب- دائني عقد صرف مؤجل بالجنيه المصري.
- ج- دائني عقد صرف مؤجل باليورو.
- د- مديني عقد صرف مؤجل باليورو.

٨- يظهر رصيد عملاء الخارج ٢٠١٥/١٢/٣١ بمبلغ:

- أ- ٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه.
ب- ٧٥٠٠٠٠٠٠ جنيه.
ج- ٧٢٥٠٠٠٠٠ جنيه.
د- ٦٥٠٠٠٠٠٠ جنيه.

٩- فروق أسعار عملة التي ترحل إلى الجزء التشغيلي من قائمة الدخل ٢٠١٥/١٢/٣١ هي:

- أ- ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مكاسب.
ب- ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه خسائر.
ج- صفر.
د- قيمه أخرى.

١٠- رصيد علاوة الصرف المؤجلة في ٢٠١٥/١٢/٣١ هو:

- أ- ٩٣٧٥٠ جنيه.
ب- ١٥٦٢٥٠ جنيه.
ج- ٧٨١٢٥ جنيه.
د- ٩٧٣٥٠ جنيه.

السؤال الثالث:

في بداية شهر يناير ٢٠١٨ توقع المستثمر عمرو خالد ارتفاع القيمة السوقية لشركة السويس للأسمنت خلال شهر فبراير من نفس العام، لذلك قام بشراء خيار استدعاء بسعر ٢ للسهم الواحد بما يعطيه الحق في شراء ٢٠٠٠ سهم بسعر السهم الواحد ١٦ جنيه خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٨/٢/١ إلى ٢٠١٨/٢/٢٨.

المطلوب :

- إجراء قيود اليومية بسجلات المستثمر ودفاتر المنشأة المالية البائعة في ظل الفروض الآتية:
- أن السعر السوقي للسهم خلال أسبوعين زاد بمعدل ٣٠% من القيمة الاسمية التي تقل عن السعر المحدد بالعقد بواحد جنيه، كما أن سعر الخيار الواحد ارتفع بواقع ٢٠% للسهم الواحد.
 - أن السعر السوقي للسهم الواحد قد انخفض إلى ١٣ جنيه، كما أن عقد الخيار لم تعد له قيمة في ذلك التاريخ.
 - أن السعر السوقي للسهم خلال فترة العقد ظل كما هو دون حدوث تغييرات، إلا أن سعر الخيار الواحد بلغ ١.٨ جنيه خلال هذه الفترة.

النموذج التجريبي الثاني

السؤال الأول: حدد مدي صحة أو خطأ كل عبارة من العبارات الآتية:

- ١ - لا يستدعي الأمر في جميع الأحوال تعديل مخزون آخر المدة في ظل طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.
- ٢ - في جميع الأحوال عند استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً يجب تعديل المخزون آخر المدة بالرقم القياسي العام لبداية العام.
- ٣ - استخدام التكلفة التاريخية المعدلة بالرقم القياسي العام يتعارض تماماً مع مبدأ التكلفة التاريخية.
- ٤ - في جميع الأحوال عند استخدام طريقة التكلفة الجارية ربح أي سنة يجب أن يتضمن ثلاثة عناصر: أرباح حيازة محققة، أرباح التشغيل، أرباح حيازة غير محققة.
- ٥ - يقتصر التعديل في ظل طريقة التكلفة الجارية على الأصول التي لها سوق حالية يمكن تداول الأصل فيه.
- ٦ - يعتبر استخدام الرقم القياسي الخاص المكون بواسطة الوحدة أكثر موضوعية من الأرقام الأخرى.
- ٧ - يجب على الوحدة استخدام الرقم القياسي الخاص المنشور بواسطة الدولة أو أحد هيئاتها.
- ٨ - يعتبر هدف الاستبدال هو الهدف الأساسي لتقويم الأصول على أساس التكلفة الجارية (الاستبدالية).
- ٩ - تقدم طريقة التكلفة الجارية قدرة من الموضوعية في عملية التقويم التي تتم خلالها.
- ١٠ - يعد تعديل القوائم المالية باستخدام الرقم القياسي العام خروجاً عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بينما لا يعد كذلك عند استخدام التكلفة الجارية.
- ١١ - إذا كان الرقم القياسي العام للأسعار في أول السنة ١٤٦ وارتفع خلال السنة إلى ١٥٠ وبلغ في نهاية السنة ١٥٥، وقد كان رصيد الأصول النقدية في بداية السنة ٢٩٢٩٠ جنية وفي نهاية السنة ٤٢٠٠٠ جنية فإن خسارة القوة الشرائية لصافي الأصول النقدية عن السنة تبلغ ٢٦٠٠ جنية.
- ١٢ - إذا بلغت القيمة الدفترية للأراضي في ٣١/١٢/٢٠٠٩ مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنية وكان الرقم القياسي الخاص للأراضي ١٥٠ وكانت الأراضي مشتراه في ١/١/٢٠٠٦ عندما كان الرقم القياسي للأراضي ١٢٠ فإن خسائر الحيازة م في ٣١/١٢/٢٠٠٩ تبلغ ٨٠٠٠ جنية.
- ١٣ - في جميع الأحوال تسجل عملية التأجير التمويلي في دفاتر المستأجر طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بالقيمة العادلة للأصل المؤجر .
- ١٤ - يقصد بأقل مدفوعات إيجارية الدفعات الدورية التي يلتزم بدفعها المستأجر طبقاً لبنود العقد .
- ١٥ - في كل الأحوال يعتبر معدل العائد الضمني ضروري للوصول إلى أقل مدفوعات إيجارية .
- ١٦ - طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي يحتسب إهلاك الأصل على أساس العمر الاقتصادي للأصل .

١٧- تتميز عمليات التأجير التمويلي المباشرة بعدم تضمينها لأرباح أو خسائر للأصل المؤجر في بداية عقد الا

- ١٨- يتميز عقد التأجير التمويلي البيعى بوجود ربح للمنتج أو التاجر في بداية عقد الإيجار
- ١٩- يكون للأصل المؤجر قيمة متبقاة في حالة واحدة عندما تكون مدة العقد أقل من العمر الإنتاجي .
- ٢٠- في جميع الأحوال يجب على المستأجر تعويض المؤجر عن أي نقص في قيمة الأصل المؤجر .
- ٢١- لا توجد ثمة اختلاف في المعالجة المحاسبية للقيمة المتبقاه المضمونة وغير المضمونة .
- ٢٢- طبقا للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٠) يعتبر عقد الإيجار إيجاراً تمويلياً في حالة واحدة وهي حرية المستأجر في شراء المال المؤجر .
- ٢٣- لا توجد أية اختلافات بين المعيار المحاسبي الدولي والمصري بشأن إهلاك الأصول المؤجرة .
- ٢٤- يعتبر الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل مشكلة تمويلية لا علاقة للمحاسبة بها.
- ٢٥ - يتمثل الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل في النقص في القيمة الدفترية عن القيمة الممكن استردادها.

السؤال الثاني: أخترا الاجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات الاتيه: أولاً:

- ١- اشترت إحدى الشركات قطعة ارض في ١ يناير ٢٠٠١ بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه عندما كان الرقم القياسي العام ١٢٠ وتم بيعها في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ عندما كان الرقم القياسي العام ١٥٠ ما هو سعر البيع الذي لا يترتب عليه مكاسب او خسائر.
- أ- ٣٠٠٠٠ جنيه.
- ب- ٢٤٠٠٠ جنيه.
- ج- ٢٠٠٠٠ جنيه.
- د- لا شيء مما سبق.
- ٢- اشترت شركة سارة في ١/١/٢٠١١ قطعة أراضي بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه عندما كان الرقم القياسي ١٠٠ وفي نهاية ديسمبر ٢٠٠٧ تم بيعها بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه عندما كان الرقم القياسي ١٧٠ يترتب على ذلك تضمين قائمة الدخل المعدة في نهاية ٢٠١٧ طبقا للتكلفة التاريخية المعدلة:
- أ- مكاسب قوة شرائية ٧٠٠٠٠ جنيه وخسارة بيع أراضي ١٠٠٠٠ جنيه.
- ب- مكاسب بيع أراضي مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه.
- ج- خسارة قوة شرائية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.
- د- خسارة بيع أراضي ١٠٠٠٠ جنيه.
- على ضوء ما ورد في معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ هناك عدة شروط للاعتراف بالأصول الثابت ليس من بينها
- أ- وجود درجة تأكد كافية لتحقيق منافع اقتصادية مستقبلية.

ب- قياس تكلفة الاقتناء بدرجة عالية من الدقة.

ج- انتقال عنصري المخاطر والعوائد.

د- كل ما سبق.

٣- في ٢٠١٨/١/١ قامت إحدى شركات الاسمنت بعمل اضافات على الآلات الخاصة بها تطبيقاً لتعليمات وزارة البيئة وقد بلغت تكلفة الاضافات ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه، علماً بأن الآلات مشتركة في ٢٠١٥/١/١ بمبلغ ٥ مليون جنيه وانفق على تركيبها مليون جنيه وقدر عمرها الانتاجي في هذا التوقيت بـ ١٠ سنوات بدون قيمة تخريدية. فإذا علمت أن القيمة الإسترادية للآلات خلال عام ٢٠١٨ بلغت ٤٣٠٠٠٠٠ جنيه، ما قيمة الاضافات التي يتم تضمينها بند الآلات الظاهر في الميزانية المعدة في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

أ- ٥٠٠٠٠٠ جنيه

ب- ٤٠٠٠٠٠ جنيه

ج- ١٠٠٠٠ جنيه

د- قيمة أخرى.

٤- اشترك منشأة الة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ج ودفعت تكلفة تجميع وتركيب ٥٠٠٠ جنيه وتكلفة اختبار للآلة ٣٠٠٠ جنيه وتكلفة تدريب للعاملين المختصين بتشغيل الآلة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ومصروفات نقل الآلة مبلغ ٢٠٠ جنيه. هنا تكلفة الآلة تكون :

أ- ٥٠٠٠٠٠ جنيه

ب- ٥١٥٠٠٠ جنيه

ج- ٥٠٨٠٠٠ جنيه

د- لا شيء مما سبق.

٥- من الضروري الاعتراف بكل أو بعض المكاسب المترتبة على عملية الاستبدال غير النقدي للأصول الثابتة ماعدا عندما تكون:

أ- الأصول التي يتم تبادلها متماثلة ويتم دفع نقدية في التبادل.

ب - الأصول التي يتم تبادلها متماثلة ويتم الحصول على نقدية في التبادل .

ج- الأصول التي يتم تبادلها غير متماثلة ويتم دفع نقدية في التبادل .

د- الأصول التي يتم تبادلها غير متماثلة ويتم الحصول على نقدية في

٦- أي من الأصول التالية يكون مؤهلاً لرسملة تكلفة الافتراض الخاصة به خلال فترة الإنشاء

أ- أصول تحت الإنشاء لأغراض الاستخدام داخل المنشأة .

ب - أصول تم تشييدها بغرض البيع أو التأجير .

ج- أصول تم تمويلها عن طريق قروض طويلة الأجل .

د- أصول لا تجري عليها أي أنشطة تكون ضرورية لإعدادها للغرض المقتناة من أجله .

٧- قامت إحدى الشركات بشراء سيارة في ٢٠١٥/١/٣١ وقد دفعت مقدم ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه وتعهدت بدفع ٥ أقساط ربع سنوية قيمة كل منها ١٠٠ ألف جنيه ويبلغ السعر النقدي للسيارة في نفس

المعرض ٥٠٠ الف جنيه، هذا وقد بلغت مصروفات تسجيل وترخيص السيارة ٥٠٠٠ جنيه في هذه الحالة تكون تكلفة السيارة التي تسجل بها في الدفاتر:

أ- ٧٠٠٠٠٠ جنيه.

ب- ٥٠٠٠٠٠ جنيه.

ج- ٥٠٥٠٠٠ جنيه.

د- لا شيء مما سبق.

٨- قامت إحدى الشركات بشراء سيارة وأجهزة حاسب وأثاث بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه السوقية وقد قدرت القيمة السوقية للسيارة بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه والقيمة السوقية لأجهزة الحاسب ١٥٠٠٠٠ جنيه وللاثاث ٢٠٠٠٠٠ جنيه . في هذه الحالة تكون تكلفة كل عنصر الواجب تسجيلها في الدفاتر:

أ- السيارة ١٠٠٠٠٠ ، أجهزة الحاسب ١٠٠٠٠٠ ، الأثاث ١٠٠٠٠٠ .

ب- السيارة ٢٠٠٠٠٠ ، أجهزة الحاسب ١٥٠٠٠٠ ، الأثاث ٢٠٠٠٠٠ .

ج- السيارة ١٢٥٠٠٠ ، أجهزة الحاسب ٧٥٠٠٠ ، الأثاث ١٠٠٠٠٠ .

د- السيارة ٢٠٠٠٠٠ ، أجهزة الحاسب ٢٠٠٠٠٠ ، الأثاث ٢٠٠٠٠٠ .

٩- في ١/١٢/٢٠٠٥ قررت شركة الفردوس شراء قطعة أرض لإستخدامها في بناء مبني للمصنع ، وبدلاً من سداد القيمة نقدا قامت بإصدار ١٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية للسهم ٢٥٠ جنيه والقيمة السوقية ٥٠٠ جنيه. هذا وقد حصلت الشركة على مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من بيع بعض الأنقاض التي كانت موجودة على الأرض عند الشراء ما هي تكلفة الأراضي الواجب تسجيلها في الدفاتر :

أ- ٢٥٠٠٠٠ جنيه.

ب- ٥٠٠٠٠٠ جنيه.

ج- ٢٤٠٠٠٠ جنيه .

د- لا شيء مما سبق .

١٠- في ١ يناير ٢٠٠٦ قامت إحدى الشركات باستبدال إحدى سيارات النقل المملوكة لها بسيارة نقل مماثلة ولكن أحدث من الأولى. وقد تم الحصول على البيانات التالية عن السيارتين :

السيارة القديمة : التكلفة ٨٠٠٠٠ جنيه.

مجموع الإهلاك ٦٠٠٠٠ جنيه.

القيمة السوقية ١٧٠٠٠ جنيه.

السيارة الجديدة : السعر الأصلي ١٠٠٠٠٠ جنيه.

السعر النقدي (بدون تبادل) ٩٠٠٠٠ جنيه.

السعر النقدي (مع التبادل) ٧٨٠٠٠ جنيه.

ما هي تكلفة السيارة الجديدة ؟

أ- ٩٥٠٠٠ جنيه.

ب- ٩٨٠٠٠ جنيه.

ج- ١٠٠٠٠٠ ج

د- لا شيء مما سبق

١١- في ٢٠١٥/١/١ قامت احدى الشركات باستبدال اله تكلفتها ٦٠٠٠٠ جنيه ومجمع اهلاكها ٤٠٠٠٠ جنيه قيمتها العادلة ٣٠٠٠٠ جنيه باله جديدة مماثلة قيمتها العادلة ٢٤٠٠٠ جنيه مع تحصيل مبلغ ٩٠٠٠ جنيه في عملية الاستبدال. ما هي تكلفة الاله المقتناة الواجب اظهارها في قائمة المركز المالي المعدة في ٢٠١٥/١٢/٣١

- أ- ٣٠٠٠٠ جنيه.
ب- ٢٤٠٠٠ جنيه.
ج- ١٩٠٠٠ جنيه.
د- ١٨٠٠٠ جنيه.

١٢- قامت احدى الشركات باستبدال اله تكلفتها ٣٠٠٠٠ جنيه ومجمع اهلاكها ٢٠٠٠٠ جنيه وقيمتها العادلة ١٥٠٠٠ جنيه باله جديدة مماثلة قيمتها العادلة ١٢٠٠٠ جنيه مع دفع مبلغ ٣٠٠٠ جنيه في عملية الاستبدال.

ما هي تكلفة الاله المقتناه الواجب اظهارها في الميزانية المعده بعد الاستبدال

- أ- ١٥٠٠٠ جنيه.
ب- ٩٠٠٠ جنيه.
ج- ٨٠٠٠ جنيه.
د- قيمة اخرى اذكرها.

١٣- في حالة عدم تنفيذ عقد خيار شراء ففي دفاتر مشتري العقد يظهر حساب استثمارات مالية في عقود خيار:

- أ- رصيد دائن ويرحل إلى قائمة المركز المالي.
ب- رصيد مدين ويرحل إلى قائمة المركز المالي.
ج- رصيد مدين ويرحل إلى قائمة الدخل.
د- رصيد دائن ويرحل إلى قائمة الدخل.
١٤- في حالة تنفيذ عقد خيارات بيع أوراق مالية فان رصيد بند الأوراق المالية في دفاتر مشتري العقد سوف:

- أ- يظل كما هو.
ب- ينخفض.
ج- يزداد.
د- لا شيء مما سبق.

١٥- في دفاتر مشتري عقد الخيار يظهر رصيد حساب استثمارات مالية في عقود خيار برصيد:

- أ- صفر.
ب- دائن.
ج- مدين.
د- محتمل كل ما سبق.

١٦- الأصول طويلة الأجل تتضمن ضمن عناصرها :

- أ- مبلغ مدفوع كعربون لشراء سيارة لم يتم استلامها بعد.
ب- آلة عاطلة لحين التخلص منها بالبيع.
ج- أراضي مشتراه كموقع لمصنع جديد يتم بناؤه في المستقبل.
د- لا شيء مما سبق.

ثانياً: بإفتراض توافر البيانات التالية:

في ١ يناير ٢٠١١ اشترت إحدى الشركات آلات بمبلغ ١٢٠.٠٠٠ جنيه عندما كان الرقم القياسي العام ١٠٠ ، وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ تم بيعها بمبلغ ٨٥.٠٠٠ جنيه فإذا علمت أن العمر الإنتاجي المتوقع للآلات ٦ سنوات في نهاية ٢٠١١ ١٢٥ وفي نهاية ٢٠١٢ ١٥٠ وفي نهاية ٢٠١٣ بلغ ١٧٥ في ظل استخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة فإن:

١٧- القوائم المالية المعدة في نهاية ٢٠١١ سوف تتضمن:

- أ- آلات بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاك ٢٠.٠٠٠ جنيه ولا مكسب ولا خسارة.
- ب- آلات بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاك ٢٥.٠٠٠ جنيه ومكاسب ٣٠.٠٠٠ جنيه.
- ج- آلات بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاك ٢٠.٠٠٠ جنيه ومكاسب ٣٠.٠٠٠ جنيه.
- د- لا شيء مما سبق.

١٨- القوائم المالية المعدة في نهاية ٢٠١٢ سوف تتضمن آلات قيمتها الصافية:

- أ- ١٥٠.٠٠٠ جنيه.
 - ب- ١٢٥.٠٠٠ جنيه.
 - ج- ٨٠.٠٠٠ جنيه.
 - د- لا شيء مما سبق.
- ١٩- قائمة الدخل المعدة في نهاية ٢٠١٢ سوف تتضمن مصروف إهلاك لهذه الآلات مبلغ:

- أ- ٣٥.٠٠٠ جنيه.
 - ب- ٣٠.٠٠٠ جنيه.
 - ج- ٢٥.٠٠٠ جنيه.
 - د- لا شيء مما سبق.
- ٢٠- قائمة الدخل المعدة في نهاية ٢٠١٣ سوف تتضمن:

- أ- مكاسب ٣٥.٠٠٠ جنيه.
- ب- مكاسب ٢٥.٠٠٠ جنيه.
- ج- خسارة ٥.٠٠٠ جنيه.
- د- لا شيء مما سبق.

السؤال الثالث:

فيما يلي أرصدة الحسابات المستخرجة من دفاتر شركة مصر للتجارة والمعدة على أساس التكلفة التاريخية في ٢٠١٨/١٢/٣١ (القيمة بالآلاف جنيه):

١١.٠٠٠ آلات، ٨.٠٠٠ مبيعات، ١٩.٠٠٠ مخزون، ٩٣.٠٠٠ مشتريات، ٢.٠٠٠ شهرة، ٣٤.٥٠٠ مجمع إهلاك الأصول طويلة الأجل، ٧٢.٠٠٠ فوائد القروض، ٣٢.٠٠٠ مصروفات مختلفة، ٤.٠٠٠ إيرادات مختلفة، ٤٥.٠٠٠ استثمارات في أوراق مالية، ٣٥.٠٠٠ عملاء و أوراق قبض، ٢٥.٠٠٠ نقدية، ٦.٠٠٠ قروض طويلة الأجل (نصفها بالعملة الأجنبية)، ١٠.٠٠٠ رأس مال الأسهم (القيمة الاسمية للسهم الواحد ٢٠ جنيه)، ١١٩.٠ احتياطي قانوني، ١٣٤.٠ أرباح مرحلة، ٣٠.٠٠٠ دائنون وأوراق دفع، ٦.٠٠٠ إقراض للغير، ٤.٠ إهلاك أصول طويلة الأجل.

فإذا علمت أن:

- ١- تتبع الشركة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تسعير المواد المنصرفة من المخازن. وإن تكلفة مخزون آخر المدة ٣٤٠٠٠٠٠٠ جنيه وقيمتة السوقية ٣٢٠٠٠٠٠٠ جنيه.
- ٢- المشتريات تتم بشكل منتظم ماعدا ما قيمته ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه مشتريات من موردي الخارج تمت في ٢٠١٨/٧/١ ولم تسدد قيمتها بعد. والمبيعات تتم بشكل منتظم ماعدا ما قيمته ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مبيعات لعملاء الخارج تمت في ٢٠١٨/٧/١ ولم تحصل قيمتها بعد.
- ٣- بند المصروفات المختلفة يتضمن ما يلي:
 - ١٢٠٠٠٠٠ جنيه مهايا ومرتببات.
 - ٥٠٠٠٠٠ جنيه حملة إعلانية دفعت في ٢٠١٨/٧/١ عن سنة تنتهي في ٢٠١٩/٦/٣٠.
 - ١٥٠٠٠٠٠ جنيه إيجار مبنى تشغله إدارة الشركة منها ٣٠٠٠٠٠ تأمين دفع في ٢٠١٨/١/١
- ٤- بند الإيرادات المختلفة يتضمن ما يلي:
 - ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه عوائد ودائع بالبنوك علماً بأن ما قيمته ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه من هذه الودائع بالعملة الأجنبية ومودعة بتاريخ ٢٠١٨/١
 - ١٦٠٠٠٠٠ جنيه ربح بيع آلة في ٢٠١٨/٧/١ علماً بأن هذه الآلة مشتراه عند تكوين الشركة بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه.
 - الباقي إيرادات حصلت في ٢٠١٨/٧/١ نصفها يخص عام ٢٠٠٩ .
- ٥- يتكون بند الآلات والتي تستهلك بمعدل ١٠% قسط ثابت من ثلاث مجموعات كالتالي: المجموعة الأولى تكلفتها ٦ مليون جنيه مشتراه في ٢٠١٤/١/١ عند تكوين الشركة المجموعة الثانية وتكلفتها ٣ مليون جنيه انتقلت إلى الشركة من الشركة المندمجة في ٢٠١٥/١/١ المجموعة الثالثة وتكلفتها ٢ مليون جنيه مشتراه في ٢٠١٨/١/١ .
- ٦- يتضمن بند الاستثمارات في الأوراق المالية ما يلي:
 - سندات مقتناه بغرض الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مشتراه في ٢٠١٨/٧/١ .
 - أسهم ممتازة بمبلغ مليون جنيه مشتراه في ٢٠١٧/١/١ .
 - أسهم عادية بمبلغ ٣ مليون جنيه مشتراه في ٢٠١٨/١/١ بغرض المتاجرة علماً بأن هناك انخفاضاً في أسعارها في البورصة في نهاية العام بنسبة ٥%.
- ٧- تم الحصول على القروض طويلة الأجل في ٢٠١٨/١/١ وبمعدل فائدة ١٢% سنوياً تسدد على دفعتين في ٢٠٣٠/٦/١ ، ١٢/٣١ من كل عام وتم إقراض الغير بتاريخ ٢٠١٨/٧/١ .
- ٨- يتكون رأس مال الأسهم من عدد ٢٠٠٠٠٠٠ سهم عادي تم إصدارها عند تكوين الشركة، وعدد ٢٠٠٠٠٠٠ سهم عادي تم إصدارها في ٢٠١٨/١/١ بسعر ٢٢ جنيه، والباقي أسهم عادية تم إصدارها لمساهمي الشركة المندمجة بسعر ٢١ جنيه.

٩- صافي الأصول النقدية في ٢٠١٧/١٢/٣١ يبلغ ٢ مليون جنيه .

١٠- الأرقام القياسية العامة كانت كالتالي:

١٨٠	٢٠١٧/١/١	١٦٠	٢٠١٥/١/١	١٥٠	٢٠١٤/١/١
٣٠٠	٢٠١٨ /١٢/٣١	٢٥٠	٢٠١٨/٧/١	٢٠٠	٢٠١٧/١٢/٣١

والمطلوب:

١- حساب أرباح وخسائر القوة الشرائية عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

٢- إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي طبقا للتكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

إمتحان يناير ٢٠٢٠

أجب عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: حدد أي العبارات التالية صحيحة أم خاطئة:

أولاً: (العبارات من ١ إلى ١٩):

- ١- تعتبر المخاطر القانونية هي أقل الأنواع المسؤولة عن الخسائر الناتجة عن التعامل في المشتقات المالية.
- ٢- في دفاتر مشترى العقد يظهر رصيد لحساب استثمارات مالية في عقود خيارات في حالة عدم تنفيذ العقد ويقفل في قائمة الدخل.
- ٣- يؤدي انخفاض سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لشراء العملة الأجنبية إلى تحقيق خسائر على عقد الصرف المؤجل.
- ٤- عند إبرام عقد صرف مؤجل لبيع عمله أجنبية يجعل حساب دائني عقد صرف مؤجل لعملة أجنبية دائناً بسعر الصرف الحاضر.
- ٥- في نهاية السنة المالية يتم إقفال كلاً من مكاسب عقد الصرف وخسائر المعاملات في قائمة الدخل.
- ٦- يؤدي ارتفاع سعر العملة الأجنبية في عقود الصرف المؤجلة لبيع العملة الأجنبية إلى تحقيق خسائر عقد صرف مؤجل تقفل في حساب مديني عقد صرف مؤجل.
- ٧- لا يستدعي الأمر في جميع الأحوال تعديل مخزون آخر المدة في ظل طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.
- ٨- يعتبر استخدام الرقم القياسي الخاص المكون بواسطة الوحدة أكثر موضوعية من الأرقام الأخرى.
- ٩- يؤدي استخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار إلى أن تفقد الأرقام المحاسبية ميزة الموضوعية النسبية.
- ١٠- يجب على الوحدة استخدام الرقم القياسي الخاص المنشور بواسطة الدولة أو أحد هيئاتها.
- ١١- يتم تحديد الاستثمارات في الأوراق المالية من حيث كونها بغرض الاحتفاظ أو بغرض المتاجرة طبقاً للاتفاق بين المستثمر والشركة المصدرة للأسهم.
- ١٢- إذا كان الرقم القياسي العام للأسعار في أول السنة ١٥٠ وارتفع خلال السنة إلى ١٥٩ وبلغ في نهاية السنة ١٧٠، وقد كان رصيد الأصول النقدية في بداية السنة ٢٩٢٩٠ جنييه وفي نهاية السنة ٤٢٠٠٠ جنييه فإن خسارة القوة الشرائية لصافي الأصول النقدية عن السنة تبلغ ٤٧٨٤ جنييه.
- ١٣- إذا بلغت القيمة الدفترية للأراضي في ٣١/١٢/٢٠٠٩ مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنييه وكان الرقم القياسي الخاص للأراضي ١١٧,٦ وكانت الأراضي مشتراه في ١/١/٢٠٠٦ عندما كان الرقم القياسي للأراضي ١٢٠ فإن خسائر الحيازة في ٣١/١٢/٢٠٠٩ تبلغ ٨٠٠٠ جنييه.
- ١٤- الاهتمام بانخفاض قيمة الأصول المتداولة والأصول طويلة الأجل على نفس القدر في الفكر المحاسبي.
- ١٥- في جميع الأحوال لقياس الانخفاض في قيمة الأصل يجب حساب صافي القيمة العادلة والقيمة الاستخدامية.
- ١٦- يعتبر أسلوب التأجير البيعي من أفضل أساليب التأجير التمويلي.
- ١٧- يتميز عقد التأجير التمويلي البيعي بوجود ربح للمنتج أو التاجر في بداية عقد الإيجار.
- ١٨- يتصف التأجير التشغيلي بعدم وجود ارتباط بين العمر الاقتصادي للأصول المؤجرة وفترة عقد الإيجار.
- ١٩- تعتبر المصروفات الرأسمالية المستقبلية لتحسين الأصل احد مكونات التدفقات النقدية للأصل.

ثانياً: (العبارات من ٢٠ إلى ٢٥):

في ٢٠١٨/١/١ اشترت إحدى الشركات التين متساويتين في القيمة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وقد تم بيع إحداها في ٢٠١٩/٧/١، بفرض أن الآلات تستهلك بمعدل ١٠% والأرقام القياسية الخاصة بالآلات كانت كالتالي:

١٠٠ م	٢٠١٨/١/١ م	١٠٠ م	٢٠١٨/١٢/٣١ م	١٥٠ م
١٨٠ م	٢٠١٩/٧/١ م	١٨٠ م	٢٠١٩/١٢/٣١ م	٢٠٠ م

في ضوء البيانات السابقة أجب علي الآتي:

- ٢٠- قيمة أرباح الحياة التي تظهرها قائمة المركز المالي في ٢٠١٨/١٢/٣١ تبلغ ٤٧٥٠٠ جنيه.
- ٢١- قيمة أرباح الحياة المحققة في ٢٠١٨/١٢/٣١ تبلغ ٢٥٠٠ جنيه.
- ٢٢- قيمة قسط الإهلاك وفقاً للتكلفة الجارية في ٢٠١٨/١٢/٣١ يبلغ ١٥٠٠٠ جنيه.
- ٢٣- قيمة أرباح الحياة غير المحققة في ٢٠١٩/١٢/٣١ تبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه.
- ٢٤- قيمة أرباح الحياة التي تفصح عنها قائمة الدخل في ٢٠١٩/١٢/٣١ تبلغ ١٨٧٥٠ جنيه.
- ٢٥- فرق مخصص إهلاك الآلات الذي يقل في حساب الحياة غير المحققة في ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ ١٥٢٠ جنيه.

السؤال الثاني: أختار الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات الآتية:

أولاً: (العبارات من ١ إلى ٦):

بلغت قيمة مخزون أول المدة في إحدى الشركات ٤٠٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٨٠٠٠ وحدة متساوية القيمة، وقد كانت حركة البضاعة خلال العام كالتالي:

بيان	المشتريات	تكلفة الوحدة	المبيعات	سعر بيع الوحدة
النصف الأول	١٠٠٠٠ وحدة	٤٨ جنيه	١٥٠٠٠ وحدة	٥٢ جنيه
النصف الثاني	١٠٠٠٠ وحدة	٥٢ جنيه	١٢٠٠٠ وحدة	٤٩ جنيه

في ضوء ما سبق وفي ظل إتباع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تسعير المواد المنصرفة من المخازن.

- ١- ما قيمة المبيعات التي تظهرها قائمة الدخل المعدة طبقاً للتكلفة التاريخية في نهاية العام.
 - أ- ١١٠٨٠٠٠ جنيه.
 - ب- ١٣٦٨٠٠٠ جنيه.
 - ج- ١١٠٠٠٠٠ جنيه.
 - د- ١٣٢٣٠٠٠ جنيه.
- ٢- ما قيمة أرباح أو خسائر الحياة التي تظهرها قائمة الدخل المعدة طبقاً للتكلفة الجارية في نهاية العام؟
 - أ- ٥٠٠٠٠ جنيه ربح.
 - ب- ١٨٠٠٠ جنيه خسارة.
 - ج- ١٨٠٠٠ جنيه ربح.
 - د- ٨٠٠٠ جنيه خسارة.
- ٣- ما قيمة أرباح أو خسائر الحياة التي تظهرها قائمة المركز المالي المعدة طبقاً للتكلفة الجارية في نهاية العام؟
 - أ- ١٨٠٠٠ جنيه ربح.
 - ب- ١٨٠٠٠ جنيه خسارة.
 - ج- ٣٩٠٠٠ جنيه ربح.
 - د- ١٠٠٠ جنيه خسارة.
- ٤- ما تكلفة مخزون آخر المدة التي تظهرها قائمة المركز المالي المعدة طبقاً للتكلفة الجارية في نهاية العام؟
 - أ- ٥٠٠٠٠ جنيه.
 - ب- ٥٠٠٠ جنيه.
 - ج- ٣٩٠٠٠ جنيه.
 - د- ٤٩٠٠٠ جنيه.

٥- بافتراض أن المبيعات في النصف الثاني بلغت ٨٠٠٠ وحدة فإن تكلفة مخزون آخر المدة التي تظهرها قائمة المركز المالي المعدة طبقاً للتكلفة التاريخية في نهاية العام هي.

أ- ١٥٠٠٠٠ جنية.

ب- ١٠٤٠٠٠ جنية.

ج- ٢٥٤٠٠٠ جنية.

د- ٢٥٠٠٠٠ جنية.

٦- باستخدام البند رقم (٥) ما قيمة أرباح أو خسائر الحيازة التي تظهرها قائمة المركز المالي المعدة طبقاً للتكلفة الجارية في نهاية العام؟

أ- ٣٠٠٠ جنية ربح.

ب- ٩٠٠٠ جنية خسارة.

ج- ٩٠٠٠ جنية ربح.

د- ٤٠٠٠ جنية خسارة.

ثانياً: (العبارات من ٧ إلى ١٣):

فيما يلي بعض الأرصدة المستخرجة من دفاتر شركة سهيله للتجارة والمعدة علي أساس التكلفة التاريخية وذلك في ٢٠١٨/١٢/٣١

١٩٠٠٠٠ جنية مخزون أول المدة، ٦٣٠٠٠٠ جنية مشتريات، ٣٠٠٠٠٠ جنية استثمارات في أوراق مالية بغرض

المتاجرة، ٦٠٠٠ جنية إهلاك الآلة المباعة، ٢٤٠٠٠ ربح بيع الآلة المباعة في منتصف العام. فإذا علمت أن:

- تتبع الشركة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تسعير المواد المنصرفة من المخازن، وأن تكلفة مخزون آخر المدة ٣٤٠٠٠٠ جنية، وسعر السوق ٣٦٠٠٠٠ جنية.

- الاستثمارات في الأوراق المالية تم شراؤها في بداية العام وقد انخفضت أسعارها في البورصة في نهاية العام بنسبة ٥%.

- تم شراء الآلة المباعة في ٢٠١٤/١/١ وتستهلك بمعدل ١٠% قسط ثابت.

- كانت الأرقام القياسية في ٢٠١٤/١/١ م ١٥٠ وفي ٢٠١٦/١٢/٣١ م ١٨٠ وفي ٢٠١٨/١/١ م ٢٠٠ وفي ٢٠١٨/٧/١ م ٢٥٠ وفي ٢٠١٨/١٢/٣١ م ٣٠٠ في ضوء ما سبق وفي ظل تطبيق التكلفة التاريخية المعدلة.

٧- ما تكلفة المبيعات التي تظهرها قائمة الدخل المعدة طبقاً للتكلفة التاريخية المعدلة في نهاية العام؟

أ- ٣٤٠٠٠٠ جنية.

ب- ٤٨٠٠٠٠ جنية.

ج- ٦٤٨٠٠٠ جنية.

د- لا شيء مما سبق.

٨- ما قيمة ثمن البيع المعدل للآلة المباعة في منتصف العام؟

أ- ١٠٨٠٠٠ جنية.

ب- ٧٢٠٠٠ جنية.

ج- ٤٨٠٠٠ جنية.

د- لا شيء مما سبق.

٩- ما قيمة خسائر الاضمحلال للمخزون التي تظهرها قائمة الدخل المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية ؟

أ- ٢٠٠٠٠ جنية.

ب- صفر.

ج- ٨٠٠٠ جنية.

د- لا شيء مما سبق.

١٠- ما قيمة خسائر الاضمحلال للمخزون التي تظهرها قائمة الدخل المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية المعدلة ؟

أ- ٤٨٠٠ جنية.

ب- صفر.

ج- ٤٨٠٠٠ جنية.

د- لا شيء مما سبق.

١١- ما قيمة خسائر الاضمحلال للاستثمارات في أوراق مالية التي تظهرها قائمة الدخل المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية ؟

أ- ١٥٠٠٠ جنية.

ب- ١٥٠٠ جنية.

ج- ١٦٥٠٠ جنية.

د- لا شيء مما سبق.

١٢- ما قيمة خسائر الاضمحلال للاستثمارات في أوراق مالية التي تظهرها قائمة المركز المالي المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية المعدلة؟

أ- ١٥٠٠٠ جنية.

ب- ١٥٠٠ جنية.

ج- ١٦٥٠٠ جنية.

د- لا شيء مما سبق.

١٣- ما قيمة مخزون آخر المدة التي تظهرها قائمة المركز المالي المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية المعدلة؟

أ- ٣٦٠٠٠٠ جنية.

ب- ٣٤٠٠٠٠ جنية.

ج- ٤٠٨٠٠٠ جنية.

د- لا شيء مما سبق.

ثالثاً: (العبارات من ١٤ إلى ٢١):

في ٢٠١٣/١/١ اشترت شركة مصر للألومنيوم آلة بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنية ودفعت رسوم جمركية ٦٠٠٠٠ جنية، ومصارييف نقل وتأمين ١٠٠٠٠ جنية ومصارييف تركيب ٤٠٠٠٠ جنية وتكاليف إزالة الآلة القديمة ٣٠٠٠٠ جنية، ومصارييف إنشاء قواعد للآلة ٣٠٠٠٠ جنية، وتكاليف التجارب على الآلة ٤٠٠٠٠ جنية، وثمان بيع الوحدات المنتجة من التجارب ١٠٠٠٠ جنية، وتكاليف تدريب العاملين على الآلات ٣٠٠٠٠ جنية، وتكاليف الدعاية والإعلان عن المنتج ٢٠٠٠٠ جنية، وقد قدر الخبراء مصروفات الصيانة الدورية لها بمبلغ ٦٠٠٠ جنية سنوياً وعمرها الإنتاجي بـ ١٠ سنوات بدون قيمة تخريدية. وفي ٢٠١٥/١/١ قامت الشركة بعمل إضافات على الآلة للحد من الأبخرة المنبعثة عنها تكلفت ٢٠٠٠٠٠ جنية وقد قدرت للآلة والإضافات قيمة استردادية تبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنية. وفي ٢٠١٧/١٢/٣١ قررت الشركة استبدال هذه الآلة بآلة أخرى مماثلة تكلفتها ١٣٠٠٠٠٠ جنية ومجمع إهلاكها ٣٠٠٠٠٠ جنية وقيمتها السوقية ٩٠٠٠٠٠ جنية وقامت الشركة بدفع مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنية في عملية الاستبدال.

في ضوء ما سبق أجب عن الآتي:

١٤- ما تكلفة الآلة المكتناة التي تظهرها الدفاتر في ٢٠١٣/١/١ ؟

أ- ٨٠٠٠٠٠ جنية.

ب- ١٠٠٠٠٠٠ جنية.

ج- ٩٠٠٠٠٠ جنية.

د- لا شيء مما سبق.

١٥- صافي القيمة الدفترية للآلة التي تظهرها قائمة المركز المالي المعدة في ٢٠١٤/١٢/٣١ ؟

أ- ٨٠٠٠٠٠ جنية.

ب- ٨٥٠٠٠٠ جنية.

ج- ٩٠٠٠٠٠ جنية.

د- لا شيء مما سبق.

١٦- ما قيمة الإضافات التي تحمل على الآلة في ٢٠١٥/١/١ ؟

أ- ٢٠٠٠٠٠ جنية.

ب- ١٠٠٠٠٠ جنية.

ج- ١٠٠٠٠ جنية.

د- لا شيء مما سبق.

١٧- ما قيمة قسط الإهلاك الذي يدرج في قائمة الدخل المعدة في ٢٠١٥/١٢/٣١ ؟

أ- ١١٢٥٠٠ جنية.

ب- ١٠٠٠٠٠ جنية.

ج- ١٢٥٠٠ جنية.

د- لا شيء مما سبق.

١٨- صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٧/١٢/٣١ ؟

أ- ٦٧٥٠٠٠ جنية.

ب- ٥٦٥٠٠٠ جنية.

ج- ٥٦٢٥٠٠ جنية.

د- لا شيء مما سبق.

١٩- ما القيمة العادلة للآلة المتنازل عليها في ٢٠١٧/١٢/٣١ ؟

- أ- ٧٠٠٠٠٠ جنية.
ب- ٨٠٠٠٠٠ جنية.
ج- ٧٥٠٠٠٠ جنية.
د- لا شيء مما سبق.
٢٠- ما مكاسب أو خسائر الاستبدال التي تظهرها قائمة الدخل المعدة في ٢٠١٧/١٢/٣١ ؟
أ- ١٣٧٥٠٠ جنية مكاسب.
ب- ١٣٧٥٠٠ جنية خسائر.
ج- ٣٧٥٠٠ جنية مكاسب.
د- لا شيء مما سبق.
٢١- ما تكلفة الآلة المقتناة التي تظهرها قائمة المركز المالي المعدة في ٢٠١٧/١٢/٣١ ؟
أ- ٩٧٥٠٠٠ جنية.
ب- ٧٦٢٥٠٠ جنية.
ج- ٨٦٢٥٠٠ جنية.
د- لا شيء مما سبق.

رابعاً: (العبارات من ٢٢ إلى ٢٥):

٢٢- قامت إحدى الشركات بإنشاء مبني وقد بلغت تكلفة المواد المستخدمة ٤ مليون جنية، وتكلفة الأجور ٢ مليون جنية، أما التكاليف الإضافية فقد بلغت مليون جنية. ما هي تكلفة المبني الواجبة للإثبات بالدفاتر إذا علمت أن التكلفة التقديرية للمبني تبلغ ٦,٧ مليون جنية.

- أ- ٧٠٠٠٠٠٠ جنية.
ب- ٧٦٠٠٠٠٠ جنية.
ج- ٦٧٠٠٠٠٠ جنية.
د- ٦٤٠٠٠٠٠ جنية.

٢٣- في ظل يقوم المستأجر بإيجار الأصل الإنتاجي المطلوب من الشركة المنتجة أو المورد لهذا الأصل مباشرة بدون توسط شركة متخصصة في التأجير التمويلي.

- أ- التأجير التشغيلي.
ب- البيع التأجيري.
ج- البيع التشغيلي.
د- التأجير البيعي.

٢٤- يتم تحميل قائمة الدخل لل بتكلفة الصيانة والتأمين وكافة المصروفات اللازمة للحفاظ على الأصل.

- أ- مناصفة بين المستأجر والمؤجر.
ب- المستأجر.
ج- المؤجر.
د- لا شيء مما سبق.

٢٥- قامت إحدى الشركات باستبدال سيارة تكلفتها ١٥٠٠٠٠ جنية ومجمع إهلاكها ٣٠٠٠٠ جنية وقيمتها العادلة ١٨٠٠٠٠ جنية بسيارة جديدة قيمتها العادلة ١٦٠٠٠٠ جنية مع تحصيل مبلغ ٢٠٠٠٠ جنية في عملية الاستبدال. ما تكلفة السيارة الجديدة ؟

- أ- ١٦٠٠٠٠ جنية.
ب- ١٠٦٦٦٠ جنية.
ج- ١٨٠٠٠٠ جنية.
د- ١٥٣٣٤٠ جنية.

السؤال الثالث:

أولاً:

أظهرت قائمة المركز المالي لإحدى الشركات والمعدة في ٢٠١٨/١٢/٣١ م بند السيارات بتكلفة قدرها ٤ مليون جنيه وبفحص سجل السيارات اتضح أنها تتكون من أربعة سيارات على النحو التالي:

- سيارة رقم (١) وتكلفتها ٢ مليون جنيه ومشتراه في ٢٠١٣/١/١ م.
- سيارة رقم (٢) وتكلفتها ٢ مليون جنيه ومشتراه في ٢٠١٦/٧/١ م.
- سيارة رقم (٣) وتكلفتها ٦٠٠٠٠٠ جنيه ومشتراه في ٢٠١٧/١/١ م.
- سيارة رقم (٤) وتكلفتها ٤٠٠٠٠٠ جنيه ومشتراه في ٢٠١٨/١/١ م.

ونظراً لوجود العديد من المؤشرات التي تشير إلى انخفاض قيمة السيارات قامت إدارة الشركة بتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من هذه السيارات فبلغت ٢٣٠٠٠٠٠ جنيه والقيمة العادلة لها ٢٣٧٧٣١٥ جنيه (منها ٤٦١٥٤٢ جنيه تخص السيارة رقم ٣).

فإذا علمت أن:

- تستهلك السيارات بمعدل ١٠% قسط متناقص.
- عدم وجود قيمة تخريدية لكل السيارات في نهاية عمرها الإنتاجي.

المطلوب:

- ١- تحديد مقدار خسارة التخفيض في السيارات.
- ٢- ما هي القيمة الدفترية المعدلة للسيارة رقم (٢) والواجب إظهارها في قائمة المركز المالي المعدة في ٢٠١٨/١٢/٣١ م.
- ٣- ما قيمة قسط الإهلاك الواجب إظهارها في قائمة الدخل المعدة في ٢٠١٩/١٢/٣١ م.

ثانياً:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في شركة الرشيدى للاستثمارات المالية خلال عام ٢٠١٨ م:

- ١- في ١/٣ قامت الشركة بالاكتمال في ١٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة العربي للاستيراد والتصدير ذات القيمة السوقية ٣٤ جنيه والقيمة الاسمية ٣٠ للسهم الواحد. وفي ذات التاريخ قامت بشراء عقد خيار استدعاء بسعر الخيار الواحد ٢.٥ جنيه ما يعطيها الحق في شراء ٦٠٠٠ سهم من أسهم شركة العربي بسعر ٣٧ جنيه للسهم الواحد خلال الفترة الممتدة من ١/٥ إلى ٣/٦ .
- ٢- في ١/١٥ تم شراء ١٥٠٠ سهم من أسهم الشركة المصرية للاتصالات بسعر ٥٠ جنيه للسهم الواحد (القيمة الاسمية ٥٥ جنيه) ولقد بلغت إجمالي مصاريف إتمام عملية الشراء لهذه الأسهم ٣٠٠٠ جنيه.
- ٣- في ٢/١٠ توقعت الشركة ارتفاع القيمة السوقية لأسهم شركة العامرية للأسمت خلال الفترة من مارس إلى مايو من نفس العام لذلك قامت بشراء خيار استدعاء (شراء) بسعر ١ جنيه للسهم الواحد بما يعطيها الحق في شراء ٢٥٠٠ سهم بسعر ١٨ جنيه للسهم الواحد خلال الفترة الممتدة من ٣/١٥ إلى ٢٠١٨/٥/٣١ .
- ٤- في ٣/٦ عقدت شركة العربي عدة صفقات مع شركات أجنبية وحصلت على تخفيض في الرسوم الجمركية مما أدى إلى ارتفاع السعر السوقي لأسهمها بمعدل ٤٠% من القيمة الاسمية وكذلك ارتفاع سعر الخيار الواحد إلى ٣ جنيه في ضوء ذلك قامت الشركة بدراسة البدائل المتاحة كما قامت ببيع الأسهم المملوكة لها في السوق.

٥- في ٣/٧ قامت الشركة بشراء ١٠٠٠ خيار بيع بسعر الخيار الواحد ١٠ جنيه بموجبه يحق لها بيع ١٠٠٠ سهم من أسهم الشركة المصرية للاتصالات بسعر ٦٠ جنيه للسهم الواحد خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٤/١٥ حتى ٢٠١٨/٦/٢٨ .

٦- في ٤/١ اشترت الشركة عدد ١٢٠٠٠ سند من سندات الشركة المتحدة للإسكان بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسند الواحد وسعر شراء ٩٥ جنيه علما بان الفائدة ١٠% سنويا تستحق في ٦/٣٠ ، ١٢/٣١ من كل عام وقد تم شراء بالكوبون ودفعت الشركة ١٠٠٠٠ جنيه عمولة سمسرة.

٧- في ٤/١٠ ارتفع السعر السوقي لأسهم شركة العامرية للأسمنت بمعدل ٢٠% من القيمة الاسمية التي تزيد عن السعر المحدد بالعقد بمبلغ ٢ جنيه كما أن سعر الخيار الواحد ارتفع بمعدل ٢٠% للسهم الواحد لذلك قامت الشركة بدراسة البدائل المتاحة أمامها واختارت تنفيذ البديل الأفضل لها.

٨- في ٥/١٨ أبرمت الشركة عقد مستقبلي مع إحدى المنشآت المالية بما يضمن لها توريد ٢٠٠ قنطار قطن خام بسعر ٢٠٠٠ جنيه للقنطار الواحد وذلك يوم ٢٠١٨/٦/٢٠ وقد بلغت تكلفة العقد ٣٢٠٠ جنيه.

٩- في ٦/١٥ اتضح أن السعر السوقي لسهم الشركة المصرية للاتصالات انخفض عن القيمة المحددة في العقد بمعدل ١٠% من القيمة الاسمية للسهم الواحد ومن المتوقع أن تحدث عدة انخفاضات في هذه القيمة خلال الفترات لذلك اتخذت الشركة الإجراء المناسب في هذا الشأن.

١٠- في ٦/٢٠ بلغ سعر قنطار القطن الخام ٢٤٠٠ جنيه في السوق وفي ذات التاريخ ارتفع سعر العقد المستقبلي إلى ٣٦٠٠ جنيه الأمر الذي دعا الشركة لتنفيذ البديل المناسب لها في ذلك التاريخ.

١١- في ٧/١ قامت الشركة بشراء بضاعة من شركة فرنسية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ يورو على أن يتم السداد في ٢٠١٩/٣/١ وتم فتح الاعتماد المستندى اللازم. وقد تعاقدت الشركة في ٢٠١٨/٧/١ على شراء ٣٠٠٠٠٠ يورو بموجب عقد صرف مؤجل ينفذ في ٢٠١٩/٣/١ على أساس ١٨ جنيه مصري لليورو وقد وصلت البضاعة في ٢٠١٨/٧/٢٠ وأودعت المخازن.

١٢- في ١١/١ تم بيع سندات مملوكة للشركة قيمتها الدفترية ٣٣٠٠٠٠ جنيه وقيمتها الاسمية ٣٠٠٠٠٠ وبسعر بيع قدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه بالكوبون علماً بأن معدل الفائدة على هذه السندات ١٢% سنوياً تستحق في ١/١ ، ٧/١ من كل عام.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية للعمليات السابقة وتأثيرها في ٢٠١٨/١٢/٣١، إذا علمت أن أسعار صرف اليورو كانت على

النحو التالي:

٢٠١٨/٦/١٥ -	١٧.٢٥ جنيه.	٢٠١٨/٧/٢٨ -	١٧.٣٧٥ جنيه.
٢٠١٨/٧/١ -	١٧.٥ جنيه.	٢٠١٨/٧/٢٠ -	١٧.١٢٥ جنيه.
٢٠١٨/١٢/٣١ -	١٧.٧٥ جنيه.	٢٠١٩/٣/١ -	١٨.٢ جنيه.

قائمة المراجع

- البنك المركزي المصري، أدوات التعامل الحديثة في الأسواق المالية (المشتقات)، المجلة الاقتصادية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الرابع، ١٩٩٥/٩٤ .
- البيوك، عطا حمد، دراسة مقارنة لمحاسبة الهبوط في القيمة الدفترية للأصول، بحث مقدم إلى الندوة الثامنة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ١٩٩٩ .
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى (دكتور)، مصداقية المعلومات المحاسبية في ظل التضخم، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٩ .
- الرشدي، ممدوح صادق محمد (دكتور)، مشاكل محاسبية معاصرة، سوهاج، بدون ناشر، ٢٠٠٨ .
- السيد، صفا محمود (دكتور)، دوافع القرار المحاسبي بشأن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة-دراسة تحليلية-، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠٢ .
- السيد، صفا محمود (دكتور)، دراسات في: المشاكل المحاسبية المعاصرة (الجذور والحلول)، سوهاج، بدون ناشر، ٢٠١٠ .
- السيد، أبو زيد كامل (دكتور)، دور المعلومات في ترشيد استخدام المشتقات المالية للحد من المخاطر في سوق المال المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، العدد الثاني ١٩٩٧ .
- المليجي، هشام حسن عواد (دكتور)، القياس والإفصاح المحاسبية عن الاتفاقيات المالية المشتقة، بدون ناشر، ٢٠٠٠ .
- شحاته، أحمد بسيوني (دكتور) و طاحون محمد عبد الحميد (دكتور)، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والدولية والأمريكية، بدون ناشر، ٢٠١٠ .
- جون لارسن ون. موسش، المحاسبة المتقدمة - الجزء الأول تعريب: د. وصفي أبوالمكارم ود. كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٨ .
- حسن، سيد عبد الفتاح صالح (دكتور)، دراسة تحليلية لمشاكل الإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل في ضوء معيار FASB رقم ١٢١، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، ١٩٩٨ .
- حسنى، بهجت محمد (دكتور)، النظرية في المحاسبة، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٥ .
- حسنين، عمر السيد (دكتور)، تطور الفكر المحاسبي، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦ .
- ضيف، خيرت (دكتور)، شحاتة، أحمد سيوني (دكتور)، في تطور الفكر المحاسبي، بيروت، دار

- النهضة العربية، ١٩٨٥.
- حماد، طارق عبد العال(دكتور)، المشتقات المالية - المفاهيم = إدارة المخاطر - المحاسبة ، الدار الجامعية ، القاهرة ٢٠٠١ .
- حماد، طارق عبد العال(دكتور)، موسوعة معايير المحاسبة - شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية (الجزء الثالث)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
- عبدالرحيم، خالد اسماعيل (دكتور)، قضايا معاصرة في المحاسبة: الجذور وفاق الحلول علي ضوء المعايير، دار الفكر المعاصر، سوهاج، ٢٠١٦
- عطية، أحمد محمد صلاح (دكتور)، الأدوات المالية المشتقة - تحد جديد للمراجعين ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارية ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٨ .
- محمد، محمد الفيومي(دكتور)، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
- محمد، محمد شريف توفيق(دكتور)، المحاسبة المالية المتقدمة: الاندماج والقوائم المالية المجمعة (الموحدة) مع CD2 بتطبيقات الحاسب الآلي تحت نظام النوافذ (الكتاب الثالث في سلسلة المنهج المعاصر في المحاسبة)، الزقازيق: مكتبة التكامل، ٢٠٠٣.
- وزارة الاستثمار، معايير المحاسبة المصرية، القاهرة، وزارة الاستثمار، ٢٠١٥.

الفهرس

الصفحة	بيان
٥	المقدمة
٧ - ٧٦	الفصل الأول: المحاسبة عن الادوات المالية المشتقة.
١٧٤ - ٧٧	الفصل الثاني: المحاسبة عن التغير في مستويات الاسعار.
١٧٥ - ٢٦٩	الفصل الثالث: المحاسبة عن الأصول طويلة الأجل.
٢٧١ - ٣٢٥	الفصل الرابع: المحاسبة عن اندماج الشركات.
٣٢٧ - ٣٧١	الفصل الخامس: السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاختفاء.
٢٧٢ - ٣٩٠	نماذج امتحانات تجريبية
٣٩١ - ٣٩٢	المراجع